13F

این جلد برگ نوایانت

كا.عبير 16

حاشية العلامة بيري على فتح الرحيم
على شرح الإمام المحقق الشهير
أبي عبد الله بيري محمد
بن أبي على السلم الأخضري
رحمهم الله تعالى
ورضي عنهم
وأرضاهم

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 035012614

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

7262
.2345
.868
1883

أما بعد حمدا لله المنزل عز الكل والعجز والتركيب والتعليل المنزه بأياديه الجناب المرفوع ويحمد لا تعد من نعمه شكرا يزيد ولا تعليل **والصلاة والسلام على سيدنا محمد** صاحب المنهل العميم البليغ البهية بنور الشريعة والمنير لرسومها بالتبليغ وعلى آله وأصحابه فهذا لمع أنوار الشمسية المصدرة برسالته العامة المكملة الكلية **أما بعد** فإن تعاليق تتشوف لغرائب خرورها ذمار وتقارير تتشرف بجماع مبانيها الديار مرفوعة على شرح السلم للإمام الربانية الغمام فصب السبوب واستراح مزاحم الجواهر من نظر المعاند أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن بناني أسكنه الله بفضله وعيده دار المعاند بيانه من شرح جمع بيان بإيجاز وإمكان المجاز وتقرير النقول وتنقيح المعاني بغير للأفهام ما كان شموسا شمرعا وتفسير المكمل وبكمل ما كان تفسيره ممنوعا بيد أن عزائمه مجيبة في الخرور يقتفي بآيه كملاع عليها لم يكشف عنها الستور **فطالب** منه بعض حزاوا بن يحلب بمزله ولزوم بتفسيره فأبو مزاز الكتاب أن أضع عليه حاشية تشبع عز وجوه خراير البناء وتفعل غوامض مسائله على كرسي التمام **فأجبته** بما لي لست من مزاحل مزاز المرام ولا كفاءة لي بالخوض في مزلق البحور العكملاء ومزحاوا لما يسر بحضرته تعجب الناشر من جمعه فالح في الكلب وأشار إلى الاستخارة في السبب فاستخرت الله في الخروج وأجبته إذ عدا لي المكملون **هزل** وقد علمت أنه أسلم من متقدر يتعلو بكرسي يغتر في نفسه أنه في المغرفة بوزن فأمزله بقصر الباع وقلة النكر والإطلاع ذكر الزكي الغمام يحمل الكلام العامر على وجهه كما مار سيدي أبو العباس من حزب خمد الناس ومراتع علمه فلا انكار مزب منكر لا تغالي عنان والكريم حليته الغفر والقسيم مزيته العفو جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ومنحنا عليه بالتحسين بفضله ومنه بجاه المشرق بالمبرا والتمام والمكلوء منه الإعانة

في المغني والمراد قوله بسم الله الكلام في البسملة بخلاف نحو
يجب بقولي الله وابل والله واجر واشتم جوابه جوابهم تقديرا بالنظر للزوائد
ولنقتصر على اشكال الاول قال الباجوري الشيخ عيسى البرقي شيخ العبادي
رحمنا الله على تقدير المتعلق خاصا مناسبا بما جعلت التسمية مبدأ له
كابدأ بسم الله اي مخبرا ومتبركا فقط **حاصله** ان جملة البسملة لا بد ان تكون خبرية
او انشائية فالاول يحتمل ان الكلام في اخباري انشائي فان كانت خبرية توجه
عليه ان من لازم الخبر الفائدة والمتكلم يعلم مدلوله فلا فائدة في اخباره به ويكون من
مكابرة عند نفسه كما هو شأن العلامة التفتازاني وغيره وجملة البسملة ليست
بمنزلة التعبد لان من تمة قولنا فصاحبة اي ثم وان استعانة به ولا يقع
ذلك اي بالتلفظ به وان كانت انشائية توجه عليه ايراد ان من لازم ان نشاء
ان نقدر ونريد المحذوف من قولنا ومنزل الجملة ليست كمنزل قولنا ومن
محذوف التالي مقدورا بالاسم الشريف لا يقع بمجرد التكلم بما ان من شأن الاكل
والشرب والذبح ما اليسر بقولنا يحتمل البسملة فكيف يقدر مثلا اذبح او اشارح
بسم الله بقصد ان نشاء والجواب الاشكال على تقدير المتعلق خاصا
ان هذا اشكال على ان انشائية على تقدير ما هو المحذوف الابتداء بالبسملة
بمجرد التكلم بها واجاب عن هذا الاشكال شيخنا بعض شيوخنا ابو محمد العباسي
رحمه الله بما نصه اقول يجاب باختيار انها انشائية وانها ان نشاء متعلقها
الذي بقولنا ان نستعين الله والمحاسبة بمعنى اللزوم مما من قولهم البناء ولا يلزم ان يكون
ان من الذي هو الجملة غير محذوف اهل بل يكون محذوفا تبعا واذا كانت الجملة
الخبرية مع ما بها على ما يكون المحذوف اهل منها هو المتعلق الذي قيدنا
محذوفا حتى قال الشيخ عبد السلام بحمله بل ان جاز ان التعوذ اذا دخل على
كلام فيه تفسير فلا يتوجه الرد لك الغير وكذا ان ثبات بما مر كلام فيه اقول بل
على مجرد اثبات شيء ولشيء او نفيه عنه اي ومنزل الغرض الذي والمحذوف من
الكلام فكيف لا يكون الامر كذلك مع التصريح فيها بالتعلق عرفا ما ان هل
فالمحذوف بجملة بسم الله اي مستعانة بها بسم الشريف على ما يراد من ان يفعل اي
المحاسبة له عند ارادة الشروع فيه والمحذوف اي هل قبل التلفظ صار يقول تبعا

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 035012614

وزعم بعض افاضل العصر وتبعه يعني ابن يعقوب ان هذا الوجه المختار لا يصح اما اولا فلان المصاحبة نسبة بين متصاحبين وتتاخر بها او تتاخر احدهما يلزم تناخرها والمتصاحبان هنا التاليف وان مع الشريف فاذا تاخر التاليف ونحوه عن المجرور بالبسملة تاخرت مصاحبة ان مع مجرورها تحقيقا للنسبة على وجوده المنتسبين واقول اولا فيه بان باء ان مستعانة كما مر وهي مع مجرورها داخلة على آلة الفعل الخفية نحو كتبت بالقلم او المجازية نحو فعلك هذا بعون الله والاستعانة بالآلة انما تكون حالة الفعل لا قبله وتاخر الفعل مستلزم تاخرها كما في قولك ساكتب بالقلم بجعل الجملة الانشائية الاستعانة المقرونة بباء البلاء غلط نشأ من توهم انها بمعنى كلمة العون كما في استعين بالله وليس ذلك معناها وانما معناها ايقاع الفعل بواسطة مجرورها اشئ وهذا الزعم غير جواب للازمين الاول ان مراده بالمصاحبة توهم اخرها من حيث هي نسبة بين متصاحبين وهما التاليف وان مع الشريف وليس كذلك بل المتصاحبان المسمى والاسم الشريف ولا خفاء في تقدمهما على التاليف على جهة الاستقرار لدخول كان المقدرة المصاحبة عند ارادة الفعل والعزم عليه ومبنى الايراد في الاستعانة توهم المغايرة بين الاستعانة بمعنى الطلب وهو كلمة العون وبين مدلول الباء وقد علمت ان الدليل على الصواب انهما متغايران وكلمة العون محاولة الافتقار على الفعل بسبب سابقة عليه بالضرورة كما في كتبت بالقلم فان تعيينه وتناوله على الوجه المخاص محاولة للافتقار به على الكتابة والاخفاء في تقدمه عليها قوله اتبرك بالجر انما اتبرك بالجر مع ان المتبادر من العبارة ان المجرور عليه منشأ نعمة العلم وقوله فان الله تعالى لما شكر نعمه لازيدنكم ورد بانها نعمة الفرد الجميع موضعة بمعونة التعميم ولا شتمال الجر على البناء الخلقية والبشر الشعورية والنزل اللسانية حتى لا يخلو مخرج عن نصيبه مرة ما بالكلية ولكون المقام ومقتضيه الجر مع ارادة التاسي في بعض الجملة وارتكاب ما يتم به ذا تداء لتيسير البلاغة الا فكما بغة الكلام لمقتضى الحال فان قلت او التحليل ابلغ مثل الاشمئناء والبغلية قلت قال العلامة الفناري ان الذي يقتضيه جانب البلاغة رعاية المجرور عليه

بغير البسملة افتتاحا بكتاب الله تعالى واقتداء بنزول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امر
ذي بال لا يبتدأ فيه بحمد فهو اجذم كما ورد فمثله في البسملة وما اورده ولو بمعنى الابتداء
باحدهما لفوت الافتتاح بالباء غير اجيب عنه بجعل الابتداء فيهما على الغرض المعتبر
ممتدا من حين الشروع في الشيء الى حين الفراغ منه او بجعله فيهما على الاعم من الحقيقي

بل كانت صفة ثابتة كصفة الربوبية المحمود عليها في نزول القائمة جيء
بجملة الحمد اسمية وان كان المحمود عليه امرا متجددا اعاده ثانيا بجملة الحمد وبعلية
لان الفعل يفيد التجدد والتجدد كما في قول صاحب جمع الجوامع نحمد الله على نعمه
يزيد الحمد بازدياد نعمه ويشكل عليه الاتيان بالباء السببية في قوله تعالى الحمد لله
الذي انزل على عبده الكتاب الحمد لله الذي خلق السموات والارض وفي
اسماعيل قاضي المحمود عليه منها افعال جامدة وقد يجاب بانه قصد بها
تعلق الحمد بالذات باعتبار تعلق يستتبع الحمد لذاته ولنعمه فاذا قيل الحمد لله الذي
مثلا فالمعنى يغلب جانب الاول بالمناسبة الاسمية وتارك التأدب بالمناسب
للعلية فلا ادب يستلام وانما صيغ واخر بها لحجز السبق فاتبع الله سبحانه
به كتابه تعليما لنا كيف نحمده وذلك لاشتماله على النكت البديعة كالاستغراق
المستفاد من اللام والثبوت المستفاد من تكرار الجملة الاسمية والاشتمال على ان نسبة
الحمد لله تعالى غير متغيرة بتغير الازمان وبتعلق علمه تعالى بها شمولا والمستفاد من الاضافة
مع ما فيها من الدلالة باشتقاق الحمد من نفسها ان يفرع بنسبة الحمد اليه
وفي اللام فروع من البعضية اي بعض المحامد او بعبارات تقصر عنها عبارات
كقول الحبر اللهم انا نحمدك وقول الزمخشري اللهم لك الحمد اعترافا بالعجز عن الحمد
والتأسي بكتاب الله واشتمال الجملة الاسمية على ما ذكر وافتتاحها بنداء
على ما ذكر مع الحمد على النعم المشعر بتضمن النكرة معنى السؤال اخذا من تعريف
كثير من الجملة عوض الكف عن العلية الى الاسمية فوله بعد البسملة يغني
ان البسملة وجزء منكم المولى فيتأتى الحمد لله والمحامد ياتي بها منكورة ليلا
تتغير عن اسلوبها قوله كل امر في بال الخ شامل بتعميم وحال يعتنى به
فانه السابق والتنكير للتعظيم يقتضي قابلية هذا الكتاب امورا وكل امر

وله على البسملة الخ
يعني ان
يجعل الابتداء
بها معه
يدخل على
الكمال

بسم يكلب بزاوته بالبسملة يتبع تاليف هذا الكتاب يكلب بزاوته بالبسملة
قوله ليفوت الابتداء بالبسملة ح اي لان الابتداء بالشيء جعله اول ما يذكر
وذلك ينبغي جعل غيره كذلك قوله الجار الاخير والمقصود اي ومن يتبع البسملة
والحمدلة قوله او يحمله البسملة على التفتيش وجه تقديم البسملة
بالتفتيش على هذا الاربعة الفرور والوزوره ملا في القرار على هذا المنوال
قوله على اي ابتداء يتزاد فال شيخنا اي منظور بهذا جواب رابع لا يقال فيه
حمل المتغير على المملو والمعروف العكس لانا نقول هذا المعروف اغلبي وغير
واجب فيحمل عليه المملو اذا اورد متغيرا لانه يكثر ايضا فيحمل عليه على
المملو وقد يشتبه فال في جمع الجوامع والمتغير بمتنا وبير يستغنى عنهما
قوله فيحمل على المملو كما مر اي كل متغير لا يكثر ايضا فيحمل عليه على
المملو وليس كذلك الا ترى ان قوله تعالى فضاء ايام وقضاهن سبع ايام
اخر وقد يكثر الكمار بهيا وشمنيرا بعير وقد يكثر التمتع بهيا ثلاثة
ايام وفي الحج وسبعة اذا رجعتم فالمملو الصيام في فضاء ايام وقضاهن عن التتابع
والتفريق وغيرها في كثرة الكمار بالتتابع وفي عدم التمتع بالتفريق وقد
فاوجبا ان متغير المتغير يحمل على المملو وكذا السبل الى اخره لان بعده ليل فيه
بل وقد لا ان المتغير بمتنا وبير وقد يتغير والمملو في موضع اخر كالايات المذكورة
يستغنى بهما المملو فيه عنهما ثم ان كلام السبل متغير فيحمل اذا تعذر الحمل
كما مثلنا اقول اذا تعذر الحمل فيحمل المتغير ان على المملو كقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لامرأة تومن بالله واليوم الاخر ان تسافر يوما وليلة الا ومعها ذو محرم
ورد ذلك بايام ورد بعض يوم ورد بالمملو ويحمل فيه المتغير على المملو
لان المقطوعة ما يقرء عليه سبع واحاديث البسملة والحمدلة من هذا القبيل
فان فيهما حمل المتغير على المملو بتامل قوله والا بقرورة الصواب اسقاطه
قوله والا وترتيب ما بعد على ما قبلها اتجاه ذكرهما من الركاكة قوله من
الوقف هو جنس في الخبر شامل للوقف بالجميل وبالقبيح وبغيرهما فقوله
بالجميل مخرج للوقف بغير الجميل وللوقف بما ليس جميلا ولا قبيحا كالمقصود
به مجرد الاخبار كقولك زيد قيمي قوله على الجميل او الحسن مخرج للثناء

بالبشارة على التبشير او في مقابلته بمعروف قوله على جهة التعظيم والتبجيل
مثل التعظيم والتبجيل هذا الغير ليس بمدلول الهيئة وانما هو مشترك اذ التعظم والتبجيل
للامتثال بد وانما الاشتراك لان الرجل عرفهما بقرائن يكن معها بل قد يكن
كثير من شمائلها بعض مخاسنه غير قاصر تعظيمه بل ان تقاوله وذكر الشرك في
التعريف الرسمي جاز كما ندعه هنا مع ما يرد عليه بالشرك المذكور انما اتى به لاخراج
ما اذا كان الوصف بالجميل على الجميل والاكبر للاجنبة غير المذموم وجميلا بارتسم
ينكر بالبداهة تعظيمه فانه ليس بممدوح وبما تقرر تعلم ما في قول شيخنا سهل الكتبي
الكبير اردي في شرح المغني الصواب اسقاطه هذا الغير لانه انما يرد على الاخراج
بالمدح والسخرية وذلك خارج بقوله على الجميل اذ فاعل به المدح والسخرية
ليس في مقابلة الجميل لان الغير لم يرد هذا كما علمت بل ليس ذكره بالمدح وقد اشار
الى ذلك بقوله وان فعل الخ لم يرد سواء تعلق بالفعل او بالفواعل
كما زاده بعضهم فانه لا داعي اليه كما يعلم مما مر في التعبير فالممدوح عليه قد
يكون من قبيل الفعل او جمع بفضيلة ومن البعيدة الغامرة على المحل سواء لم يكن
لها اثر كالعشر او لها اثر كالشجاعة والعلم قاصر الشجاعة تتعلق بالافراد
والعلم بالشؤال ولا يتوقف الاتصاف بهما على كثرة اثرهما وقد يكون من قبيل
الفواعل جمع فاعلة ومن البعيدة المقتضية بزائدا الى الغير كالاحسان
والى المتعلق والتربية والتعليم وقد يكون بعضهم مقتض الفعل والفواعل
والى المجموع قد يتوقف على البعض

*

فعل او صفة او اتى بقسمي فواعل صفة بفعل فزائدي
مفردة او اكثر بفضيلة والثالث فاعل فخذ الوسيلة

قوله ومدح يتوقف يعني ان الواقع لا انفاك له قال اشتمال الذكر على الامور
والممدوح جزء من المدح ضرورية ولا انه يتوقف حصول المدح على ذكر ما في
صيغته كما توهم بل على وجود ما في الواقع قوله على امور خمسة بيانها
منها ان الصيغة لفظة المدح لله والمادة اسمه والممدوح هو الله والممدوح
به ممدوح من الجملة ان يثبت المدح بامر لله والممدوح عليه اخراج النتاج
الذي باب الفعل الكاملة قوله ومن صفة كذا يشمل البعيدة الوجودية

تمثيل التعظيم والتبجيل وقد يتوقف تمثيل المدح الصيغة والمادة والمحمود والمحمود به والمحمود عليه والنسبة التامة وقد يتوقف على بعض هذه الامور تمثيل المدح بالفعل التعظيم والتبجيل والمدح والمحمود والمحمود به والمحمود عليه والنسبة التامة

كقولنا الله عالم والسليمة كقولنا لا شريك له قوله في الواقع إذ
عن الخامر او المحمود بزعم الخامر وقعنا لا سواء كان جميلا في الشرع او في
العادة بقطع الثناء عمن ثبت الاقوال وبعد الرقاء وما كان عند العرب
محمودا قوله ومنه ما يقع ولا يفسر بالسبب الخامل على المحمود لقصور
باز المحمود من اللفظ تعلق بتسهيل ان يكون له سبب حامل ولا يفسر بما جعل المحمود
بازايه في الغرض لا يتعلق به الجعل قوله مقابله يعني اذا كان
بسبب الفاعلية وقوله بازايه بسبب الفضيلة ثم المحمود به وعليه
قد يتغايران بالذات كما في يسر البلد زيد بتقول زيد شجاع او عالم فالمحمود
به الشجاعة او العلم والمحمود عليه الفرس وقد يتغايران بالذات ويكون
التغاير بينهما اعتباريا كما اذا احسر البلد زيد بتقول زيد محسن والاحسان
من حيث انه باحث على الخير محمود عليه ومن حيث اشتماله بصيغة عمل ذكر
محمود به قوله ويتزاد فيصرح بهما في النفي بيا لا بد منه كما تصريحا او
التزاما في وعنى الزعم بالجعل نسبة الجعل الى المحمود فلا بد من ذكر
المنتسبين لتوقف النسبة عليهما قوله بالاختيار او الحاد والمحمود
باختياره كالاحسان وغيره من مكارم الاخلاق واخرج به ما لا اختيار له
للمزهوق فيه كحسن الوجه ورشاقة القد والكفر والعقل والعلم
ونحوه لكن فانه فرع الاخير قوله ويلزم عليه خروج الثناء على
الصفات الغريزية يعني انها ليست باختيار وان كانت محاولة قول
بل من ذهب منهم اعتراض على شيخنا البيان بغير حمد الله بان مقتضى سبق قلم
اذ صفات الله الغريزية ليست اضطرارية فتوقف الزائد عليها حتى تكون
مزجاة كصفاء اللؤلؤ مثلا فكما انها ليست باختيارية ليست اضطرارية
قال الزائد فانه تعالى يحتج الى شيء من صفاته الزائدة والغاية فتفتقر
كمال الذات قوله صاحب الغاية وشراحه يحتج وما فرع به من الامداد
مترتب صاحب الغاية وشراحه قال المحمود عليه المدح قوله لما كانت
مبدأ للافعال الاختيارية وعنى انها صفاته تعالى الغريزية من القدرة
والارادة والعلم والحياة مثلا بما يتأتى الفعل والترك والصدور

خروج الصفات الغريزية عن تعريف الحمد بناء على ذلك التفسير من انها لما كانت قبل

والتعليم وغيره ذلك من انواع فعال الاختيارية فلا يوصف بالغريزة وهف بانها
من خلق ورزق وتكذا افعال الدواب الغريبة اختيارية حكما بانها
اختيارية في الناس قوله مثل تعليم سريرا وتكلم وعمل الكلام الاقلام على
غير كلامهم ومع كونه متكلفا تعليم سريرا بدليل انه يكون المدح على الافعال
الاختيارية لا على الطبقات الغريبة قال شيخنا الجاز في المدح والاجماع ان
المحمود عليه يشترط فيه كونه اختياريا وان المدح والمدح متغايران والدليل
مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدحت زيدا على وفاءه ولا يقال
دورحمدت ومدحت ان الحمد والمدح اخوان بل يصح حمدت اللؤلؤة ومدحت
بخلاف الاستعمال وكلام الاقلام فغير بالاختيار خفيفة كالمدح على الافعال
الاختيارية او كالمدح على الطبقات الغريبة ومرواريد يشبع كلاهما
بدليل انه لا يكتفى مدح اذا لم يكن مرتعشا وكلاهما ممن مرواريد زيد جزاه الله
وقال شيخنا المحقق سيبويه الكتاب ابن كبير او تقسيم والشعار الحمد بالاختيار
اختير او اجتاح الفرد او على المدح بكانت او جملة من الغزوا الحكيم بعيدا
انه تعلق فاعل بالاختيار للابطبع او تعليل ومن فاعله عكيمة او امر الدين
قوله اعم والعم فاما ان يكون على ما واما ان يكون خاصا بالمنعم به
او منا عمة او علم او غير ذلك والواقع منا والله اعلم من عرف التعريفية
ومن يجز المنع على ان عبارتهم في امثالهم مختلفة قوله وفعل ينبئ الفعل
بينا وفعل اللسان بان ينبئ على المنعم وفعل الجنان بان يعتقد اتصافه بصفات
الكمال وانه ولي النعمة وفعل الاركان بان يتذلل نفسه في مقابلة انعامه
اليه واعم من قوله فعل بان الفعل الجنان لا يصح كونه مورد الحمد لكونه
لا ينبئ عن التعظيم لانه من الامور التي كامنة التي لا يطلع عليها واجيب بان
قوله ينبئ ان يشعر ويعلم به جزما انه يبيت لو اطلع عليه اعم علم تعظيمه
قوله بسبب كونه منعما متعلق للفعل المنبئ بتعظيم المنعم لا من حيث انه منعم
بل من حيث انه فاعل المنعم كما قوله مسا وللشكر لغة يعني ان الشكر لغة
يؤدي باللسان بان يتحدث بنعمة الله تعالى قال تعالى واما بنعمة ربك فحدث
وقال عليه السلام التحدث بالنعم شكر وبها ينبغي ومعنى الاعتراف بان كل

للافعال الاختيارية كما في الجنان تعليم غير سريرا على تعليم سريرا بدليل انه يقول ولا يعلم ما يفهم الى قوله من فضله

الكتاب

نعمة من الله فما تعلق وما بكم من نعمة فمن الله وبالاركان وهو العمل بما عند
الله فما تعلق بالجوارح الذاكرة شكرا وفي اشارة بعضهم الى معنى الافعال الثلاثة
بقوله * اقادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا *
وتقسيم الشكر للغزالي في معنى الافعال الثلاثة دليل على ان مورده اعم
ولذلك عرفوه بانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لانه شرعا بكل واحد من افراد مسمى
الثلاثة يؤدي به الشكر المكلف به شرعا ويكمل الشكر شرعا ايضا على الشكر
اللغوي وهو معرفة النعمة وهو بهذا المعنى واجب شرعا على كل مكلف ويأثم
بتركه اجماعا واما باعتبار المعنى الاول فليس بواجب خلافا للمحلي حيث جعل
الشكر الواجب في قول ابن السبكي وشكر المنعم واجب بالشرع بالشكر باحد الافعال
الثلاثة وقال بعضهم اذا كان في مقابلة نعمة معينة يكون واجبا وبحث فيه
سيدي محمد بن عبد الفتاح البقاعي في شرح المختصر بان مجرد وقوع شيء في مقابلة
غيره لا يكفي في ذلك قوله بعضهم باعتبار المورد العموم في المحمود
به باعتبار المورد وان كان شايع الورود بناء على تبعية دلالة الالتزام
للتضمن وقوله الغزالي من الكفر والمعاصي بقوله من الوصف بالجميل الاختياري
اكتفى على تقسيم المحمود به الى النعم والمصائب ليجعل مقابلة النعمة فيكون مجازا
وليس فيهما العموم والخصوص من وجه كما قالوا لان الاكتساب وان النعمة والشرع
على انهما بمعنى واحد قوله من حيث العبد من اضافة المصدر لفاعله وجميع بمعنى
من وانعم صلة ما وهي به من النعائم وهي عليه عائد على العبد وقوله
من سمع الخ من الضمائر الكلام والبنائية وجميع الجوارح وقوله الى ما خلق
لاجله اي لمرضاة الله تعالى وعبادته فقط فما تعلق وما خلق الخير والشر ان
ليعتبرون قوله ومن اخص مكلف من كل واحد من الثلاثة فصيغة العموم
وان تخصص من المكلف عبارة عن قولين توارد اجل واحد وانبرة احدهما بالاول
لا ينافي مشاركة ما هبه بعد ومثال ذلك الحيوان وانه نسان فانهما توارد على
الحيوان الناطق وانبرة الحيوان بالتعاقل وغيره مما ليس بناطق فالضمير الاول
من مقابل الثلاثة ومن الخمر اللغوي قال الخمر بعيد اعم مكلفا فانه يكون بالعطاء
ومن له ويكون في مقابلة النعمة وغيرها من الكلات والشكر اللغوي لا يكون

بهو

وبالاستغفار وبعبادة الله عز وجل وبكلماته على ما ورد به النصوص المتكاثرة
الامر بالتفكر وبكلمة الله ورسوله والمراد بهم الجميع او الاعم من
كلمة ربه بارتسام امره الذي كنهها واوفاه كلما من النعمة وعرفك اجمع الاماء
المبنيين رضي الله عنه بقوله الشكر لا يعرف الله بنعمه فلا تبلغ حقيقة الشكر
انه بكمال التفكر والاستقامة الكاملة والباطنة اما المملوك في احواله فلم يؤد
ما وجب عليه من الشكر بتمامه نعم الكاملة الصادرة منه من بعض ما وجب عليه من
الشكر وكون هذا القدر ايضا في مقابل المرجو لا ينافي انه زاج غير الواجب من الكامل
في مقام الشكر لان المرجو العام مترجم للافعال وان تباع لكل ما جاء الشارع به
من انواع الكمال التي فعلها وبينها فالله في شرح الجمع فنبهها زاد الاول المختار
ان جملة الجمع لله حقيقة عرفية في الانشاء نقلت اليه عن فعلها الذي هو الجمع والمراد
بها انشاء الثناء بجمع نفسها للانشاء فجمع نفسها كما توهم للافتقار به جمع استعمال

الا بجميع الاثبات ولا يكون ان في مقابلة نعمة منعم واحد ومن الله تعالى
بعبد فيرا ان ابرار وكل ما فيه فيرا ان بر فقوا الخير وان القسم الثاني ومن
الجمع العرفي والشكر العرفي فان الجمع لله اعم مطلقا لان الجمع العرفي يكون
بجميع الاثبات وبعضها والشكر العرفي انه يكون الا بجميع الاثبات ومن اكان
في كون الجمع اعم لعرفه بالشكر العرفي وزياده ما كان ببعض الاثبات
جميعها والقسم الثالث مرجع الثاني فما قيل في الثاني مرجعه يقال في
الثالث وكلام الشراح ان النسب ستة وذلك حيث اعتبر نسبة الشكر
العرفي لكل واحد من الثلاثة قبله ومن ورائها لما عليه الاكثر خلاف التحقيق
بل النسب ثلاث فقط كما مر بزيادة شيخنا سيد الكتبي في تفسيره لان الشكر
اللغوي هو الجمع العرفي فنسبته من بعضها نسبة الشكر اللغوي والتراد فيما على
معنى واحد والنسب انما تعتبر بين المعنيين المتغايرين واما التراد في جلس من
النسب فقد نسبة بين الالفاظ قوله المختار ان جملة الجمع تبع في هذا
المختار الملا البرجي في شرح والغراب الغرز بانها خبرية لان ابن هل عرف
النقل ان الجمع بثبوت الجمع لله تعالى من عليه وحامد له ولم ينشأ ذلك

تعلق
الفعل
بالجميل
ومقابله
والكفر
بقيد
الاختيار
ليخرج
الافعال
الاضطرارية
والاكراهية
فانها
ليست
بمتعلق
الجزاء
ولا
بمتعلق
الاثم
وهذا
تفصيل

لا مكلفا بترك الاول واجب والثاني مندوب هو فرد وجد المحمود عليه في
كل من المغير والمكلف على كل من الامكلف الخير وانتفى الايقاع اذ لا ايقاع
مع التحتم يعم بالمراد قوله ان المغير واجب والمكلف مندوب التعبير بالوجوب
عم به المحلى واللقاني وغيرهما وعليه يأتي الاشكال والموجود لكثير في
المثلة حكاية الخلاف مثل المغير افعل فيكون اكثر ثوابا وعليه فلك
لانه اكثر وروده في القرآن والمكلف وعليه الشارح لعمومه على
جميع المحامل وليس فيه تعم بالوجوب فلا اشكال ومعنى الوجوب المنع
به منا كما قال شيخ الشيوخ سيدي عبد الغفار القاياتي انه حيث وقع
محتوما واجبا بمعنى انه يجزم به من وجوب شكر النعمة اذ شكر ما لا يتعين
لجهة الفعل والترك بل قد يتعين حسبما هو معلوم
في الشكر فاذا وقع بلفظ الحتم اراد به الواجب ولا يقال مراده فرقا ان
المغير واجب انه يثاب عليه ثواب الواجب انه يأثم اذا تركه لان
الغرض الشرعي اهمال اذ هو ليس اكملا والواجب على مثل هذا قوله
وثانيهما انه يوهم وجوب الحتم على العبد جوابه ليس المعنى انه
كلما تجرد نعمة وجب الحتم عليها بل المعنى اذا حكمنا بانه يجب
عليه ان يجزم عليها بلسانه او ببعض جوارحه واركانه ويعاقب
على تركه ذلك وليس فيه الجزم الذي هو اول وبزل العزم افراد الكمال
الواجب فاكتفى في مقابلة النعمة لفظا او نية ومقابل الحتم الذي في
مقابلتها وهو بفتح الاشكال قوله وفرع في شرح صغرى
الصغرى ما نصه الحتم مرادف للجزم والعزم مغاير بما
اذا لم يكن في مقابلة نعمة الخ تلاحكم النعمة بدليل قوله في شرح
المختصر ويجب اذ على كل عاقل ان يعرف الله تعالى ويشكره على كل فاما
لعدم الامر وروجزم في قلبه من الطلوع وح فلا دليل لهذا الشرح في
كلام شرح صغرى الصغرى واذا كان الحتم من غير ملاحظة النعمة
محكوما عليه بوجوب مرادف للعزم جاز اذا على ذلك يكون مستحبا
قوله على انه لو سلم وجوب الحتم بمعنى مرادف للعزم فيما تقدم من ان

جاز ان يكون مرادفا للعزم فيما تقدم من ان المكلف مخير في ترك الفعل وفعله وان المكلف مخير في ترك الفعل وفعله لا يتصور وجوبه بمعنى العزم لانه يوهم وجوب العزم على العبد انه يجزم على العبد انه مكلف له نعمة ومتى علم ذلك اتضح ان لا تتعلق به نعمة من نعم المولى تعالى عليه لم يعزم على شكرها وقد صرح في شرح صغرى الصغرى بما نصه مؤلفها بان شكر الحتم الوجوب مراده بالعزم ما تقدم في الشهادة بالرسالة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله على انه لو سلم وجوب الحتم بمعنى العزم على النعمة

لم يكن للغير اثر فيه لانه يكون رجوعا مرتبا على حضور النعمة لا على ذكر الغير بل ذكر او لم يذكر
فالله بفضله المجرد والله على كل واجب الوجود المرزوق بالتقلبات المنزه عن
الافلات الى الاشارة بالمنعم وفاتحة في الاولى على الترتيب لتقييم الصانع وفي
الثانية على المعتزلة لتقييم صفات المعاني وفي الثالثة على المجسمة وفي الرابع

المراد بالغير والوصف فيه النعمة لما ذكرت فيه قوله وان الحمد
لتجنيس المراد بالجنس عند الاشارة الى الصفة من حيث هي مع قطع النظر
عن الافراد والمختار وهو اجب الكشاف من الفول ومنع حسبما اوعليه مر في
مر كلامه من ان تحمل على الاستغراق او ونقل عنه في توجيه منع الاستغراق ان
ان اللام لا تفيد سوى التعريف وان ثم لا يدل على شمول الافراد لا يكون
ثم استغراق او ومعنى هذا الكلام ان المفهوم من هذه الجملة اعني الحمد لله
وثبوت الحمد باسم الله تعالى وهذا مستفاد مع بقاء الى التعريف
على اصله معنا ما الرفع عن الاشارة الى معرفة من حقيقة ما هي
الجامع وبقاء الاسم الذي هو من حقيقة عن الحمد لله على معناه الرفع
عن الحاصلة من حيث هي اذ لفظ الحمد من المصادر المؤكدة للناصبة
حيث هي واللام الجنس للاختصاص بجملة الحمد لله بحقيقة الحمد المعروفة
لكل احد مختصة بالله ومن الحمد المقصود بلا حاجة الى اعتبار الاستغراق
الذي يحتاج في استبعاده الى رعاية القرائن الداخلية بانه ليس معنى
وضعيا للام التعريف بل يستفاد من معونة القرائن والمقام قوله او
للاستغراق او بمعنى ان كل حمد يتولى الله تعالى او بمعنى الجنس بزيادة العلمية كحمد
الفديم وانما بمعنى انه بجعله واختره عز وجل وعلا كحمد القائم بمخلوقه بكل
الثناء ومضافا اليه وان اختلفت جهة اضافة قوله او للعهد والمقصود
حمد الله تعالى لنفسه لانه اعلم بحمد نفسه من خلقه عن حمدهم اياه بما هو اهله فكانه
قيل الحمد لله بذلك الحمد الذي حمد به نفسه وان كنت لا اعلمه على التفصيل
كقوله عليه الصلاة والسلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك ومن الوجه اعني كون التعريف عهديا نقل الشيخ ابو

ابصابر

العباس المرسي وقد افرده للبقاء ابن الخباز النحوي قال ابن الخباز
اشعر بالله انها العنبرية فكان يرجح هذا الشرح تقديم هذا القول
على اتم وبه قسم منا سيبويه سعيد والصواب منه تقسيمها بالمعنى
ان ثبت كما بعد هذا الشرح ليكون فيه براعة الاستهلال قوله عقلا معناه
ان يحكم العقل بان الله تعالى لما خلق النكد جعله غير منفك عن النتيجة
يوجب بروزها قبل اقلا ان يوجبها قعا او يقعدها قعا بان من علم ان العالم
متغير وكل متغير حادث واجتمع في ذهنه هذا قاد المغرم متاد على هذا
النتيجة امتنع ان لا يعلم ان العالم حادث قبل التلازم بين النتيجة والنكد
عقل من غير ان يوجب احدهما صاحبه كما للمغترلة او يوجبه كما للفلاسفة
بل كل منهما مخلوق لله تعالى لا كنه جعل كلا منهما لازما لا ان يوجبه لاخر
كما يجوز والغرض وقد صحح هذا القول السنوسي في شرح الكبرى وعلله
الغزالي بعمر الاكثر وقال فيه نكد يسمى تاء والاول المؤثر وعليه درج هنا
حيث اضافه النتائج الى النكد قوله او عاد له بان يخلق الله تعالى بعقب
الحوادث عقيب بعضها كالاحراق عقيب مماسة النار والعلم عقيب النظر
وله سبحانه ان يخلق النكد ولا يخلق العلم عقيبه كما ان له ان يوجد
الحماسة بدون الاحراق كما وقع لابراهيم عليه نبينا وعليه الصلاة
والسلام وبجر الياء فوق والسمندر وهو حيوان قيل انه يعمل من شعره
المناديل اذا نسج المنديل الغني في النار فخرج نقيا يغسل له ذلك
مقام الغسل بالماء قوله الطبيعة اي بعض المولد كما زلد وزبر
اسمه يافوث بفوقية بثنتين وبين الامم وعشة بعد له ووقع غلط الناسخ بكتب
اليه الغني والكفر فان غير تنسى فتنفر الست بالياء فوق
عرف النسج كل من عالم الاكن ليسره اورده فيه كالعنكبوت
* واجابه الامير بقوله *
نسج داوده لم يعز عاجب الغا روكار الغزال للعنكبوت
وبغاء السمندر في لهب النا ر يزيل بفضيلة الياء فوق
قوله بالتولد ومعناه ان يوجب بعد الفاعل عليه بفعله او اخر كحركة اليد

قيد بعين لان الكلام
للاستعمال في
هو وقوله فقد
اخرج ان ابتر
والضم والتشديد
جمع نتيجة وهي
كما تاتي قول
التسليم فقد قتني
الفيل ميرغما بين
نهما وقد تطلق
على اتم من ذلك
فيما ان يفعل بعقب
النظر من العلم
بالمنظور فيه
واسناده الاخراج
الى الله تعالى
مع قدرة من العبد
البتة وجود الحصول
النتيجة عقب النظر
بفعل الله تعالى
سواء قلنا بان
الرقدة بفعله
وقيل فعل العبد
ليست فيه او اوجدها
ومفعول الشيخ
الاشعري خلافا
المعتزلة وبمعنى
بالتولد

الموجبة لتحريك المفتاح فارجع كذلك الطير اوجبت لقيامه لمفارقة المفتاح وكلتا
عادة وقار عنه الاولى بالمباشرة والثانية بالتولد فالمنكر عندهم مقدور
للعبد ومخلوق له مثل حركة الطير يتولد عنه علمه واخر وهو العلم بالمنكر
فيه كتولد حركة المفتاح وهذا القول مبني على ان الغير هذا لو النكر والعلم
هذا حاصل بالتولد وهو باطل لقوله تعالى ما من خالق غير الله والله خلقكم
وما تعملون وارادة ابطال الاصل المبني عليه بطل الفرع المبني فوله
والقلاسبة بالايجاب فانهم قالوا ان معقول العلم عقب النكر واجب
بالعقل والنكر علة اثرت فيه والدليل على بطلانه ان النكر ضد العلم
فلا يجامعه والعلة لا تتقارن معلولها فان مرشكة الاكراه والانعكاس
وقوله اشار بعضهم الى مذهب الاقوال الاربعة مع نسبتها الى اربابها بقوله

قال القلانسي والعنبري عقلي واختاره الرازي كراهة النقل
ثم السنوسي الاقطع ثم همته والشيخ عماد وابن زكري رجحه
بالقادر والتولد امتنال وعلة العلم فاتا زوال

قوله فلاحكمة المعقول المراد بالحكمة المعقول التبات النفس الثبيه
وتركيبه اركان مركبا على وجه مخصوص فلاحكمة الحيوان والناطق
وترتيبهما وكلاحكمة المقدر تبيرا وترتيبهما والمراد بالمعقول المعلوم اعم
من العقل بيقينا كان او ممكنا مركبا او وقوعه ابتداء على القول بجواز
التخلف بهذا ومن الممكن كما في منكر ابن عرفة واشتراكهما في الموصل الى ان يكون
معلوما بالاستحالة التوصل الى مجهول المجهول في المعلوم الى ان يكون مجهولا
بالاستحالة تفصيل اجمال في قوله وقول صرفا قل بل ذاك فتدبر وقوله
نقل ذلك عمر اقال الخ بيان ومعنى قولهم حركة النقير في المقعر بقدر كحركة
النقير لاستخراج جنس عفيفة الاخشار ومنوا الحيوان او فعلها ومنوا الناطق
ليوضع من تحت بيعا الجنس البزة منوا عمم اولا ثم الفصل البزة منوا اخص
ومعنى قوله في المحسوسات كاستخراج الدجاج واكوانها والنوافذ
فلا يتمم بكذا بل تمثيلا وتمم تمثيلا بان الحيوان المتوخى انما هو الجنس المشترك
البزة ترسم فيه صور المحسوسات على ما زعموا فوله لشموله بقيس

المحركة التي لا تكون للتناول الى مجهول مع ان مفاد التيسير بعكس ما يفهم من كلام الفوع والجمعها بالكسر والفتح العقل

ان العكس على هذا التقسيم اعم من النكس لشموله انتقال النقيضين معلومين او معلومين تلازما
قوله على ما يفهم من كلام الفوع يعني المتناكفة حيث عرف الكاتبي بترتيب امور
معلومة للتأدي الى مجهول والسعد بانه فلا مكافحة المغفور له وفيه مخالفة فهما للافهم
انه طويل ورده تيسفهك اعني اشرحنا ابن منصور على الشرح بقوله فيه نظر اذ يكون انفكاك
المتناكفة مخالفا للافهم لما ان طويل قلت قال قوله والجمعها بالكسر والفتح العقل
وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجوه منها انه جمع قليل تذرأ اولا وعلى الاول منها موجوم
او عرض ومنها محله الرأس او القلب بعلى ازلية حقيقة تذرأ وانه عرض فاحسن ما عرف به
انه ملكة والنفس بها تستعد للعلوم وانه ذو اكتناه وعلى انه جوهر فاحسن تعاريفه انه
جوهر لطيف تذرأ به العلوم بالذات بالوسايط والمحسوسات بالمشاعر خلقه الله تعالى
في الدماغ ومحل نوره في القلب وقال صاحب الغلامون اعني انه نور روحاني تذرأ النفس به
العلوم الضرورية والنكرية واثباتها وجوده عند اهتداء الاول ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل
عند البلوغ ثم الى اكثر البقاء واقل العلاسبقة على انه في القلب واقل البقاء واكثر البقاء
على انه في الدماغ محتجين بانه اذا اصيب الدماغ فسد العقل واجيب بان استغاثة
الدماغ لعلمنا شركه والشيء يفسد بفساد شركه ومع الاحتمال لا جزم وبنى على انه
في الدماغ او القلب ان مزاولهم شخصا فاذا هب عقله بعتر نا عليه وبتأدية العقل
وتأدية المرفعة لان محل العقل القلب لقوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعند اهل هذه
تأدية العقل فقط لان محل العقل عندنا الراس بغداد هب المنبعثة بالجناية على محلها
ثم ان العقل عند اهل الكلام النفس قال الحازن في شرح التلخيص نقلا عن بعض العلماء ان النفس
هي الروح ومن العقل تسمى نفسا باعتبار مبدئها الى الملذات والشهوات وروحا باعتبار
تعلقها بالجسد تعلو التدبير بارادة الفعل تعقل وعقلا باعتبار كونها مجملة للعلوم بطريقة
تلذذها اشعاره باعتبار دلالة احوال الموصوف وامر وعند الحكماء له مراتب اربع تختلف اسما
بحسبها قابلة النفس ما خلقت من العلوم مع كونها قابلة لها سميت عقلا هيولانيا واذا حصلت الضروريات
فقط سميت عقلا بالملكة واذا حصلت النكريات ايضا قارنت تكرها حاضرة بالفعل بل لها قوة
الاستحضار بمجرد التوجه سميت عقلا بالفعل واذا كانت النكريات حاضرة عندها سميت عقلا

والوهبية للكمال وفي التبيين براعة ابن شملل وميرزا تاش المتكلم في اول الكلام بما يشعر بمقصوده

مستبعداً فاعمالها اربع والمراتب من النفس باعتبار من الخانات بنفس الجنس مثل عقل ميرزا بن وعقل النفس عقل بالملكة ونفس النائم حالة نومه او غفلته عقل بالفعل وحالة حضور معلوماته عقل مستفاد وعند النوم فيه سوء الاستعداد ليطلب سوء الاولى في كل وقت مشترك ليكتب تلميذه كاتب الشمال شيئاً ابداً وسوء ما هو من عقل الدراية ليلاتم بـ ووجه الشبه انه يعقل عاجزه عن الفواحش والزنا اذ يجد افتضاح الدنيا عن عرسا بر الغير انكاحاً وعقلها وبوروتنم مقابح الزانين فيجب تنبيه النوم الى مقابح الهموم عن ابن مسعود مرفوعاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله العقل قال له اقبل فاقبل قال له ادبر فادبر قال له ما خلقت خلقاً احب الي منك ولا اكرمك الا بك اعاتب الا بك والثواب والعقاب مفروغ منه وكره السيوطي في الذاتي المتشرعة بالعلائق مختلفة وتعلم على جميعها بالوضع وبالجملة قبل العقل بقبل ان يستدل على غيره من انواع العيوب وما احسن قول الكتب

لولا العقول لكان ادنى ضيغم ... ادنى من ابن آدم الانسان

وقول الاخير

ما وهب الله للامرئ هبة ... ابقل من عقله ومن ادبه

منها حياة النفس فاربحها ... بعقله للحياة ان يثبه

وقد اشار الله تعالى عن قوله العقول الكاملة وبهم بقوله فبشر عباد الذين يستمعون القول ويتبعون احسنه اي فيقبلون اولوا الالباب قوله والوهبية للكمال وميرزا تاش يخلعها كل مجازاً لقوله انت الرجل علماً بمعنى جنسية يشمل الخصائص بمرة الاولى قوله للاولياء العقول اي اهل جميع العقول والمراد الكامل منها واختار كونها الجنس مجازاً للجنس على سبيل التخفيف للاشارة الى انه قد يعمل العقل قوله ولم يعمل العلم كالسوسكابية والسمنية وغيرهم قلت تابع للسنوسي في شرح مختصره وفيه نظر اذ السوسكابية وهم قوم انكروا العلم لهم علم ولا يلزم من انكارهم له انتفاؤه عنهم اذ انكارهم الضروريات مكابرة وعناد بالوجد ان كفروا الجنسية يشمل الاولياء اذ لو كانت للكمال الكامل لغير الله تعالى اعز النشابي لان مثل العقول الكاملة متعذر ان لم يكن عقله كاملاً لا يعقل له علم اذ انكر والمشاهدة على خلافه اذ لا يعقل لفاعل العقول من العلم بسبب غفوتهم قوله براعة الاستهلال ما خرج له مبرز اعتمد به اذا فاقهم في العلم او في غيره والاستهلال مراد المزلوه عنوانه

قوله (ومكّة عنهم من سماء العقل) كل حجاب من سماء بالجهل حتى يرتفع فهم شموس المعرفة
رأوا الخمر ترتفا فنكشفت) اضافة سماء الى العقل وسحاب الى الجهل وشموس الى المعرفة
كل منها من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف اداة التشبيه من التشبيه المركب
على ما مر قوله (وان يمح تغيث بالغفور وتدجرى) ذهب الاصيل على بعض النساء ان عمل
ما ذكر التجيش بضم اللام وفتح الجيم او البضعة بالعقباء والنباذق وليس ذهب الاصيل من

بكما ان حمراء يراعى حيا تدكر له الا بتراء المناسب يراعى المفعوله وتسمى
براعة المطلع ايضا لانها في موضع يطلع على حسن القصيدة او شينها قوله كل
حجاب الخمراء كل حجاب ينبغي ان يزال عنهم ومتوالي سبوح بعلم الله انه يزال قبلا
يفتخر انتهاما او باب الغفور بالعلم المحيط قوله من سماء الجهل اعلم ان قسمي
امر بما عدم العلم مما من شانه العلم ويسمى الجهل البسيط والثاني تصور المعلوم
على خلاف ما هو عليه او التوقف ويسمى الجهل المركب والاول عذره والثاني
وجوده وهو الراجح من الاول واحترزنا بقولنا مما من شانه العلم عن الجدار
والبهيمة مثلا فلا يوصف شيء من ذلك بالجهل وبه تعلم بطلان قول الفاضل

فالجهل البسيط نوعان لان المعقول اما ان يكون ممكنا او واجبا

لان خبر جاهل بسيط وراكب جاهل مركب

حيث وهما انما جاز بالجهل البسيط قوله حتى برئت حتى هنا بمعنى الغاية للتغييب
ويصح ان تكون على بابها بان تقدر الازالة تدريجية بان يزال حجابا فحجابا او ازيل المعلوم ثم
حجاب او سمكها ثم حجابا بعد حجاب فقوله سماء اي العقل ما حمله عليه غير متعين بل يحتمل
ان يكون شبه العقل بالشمس تشبيها مضمرا في النفس استعارة بالكناية واثبات
السماء اليه من لوازم المشبه به استعارة تخييلية قوله وشموس المعرفة لا
يتعين ما ذكره بل يحتمل ان يكون شبه المعرفة بسماء له شموس والعقل لا يمنع
تعدد ما واقتصر على المشبه استعارة بالكناية وتخييلية لاثبات الشمس التي هي
من لوازم المشبه به وذكر بيت ابي العلاء على حد قول الشاعر ... واذا المنية انشبت اظفارها ...
قوله بضم اللام وفتح الجيم تعرض لفتحهما تبعا لبعض الشراح حيث ضبطه بفتح اللام
وكسر الجيم وقال انه الورد الذي يشمكم شبه به الماء وانه لم يقرو بيت يحيش الكلأ اي
شربه وتجنبه اي رده ولم يرع مجانه اي خيار من يجيبه اي خسيسه او يقال له
اير وهذا الشبه هو ما يقال لعله بمعنى لعل قوله كما قيل فاين ذلك فزورة

ومجرورات جمع مجرور اي مستور اذ المجرور الستر وفيه استعارة بالكناية لتشبيهه
المغرقة بقصر فيه خفر وفيه عرايس وتخييلية بنباته المجرور المؤمن لوازم الفص
المغرقة وذكر الروية ترشيح ويجوز ان يكون لفظة المجرورات استعارة تهم بحية اهلكها على
المعاني الرقيقة وفريتها الاعناق بجامع المغرقة وعملة واوانه برز استعمال مير التي
قبلها ومر الجار للسماء بمعنى عمر ويجوز ومما برز استعمال مير المجرور وقبله للابرز بعض من كل

قوله لابرز بعض كما قيل الفاعل الزلك عبر اللبيب وجه المنع ان العقل
ليس بعضا من مجرور والضمير بمعنى والضمير فمجرور البرز اعني البرز الذي
البرز والمبرز منه او الزنابة عنه كما قيل بها في قوله فعلن فتل اعجم الاخرون
قوله ليعبر تولية ذلك بنفسه وان قلت لم اثر بالبرز ولم يات بالتمز لانه
ان كلا منهما فعبر بمز المعنى قلت لاجرام مر فقال ان يكون فصد التشريك ايماء
الى العجز عن الفيام بحق الله تعالى استقلالا بل باحتياج جوده الى المعبر قواضعا
واستغفارا لنفسه عن الاستقلال بالفيام بحقه ويحتمل ان يكون فصد الاخبار
بنعمة الله عليه وعبر تعظيمه بفعله اما للتاليف افتتالا لقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث وفرائض من الكمال مز الوجد على المحل بان المقام فقام
الزلة والخضوع للاقدام التعرض لعظمة العبد وموقعي مسلم قال شيخنا سيدي
حمزة بن الحاج في الجواب عن مز ان يعبر في حواشيه على المحل فان قلت
المناسب في خطاب الغير ان يقال وبتلو والعظمة تناسبه بما قوله الجاهد
قلت مر لبشت فقصوره بالزات ولا نتم من نعم بنعم ولا اثبات والمناسبة
للانفعال قبلا اشكال بعمال خلافا للكمال والكمال للمتعال وقوله ظهر
على الانعام على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
والانعام تقرر انعم بالنعمة اذا اشرابط واوفاها والمزيد للمبالغة وخص
نعمة الايمان وان شملها بالذكر لشرفها ولانها السبب في كل نعمة وكانه
قال على كل الانعام بسبب نعمة الايمان قوله مر الاولى برز من فعول نحو

مجمل نقب صفة لغير نحو غير صحيح لان الجملة عند النحاة بمنزلة النكرة لا يوصف بها ان
النكرة وبان الضمير لا يوصف وكلا قوله لو من خصائص جنس من فرد ارسلا وغير من عمار المفاعا
الغلة محمد سيد كل فتى العرب ابا شمير المصطفى مر الاولى برز من فعول نحو

وباء بغير للتعريف تتعلق بمحذوف قيل ويجوز كونها سببية بتقدير مرخ محمد بزايا بسبب خير مرسل ومحمد بزا مرخ اي عمكف بيا رعليه اجعلت قرا لثانية موصولة والا فبدل منكم وسيبدل من محمد لا نعتا له بان نكرة ومعرفة ونصبه على انه مفعول اول لجاء في البدل من سوا بان وتقدير العرب على انها شمر من احسن الترتيب لقول السيوطي الصيغة العامة كذا بعد العامة وانما اخرت العامة في قوله تعالى وكان رسولا فيما قيل البعيد اي فيقول اسماعيل عليه السلام كانت فعلا ونفيه لرسالته

وبعد اشعار بان مدار النعمة ثالثة يجب شكرها الذي تعليق الحكم على وصف مناسب مما يشعر بالعلية اي فحمدا لاجل ارحمنا بخير من سيل المستلزم تفضيلنا على جميع الامم وفي تفسير البغوي لقوله تعالى ما ودعك ربك اي حين ما اوحى انه اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم ان الجنة محرمة على الانبياء حتى تدخلها انت وعلى امم حتى تدخلها امتك ومن اغاية التقبيل في قوله فيل ويجوز كونها سببية فاعله عبد اللطيف قوله بزايا اي كشهاده تنا للرسل بالتبليغ يوم القيامة قوله ارجعلت قرا لثانية موصولة يعني في قول كلم وخير من ذا لانها الثانية من غير فلا عكفه الاولى في البيت لانها ليست واقعة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح ان يبدل منها وانما جعله تابعا لخير الثانية وقول الاول لما يلزم عليه من تقديم النعوت على البدل او البيان والمقرر في علم النحو ان التوابع اذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق لما عرف بذلك في التسهيل قوله والا فبدل بفكه اي ان لم تجعل قرا لثانية موصولة بل جعلت نكرة موصوفة بمحمد او بشيء ولا يكون محمد عكفه بيا رعلى مذهب الجمهور لانه اكد في البيا رابن عماد في المعرفة والنكرة نعم يكون عكفه بيا رعلى مذهب الزمخشري الذي لا يشترط لا تحاد وصفه بوحدة بل باجماع البصريين والكوفيين قوله تحاد في البدل من سوا لانه ابن البدل منه يكون في نية الكلم وقيل انه لزم من قولنا مخفوض او مجرور واجب عن ابن ولا بانه لا يكون مكررا مع كل وجه بدليل قراءة من قرأ الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وغير الثناء بالجر والمخفوض من غير الفكه ولا باس

به قوله واما الجواب بانه حال الوقف الخ اجاب به فزورك وجوابه
صحيح والرد عليه غير تام وذلك لكون حال الوقف يعبر ان يتولا اسما عيل
كانت مقارنة لرسالته اذ المحال تترل على المقارنة او مقارنتها لعاملها
نحو جاء زيد راكبا فركوبه مقارن لمجيئه ورسولا الى اللاية بمعنى مرسلا نحو
العامل وقد اشار لهذا فزورك بقوله اى مرسلا الخ حال نبوته فقد بان ان
جوابا فزورك اظهر في المراد من جواب المعترض ويعبر عن الترجيح ان يكون
الشيخ فزورك مبنى عليه اى الحال وقفا وانما مراده بقوله للوقف اى
لانعقاد لانه لا يعبر المراد وانما المراد بالحال قوله ظ عليه الله
بكفه الفكم الخ ومعناه الله يشاء اى الرحمة له بالرحمة على وجه التفضل
من المولى لا على ان هناك احتياج لكنا قد قلت كيف اورد الطلاء عن السلاح
ومنه مكروه عند جمهور المحدثين كما نص عليه زرزور في شرح الزرقانية
للفترانها في الاية الكريمة قلت يحتمل انه فرق بينهما بكفك
واشفك السلاح وحكما اوجب عمل انه للاستعارة في الحكم قال الجمهور
شاع في كتب المتقدمين من اهل مذهبنا وغيرهم قوله قال عليه السلام
ويحمله مختصرين على السلاح واخبر في النقد انه رواه بهذه التاجي
كذلك وان لم يكره اقراد السلاح فالطلاء اولى قوله وحريث زعيم
منزل الحريث اخرجه الترمذي عن ابي هريرة ومعنى زعيم الصوب الرعد
اى السراب قوله جمع نجعة اى بضم النون واما بفتحها بمعنى المخصوص
واختلاف الاصوات قال الشاعر في نجعة استمد قبلنا عز ول قوله
للاتزال كلابقة من اضافة كلام من عمل المعنى اى عمل السير على الدوام
منه واتباعهم له وقد اختلف في المراد بالكلابقة فقيل اهل العلم

بد قوله

البخيل قد ذكرت عندك قلم يعمل عملك وحريث زعيم انك رجل اذا ذكرت عندك قلم يصل عملك الخ
الترمذي وغيرهم وابن ضابقة في بعض المعاجم من اضافة المشبه به الى المشبه اى يخبر في المعاني
التي بها كالبحر في اتساع كل منهما اتساعا يحتاج في سلوكه الى دلالة وذكر البحر والغوص ترشيح
للتشبيه ويحتمل ان يكون شبه في نفسه البحر بالبحر بالسبحية في التوغل بكل منهما
الى المراد ومنه استعارة بالكناية وذكر البحر والغوص استعارة تخييلية والمعاني تجريد

وموارتذكر مايلايم المشبه واللبيب جمع لبيبة وهي معكنة الماء وعنق الشيء تابيد
الملائة على النبي صلى الله عليه وسلم برواية تبكر الغفل في مسايل العلم وذلك برواية
العلماء ورواية مسلم لفيلم الساعة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي
كلهم يقاتل على الحق ظاهرين الى يوم القيامة متوالية اي الساعة كما في بعض الكتب
وروي بالمنكوب المجهول نشبته للنعوت للبصار بيعهم الابكار من غير انكماش
وعرة فيه العين يكسبه الغيكما ذكر رحمه الله في تفسير البيضاوي بعض ما ينبغي تقديمه

لابتداء الحديث في بعض الكتب وبقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين وبقوله احمدنا وعليه درج هذا الشرح وقيل المجاهدون كما يأتي لسوء
حديث مسلم لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين
حتى تقوم الساعة ويمكن ان يقال الاقتتال اثر العلم والجهاد وهو
الذاب فكأنه عبر عن سعيه الدائب وفاجر لا تزال طائفة من امتي كما مر على
الخير في الغرب حتى تقوم الساعة قوله عوارض وشاكر غايته
قوله بما يغير يعرف فلا موسايح في كلامه اي بكل مسئلة ترد عليه
يعلم بما يغير مما مر وذلك العلم اما لا بقيا من اختلاف بعض العلوم
ببعض قوله وبالموضوع يمتاز ذلك العلم عن غيره وذلك اما العلوم
جنس واحد واما تتنوع وتتمايز بتغاير الموضوعات حتى انه لو لم
يكن لعلم موضوع مغاير لموضوع علم آخر بالذات كموضوع النحو والكتب
ومنها اللبكة العربية بغير التركيب وبهذا الاعتبار كموضوعي
المعاني والبيان ومنها اللبكة العربية المركبة لا كبرائها لا يبحث عنه من حيث
المطابقة للحال والتي يبحث عنه من حيث تباينه في وضوح الدلالة
لم يمنع كونها علمين وتغايرهما بتغاير بعض مسائلهما بتمايز العلوم بتمايز
موضوعاتها وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مثلا
موضوع علم الفقه افعال المكلفين لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
من وجوب وحرمة وغيرهما وموضوع الحساب الاعداد لانه يبحث

في اثبات التعليم
ربما يقول قوله
قبل ان يتعلم من
اجراء التكليف في
علم ان يقرأ
قبل ان يقرأ من
وقوله قبل ان يتعلم
يعلم ما يتعلم
في كلامه وقبل العلم
يقول الكلب
وبالموضوع
يمتاز ذلك
العلم عن غيره
قوله الذاتية بعضهم
المتبادر في
عنه

فيه عن عوارضها الذاتية من جمع وكم وغير وغيرها وموضوع العوارض التركيبات لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من قسمة وغيرها فإن قيل مما اشتغل بالبحث عن الموضوع او العكس اذ كل منهما المقصود منه تمييز العلم قلنا كل منهما مغاير للآخر فلا يستغني باحدهما عن الآخر والموضوع من حيث هو موضوع والمحمول من حيث متعلق به والمتعلق غير المتعلق وبيانه ان كل علم مثلا العلم الباحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية والامور التصورية والتصديقية التي يقع البحث عن احوالها هي الموضوع قوله وذكرها ابو العباس ابن زكريا سواء هو المعقود احمد بن محمد بن زكريا التلمساني صاحب التآليف العديدة والنكت المفيدة بحيث صار تلمسان بجهله المفاخر توفي رحمه الله تعالى بتلمسان سنة تسع وتسعين وثمانمائة قوله في المتن عند المناكفة ما يتبين عليه مباحث العلم بحيث لا يمكن الشروع فيه بدونها ولا يتفوه بها قوله ينبغي يتعين او يفرأ بفتح الياء او بضمها وعلى كل فيه اشكال لانه ان قرئ بضم الياء وكان مرادك الوجوب ولم يستعمل وان فتح كان مرادك التلاقي وإذا كان كذلك كان من حقه ان يقرأ بسوء لانه واو العين كقال يقول فالاصل شيئنا اليا زعم وينبغي بمعنى يعلو ومعلوم على يعلو وميزانها مفعول ينبغي فرع عليه قوله العلم الباحث اي المبحوث فيه اعترضه شيئنا اليا زعم بأنه رسم للاجراء كونه باحثا عن احوال المعلومات اي المبحوث فيه عن عوارضه من عوارضها الذاتية وليس من ذاتيات العلم فلو اراد هذا لقال فوائد وفوائدها بدل فوائدها قوله يعرف به كيفية التوصل اي كيفية التوصل من غاية العلم وغاية الشيء ويكون خارجا عنه والنفع يفيد بالخارج رسم فالاصل السعد

قوله وبعضهم

أو احوال المبحوث العلم الباحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدية الى المجهول تصورا او تصديقا وربما بالاعتبار غايته هو ان تقول علم يعرف به كيفية التوصل بالمعلوم الى المجهول

قوله وبمجموع لفظة المعلوم في اشارة بعد تمره فما ورد ولم يمر منزل المعيد
من الرد فساد الكثرة بمرور على الجسام وما على الجلاب بعد ان يعتبر
المعلوم والمجهول في رسم المنكر يترخ على الجسام كانه يتوهل وجد بعلوم
ظاهر الى مجهول الخاص قوله وبالمتبادر انه والله فيه اشارة الى ان
الرسم الاول ان يعتبر على انه علم ويزل له قوله فيما تقدم علم يعم ما بعد وبه
ذلك كله اشارة الى ان الفصل الرابع في المنكر من علم او والله قيل
انه علم من المعلوم وقيل انه والله لغير له لانه يتوهل به الى غيره من
المعلوم والتحقيق انه علم في نفسه والله لغيره فيكون الفصل لبيانهما كما
نص عليه المعتبر قوله وهو الظاهر كما ان الفاعرة الكلية وهو الحق
ينكسر على الكلام جزء بيان موضوعاته واحترز بقوله فانونية عن الالة
الفيسية كالمنشار والفاروع لانه جزء بية اذ كل معشور من خارجه وفي
لا يقال المنشار وهو كل لعمرو عمل كثير بل لا يخرج بقوله فانونية
لانا نقول الزيد بصر وعمل كثير وهو موجود وليس موجود الله لشيء والالة
الخامس مضروفة بالعرف كما مر قوله واصل الفانون المسكم الى والله
التشكير ومن فعلونة فنقل الفكه عن معناه الاصلي وجعل مرادفا
للظابط قوله واشترط العصمة للمراعاة اليه اشارة الى ان الاسناد
مجاز وذلك ان العصمة في الحقيقة انما مر بقوا عن المنكوح والمراعاة
شرط في الاسناد مجاز ولا بد من زيادة بتوفيق والتقدير في سر الرسم بالة
يقال تفهم مراعاة الزمن عن الحكم في البكر بتوفيق الله قوله
من حيث انها توصل الى امر مجهول احترز بذلك عن البحث عنها من حيث انه
امر غير الذي كالكون من المعلوم موجودا في الخارج او لا فتدبر

واصل الفانون بالنون انية المسكر واشترط العصمة للمراعاة لوقوع الحكم المنكر
عن مر عي مراعاة فواعل كما يقع الحكم للمجتهد اذا اعمل فواعل والزمن فولة للنفس
معرفة لاكتساب المعلوم والبكر هو الذكر كما للشعر واما موضوع المنكوح هو
المعلوم والمراد التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول من تصور او تصديق

وقع في قول ابي الكيب * من مبلغ ابا عمرو بانى بغرمنا * جلا لشتا رسكا ليسر والاشكرا
وبعضهم قال ارسكا ليسر وعليه قول الغاب ـــــــــل *
* اذا شوركت في امر بروم فلا يثنيك عنه * مزا نبقور *
* يقبح الخير ان يفتح امكمرا ارسكا ليسر والكلب العقور *

ومزعجمي والاسماء العجمية كثيرا ما يغير بها التغيير كما قالوا جبريل وجبرئيل وميكال وميكائيل وابراهيم وابراهام بالنبي وقال له المعلم ابو كبر لانه واضع التعاليم المتكفية وغيرها من الفنون اي الفعل وكان ذلك في زمن فيد القرنين الرومي فيل انه بذل له خمسمائة الف دينار ورتب له كل سنة مائة الف وعشرين الف دينار وكان ارسكو اكبر حكماء الخليقة غير منازع اهل الحكمة عن اقليدس وبطليموس وسقراط وكان مسكنه قرية اسقنله فوقد مشهورا لما فاتهم من عن يحيى دلالة ان وكان من كلامه في كتاب السياسة من استحق بالناموس قتله الناموس اي من استحق بالشرع قتله الشرع ومزايل على انه كان مؤمنا بشرع زمانه يقول لهم مزا العلم من علم الكبرة معناه اخذ بقرابة سلام من ايريم وقال مرة زنده بالاسلام كما قال الغزالي الاعلام ابو نصر محمد بن محمد الفارابي الترك الحكيم المشهور كان اعجوبة الزمان تعلم من يدي اربعة ابو نصر هذا وكان لا يجاري في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة حتى قيل انه ورد على سيف الدولة وكان في مجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زي الاتراك وكان ذلك زيه فقال له سيف الدولة اقعد فاني حيث انا واحيث انت وتذكر قياب الناس اي مجلس سيف الدولة وزاحمه فيه حتى اخرجه عنه فقال ابن ميمون لعلوه على راسه بلسان فلان من يعرفه ان الشيخ ارضاه الادب والف سنة بلد عن اشياء فلم يجب فاخرج فوارة فقال له ابو نصر يزيد اللسان الخبز فقال ان مورد بعرا فيها فتعجب الامير وقال له اقتبس مزا اللسان فقال اقتبس اكثر من سبعين لسانا فمعكم عندك واخذ يتكلم مع العلماء في كل منها حتى اسكت الكل وبقي يتكلم وحده ومنهم يكتبون عنه فاخرج جميع الدين ومثله بعد فقال له مثل ابك في ارتكاله فقال انا فقال انتشر فقال له فقال اتسع فقال نعم فاخرج الغيلان وانواع الملاهي فجاء بها عن منهم واخذ الاوعلة فقال له ابن ميمون اقتبس شيئا من مزا فقال نعم ثم اخرج خرقة فيها عيدان ركبها ولعب بها فضحك كل من في المجلس حتى البواب ثم رحل كما قالوا فنيا وبكوا ثم ذا لبسنا فنا مواقبتركم نيا ما وخرج توفي سنة 33 وقبر بكفامر وهو مشهور

يونانية كما قيل ان سلام بكثير ومعرفته الاسكندر ومن كلامه في شيخه افلاكون ما
معناه احب الخمر واحب افلاكون ما اتفقا قط واختلفا كما اتفقوا في مزجه واجاجة التي
مغربة واضح الخبر غير فويق **وافا اشتمرا** فالمنكر كما في النكير وسمى الغزالي
معيار العلوم ويسمى ايضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية قال بعضهم وجه تسميته
بهذا العلم

يونانية يونار قال ابن خلكان ومعروفه في التوراة من ولد يافث الحلبة واسمه
يافا قال بعضهم معرب من الرومية بته الغرب اي يونار قوله الاسكندر ينسب
ذو القرنين الرومي ولقب الاسكندر لانه افتتح مدينة الاسكندرية وملك
المغرب وبلاد البربر والسند وبلاد خراسان والترك وحملت له الهدايا
من كل فاجية وقاتل بابل بل مغرب قال الاشير واربعين سنة من عمره بعد ما ملك
ثنتي عشرة سنة قوله واجاجة اي مغربة واضح الخبر غير فويق يعني
بان العلم يشمل للذي سار من غير مغربة واضح وقد مر في المنكر ان المنكر
كنزل مع عدم مغربة واضح وذلك في الفاعل اذا كان مفعولا مر ما
في نفسه وشمل ما بعد لا يحتاج لمغربة فاضل الا من حيث كونه ذا لك
كما لا يخفى والمنقول من كل الامانة فاضل بلزم تغربه والبحث مر هذا له
لان مراده تغربه في نقله على من لا يعرف حاله كما ان كل النبات على غير اساس وما
تركب من مفعول ومنقول كالبعد والنحو غلبت شائبة النقل فيه قوله
واما اشمد انما احتيج الى مغربة الاسم لان ما لا يعرف اشمد لا يشكل كلبد
اذ باب شم بيتا في الاخبار غير المسمى قوله معيار العلوم المعيار مر
ما يختبر به الشيء ليعرف نقصانه من تمامه حسنه او مغشوشه ومعنى ميزان العلم
كذلك قوله ويسمى ايضا الميزان سمي به لان العوله الناكفة توزن به ما
تبكر فيه من الادوية كالبيان بتوزن بها عجمة الصحيح وسقم السقيم قوله ومفتاح
العلوم لان به تفتح ابوابها اي كمرفعة المرحلة البيطار وبه يتأتى سلوكها
وكذلك ومعنى تفريعه في التعليم بعد النحو كما قال الغزالي
اذ كتب جواد النحو ثم ليكن ينظر على المنكب اكتب
قوله واما الاشمراة اي اشمراة يتعلق وجراة به مبادي العلم

مراتب تصورية وامور تصديقية فالتصورية خمسة اي شيئية التي تستعمل فيه ويكثر دورانها فيه كمفرد الكلي والجزئي والنفيية والنوعية والمحمول والمقدم والتالي ونحوها اليك والتصديقية منها كقولنا النفيض لا يجتمعان ولا يرتفعان ونفي اي عم يستلزم نفي اي خص وثبوت اي خص يوجب ثبوت الاعم والكل اعظم من الجزء ونحوها اليك مما التي يسيقا وقابلة مع قبة الاستمرار الرجوع اليه عند قصر تعقيب مسئلة من العلم واما حكم الشارع بشيئية وامثلة فمسابلة بعد الفضايل التتمة للاحكام التصورية والتصديقية من حيث يتوصل بها الى المجهول من تصور او تصديق والمراد بتصور المسايل ما يعم جميعها ما قبل التاسع وقابلة تفريعها زيادة التتميم واما ان حاكمة بجميعها قبل التاسع فظاهر العلم فلا يصح جعلها مرمياه بيد واما

فضيلة ان فضيلة علم فضل علم وشرف وقابلة فضيلة مع قبة قابلة شرف العلم وقابلة فضيلته يفيد تشبيه العلوم في الشرف بجامع الفضيلة التي هي النسبة الى العلوم

العلم

ان ضمايلها كما ذكر هذا الشرح وغرضه بيد ان خزاين العلم من غير كما استمراه علم النبات ومثله من كتب البلغاء للاكراد ان والاوجه بقاهر ازباب الميزان وانما احتيج الى معرفته لان العمايل على مع قبة النسبة بين العلوم حتى انك اذا علم ان هذا العلم مستمد من ذلك كان رجوعك اليه او مستمد له كان كالتيسير له فقوله مسابلة مسايل العلم بين الفضايل التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولة تعالى موضوعها تعالى البرهان وهي نفس وكما يصح عزها من المبادي وانما الزم من المبادي هذه بكمالها ومع بقعتها على وجه اجمالي وقد لا يدل كل مثلثة في العلم لا يطلو موضوعها من خمسة اقسام اما ان يكون عين موضوع العلم مجردا كقولنا في النحو الكلمة بقسم التركيب اما مفردة او مركبة او عرض ذاتي موضوعه كقولنا في النحو الكلمة المفردة اما كلم او اداة او مقرونة او نوع من موضوعها كقولنا ثم يستند ويستند اليه والاداة يفيد الوجوب او نوعا مع عرض ذاتي كقولنا الاسم المعرب اما منصرف او غير منصرف او يكون وعقبا واتيا الموضوع كقولنا الاعراب والبناء اما كلمة او اداة مقرونا فقوله واما بفضيلته اما لم يكتفوا بما مع قبة القابلة عرض مع قبة الفضيلة تشبيها للكمالات وزيادة في رغبته وناسبة بفضيلة هذا العلم انه الذي عمل ما سواه بالنزه والقبول فقوله كل بالنسبة اي سابر

العلوم وذلك لان كل علم كانت مسائله المكلوبة فيه توخذ في علم آخر مسلمة بحيث يتوقف الثاني في عمل الاول ثم ان اعملا وكليا للشاذ والنادر اشغل وجزئيا للاول كالمنكر مع الكلام فان مسائل المنكر توخذ في الكلام مسلمة وتبنى عليها مسائل الكلام وكعلم النحو مع البيان فان مسائل النحو توخذ في البيان مسلمة وتبنى عليها مسائل البيان وكذا البيان مع التفسير فيكون المنكر كليا بالنسبة للكلام والكلام كليا بالنسبة لما عداه من سائر العلوم الدينية والنحو كليا بالنسبة للبيان والبيان كليا بالنسبة للتفسير قوله هذا ما اتى بالله ورسله عليهم الصلاة والسلام قوله واما بايرته انما عرفنا من المثل في ان البعث مع جعلنا عبث وهذا دال والبايرة في اللغة ما حصل من علم او مال مشتق من العير بمعنى استعراك الحمار والخيل وقيل اسم فاعل من بار اذا تعب اصابت براءه وانما خص من مزايا انه شامل للشر مع انها خاصة بالخير وعلل المعنى الثاني مشيرا الى انها بمعنى فعال

*

من البراءه اشتقت البايره والنفس بالصلاح براءه من
لذا ترى ابرزه النادر فذ قالت لمن في فربع بايره

وفي الغرض سبب المعلمة المرتبة عمل بعمل من حيث ثمرته ونتيجته وتلك المعلمة من حيث انها جزء كلي الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مكلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الافتراح على الفعل تسمى علة غايية فالبايرة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغايية تتراكبان فاذا فعل الفعل تعلق يترتب عليها حكم ومصالح للشرع فربما الاشياء والمحكمة اذا تاملت تلك المصالح عادت للافعاله تعلق ومنها بعضها راجعة الى المخلوقات وليس شيء منها غرضا له وعلة غايية لفعله لان الغرض يرده والى نفعاته شيئا فشيئا ومنوعا ما ورد من الاحاديث والايات المتوهمة لكون افعاله تعالى معللة بالاغراض مما محمولة على الغايات المترتبة عليها وليس شيء من افعاله خاليا عن المعلمة

قوله شعور أو رقة ولطافة في هذا العلم قوله ومما ينسب
للغزالي في مدحه الغزالي هو أبو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي
العلامة الإمام الزاهد في العلوم كلها الجامع بين الشريعة
والحقيقة يلقب حجة الإسلام كان أبوه غزالا فاشتهر بالغزال
ونسب إليه كان من أئمة الشافعية له تآليف مشهورة في الأصول
والفقه وعلم الدين توفي رحمه الله سنة خمس وخمسمائة
ولبعضهم أيضا في مدح المنطق *

لكل حقيقة منطق بمنطقهم * الكل يحتاج فيه علم من قواعده
فكل علم له فيه علم مقصده * وكل منهم له فيه من فوائده

قوله ومن تبعيضية الكلام إنما الليالي فيها كما عند عبد
اللطيف قوله المرونق أي المزين المونق والأنسب والمرونق المزين
أنشد بعضهم في شرحه قول الشاعر *

فهذا عليه رونق النعيم وحسنه * وهذا عليه رونق النعيم والملح

ولابن سهل في المغني وما الكعبة *

قد جن ورقاء النعيم بوجهه * وبأشواقه يجري الماء في الجمرات
كتبت حروف الشيخ في وجناته * فاقرأ هنا عينا في المعاني
وترون ثوبي حسنه في حلة * لا تكن عليها رونق الحسنات

بالسلم المرونق * يرقى به سماء علم المنطق هاء اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف
خطاب يفتح للمذكر ويكسر للمؤنث ويثنى ويجمع فيقال هاكما وهاكم وهاكن وهاك
وقد تبدل من الكاف همزة تتصرف تصرفها فيقال هاء للمذكر بفتح الهمزة وهاء للمؤنث
بكسرها وهاءما وهاؤم وهاؤن وهاؤن وفيه لغات أخر وهاء قوله تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه
أي هاكم وقوله من أصوله أي من قواعده ومن تبعيضية أي خذ من قواعده قواعد
قليلة والمراد بعضها نوعا وبالتنوين للقواعد والمرونق المحسن في الكلام ودونه التشبيه
فالسلم للمرونق وزاد بسماء علم المنطق بلاد المعرفة وفيه استعارة من شبهه
بدرك الدرج قوله والله أرجو أن يكون خالصا * لوجهه الكريم ليس قالصا *

المنطقي
صيانة للذهن عن [illegible] علمت
ممن ينتمي [illegible] هذا العلم وقد
شعور بهذا العلم ومما ينسب *
وعلوم وفي مدحه
للغزالي في مدحه [illegible]
حكمة المنطق [illegible]
والقتال [illegible]
كل علم [illegible]
وفيه [illegible]
وله في [illegible]
[illegible]
وكذا [illegible]
أدب [illegible]
فوائد [illegible] *
أصوله قواعدا
تجمع من فنونه فوائدا
تسميته *

وان يكون رفعا بعد المبتدء * بعد الى المفعولات يعتدي فوله ليس فالعامل ليس منفصل
عرد وجوابه مثلا ومجلة بعد الى المفعولات يعتدي في محل نصب حال من ضمير نابعا فوله

(فصل في جواز الاشتغال به) * واختلف في جواز الاشتغال به على
ثلاثة اقوال * فابن الطراوة والشلوبين قالا * وقال قوم ينبغي ان يفصل والقول

(فصل في جواز الاشتغال به) ترجم المصنف
لجواز وقوعه في داخل الترجمة الفعلان ويجاب عنه بان في كلا منهما من
الشواهد ما عكسته اي في جواز الاشتغال به وهو فته ونزيه فوله
ليكرم كما انه على تصيره في حكمه لانه فر انعقد الاجماع على انه
لا يجوز للاجنبي ان يقرأ على اي مشتغل شاء حكم الله فيه ولان الكلام
مع جعله زيدا يقع بما عسى ان يكون مشتغلا او مشتغلا او مشتغلا اعلم
اجمع اوبع من عسى ان يكون واجبا او مشتغلا اعلم افرع
وزاده فشاهدا ورغبة فوله فالقول ان والتعريف عزاه الاخفش
الصغير والشلوبين * اشتراط الفاعل بالمنع بل يليه ان الا ول انه من
مملوء العلامة وهم من اهل العلم بالعربية يوشك ان يوشك ان من
استغرق همته في علوم ان يشترط في بعض العلم بالشاذ
ان البعض ابقاء ومن في بعضهم من السلف الصالح لم يشتغلوا به ولو
كان مما تحتاج اليه ما اغفلوه وكذلك الزليلي في غاية الشغف
اقال الاول فان كثيرا من علوم العلامة تعلق الى ان سلك وانتهاك
الى ما يعلم سبيل الوجوب او الندب كالتوفيق والكتب والحساب
والثالث ان المنكر مركوز في الطباع بتغلل ان يقال اذا حاصله
اشتراط ان يوجد اخر المتلازمين على الاخر وبعده على عدمه
او اشتراط ان يوجد اخر المتعاندين من عدم اخر او بعده على
وجوده ولم ان لا ينكر ان عامل وجر فليس للعلامة المجردة
النسبة والى صلاح والاجر ان من له ذمن سليم لا يفتاج

الزايد مكملات المنكفية كما لا يحتاج العربي ان يعلم اصطلاحا
العربية قوله وعزاه السيرفي الخ فزع رضي الله عنه في
النقاية والاتقاني بتعزيز المنكور راجعه في ذلك فان مراد الشارح
ابو عبد الله المغيلي نكما ونثر احتر رجع عن ذلك كما قاله الفقيه
سيد احمد بابا وبيزل القدر امزهد اياله في نكم العفرد قوله بعض
اهل التحقيق عبر به الاصلاحي قوله مع جعلهم به كما يفكر ان ابن
الفلاح استغل به نحو اربعين سنة ما قابل فيعمل فيه على كما بل
برمع عنده ومع قد قوله ورموا بانحا بكفة عليه فزنقل الزولي
العلامة السنوسي عن الابدال الخ في شرحه على مسلم ان الشيخ ابن
عرفة كان يوصي تلاميذه عليه ويذكر وقال الغزالي في مرلاة مع قة
الوصية
له بحكم له بالمنكر لا يوثق بعلمه نقله زكريا في شرح ايساغوجي
وقال ابو علي الحاكم عن الغزالي يعكسه الله بكماله الا من احب من
اوليائه قوله فيكون الخلاف في حال الكبيرة ومعناه انه لو
اطلع عليه الميت الخ مرزله من حيث انه يشوش الكبر ونحوه لا
لاجازوله كما انه لو زنى على حليلة ابيه ول الحرفة الحجيز وزله لا يشمله
على بعض الامور المفسرة للكفاير كفرهم فيه بالبسر المتعمد
وتسليمه له بالفعل المقارن الذي من عند الفاعل به جزم مجزه
وتفسيمهم له اي عشرة مغفور الا يفسمها لزلة الا القليلة سبعة
وتسليمهم ايضا للكبر الذي لا نهاية له بركة ابن قلاجا الى غير ذلك
وحيث مزيده ابن يمة زالت العلة فيزول معلولها ومنه التخريج قوله
في نقل الاجماع عنه اي في تنكفيه قبل انه مع فيه بالوجوب قوله وغيرهم
اي من المتكلمين وابن عطية وكثير من الفقهاء قوله كما ذكره السنوسي

وابن عرفة في نقل الاجماع عنه والسنوسي وغيرهم ومنه العمل لانه وسيلة الى تحصيل العلوم
التي منها متروب وواجب وانما لم يكن واجبا مع انه يتوصل به الى العلم الواجب كالعفاير
لان تحصيل العلوم الواجبة ليس مؤقتا وبما عليه يحصل لنا من لا يعلم كثيرا من العلماء الذين
لم يتعاطوه قليل من حصول العلوم الكثيرة بل مرشاهد كثير كما ذكره

الى في شرح منكوا ابن عزيزة وعترضا تعبيره بالوجوب والشيخ السنوسي هو
الولي ابو عبد الله محمد بن الولي الصالح ابي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب
السنوسي نسبة الى بني سنوس قبيلة بالمغرب بنواحي تلمسان ذكر الشيخ ابو
العباس بابا انه شريف حسني من قبل أوامه توفي بغرناطة يوم الاحد تاسع
عشر جمادى الاولى سنة خمسة وتسعين وثمانمائة قوله بانه نفيعا في
سواء حملنا الوجوب على الوجوب العيني او الكفائي ومما مر مبادرة كثير
السير في حاشيته وكونه عينيا في غاية النفع وكذا قابله يقول بوجوب نفع
الله بالدليل التفصيلي عينيا ويزعم انه ملازم لتارك الاول بالممنوع وكلاهما غير
صحيح قوله ومن المختار عند الشيخ تقي الدين السبكي المعتمد من كلام الائمة
عكس ما اختاره السبكي وجمهور كلهم اذ كامل الفهم يجد ربما استغنى عنه لكمال
السلب الصالح وانما يحتاج اليه الناقص ليحصل له الكمال او يظهر المتكمن
الذي توصل الى ممارسة الكتاب والسنة وجمعهما ومن جعلهما دونه انتفى
عنده اذ لا فايدة في تعليم السبب بعد حصول المسبب لانه تحصيل الحاصل
قوله مرمرين السلام مثلثة الفاء مرين بفتح فكسر وروى مرمرو مرمر ومسح
والنووي من الاقطاع الحاصل بكم ابو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي قال
التقي السبكي مجموع ما اجتمع في النووي يجتمع بغير الصحابة والتابعين غير
وذكر المناوي انه لم يمت حتى تفكك وكتم ثلاثة اقات كثيرة من سماع الحاضر
وانشغاله واتحاده وفتح الباب المغفل وكان يقول بعزمة الناكر للامرد ولو كان
مشهورا فاجتنبه بغض المرد وصعر الخد لله خلوته والكب عليه بمجرده
وقوع بصره عليه سفكم نجم وجه الامرد وانتصب للتصنيف بكارة بناء
الليل واستمر على ذلك حتى مجيئه عليه المنية سنة 676 وقد مر بنوى
قوله كما نص عليه في التسهيل وقال في الكلمة ايضا
والله الشاب والتيامنى فز عز فوهما من اليها الثاني
قوله فسنفكم القول بانه للضرورة قابله سيبويه وايضا فقابلته
الاشباع بالضرورة غير هواب لان الاشباع كثير بغير ولا يجوز للمولدين الا في الضرورة
وقاده منبه اليه في الاية غير صحيح وقيل بعد اذ قد احمل على غير التفسير والصواب

التشبيه
لما ذكر الشيخ انه
فيما يشبه وقال
العقلي مع ان
مع انه قد
وانه نفيعي
جواز الترك
فيه وقال
والشيخ وهو
عكس الشيخ
السبكي والمنوي
نسبة الى نوى
قرية من
والنسبة
مر في
مر الى
الباب
عليه
عوض
على
نص
عليه والتسهيل اذ فاز ويعوض من المحذوف ياء والنسب الى قبل الالف وشذ اجتنا عما هو بسنفكم

الغزالي بانه للضرورة او للاشباع (انواع العلم الحادث) وقيده العلم بالحادث لزيادة البيان وانما ذكر الانواع يخرج العلم القديم لانه واحد لا تعدد له على التحقيق عند الجمهور من اهل السنة والعلم الحادث عند القوم منه حضوري ومنه

اي الالف بدلا من عين الكلمة وانما استبعد من الكوزاني ما انتقلوا من كوز الى كيار او كوز الكبير

(انواع العلم الحادث)

لما كان الغرض من المنطق معرفة كيفية التوصل بعض العلوم الحادثة الى بعض عسر ان يعرف العلم الحادث اولا وينوع باعتبار كبر بعده الموصل اليه وباعتبار امر شاء لانه لا يقال ابن يعمل اليد وان يعرف كل باسم يعرف به فوله لزيادة البيان رد به تنكيت على من يقول انه للاخراج علم الله القديم ووجه الرد ما اشار له الشارح من ان العلم القديم خرج بذكر الانواع او من قوله عند القوم المراد بهم العلماء ومعنى التعريف مبنى على الوجود الذهني ويتناول الكفر والجهل المركب والتخييل بل الشك والوهم وتسميتها علما مجاز في اللغة والعرف العام والشرع لكن لا مشاحة في الاصطلاح قوله والشيء هنا باعتبار المعنى المغفول عنه المشكل عليه عند صيغي المتكلمين لان المعدوم عندهم ليس بشيء ومرادهم بعض تعريف الزوايا في الخارج بدون الوجود رد اعلى المعتزلة فانهم المعدوم الممكن قبل وجوده لشيء وذواتا ثابتة متميزة في نفسها في الخارج انه ان امكنا قبل ان تكتسي بنور الوجود كاشياء مجتمعة في بيت مظلم ثم يفيض الله على من شاء منها نور الوجود فيبرز للعيان فالفاعل المختار انما يفعل عندهم الوجود للذوات فقال البزدوي التركيشي ومعنى جعلهم اياه للعقول بقدر العالم وعندنا الوجود ليس بشيء اي ذات قبل الوجود فالفاعل المختار يفعل الذوات ووجودها قط قوله المنكشف في العقل او بارتسام صورته في العقل بمعنى تصور الانسان او ارتسام صورته منه في العقل بهما يمتاز الانسان عن غيره كما ثبتت صورة الشيء في المرة الاولى او المرآة

في العقل والشيء هنا بالمعنى المغفول عنه المشكل عليه عند صيغي المتكلمين لان المعدوم عندهم ليس بشيء ومرادهم بعض تعريف الزوايا في الخارج بدون الوجود رد اعلى المعتزلة فانهم المعدوم الممكن قبل وجوده لشيء وذواتا ثابتة متميزة في نفسها في الخارج انه ان امكنا قبل ان تكتسي بنور الوجود كاشياء مجتمعة في بيت مظلم ثم يفيض الله على من شاء منها نور الوجود فيبرز للعيان فالفاعل المختار انما يفعل عندهم الوجود للذوات فقال البزدوي التركيشي ومعنى جعلهم اياه للعقول بقدر العالم وعندنا الوجود ليس بشيء اي ذات قبل الوجود فالفاعل المختار يفعل الذوات ووجودها قط قوله المنكشف في العقل او بارتسام صورته في العقل بمعنى تصور الانسان او ارتسام صورته منه في العقل بهما يمتاز الانسان عن غيره كما ثبتت صورة الشيء في المرة الاولى او المرآة

تعريف العلم بما عرف بالمحصول وقف للضرورة والعلم وقف للعالم فلا يتسرب
واجاب السعد بان المعرف للعلم هو محصول الضرورة في العقل لا مجرد المحصول والعالم
كما يتصف بالعلم يتصف بمحصول الضرورة في تعلقه وعرفه ابن عرفه والسيد بانه
الادراك ومرفسا وللاول ومن عرف العلم منا بانه معرفة المعلوم على ما هو به
كما بغير الشراح فخرج عن متعلق الفوق الى متعلق الامور والزمه فساد العكس
بخروج الكفر والاعتقاد الفاسد مع انهما من افراد المعرف منا واكثر منه فساد تعريفه
من عرفه بحكم الزمخشري الجاري المكابرة لوجوب الزيادة عليه على ما قبله بخروج الاعتقاد

تتبعها مماثل المحسوسات والنسبة تتبع مماثل المعقولات قوله واجاب
السعد الخ في شرح الشمسية قوله بانه الادراك فيدان الادراك والعلم مجازان العلم
لان معناه الاصلي هو المحصول والامور والمجاز لا يستعمل في الحقيقة فلا اجتمعت
باشتمالها في معنى العلم قلنا يلزم عليه اذن تعريف الشيء بنفسه وكذا نقول
ان العلم قوله ومرفسا وللاول اخذ محصول صورة الشيء في العقل وفيه
شيء لان الادراك ليس هو المحصول بل هو الامور فيقال ادركت الشيء وصلت
اليه والمحصول لازم عنه قوله مع فقه المعلوم هذا التعريف للفاضل اي بكر
الباقلاني وارد عليه ان فيه دورا لان قوله على ما هو به فيه زيادة حاجة
اليه اذ المعرفة لا تكون الا كذلك لان ادراك الشيء على غير ما هو به جهل لا
معرفة قوله كما يغير الشراح هو شيخنا سعيد فانه قال وفي ظني
انه معرفة المعلوم قوله والزمه فساد العكس قال شيخنا الياني هذا امر
وجهه خروجه عن متعلق الفوق للشيء زائد على تعلقه فصور بالعبارة اذ قد
خرج عن متعلق الفوق الى متعلق الامور ليس لان العلم عندنا كما فيه شامل للكفر
والاعتقاد الفاسد ومخالف لما عن عرفه بل ليس هو ليس خاصا بالغير
قوله واكثر منه فساد من عرفه بحكم الزمخشري قوله حكم الزمخشري مخرج لجميع التصورات اذ لا
حكم فيها والمجاز مخرج للكفر وفرد كما خرج عن التعريف قبله ايضا والمكابرة مخرج للقياس وغير
خرج ايضا عن التعريف قبله وهو مخرج للاعتقاد الصحيح فقد انتفض زيادة فساد على
ما قبله ومن عرف العلم منا بهذا التعريف الشيخ عبد اللطيف قوله والزور انما اورده

بيانه ان المعلوم اسم مفعول مشتق من العلم اي بمعنى المتصور ومعرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه قال الامر ان ان العلم توقف
على معرفة المعلوم ومعرفة المعلوم توقفت على العلم وهذا غير الدور
قوله ان المراد بالمعلوم ذات العلم ان الوقف ليراد منه تارة الذات
والمعنى معلوم تارة الذات فقط كما يقال العلم معلوم منا وان اريد الشيء ان
لمبكة المعلوم من اعمل شيء ومتصف بالمعلومية قال الوقف على العنوانة
الذي هو المعلومية وهو عين الشيء فبقي قوله بانه كما ان يجعله يقتضي ان توقف
العلم على المعلوم من جهة التصور وتوقف المعلوم على العلم من جهة الاستناد
قوله او بان الدور في المعية ان يتوقف وجود كل من الامرين في الخارج
او الذهن على مصاحبة الامر كما في المعيون والعرض والابوة والبنوة المثال
الاول للخارج والثاني للذهن وهذا الاستعمال قليل بل ممنوع واجب قوله
اذ الواقع اذ اذ الى الفعل المعنى المفهوم اذ وصول النصير الى المعنى يشمل ما
كان الى معنى بالذات وسيرا لتعبير انيقوا والنا كيفية يصح الاصطلاح تصورا
قوله كما يقع من الشاهد اذ يتصور المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى النسبة
ويشاهد وقوعها اولا وقوعها بل لم يتصور النسبة لم يمكنه ان يشك
فيها فضلا من واقعة او ليست بواقعة قوله والنسبة الانشائية اي الا فضا
لا تحتمل صدقا ولا كذبا قوله والمشكل فيها على العنوان تبع في هذا
الاشكال وفيه نظر اذ ممنوع مكرر مع قوله قبل وتدخل فيه النسبة
الحكمية كما يقع من الشاهد قوله واراد بها الحكم اي وقوع مرتبا باستعمال
الفعل في غير ما وضع له وحمله على هذا التجوز بعيد وضرار قوله ليكون معنى
التصريح بالنسبة فقط قوله مراده اي وقوع النسبة ومعنى قولهم اذا الواقع
النسبة بما هي النعلم بوقوعها اولا هي امتناعا واجبا واقعة او ليست
بواقعة سواء كان ذلك الامتناع جائزا او لا فيدخل الكفرة وزاد الشاه

ما سوى وقوع النسبة التامة اولا وقوعها فيدخل فيه المحكوم عليه والمحكوم به كالانسان
والكاتب في قولنا الانسان كاتب وتدخل فيه النسبة الحكمية التي هي مجرد الايجاب والسلب
من غير اعتبار الحكم كما يقع من الشاهد وتدخل فيه ايضا النسبة الناقصة كنسبة المضاف

ان المعلوم اسم مفعول من العلم بمعنى المتصور ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه قال الامر ان العلم توقف على معرفة المعلوم ومعرفة المعلوم توقفت على العلم وهذا غير الدور في المعية ان يتوقف وجود كل من الامرين في الخارج او الذهن على مصاحبة الامر كما في المعيون والعرض والابوة والبنوة المثال الاول للخارج والثاني للذهن وهذا الاستعمال قليل بل ممنوع واجب قوله اذ الواقع اذ اذ الى الفعل المعنى المفهوم اذ وصول النصير الى المعنى يشمل ما كان الى معنى بالذات وسيرا لتعبير انيقوا والنا كيفية يصح الاصطلاح تصورا قوله كما يقع من الشاهد اذ يتصور المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى النسبة ويشاهد وقوعها اولا وقوعها بل لم يتصور النسبة لم يمكنه ان يشك فيها فضلا من واقعة او ليست بواقعة قوله والنسبة الانشائية اي الا فضا لا تحتمل صدقا ولا كذبا قوله والمشكل فيها على العنوان تبع في هذا الاشكال وفيه نظر اذ ممنوع مكرر مع قوله قبل وتدخل فيه النسبة الحكمية كما يقع من الشاهد قوله واراد بها الحكم اي وقوع مرتبا باستعمال الفعل في غير ما وضع له وحمله على هذا التجوز بعيد وضرار قوله ليكون معنى التصريح بالنسبة فقط قوله مراده اي وقوع النسبة ومعنى قولهم اذا الواقع النسبة بما هي النعلم بوقوعها اولا هي امتناعا واجبا واقعة او ليست بواقعة سواء كان ذلك الامتناع جائزا او لا فيدخل الكفرة وزاد الشاه

الى المضاف اليه والنعت الى المنعوت والنسبة الانشائية والمشكوك فيها على السواء
وغير المنفردة كنسبة الجملة الواقعة حالا او خبرا فان المدلول عليه بالاشياء تتعذر
واما التقرير فيتيسر له بان يعاد الى النسبة واراد بها الحكم ليكون بمعنى قول الجمهور الحكم
ان التقرير بمعنى اعادة الى وقوع النسبة او لا وقوعها ومعنى مراده بالحكم ايقاع العلم بثبوت
شيء لشيء او انتفاءه عنه او ثبوت شيء او انتفاءه عنه او بوقوع النسبة الايقاعية واللاوقوعية فافهم

والوهم اذ لا اعتقاد فيهما ومنزل المعنى الذي يتم به التقرير منزلة معنى الحكم
عند المناطقة كما اشار اليه الشارح بقوله ومعنى مراده بالحكم ايقاع العلم بثبوته
منزلة الحكم ايضا عند المتكلمين وحاصله ان التقرير بمراده بالحكم
عند المناطقة والحكم عند المتكلمين يراد به الحكم عند المتكلمين بل بمعنى
بعينه اي قولهم وقوع النسبة او لا وقوعها يوهم كما قال شيخنا ان الكلام
ان النسبة في السلب وليس كذلك ولذا كنهم اراد وا النسبة الثبوتية فقوله
الايقاعية والانفصالية على حذف مضاف اي في الفعلية الايقاعية او في
الفعلية الانفصالية للاكثر ليشمل ما اكثر وما يراد اذ النسبة لا تختلف ثبوتا
وانتفاء باعتبار الجملتين والشرطية فقوله او لذا يعلم منه كما تقدم
الكثر وفيه دور الشد والوهم اذ لا حكم فيهما فقوله وعند الاقلام الزائد
ومنه الملغى بالعكس ايضا ومنه الاقلام ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين
البكر الكبر شارح اللامل الزاهر المؤلف المعروف بابن الخشاب قد وامثل زمانه
في علم الكلام وعلم ابن وابل وله التصانيف العجيبة والاختيارات الغريبة
ومنها فيه اكثر من ان تحصى حكى شرف الدين بن عنين انه حضر درسه يوما فجاء زرع
وكان البيدر شاتيا وقد سقطت ثلج كثير وخوارزم بردها في غاية البرد
فاستغاثت بالغرب منه عمامة وقد كرهها بعض الخوارزم فلما وقعت لم تقدر
على الكبر ارسل البرد والثوب فلما قاع الاقلام صار الرؤس وقعت عليها
واخذها فانشد ابن عنين في الحال من ابياتها

مر بنا الثوب فاوانا وقد علكم ... حر وانك ملجأ للمذانيب
وقرت علينا وقرتوا فتبعتها ... صبوبة بنقابها المستانف

واه راه انتا وافعة او ليست وافعة بهو عند الجمهور بسيبه وعند الاعلم وكب من اربعة
اجزاء والاداة واركانات الثلاثة الاول عند سيبويه له وعند اجزاءه وزع السير وزيد
الجمهور بان تقسيم الفعل الى مذير المضمير انما هو لاعتبار كل منهما غير الاخر بكثير يستحصل
به وفر اعتمد الاداة راه المسمى بالحكم بكثير واعر وهو الحجة وعاعد الى سائر الاداة واركانات
له بكثير واخر هو الغول السادح قلابا يدل به على الاداة واركانات الثلاثة الى الحكم مع
مشاركتها السائر التصورات به بكثير يفعا اذا لم يجعلوا العزا المجموع بكثير يفيد بخصوصه

توفي رحمه الله بالروحاء الاثنين غير العشر سنة ست وستمائة
بمدينة سراه وهو ابن ثلاث وستين سنة ومن نظمه

نهاية اقدام العقول عقال واكثر سعي العالمين ضلال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى ان جمعنا فيه قيل وقالوا
واروا حنا به وغشة من جسومنا وحاصل دنيانا اذى ووبال

قوله واه راه انتا وافعة اي الحكم بذلك قوله وزع السير اي به اجزاء
شرح التسهيل للفكهب البشير قوله اذا لم يجعلوا العزا المجموع اي الى
هو التقرير واداة اركانات الثلاث قوله بفعل النفس اي ايضا بعمل
المحكوم به على المحكوم عليه وانتزاعهما ايانا عنه وهو العزا الفعول
للمتاخرين ومنهم الكاتبي وهو ان الحكم فعل من افعال النفس التي
يعبر بها عنه كالاسناد والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب نزل
عليه اداة وهو غرور وبهذا قال العزاجي المستعبي هو كلب انعقا نوعي
الا لبا كاع ضاع وهلك وكان كم استبرا المغر وهو بكلبه قوله وهو
ايضا فعل تبع به هو العزا العلا الذي فيه نكر قال وهو انما سبب كونه انفعالا
لان النفس تاثر به كما بينا تاثر السمع بالكلام عند كبعد به وفي شرح
الجزولية لشيخنا سيم الكتب وقيل انفعال وهو تاثير النفس الناشي عن
العلم وهو العزا معنى قول بعضهم هو تغيير النفس التابع للعلم هو منه قوله

منضوت منذ الربع وشعر
منذ الكوكب الوصل
بيان ان العلم الذي
تعلقه ان العزا فعل
في تفسيره كما هو
الا ما يتاز في الكوكبي
ص وهو العلم انه
المتعلق به العلم
فعيل مع فعل
التغير وفعيل مع
العلم وفعيل مع
تغير النفس
التابع للعلم وهذا
ايضا فعل كما يشير به
الاول وقد ذكر
الاول والعلم ان
الفعل هو انفعال
وقيل هو انفعال
وهو تاثير النفس
الناشي

غير العلم وعليهما لا يصح تقسيم التقرير بالحكم كما هو عند الجمهور ولا المجموع الاداة واركانات
الثلاث رابعهما الحكم كما هو عند الاعلم للذي التقرير فهم من العلم

وعليهما لايهم تغيير التصوير بالحكم كما مر ارقال ازالحكم بفعل او انفعال
فسر التصوير بالحكم وليس كذلك اذ القابل بزائد كما تقدم المتاخرون وقد
فسروا التصوير بالنسبة المقارنة للحكم وقد قال ازالتصوير مغاير الحكم
فسر التصوير بالادراك الحاصل فرع مر انه نفسه فما يلزم ان تتوقف ام مر
فسره بالحكم او بالمجموع يقول انه بفعل او انفعال خلافا لما تعقبه عبارة
مر انه نفسه قوله والعلم مرفوعة الكيف اي تكيفت به النفس والكيف
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير والفعل والانفعال يتوقف تعقلها
على تعقل الغير فالاول كون الشيء مؤثرا في غيره والثاني الشيء مؤثرا عن
غيره قال شيخنا سيبويه الكيف وانما اعتبر المتاخرون ازالحكم بفعل وكان العلم
كيفا ذهب جمع منهم كما مر الى الكشاف وانما لم ازالتصوير بالنسبة
فسم مر العلم التصور المغاير للحكم لان فعل التصوير الذي هو قسم مر العلم
مراده بالحكم او كلاهما مع كون الحكم فعلا والعلم كيفا لا وجه له ولا لزوم
تقسيم العلم الى ما ليس بفعل وهو مذهب الكاتبي لما راى الوقاع ازالتصوير
مركب مر الامور الاربعة وان الحكم بفعل لا ينقسم الى تصور وتصديق لما
يلزم المحذور بل الى تصور ساذج والى تصور معه حكم وبقال المجموع تصديق
بعضهم اجزاء التصديق بعينه وهو التصورات الثلاث فقسم مر العلم وليس
التصديق بجملته قسما مر العلم لاكر لزوم عمل كما مر العبارة فساد كثير
وذلك لانه خالف ما اجمعوا عليه مر تقسيم العلم الى تصور وتصديق
بما يضاح قوله ولا لزوم تقسيم العلم الى ما ليس بفعل اصلا عمل بساطة
التصديق بالمعنى الواقع واما عمل التركيب فلا ازالمركب مر العلم وغيره ليس
بعلم قوله بل اذ عمار وقيل للنسبة المراد بالادراك عمار والقبول منه
كما قال الملا في اعتقاد ازالنسبة الايجابية او السلبية مطابقة للواقع
كما عبر به ابن سينا لما التسليم والرضى كما في تقسيم التصديق بمعنى الايقاع
لا يلزم مراعتقاد الشيء والرضى به بل ليس الزيد وابتيناه مم الكتاب يقع فيه
كما يقع في ابتناه مم قوله ومراد ازالحاصل به تصالح لان الادراك عمار ليس
مر نفس الادراك بل للزم اذ الادراك عمار مر الاعتقاد وهو لازم للادراك

ادراكا ايجابا او سلبا او ليس بواقع ام

بقر

وفرباز ان ليس الاذعان مثلا بعض انتفاء التصور او الزعم
حتى يكون انبعاثا لابل ان يحتاج الى العلم بوقوع النسبة اولا ووجهه
بانا اذا تصورنا الكفر ونبي والنسبة وشككنا فيما يحتمل ان
يحزم من العلم لانا نجد نفسنا فيما لا نعلمه ثم اذا زال الشك وقع الحكم
بقدر علمنا فربما اخرج من العلم ومن الظن فتبين ان الاول بخفيفه
ويلازمه الزعم منزوا عنهما الا ترى ان الهازل والكاذب ولاعبا اذا تواطأ بعد
زوال الشك منزوا عن حكمه فلو لم يكن اذعانا بل فعلا لم يحصل منا الا
حزم اخر من العلم متعلقا بالنسبة ثم ان تقسيم العلم بالاذعان الى
اقسامه اللغاني بانه يستلزم استحالة علم النقيض بغير من ركبا
فلا يكون في الكذب عما اعلم فلا يكون فيما من الخبر وكما من البطلان
واجيب بان الخبر الكاذب اذا لم ينصب المتكلم قرينة على الكذب فيه
بموجب كلامه يقتضي ان المتكلم اذا تصور النسبة وانه اذا تكلم بها
اذركه وجدانا كاذبا في حزم النفي به وان نصب قرينة فحزم بجواز الكلام
ح مزوف قوله بل ان اتحد به ان مراده ان الحكم بل ان اتحد به بعد
ذكر اذ لو كان للنفس تاثير فيه لكان كله مكتسبا فقوله وفرع الاول
مراده له تقديم ما يعبر الاول الذي هو التصور على ما يعبر التصديق بل ان
قول النحاة مقدم بعتبار الذكر اذا ان يذكر يعبر التصور لانه فسد قوله
والتعلم والتعليم المراد بهما عند التعلم والتعليم وغيرهما لان التعلم
والتعليم لا يخلوان عن ذكر وكتابة قوله والمراد بتقديره عليه
بالكتابة كون اذا كان هذا مراد المراد لان التقديم الكثير هو ان
يكون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء اخر ولا يكون موقعة للاخر والشك
ان التصور بالنسبة للتصديق كذلك اذ ليس التصور علة للتصديق
اذ لا يلزم من وجود التصور ان الثلاثة وجود التصديق لما في قضية
الشك والتصديق يحتاج الى التصور ونحكم هذا الظاهر بالنسبة
الى الاذعان فانه يرجح بدونها والعلة لا توجد بدون المعلول فقوله بوجه ما مورد كان
كذلك لان لا يتصور كل من المحكوم عليه والمحكوم به واما النسبة الحكمية تصورا بحسب ذلك

فان قيل التصديق قد يحصل بدون التصور كما في التصديق بوقوع النسبة او لا وقوعها بديهيا او كسبيا فقوله والتصور مقدم بالكثير على التصديق

قوله مقدم بالكثير على التصديق اي بالزمان فقط او بالذات ايضا

قوله مقدم بحسب الرتبة اي بالذات فقط

قوله مقدم بحسب الذكر اي بالاعتبار

3 المحكوم عليه والمحكوم به واما النسبة

التصور وعلى الوجه الذي يناسبه ويقتضيه فإذا رأينا شبحا من بعيد
صح أن نحكم عليه بأنه شاغل حيزا مّا لأن مفهوم الجسمية يثبت له بمجرد
كونه جسما من غير افتقار إلى شيء وراء ذلك ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك
لم نستطع حتى نتصور أنه حيوان أو بالتعجب لم نستطع حتى نتصور أنه
إنسان قوله والنكر فرع النكر وعلى الضروري فإن كان مقتضى الطبع
عكسه لكون فيه وجودية يغلب الضروري فإنها عرضية والأعراض
تعرف بملكاتها أو بوجوداتها وقد رجع عليه بكم من تقسيم العلم إلى
الضروري ونكم منزع المحققين ومنشأ الوهم ومنشأ قوله الآخر فيعيقه
لا يلتفت إليها فإن قيل علم المنكر لا يصح أن يكون ضروريا ولا نكريا لأنا
إن قلنا إنه ضروري لزم أن لا يزول وإن قلنا إنه نكري احتاج إلى فاتور وأي ينفع
فيه وذلك إلى آخره وملخص الجواب أن يتسلسل وأجيب عن المعارضة
بأنه ليس كل نكري يحتاج لعلم وفاتور وأي ولا كل ضروري حتى
يستغني عن تزويده وتعلمه بل بعضه ضروري كالشكل الأول وبعضه نكري
كغيره ونكريه يكتسب من ضروريه بكريه ضروري بلا حاجة إلى علم وفاتور
آخر قوله كتصور معنى الزوج والفعل أما الفعل فيتصور وهاتي
تزول به النكرة العلوم الضرورية والنكرية كما تقرع عن حاجب الفاعل
وأما الزوج فقد اختلف النامر فيها على ثلاثة أقوال فشكك عن الجوهر في
حقيقته ولم تتعرض له بما عن كونه مركبا أو مشكوكا بقوله تعالى في الزوج
من أمرد وفي جميع الجوامع حقيقة لم يتكلم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فمنهم عنها وقرفة خاصة فيه وتأولوا الآية بأن المعنى فلانا
إن أجاب عنها بليس بنبي وإن يجب بنبي فلم يأذن الله لنبيه في جواب تأكيدا
لمعجزته صلى الله عليه وسلم لا لعجز أو كراهة الكلام فيه ثم اختلف مؤولو
حقيقته على أقوال كثيرة قال الشيخ زروق في شرح الرسالة يحكى أن في مسئلة
الزوج سبعمائة قول والمحتمل منها أنه لا مثل الستة ثلاثة أقوال

فمنهم من التصور يفيد ما لا يحتاج إلى فكر ونكر كتصور معنى الملك والبرد ومن
التصور يفيد ما لا يحتاج بعد تصور الكر فيما إلى فكر ونكر وسواء احتاج كر والى فكر أو لا

فول الجمهور
بأربعة صور

احسنها

كالحكم بان الانسان مغاير للفرس وان الجدار قد يستلزم مثلا الخروج عن التحيز والتحيز يحتاج النفس الى محمول له فيقال الى تكفيرها مرة وقد تحتاج الى حمر او تجربة او حس كما استعرفه في مواد الاقيسة ان شاء الله تعالى فقوله * وما به الى تصور وصل * يزعمي بغول شايع ولتبتهل * وقال التصور يوجب توصلا * بجمعة يغرف عن العقلا * يعني ان المطلوب الذي يكتسب للتوصل به الى واجهل من التصور مبادئ له

احسسنا ومعرفة التخفيف كقام الحمر مير ونقل عن الاتباع ان الروح جسم نوراني لطيف سار في البدن كسريان النار في الفحم والماء في العود الاغم اجرى الله العادة باستمرار حياة ان جسما ما استمرت مشابكة لها قوله الى حمر او تجربة او حس الحس التغيير وسيأتي ان التغير انه يعبارة عن الكفر عند ابن ليتقابل الى المكالب بالفتح الوسكوم فعد واحد له ومثال ذلك الحكم على نور القمر بكونه مستفادا من نور الشمس فالانتقال من الحمرة يعم لانه من الغير النوسكم الى المكلوب وليس فيه ترتيب والدليل يشمل النع فيه انتقال من المقدم الى الاكبر وهما احتاج اذ راكك الى ترتيب والدليل هو نكفر وانه بمعنى حمر كما تنكفر الى اختلاف تشكلك نور القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا انه كلما قرب من الشمس قل نوره وكلما بعد منها كثر نوره فتحصل الى المكلوب من غير احتياج ترتيب ومثال الاحتاج الى التجربة الحكم على النار بانها محرقة ومثال الحس الحكم بان النار حارة ويشمل الحس الحواس الخمس وغير المشاعر ومنه قول الشاعر

* * *

* والراس مرتبع بيه مشاعره * تعم السبيل لم سمع وعينان *

قوله في مواد الاقيسة ان شاء الله قوله وما به الى تصور الينبغي ان يقال وقع في كلام كثير تقديم النائب عن الفاعل على الفعل وهو ممنوع في اللغة العربية وذلك في البيت الاول والثاني في ان نقول النائب عن الفاعل لم يتقدم فيها بل هو ضمير المصدر على ما قيل في قوله تعالى وحمل وحمل بينهم وقول الشاعر * بيبا الحامي حاجة جيل دونها * وقد وقع مثل هذا الابن مالك في قوله * وما به الى تعجب وصل * واجيب عنه بمثل ما ذكرنا قوله فبادره اي من حمر تلاع او نافها او رسم تلاع او نافها فهو واحد من ذلك والمراد بالكل من حيث انه كل او من حيث انه جنس او بعض او خاصة لتوقف ذلك على التركيب والنسبة الى الجمع

يسمى فولا شارحا كما يسمى معرفا بالكسر ومنوارا يللهكة للتوصل به الى فاجعل هنا التعريف مباشرة يسمى حجة وفيما شرع في (انواع الدلالة الوضعية) فنقول اذ نكر المنكفي منحصر في اربعة اشياء التغ بقات ومبادي بعا والمجمع ومبادي بعا ولما كانت لهذا الفاظ تدل عليها وبعا يتم في فيها احتيج اولا الى معرفة الدلالة واقسامها وما يعتبر منها في العرف وما لا يعتبر والدلالة بتثليث الدال مصدر لغة بمعنى الشيء ومنزاله وفي اصطلاح عند الاقدمين كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول هو الشيء الاول والثاني هو الثاني والعلم هو الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليل والجهل هو عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما به فخرج بقولنا الادراك الجازم الظن والشك والوهم وبقولنا المطابق للواقع الجهل المركب وبقولنا عن دليل العلم الضروري والمراد بالشيء الاول ما يشمل الامور الاعتبارية كالاضافات والسلوب والامور الوجودية والمراد بالشيء الثاني ما يشمل الامور الاعتبارية والوجودية ايضا فالعلم بالعلة علم بالمعلول والعلم بالمعلول علم بالعلة والعلم بالملزوم علم باللازم والعلم باللازم علم بالملزوم والعلم بالمتضايفين كالابوة والبنوة علم بكل منهما والعلم بالشيء علم بنفسه والعلم بالنسبة علم بطرفيها والعلم بالطرفين علم بالنسبة والعلم بالمتلازمين كالزوجية والفردية علم بكل منهما والعلم بالمتقابلين كالعمى والبصر علم بكل منهما والعلم بالمتطابقين كالسقف والجدار علم بكل منهما والعلم بالمتضايفين كالابوة والبنوة علم بكل منهما والعلم بالشيء علم بنفسه والعلم بالنسبة علم بطرفيها والعلم بالطرفين علم بالنسبة والعلم بالمتلازمين كالزوجية والفردية علم بكل منهما والعلم بالمتقابلين كالعمى والبصر علم بكل منهما والعلم بالمتطابقين كالسقف والجدار علم بكل منهما

قوله يسمى فولا شارحا يعني في الاصطلاح لانه يشرح المعاني وهي هنا كما شاركنا في الجنسية قوله فما شرع اي مر بيانه اي ذكره اوضحه بيانه اوشعر او سبكه احترز به عن الغضية من حيث انها غضية وعن غيرها من حيث قوله يسمى حجة اي لانه يقتدى به يحكم اي يغلبه **انواع الدلالة الوضعية** قوله المنكفي اي من حيث هو منكفي لان هيئية اخرى كتعريفه تعريفا مثلا قوله ومبادي بعا مبادي التغ بقات من الكليات الخمس ومبادي المجمع من الغضايا قوله احتيج اولا الى معرفة الدلالة قال قيل المتوقف عليه اذا راجع المعلول هو العلم بالدلالة فلم احتيج الى معرفة الدلالة قلنا لما كان الدال بنفسه متوقفا على الدلالة لا شتغل فيه منها احتجنا الى معرفتها ويرد عليه كلام هذا الشارح المنكفي من حيث انه منكفي بالالفاظ وانما نكر لها بكثير من العروض لا يحتاج عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وسيرد لك تتوقف على العلم اذا الموصل الى التصور ليس العلم الجنسي والفعل بل فعلنا منها وكذلك الموصل الى التصديق مفهومات الغضايا بالالفاظ قوله فكلا زاد لعلمه مثلا لاحظ سيأتي من ان الدلالة تكون غير لفظية قوله واجيب الاول انه علم نشأ من تفصيل المركب تفصيل المركب يذكر في الاغاليط ومنوار يفعل الخ وطاوفا

بالمجرور وبمن وعن اللام الزائدة كما مر والمختص بالشخص من البهم المجرد عن الغير وتخفيفه لك ان البهم له انتسابان الى السامع والى المتكلم والى المعنى يوصف به الاول على معنى انه بهم لانه محله اي قابل مدلوله ويوصف به الثاني على معنى انه مبهوم منه لانه منشأ ويوصف به الثالث على معنى انه مبهوم لانه متعلقه وتعقب السير هذا الجواب بما

حيث لا يصرف انه الكل من حيث الرقم على ما مر يصرف المجموع ولا يصرف الواحد وفرق السعد بين المكمل الاعم من ان يكون على وجه ناقص ومن ان يكون على وجه كامل بان الاول صفة للتكلم والبهم اذا كان بمعنى المصدر المتبر للتباعد عن الغير العالمية هو صفة للسامع واذا كان من المتبر للمفعول اعني المفهومية هو صفة للمعنى وعلى كل حال فلا يصح حمله على الدلالة التي هي صفة للتكلم واجاب بنحو جواب الشريف قوله وتعقب السير اشار الى ذلك في شرح المفتاح وحواشي المكمل وحواشي المطالع وحاصل ما ذكروا ان ذكر البهم نسبة الى السامع والمعنى والتكلم لا يستلزم ان يكون صفة حقيقية لكل منها وانه لا مانع من المعاني النسبية ما مر فلهم ان يقولوا ان البهم المنتسب الى كل منهما كالاخوة التي بين زيد وعمرو والشركة التي بينهما ومنها ما مر فلهم ان يقولوا باخر منها متعلق بالاخر فيوصف بما مر فلان به لامر تعلق به كذا لا بد فلانا فلانية بالباء متعلقة بايه بر فلا يصح وصف الابر بها وهو من قبيل القسم والدلالة كما يشهد به الاستقراء فلا يصح وصف التكلم بالبهم حقيقة وانما يصح وصفه بكونه مبهوما منه ومنها ما مر فلهم بمجموع المنتسب فلا يوصف بشيء من اجزائه بل مجموعها كالتشابه فيقال زيد وعمرو متشابهان قوله نعم يفهم من تعلقه بالتكلم ان بواسكة حرف الجر وانما يجر واشار الى ان البهم وان كان صفة قائمة بالسامع فهو لا كذلك متعلق بالمعنى بغير واسطة وبالتكلم بواسكة حرف الجر كما يدل عليه قولك بهم السامع المعنى من التكلم بمثل ثلاثة اشياء والبهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه بالتكلم بالاول صفة للسامع والاخير اربعة للبهم والاربعة الباقية للتكلم فيوصف التكلم بالدلالة التي هي متعلقه من تعلق فهم السامع به ومن كونه مبهوما منه المعنى قوله واجاب يغير عن الغير اي السابق حيث تعقب السير هذا الجواب اي الذي اجاب به

كما ان الفهم من حيث حقيقته الخاصة صفة للمتكلم فالبهم الذي هو الابهام يكون صفة للتكلم وان كان بمعنى الفهم من تعلقه بالتكلم صفة له مبهوما منه المعنى واجاب بان الضمير في وانما يصح راجع الى البهم الذي هو الدلالة وان كان قسما من التعبير

الستعرو عنه له فاجيب بان عدم الاشعار بالزيادة هو ذكره قوله ومراده بعدم ذلك
ذلك يعني ان الفرق المذكور انما يتم بين الفعل المزيد فيه والفعل الذي ليس
كذلك بل قد يفهم من صيغة الفعل المجرد ايضا معنى الكثرة وقد يفهم منه المعنى
المذكور اما كان مذكورا من قبل المجاز او الاشارة الى قرينته بقوله واتكلوا له قوله وان الفعل
ليس صيغة له اي قد لا يفهم بالفعل الذي ذكروه وقد يفهم منه معنى
صيغة له وليس ذلك الا لكونه مفهوما منه المعنى قوله واجيب عن الثالث
حاصل الجواب ان الصيغة المفهومة من تفعلوا الفعل بالفعل ومن كون الفعل
غير الدلالة فلا يصح تعليلهما بالدلالة فلا تفعل كون الفعل مفهوما منه
المعنى للدلالة لان الكون من غير الدلالة رجع لمعنى قولك فهمت كذا من الفعل
لدلالته قلت عليه انك اتفقت بالقاسمية من ان الفعل لكون الفعل منشأ
الفعل ولا مرية ان هذا الشعور لا يرد على قاعدة من غير التسيير فلا يحتاج الى الجواب
فان قيل يرد على قولهم فهم السامع المعنى من الفعل لدلالته عليه ان الدلالة
سابقة على الفهم لان العلة سابقة على المعلول وقد اجيب بان المعنى ان السامع
اتفق بالقاسمية من ان الفعل لكون الفعل هذا مثلا لا يريد على فهمه اذا لم توجد
الدلالة بالفعل لانها لغة الله زيادة وقد يجعل فهم بالفعل لم يتفرع زيادة
فلم تتفرع الدلالة الخ قوله بل يجاز اجاعلة ان اعتراضهم مبني على ان وضع
الدال بالدلالة قبل الفهم حقيقة وليس كذلك بل يجاز ان سلم بجعلك الخ المقابلة وهم تفسير الدلالة بالفهم قوله سواء
فهم او لم يفهم منزل الزيادة وقعت للشيخ السنوسي وتبعه عليها جمع
وليست في كلام المتاخرين من فهم زيادة من غير بناء على فهم بكما عة
الخلاف بين الغير والغير وانما الخلاف بينهما بالمتاخرون قال بلزوم الدال
للدلالة حقيقة الا بعد الفهم وقد يراد بها تحيثية مجرد المصاحبة

بالدلالة انما منع الفهم باعتبار كونه صيغة للعالم وليس من معنى الدلالة وانما معنا
كما سلف الفهم باعتبار كونه صيغة للمفهوم منه ومنع الاصح تعليله بالدلالة واجيب عن
الثالث بان الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة بل يجاز ان سلم تسمية الشيء باسم
ما يؤول اليه وذهب المتاخرون الى ان الدلالة قد تكون تحيثية اي كون الامر بحيث يصح ان يفهم منه اذا

الفعل

وقد يفهم منه المعنى المذكور اما كان مذكورا من قبل المجاز او الاشارة الى قرينته بقوله واتكلوا له قوله وان الفعل ليس صيغة له اي قد لا يفهم بالفعل الذي ذكروه وقد يفهم منه المعنى صيغة له وليس ذلك الا لكونه مفهوما منه المعنى قوله واجيب عن الثالث حاصل الجواب ان الصيغة المفهومة من تفعلوا الفعل بالفعل ومن كون الفعل غير الدلالة فلا يصح تعليلهما بالدلالة فلا تفعل كون الفعل مفهوما منه المعنى للدلالة لان الكون من غير الدلالة رجع لمعنى قولك فهمت كذا من الفعل لدلالته قلت عليه انك اتفقت بالقاسمية من ان الفعل لكون الفعل منشأ الفعل ولا مرية ان هذا الشعور لا يرد على قاعدة من غير التسيير فلا يحتاج الى الجواب فان قيل يرد على قولهم فهم السامع المعنى من الفعل لدلالته عليه ان الدلالة سابقة على الفهم لان العلة سابقة على المعلول وقد اجيب بان المعنى ان السامع اتفق بالقاسمية من ان الفعل لكون الفعل هذا مثلا لا يريد على فهمه اذا لم توجد الدلالة بالفعل لانها لغة الله زيادة وقد يجعل فهم بالفعل لم يتفرع زيادة فلم تتفرع الدلالة الخ قوله بل يجاز اجاعلة ان اعتراضهم مبني على ان وضع الدال بالدلالة قبل الفهم حقيقة وليس كذلك بل يجاز ان سلم بجعلك الخ المقابلة وهم تفسير الدلالة بالفهم قوله سواء فهم او لم يفهم منزل الزيادة وقعت للشيخ السنوسي وتبعه عليها جمع وليست في كلام المتاخرين من فهم زيادة من غير بناء على فهم بكما عة الخلاف بين الغير والغير وانما الخلاف بينهما بالمتاخرون قال بلزوم الدال للدلالة حقيقة الا بعد الفهم وقد يراد بها تحيثية مجرد المصاحبة

وانما اراد والا الدلالة ميز كون الذكر محللا للتعلق بالفهم به وحاصله
ان الاقرب ميز واز عدوا الدلالة بالفهم فهم ادم فا يفهم منه ما هو
صفة للذكر اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى كما تقدم عن السيد والمتاخرون
لم يتصروا بغير بهم كون الامر بحيث يصح ان يفهم بمجرد الصلاحية للفهم بل
فصروا كون الذكر محللا للتعلق بالفهم به ومذا المعنى مشترك بين الاقرب
بجميع المخالفات الى وفاق وان يتوقف على قرينة شفاهية وتوهم جماعة الخلاف
مبنى على تخيل ان الباء مع الغفلة عن المراد وتفرع قول الغزالي من
كلمات المعاني في قوله وبعبارة اخرى اشار بهذا الرجوع توهم مباينة
هذا التعريف لما قبله قوله وعليه يكون الخ على ما ذهب اليه
المتاخرون ومبنى على فهمه فحالفة هذا التعريف لتعريفي الاقرب
وقد علمت ما فيه قوله فان قلت يلزم على تتبع هذا السؤال الاتي
ومنه معترض ومجوب الاول انه كان من حقه ان لو اتى به من عملة
الاعتراضات ويجب عنه لانا نختاره ونلتزمه سؤال يتبعه الثاني
انه بناء على الخلاف بين الاقرب والمتاخرين وقد علمت ما فيه
الثالث انه مبني ايضا على ان العلم هو الحاكم والتعريف خلافه
كما حققه خاتمة المحققين شيخنا سيبويه الكتب وقول هذا النزاع العرع العالم
فيه نكر لان العالم هو الله تعالى العلم هو الصفات كلامه ازاله وليس
المراد بالعالم الحاكم بما يلزم عليه من عرض دلالة كلامه تعالى على
جميع معلوماته حتى مما لا يزال العرع العالم الحاكم كيف والعقل
والنقل كلاهما يدل على دلالة الكلام على جميع المعلومات ان تعلقه بها
ومعنى الفهم بالنسبة اليه مجاز ليس مقصودا على حقيقته بل
المراد به علم المزل من الزال يقال علمه تعالى المعلومات من
الكلام الزال عليها يقتضي خروج علمه مع انه قديم لانا نقول اذا
كانت الدلالة قديمة فلا يلزم ذلك وبزال لم يتغير او تكون من قبيل
فهم امر من امر ابتدائية للتعليلية قوله وذلك باكمل الخ فيكون
قول الاقرب المزه والى هذا المحذور باكمل قوله

ويعتبر كون الامر
بحيث يلزم من
العلم به العلم
بالمعنى وعليه
يكون قوله الزال بالدلالة
قبل القيد
بعيدة فان
يلزم على قول
الاقرب
على دلالة
الكلام القديم
القائم
الازل ويلزم
من قيد
الذكر بالكمال

فلا يلزم من حدوثها حدوثه تسليم حدوث الدلالة باكمل الاوجه معنا ما التعلق
اى تعلق الكلام القديم بجميع المعلومات ومن نفسي والنفسي لا يتغير
وبه يندفع قولا يمكن حدوثه وسيلة بهذا الشرط فنقول اى تعلق الكلام اذ
هو اى الدلالة قديم كالكلام والتسليم بالتعلق التنجيزي لا يتم بحدوثه
وقوله الدلالة قوله بالزيادة لبكيفية اى منسوبة الى البكيفية وانما
نسبت اليه لانه آلة للاحضار المعنى في ذهن السامع واذا تكلم
بالبكيفية متكلم يريد افهام معناه فقدرة المتكلم على ذلك المعنى
بزيادة البكيفية هو الزائد في تعريفه واما البكيفية فواسطة بينه وبين
المعنى وقوله بالزيادة مجاز مرسل كما يقال في السيف فاصح والقاطع
انما هو الضارب به وقوله بقطع قوله لان الدلالة اذا كانت اختيارية
اشار بهذا الى وجه حصر الدلالة التي ذكر وسيجيء واعتراض شيخنا
ابن قاسم عليه باكمل وفي كلامه وبما أشرنا اليه من ان البكيفية لا
اختيار فيها تعلم اندفاع ما اورد بينها وبين الوضعية اذ الزائد لا يقتضي الدخول
لزائده وانه لا يترتب عليه انه يجعل قولك ان الله تعالى جعل الماء
يترتب عليه النبات لم يترتب ومن شجاعته قاتل عنتار ولو شاء لم يفعل
الجملة معترضة لخلاف كلامه ومن تابع في ذلك للشرح حاشيته على
المختصر وزاد الشرط اعني ان العادية اختيارية كالوضعية واعترضه
تبعا لغيره وذكر وذلك لان البكيفية عقلية كما سيأتي به
هذا الباحث ان الدلالة يقتضي ثبوت المدلول لزائده ومن خالف للاختيار
في الوضعية اذ معناه كما قال يسر ان الواضع له ان يضع اللفظ مثلا
لهذا المعنى او لغيره او يتركه مهملا قابل شبيه على هذا الباحث الاختيار
في جانب الوضعية بالاختيار الذي يذكره المتكلمون صحيحا للدلالة
ويعلقونه مقابلا للعقلية والطبع وان اعلمت هذا علمت ان لا اختيار

فلنا
اجيب بان البكيفية
التي جعلت قيدا في
حدود الوضعية
هي البكيفية التنجيزية
والدلالة الخارجية
ليست البكيفية عارضة
لها فلا يلزم من
حدوثها حدوث
التعلق الذي هو
حادث وقيل في
جوابه ان
بالدلالة
والوضع
وكل منهما

ينقسم الى ثلاثة اقسام وضعية وعقلية وطبيعية لان الدلالة اذا كانت اختيارية فهي
الوضعية والا فان امكن تخلفها فهي الطبيعية وان فهي العقلية

الطبيعية

في الكيفية بالمعنى المراد في الوضعية فيكون البعض جميعا وكلام
كلام المحشي حيث قال لا يزول ان الاختيار جميعا بمعنى ولا يتركز ان
وان كان الاختيار بالمعنى الذي ذكره في الكيفية جميعا في الوضعية
الا انه غير مراد هيهنا لما فيه من جانب الدلالة واذا اتضح كونه من اقسام
عنزان فكلا وثبت المعنى الاعم الذي بينه يسر ومنعه في الكيفية
اذ ليس للانسان اختيار في جعله امرا دالا على المجمل بل الامر تعلق
وعرضيا به من غير قصد له بها وكذلك قول الانسان راح مثلا فان
الذي اليه الدلالة الى التلفظ بهذا انما هو الوضع وقد يتخلف هذا المدلول
كما لو كان الامر قد طهر من هذا الحكم بكلام فوق المحشي لا يزول والشك
في هو اشيه على المختصر فانه ان لم يقل كلام السيد يسر انما هو
في بيان ان اختيار في الوضع لا في الدلالة لانا نقول معنى قوله
ان يضع اللفظ لهذا المعنى له ان يضعه ليكون آية على هذا المعنى او
على غيره من المعاني او لا يدل على شيء واطلاق الغرض من الوضع هو
الدلالة فينبغي ان يرجع ان اختيار اليها فقوله بناء على ان المجاز
موضوع بالنوع سيأتي ان هذا هو الراجح وهو خلاف مقتضى تعريفي
الثاني يسر قوله وضعية للعقلية اهلوي في الوضعية والمراد التقييد
بالنوع كما يقال مما يأتي عند قول المص مستعمل الالفاظ قوله كدلالة
اللفظ او المشموم من وراء جدار ولا بد من هذا القيد لما في عبارة
غيره لان وجود اللابكة امر مشاهد وقلوع بحاسة البصر لا بدلالة
العقل واما حياة اللابكة فانما يدرك عليها بالعقل لان الكلام عند
ان يتوقف على حياة وقد يجتمع الدلالة الوضعية
والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى من لم ير واحدا كما يشير مثل
قول القائل من وراء الجدار انا عمر فقوله بان اللفظ عمر
ان لأنه اسم لذات وكيفية وهي كيفية تعرض للتعبير الضروري فقوله
الكيفية اي المشتملة الى الكتابة او الخط او نحو ذلك

مجملات
الدلالة
اقسام
اللفظ
دلالة
الأشياء
المعروف
الرجل
الشجاع
بتلك
موضوع
ومن
العقل
عمل
الوضع
الشرعية
التصفيق
المرتب
وضعية
في
العقلية
اللفظ
يقوم
عقلية
الالفاظ
اللفظ

عمر يشتمل او يقوم بنفسه وهو دلالة اللفظ الكيفية

كدلالة اح على الوجع والصراخ المضرور وعلى مصيبة نزلت بالمخاطب ودلالة غير اللفظ
الوضعية كدلالة الكتابة على الالفاظ ودلالة الاشارة على معنى نعم او لا ودلالة غير
اللفظ العقلية كدلالة النعي على المضروب ودلالة المضروب على وجود الضارب ومن هذا القسم
دلالة كلام المتكلم على المعنى القائم بالذات العلية على متعلقاته اما الفاظ
غير العكبية فكلها من الاول كلاهما تدل بالمعنى المذكور ليس بعرف ولا بوضع واما الفاظ العكبية

الفعل على الفاعل والقياس كصيغة يفعل الخلاصة وبعل في بعيلة النوع وصفة
التاء الاسم المشتق فرق وهو دلالة وبعل المراد كصبع اللفظ او كصبع اللابغ
صرح الفعل بالتاء فقال فاذا صبع اللابغ فاذا صبع اللابغ يقتضي التلبس به
عند عزو غير المفعول له قوله كدلالة اح على الفاظ موراح الرجل بالحاء سعل وفي
باب الحاء المهملة اح كلمة تكره وتتاوه وقال السيراح بفتح الهمزة او ضمها
والحاء المهملة دال على وجع المضروب وقيل اح الرجل احاحة اذا سعل ومنه
حلف عمر ما اتيوع قال فيه بالحاء المهملة دال على الوجع مكلفا وكلام
السيرفي قوابن مالك اه الفاظ مور وموت عند عزو غير قوله ليتر يجوز ولا صوت
ان الوجوب حزونا ومنا بهما ووجوب فرقه وقبله والتباين والتوازع
يوجب التباين في المذكورات قوله وايضا تعلق الكلام قال شيخنا اليازي
مذا غير ما قبله افاد به زيادة التباين قوله كموضوعهما اي الموضوع
والمكتوب قوله ودلالة غير اللفظ الكتبية ووجود مذا القسم خلاف
والمختار عند غير واحد من المحققين وجوده انكر الفناري قوله لان
نقول لم يجزه من البيت بل موضوعا موذا العنبر كتب عليه بقلم
المحقق مذا الجواب لا يناسب الاحتمال بل يجب حمله على ان كونه موضوعا

عند المختار كموضوعهما ومعركما مر ودلالة غير اللفظ الكتبية كدلالة حمرة الوجه على
الخجل وصفرته على الوجل وجميع ما يشترك به الاكتساب على المرض من هذا النوع والمعتبر عند
الفوع من منزل الاقسام القسم الاول فقط وهو دلالة اللفظ الوضعية وهذا ترجمة لكم الالهية
ترجمة منها وضبط ذكر في اول البيت وهو كون الدلالة لفظية والاولى ذكره من البيت ايضا غير
الوضعية التي ذكرها في الترجمة فيكون من نوع الاحتمال لانا نقول لم يجزه من البيت بل هو
ما هو من العسر الى الاضافة في قوله دلالة اللفظ وانما اعتبر ذا من الدلالة القسم الاول

ما خوذ امن العقد لانه يعبر له مذكورا حتى يحتمل الاعتبار بل لبط الوضعية
محزوف من البيت على ما ذكرنا وعبارته فعلى ما ذكرنا فالتعريف والتعريف
اعتباري فلا حكم ولا مفرد افيه فيكون فرعه من البيت لبط الوضعية
الذي اثبت نكيره في الترجمة والمعبر بهذا المحزوف هو الفارسية العبرية وهو
ايضا من الترجمة لبكه التعكيد الذي اثبت نكيره في البيت ثم الاعتبار
الى امور من الخمسة اي وجه ما فالاول سيعير قبل الاعم اذ عليه قوله
لانتظامه وعموم النفع به اذ الانتظام قبل التأثر وما وضعه الواضع لا
يتغير ولا يختلف بحسب الاشخاص واذ العموم النفع به فانه يعم الوجود
والمعدوم فيشمل الاعم شاركه مثله قوله في العقليات ومن به في النعم
والتعليم ومنهم بهما في العقليات والنقليات ومنهم بهما في الكبيلة واما
عبارته فتقتضي ان التعلم والتعليم في العقليات والنقليات اذا لفكه
يقتضي التغاير قوله بخلاف بهما في التعكيد الوضعية وهما
العقلية والكبيعية لاختلاف المعدود كما وذلك حتى ان بعض العقول
يتناقص بعضها والكبيعية لا تنضبط لاختلاف الكتابع واما وضعه
الواضع فلا يتغير ولا يختلف قوله من الكلام حروفه اذ الكلام
الذي تعلق به عزم من المتكلم اليه اي من الامر المقصود بالتعبير عنه
قوله التعريفية لانه يختص بلغة العرب وان كان الغالب انحراف اللفظ
لهذا بل يشمل غيرها قوله ليعبر بها الضمير منزل منزلة الكلام اسند
ليعبر كل من المشاهير لغيره بما في نفسه مما يحتاج اليه في معاشه ومعاده
حتى يعلم ذلك الغير عليه لعجز استقلاله بما يحتاج اليه فان
الانسان لا يمكن تعيشه الا بمشاركة بني نوعه واعلامهم بما في
ضميره من المضاهير والاغراض قوله قال السعد في شرح التسمية
قوله والتعبير اذ بهذا بها اي الالفاظ قوله بعبارة الشيء وجوداته

لانتظامه وعموم النفع
به في التعليمات
والتعليم بهما وفي
التعلم والتعليم
بهما في العقليات
والنقليات وفي
الكبيلة فقوله
لانتظامه تعريف
التعبيرات تعريف
للتعبير الضروري
وكذا قوله الذي
السبكي يسمى
الالفاظ
تعريف
الموضوعات
اللغوية
يعبر بها في
الضمير قال
السعد والتعبير
اقوى افعال بهذا
واعلم ان
الغايبين

بها لتعم الغايبة وفتح العايبة وضعوا اشكال الكتابة والدعوى الانفاظ فعلى
الشيء وجوداته اربع

وجوده في الاعتبار ووجوده في الاذهان عارضة ووجوده في العبارة ووجوده في الكتابة وانه وان
كان تحقيقيا والاخير ان مجازيا راجع والتحقيق عند الشريف في شرح المفتاح وان الاول
هو التحقيقي وهو الكلام تنبيه فان قلت كلام الشيخ الشريف في كتبه
وغيره يدل على ان الفعل ان تنزل على الكلام القديم اعني المعنى القائم بذاته
سبحانه فمجاز من نوع مرسل الاجزاء قلت اصرح منه كلام المتأخرين فنقل عن الشيخ
السكاكي في اجوبته انه اختار ان منها انها وضعية وبناه على ما ذكره ان الحاجب يختص
الاعلى من ان الكلام النفسي نسبة بين مفهومين فاكثر فانها بتغاير المتكلم وجوه
ورد بانه يجب ان يكون الكلام القديم هو النسبة للامور منتزعة من النسب اذ هو اعتباري

ان ربع تبيانه بيانها ان زيدا منطلق وجوده في المخبر والزيد وجوده في المخبر
وهو يختص وهو وجوده في الاذهان ويعم عنه بانها وجود والاطراد والتحقيق فاذا اخطر في
بالي عارضة وجوده في ذهني وهو الوجود في الذهن فاذا ذكرته اسمه
عارضة وجوده ثالث في كلامك وهو الوجود في العبارة وقد يقال له الوجود
في اللسان لكون اللسان آلة لذكره فاذا كتبت اسمه عارضة وجوده رابع في كتابتك
وهو الوجود في الكتابة وقد يقال له الوجود في البنان او الاصابع لانه آلة
الكتابة اسمه فالزمخشري تابع للتحقيق واللسائي للزمخشري والبناني للسائي وواضح ان
انه غير مجازي كما قال المرجوع في الكلام النفسي الذي على ما انه آلة
وفي الكتاب الرسم الذي على اسم لا بقسرة انه قوله وهو الكلام بيانه
ان الزيات انما تؤجر حقيقة وعد واقد الزمخشري انما ترسم فيه هو رجما اي
مثل مورقا او مثله انما المكلا بوانما قوله تنبيه قال فلتة لما ذكر رحمه الله
اراد لان القائم الغرض على معانيه وضعية وعلاقة كلام الله القديم على متعلقاته عقلية
ويغير عليه القسم الثالث اشار اليه بقوله نسبة اخرى غير المعاني المعبرة وبقوله
الغرض كلمة الله وقول الله وكلمات الله وغيرها ليشمل كلام الله فكما قوله فيما ان
النسب امور اعتبارية اشار بعد الى ان تركيب فيما يصير مرتبة الشكل الثالث ويبانه ان يقول
لا شيء من النسب بموجود في الخارج والكلام القديم موجود في الخارج ينتج من مرتبة الثالث لا شيء
من النسب بالكلام القديم فقوله وقد تغاير تغايرا حقيقيا قال الفاضل في لا يرتاب في وسكت
عن ان النسبة المقول عليهما بقوله تعلق وان سلمنا لم للمناسبة قول لا ليست غير النسبة

وجوده في الكتابة وجوده في اللفظ وجوده في العبارة وجوده في الكتابة وانه وان
كان تحقيقيا والاخير ان مجازيا راجع والتحقيق عند الشريف في شرح المفتاح وان الاول
هو التحقيقي وهو الكلام تنبيه فان قلت كلام الشيخ الشريف في كتبه
وغيره يدل على ان الفعل ان تنزل على الكلام القديم اعني المعنى القائم بذاته
سبحانه فمجاز من نوع مرسل الاجزاء قلت اصرح منه كلام المتأخرين فنقل عن الشيخ
السكاكي في اجوبته انه اختار ان منها انها وضعية وبناه على ما ذكره ان الحاجب يختص
الاعلى من ان الكلام النفسي نسبة بين مفهومين فاكثر فانها بتغاير المتكلم وجوه
ورد بانه يجب ان يكون الكلام القديم هو النسبة للامور منتزعة من النسب اذ هو اعتباري

انزلوا عليهما بقوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح وانزلوا عليهما بقوله
جعل وعمله واوحينا الى ابراهيم فيجب انزلوا عليهما بقوله سبحانه واوحى بل
او التنزيل واذا تاملت التغاير بين منزل الاشاعرة وانعمل بكيفية به في قوله تعالى واما
الزيز سعرد به مع قوله واما الزيز شفه او به في قوله تعالى اذ خلوا بسلام
وامنين مع قوله اخرج منها مذءوما مدحورا واذا تفهم التغاير مع الاتحاد في
النوع اعني الذاتية والتجزية مع الاختلاف او فهم واجل في قوله
وكلام الله القديم صفة واحدة اعني عند الاشاعرة وباقي مثانيا مثل
الثاني فيقال منزل النسب انزلوا عليها بالفوارق متعددة لفظية وكلام الله
تعالى ليس بمتعدد لفظية ينتج منزل الثاني في منزل النسب انزلوا عليهما
بالفوارق ليست بكلام الله قوله اي تغير الكم فيه وكذا قوله لذا زيد
قائم نسبة وعمرو قاعد نسبة اخرى والكم قار فتغاير اي بحسب التغاير في
النسبة بسبب تغير الكم وغيره قوله واما كلام ابن الحاجب فغير تام وله
ممن قال انه ذكر في محصل المفاخر ونعمه قول ابن الحاجب الكلام النفسي
نسبة يجاب وقوله اي يرد انه ذو نسبة هو ومن مزج بمنزل المفاخر وصاحب
المراصد ونعمه

*

وقل معربا الكلام النفسي ... ومنزل المفاخر للجناب القدس
صفة مغنى قائم بالذات ... ذو نسبة مناف لنعت الممات

فيحصل من منزل الكلام القديم ليس منزل نفس النسبة بل منزل صفة معنى
متعلق بالنسبة لا عينها قوله في شرح التجريد منزل للتنوين وجزم العلامة
القسطلاني بانها فعلية كما عند ابن عرضور ووجهه بان قول القائل اشغني
الماء يزيل عطش فيام الكلب بنفسه وليست وكالة عليه بالوضع لان الواضع
انما وضع الالفاظ لتنزل على المسميات الكلية والخارج واما امر متكلم بعد
منزل فلا وضع معه ربما كهنه ومنزل الفرد لا تقع من الواضع اليه وانما منزل يحكم
به العقل مرجعه الوجدان ومنزل القرآن بالدلالة العقلية وليس المراد بعد
ان الالفاظ ملزومة عقلا لمعانيها معاذ الله بعد التكلم بهذا ان ذلك لازم لمزوله
ذهنيا اي يستلزم ولا يريد الاشعري ان هذا لازم به يجاز جميا بالله وقال الشيخ

وكلام الله القديم صفة واحدة اعني عند الاشاعرة ومثانيا عند المعتزلة الخ قوله اي تغير النسبة يقتضي تغير الكم الخ قوله وكلام الله القديم ليس بمتغير قوله واما كلام ابن الحاجب فغير تام الخ قوله اي يرد انه ذو نسبة الخ قوله وكلام الله القديم صفة واحدة اعني عند الاشاعرة الخ قوله اي يستلزم الخ

سبيل مجرور بعين الفاء والباء بيقعنا الله به في تسمية دلالة نحو اسقني الماء عقلية ذكره دلالة عقلية تكرر لعله اصطلاح او تجوز في الدلالة العقلية على ما يقابل الوضعية اي الكيفية اعم من اعتبار الفكر او الكرة فيتصور بالعقلية ومراده ان الدلالة لا تج الكيفية لانها تحصل التفطن لان الدلالة تعلم اخرى عادة المخلوق بها لعبد الكلام النفسي للنفسانية ثم قال الشيخ المذكور ومرجع دلالة نحو اسقني الماء على ما في التقرير انها مرجع نفس الاسباب المقتضية لعدم النفور من نوع وشبهه ومرجع النكرة انها مرجع المنكر به اي اسقني الماء دلالة العادة انها تجري عليه هم قوله ليست ملزومة عقلا اي اللزوم الذي بين بيت كلما وجد البيت دل على نباح معين بغير المتكلم به اذ قد يتكلم بالبيت لا تقصد معانيها اصطلاح ج فالدلالة ليست عقلية وقد علمت من كلام القسم الثاني المتقدم ان معنى الدلالة العقلية ان يكون احد امرين غير وارد على من يقول انها عقلية لانه لا يلزم من قوله انها عقلية ان يكون اللزوم ذهنيا حتى يعترض عليه بان البيت ليست ملزومة بكذا ومن هنا ومن النزاع لفظي على ما يجب بقصد الغير ان اريد من شرطه المساواة ومن متبعيته منا اي لا مناسبة بين نفسية الكلام النفساني الى المخلوق ونسبته الى الباري تعالى فيفتقر كلامه الى كل ما يلفظ به كل مخلوق من بالكل او غيره والحاصل ان الباري تعالى انما تفاهم بالباري ومن تكلم بعد لانه اليه او من جميع المخلوقات بالعربية فعل لصار المخلوق منا قال قوله بحواشي شرح الصغرى ومن فوق الشرح ومنوا اليه عبر عنه بالنكرة المعرف قوله بل مرجعه منا الدلالة بينا والبيت العقل وقابله منوا الشعاب القاسي قوله بعض متعلقات الامر والنهي والخبر وغيرها بكلام النفسية واجزاء لانها متعلقات تنقسم الى امر ونهي وخبر فالتكثير في تلك المتعلقات وزعمانهم ان تلك المتعلقات تنقسم باعتبار الدلالة العلامة الدالة عليها الى القرآن وغيره من بقية الكتب ويحتمل ان من نزول القرآن وغيره من نزول الانجيل

ان غير من الكتب السماوية كذلك قال ويحتمل ان من نزول القرآن وغيره من نزول الانجيل

مراد الانجيل كما في الشرح فقوله كما يقال للبحيرة دار الله اي وان كانت الدور
كلها لله لا ان بناءها ليس من عمل المخلوقين ولا يبعد من نوع بناء بعض المكتسب منهم وعلى
هذا تكون تسميته بكلام الله مجازا والتعليل المذكور انما هو لتوجيه التخصيص
بالاضافة الى الله تعالى فتفكر قوله مجاز علاقته هذا المجاز يراه في الدراية على
مذهب واحد لان هذا مذهبه في جملة مذاهب الكلام الذي ترجم به عن كلام
السلطان الذي لكونه من الاعمال المقارنة لكلام السلطان في قوله بعض المخفين
عنى به ابا مسلم صاحب الشريعة الذي ظهر بمكة سنة ١٣٠ وقتل وتابعه له تكلم فيه على قوله
تعالى وما ارسلنا من رسول ولا نبي الا اذا تمنى سيجيء ان شاء الله تعالى ان المخفين سمي
الزاد باسم ما يخاط به الراحلة وقال الذي سمي المخفين سمي المخفين بذلك
وعلى هذا فالراحلة موضعة هذا اولى مما قيل ان الدلالة التكلم المعبر على المعنى
المفرد كضيعة لان دلالة اللبكة كضيعة ميز احترازا عما ليس اسما من اللبكة كواسكة الطبع
الذي جعل عليه اللبكة به واللبكة بالتكلم المعبر هذا المخلوق من قبيل او نبي او
غيرهما ولا يختل به وهم احترازا كضيع المخلوق ويكون واسكة وهم المعنى القائم بالذات
الفعلية من اللبكة المفرد وقوله تنقسم الى ثلاثة اقسام وجه الحصر ان
الدلالة لا يلزم من مفرد اللبكة به الزمن مفرد المعنى الا لعلاقة بينهما وهي اما كون
اللبكة موضوعا للمعنى كذا به التكلم او لامر يلزمه ذلك المعنى في هذا اللازم
اما داخل في ملزومه كما به التضمن والمطابقة كما به الالتزام وهذا الحصر استقرائي
لا عقلي لجواز ان يكون دلالة اللبكة على مفرد المعنى الثلاثة او على الكل والجزء او على
الكل والملازم او على الجزء والملازم قوله فاوضع له اللبكة هو ايضا على المعنى وابقى

ويقال للبحيرة دار الله وانما جاز لكونه مضافا اليه البر دلالة على مفرد مزلول البقعة الغريبة
كما يقال للكلام المترجم به عن كلام السلطان رسول الله مثل الدال على هذا كلام السلطان وكما
تقول للمخلوق الغريب ارسل الامير رسولا يعني الاعجمي عن اكثر الناس مع انه ليس مترجما عن كلامهم بل جعل
ترجمة عن كلامهم وبه تعلم ان قول الذي انه من تسمية الزاد باسم المزلول مبني على حذف مضاف
باسم الزاد المزلول كما صرح به بعض المخفين وانما كانت دلالة اللبكة الوضعية وهي
التعبير عن المعنى كما تقدم تنقسم الى ثلاثة اقسام دلالة اللبكة على ما وابقى
على المعنى المزد وابقى ما وضع له اللبكة اي من حيث انه وضع له وكذا قوله

اللفظ واما بعبارته بعينها فلان اللازم معناه مدلول عليه بالمعنى الذي هو
المعنى الذي وضع له اللفظ والمراد بغير المراد هو ما يلزم ان يكون اللفظ
غير موضوع للمعنى بنفسه بل للمعنى المراد هو المعنى الذي وضع له اللفظ
وهو معنى قوله وغير المستعمل عبر بغير المختص بالمستعمل ليعم ما اذا
كان المختص عبر به عن الدلالة المكتفية بالمستعمل وليس كذلك بل عبر
بالمعنى نعم في التصور والالتزام عبر بالمستعمل وفي كلام هذا الشراح
اشارة الى ان بين المعنى والمستعمل مرورا وحاصله ان المعنى ما يعنى باللفظ اي
يقصد به مع قرائن مكان من العناية فاذا قلت معنى من اللفظ كذا
فالمراد ان محل العناية به مقدما وما يعنى به يقرر بالتعيين
والمجازي يدل على المستعمل فيه وما وضع له اللفظ ليدل عليه بنفسه
واما الفرق بين المعنى والمفهوم فمن اعتبار وذلك ان الصورة
الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث
انها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهوما فالمدلول سمي بالمعنى نظرا
لعناية به باللفظ اي قصد به وسمي بالمفهوم باعتبار حصوله في
اللفظ في العقل وازاء تسامح فيه قوله بناء على ان المجاز موضوع
اي بالنوع لان الواضع اعتبر العلاقة فان بالنوع وهذا هو الراجح كما
مر مبسوطا في التلويح وقيل غير موضوع اصلا وبه صرح صاحب
المفتاح وجزم به السيد في حواشي المفتاح وينبغي على الاول الراجح
انه اذا استعمل اللفظ في جزء ما وضع له اولازمه مجازا بقرينة لم تكن
دالة عليه تضمنا ولا التزاما بل مجازا بقرينة وقوله على جزء ذلك
المعنى المجازي تضمن وعلى لازمه التزام وتكون افادة الدلالة في
المعنى المجازي كالتعيين ويشترط في جزء المعنى المجازي المفرد السعة في المكون وصفة
المستوسير في شرح ايساغوجي وجزء عليه في المختصر وان الشارح
منا اشار الى ان اللام للتعليل اي انما يتوقف عمل البناء على المرجوح وقد ان
انهم قالوا ان اختلاف العبارة في وضوح الدلالة وخفائها بحسب
المعنى الواحد لا يتأتى بدلالة المكتفية وجعلوا المجاز بالقياس الى

يقع بعد الاختلاف بل يجوز ان يكون المعنى المجاز غير موضوع ولا دليل عليه بالمطابقة
ويدل امتزاجا على ان المجاز غير موضوع وان المطابقة لا تكون الا عن وضع
واذا الكل للكل وان جزء فمعناه ان الكل مطابقة وهو دليل في ضمنه
تضمنا والا لزمه التزام بواسطة الغير بينة يدل ان المراد الملزوم
ايضا والا لزم مجاز او اجمال وجزء مفهوم في ضمن الكل لا كنه مراد له في ضمنه
ويشمل جزء في ضمن الكل وان اراد تولد له في ضمنه بدون بعيد والاول مرده لالة
التضمن دون التجاوز وليس من الفهم التجاوز ولعل امر الدلالة بالثلاث لان
بالغير بنة لا بالوضع فالدلالة على الثلاث ح مستندة للوضع فقط وكون
الفهم مفيدة او مجازا مستند الاستعمال الفهم وذكر المسبب في حواشي
العصر ان اختلافا في المجاز مثل موضوع اذ لا يعقل مثاله مثل الوضع
تغيير الفهم بتنبيه للمعنى وعليه به وضع في المجاز اصلا لان الواضع
لم يعين الفهم بتنبيه للمعنى المجاز بل بالقرينة واشتهاره به بالمناسبة
لا بالوضع او الوضع تغيير الفهم بازاء المعنى وعلى مذاهب المجاز وضع
نوعي فهما اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع وعلى هذا
الثلاث درج في الشرح وبينوا ما عرف به الشرح الوضع عم قوله في جمع المواضع
قوله لان الحاجة للقرينة ليست لتعيين الدلالة معنى الدال المشترك
قبل القرينة بل على كل واحد من المعاني التي وضع لها لكن دلالة
لترجيح الاوضاع فاذا اجاءت القرينة عينت احدى تلك الدلالات وضاع
قبل تكرار القرينة في المشترك لا يعاد تلك الدلالة بمعنى انها تكرر
كانت بل التعيين على بقدر ما وانما القرينة في المجاز بمعنى لا يعاد الدلالة
في الفهم لبعد ما بين الكل وقوله يشمل ما تضمنا اشارة الى ان تضمنا
في كلام كم مفعول بفعل محذوف وعاد الضمير عليه يشمل ما تضمنا وح لا يحتاج الى
عطف ومعنى ليشمل على ما ليس مختلفا بالفهم والمعنى وهما جزء له على ما

ان دلالة تغير دلالة لفهم الاربعة على الواحد ربعها او الاثنين نصفها او الثلاثة
ثلاثة ارباعها وكدلالة لفهم الانسان على البعير ان وقع او على الناهق ان وقع

وتضمنا على الدلالة مع اختلاف العلماء فيه وممنوع كما هو مبين في
التشعيل لما ترى من قوله واختلف هل يقع انتقالا في هذه المسئلة
ثلاثة اقوال الاول وهو الذي ابن وازيد ينتقل لا بمعنى الكل الى بعض
الجزء بل يكون بعض الكل سابقا وبعض الجزء متاخرا عنه وعليه الجمهور كما
في الشرح وهو الذي في التلمساني وجمع الجوامع والشعر في مكوله ومعناه
ان العقبة اذا اكلوا على الكل بعض الكل منه من بعض ذلك الكل اجزاء
على الانفراد واحضارها بالبال يلتبس الرمز الى اللاج او بعضه
وانما يتعقل التضمن بهذا الا لتتبعات التي بعقبه واما على ان هذا
قال ازيد لدلالة التضمن فبعض الجزء بعض من الكل وهذا القول ليس
بمعول به لان القول مرجوح باشتراط المكافاة في المركبات للتضمن
ولا مزية انه لا اشتراط على هذا القول لانه يكون المعنى حينئذ
كلما اكلوا العقبة بعض معناه اجمالا وكلما بعض وعينا اجمالا
بعض جزء تفصيلا ولا خفاء في كذب الكبرى اذ يلزم من بعض
الكل اجمالا بعض الجزء تفصيلا ان النفس قد تلتفت الى تفصيل
الجزء بعد بعض الكل وقد لا تلتفت وما اجيب به عن هذا الايراد
لا ينهض القول الثالث ان دلالة التضمن لا انتقال فيها اصلا
وليس للجزء بعض يتبعه وانما منا من بعض واحد او بيسير الى المجموع
كان فيها كافة او بيسير الى احاد اللاج او كان تضمنا فالدلالة على
الكل لا تغاير الدلالة على الجزء فغايره بالاعتبار بل بالذات هذا قيد
وان يعتبر بعض بالنسبة الى كل المعنى فيها كافة وبالنسبة الى جزء
تضمنا فدلالة التضمن على هذا القول بعض الجزء في ضمن الكل وح تتوقف
استلزام المكافاة للتضمن وعلى هذا القول الاولى وابن الحاجب والعضد
والسعد في حاشيته والسيد في حاشية المكول وابن شريف
وغيرهم وهو بعد الشرقاوي ورجح عليه شيخنا سيدي حمدون في جزيرته
وسماه حرز ونقد وجزء تضمنا ولدا انتقال القول الثالث
يقول يتعذر العقبة ايضا كلما اكلوا من الاجزاء بعض الجزء من اللقط سابقا على بعض

از دلالة اللفظ على معنى لازم للمعنى الذى وضع له اللفظ خارج عنه اى من حيث انه لازم له ميز التزام او دلالة التزام بشرط ان يكون اللزوم ذهنيا كما اشار اليه بقوله او بعقل التزم اى ان التزم بزعم وفراده منهم باللزوم الذهنى اى يكون المعنى كلما جمع

الكل منه فيكون الانتقال من اللفظ الى الجزء ومن الجزء الى الكل عكس القول الاول ومعنى القول بانه لا يلزم من العلم بالكل العلم بالجزء انه لا يلزم من العلم بجميع الجزء بجميع الكل لان الجزء اعم ولا يلزم من العلم بالاعم العلم بالاخص وبكمالاته لم يقع فى له الله حمده الله اهلا قوله ودلالة اللفظ على معنى لازم له منزل التغيير انسب بكلامهم مما قرره به ابو المكارم ونقحه وارد على ما لزم بمعنى اللفظ ان دلالة التزام ان دلالة التزام فيكون الكلام على هذا من شركه ومما يشير قوله او بعقل التزم بزعم كما مر لفراده بقيد العقل للذهنى وليس كذلك بل العقل اعم كما يأتى بيانه والناظم اكتفى بالعلم واراد به العلم والقرينة الخ فان المعتبر عند المناطقة من اللازم الذهنى فان قلت ما اللازم الذهنى مراده فى اللازم البين الآتى قلت فى ذلك مذهبان احدهما ومذهب كثير من المناطقة قراءتهما وعليه درج السنوسى وشيخنا سيد الهنا ومشوا كلامهم كلام الناس مثالا لهما ومذهب الاكثر ان البين اعم من الذهنى والبين ما يلزم من العلم باللازم والملزوم معا العلم به وغير البين قد لا يكفى فيه ذلك بل يحتاج الى فى بينة منفصلة كالملزوم والملزوم للاجزاء بان قد لا يكفى فيه ذلك وهو الغير البين ثم البين ينقسم الى ذهنى وغير فان كفى فى العلم به العلم بالملزوم بمعنى انه كلما حصل العلم بالملزوم حصل العلم باللازم وبلزومه للملزوم بمعنى ذهنى كلزوم الزوجية للاربعة والبصر للعمى وان لم يكف فيه العلم بالملزوم وحده بل افتقر الى العلم باللزوم ايضا كالعلم بالانسان للبرسام فانه يلزم من الانسان البرسام ولا يلزم من البرسام الانسان لجواز ان يكون البرسام لغير الانسان وهو ما لا يتصور فيه ذلك مجرد ذلك ان يذكر بدله مغايرته للبرسام بل يتصور الانسان وهو ما لا يعرض البرسام جملة بكيف عرض مغايرته ايا له بهذا غير بين ذهنى وسره الكريفة انه فان برد وعلم الكريفة الاولى

وجمع صاحب الفواد ربة تبعا لاصله فقال * واللزوم ينقسم *
* لبين وغيره وذا الى * واسكفة يحتاج والبين *

من العقل هو ما يتوقف تصور الملزوم على تصور اللازم الذهنى لتوقف على الذهنى والبين ما لا يتوقف كذلك والمراد بالعقل الجزم بالملازمة بين اللفظ والمعنى وهو اعم من الذهنى وغيره

بالمفرد كلمة المتكلم بها ﴿ بهمزة مفتوحة ما لفظه فلزم ا
قوله اللزوم المتكلم ومن معه مكلفا العرج تفسير لزومه بالزمن وزن
بالخارج قوله تصور وقعه البصر أي بمفعوله وهو القول التام ا ه
التي مر شأنها وما ذكره قد ينطبع فيها من أصول اصطلاح الجماعة
قوله وليس البصر اهل مز للتغلب في شرح الشمسية ونصه فان
قلت البصر جزء مفعول العمر قلنا تكون له علية بالذات ليتسراح
قيل بالتغير قلت العمر عرض البصر له العرج والبصر قوله العرج
الضعف الى البصر او الضعف وورد الضعف اليه ولذكر لا يرد
اعتبارا بان غلبة وان لكان مفعوله العرج مكلفا ومفعوله باهل
بالاغلبة معتبرا وورد الضعف اليه قوله وتسمى بزلك في علمي
ان مفعول النساء ولزالك كثرت العوارض التي يشتبه كثير منها بامور الكتاب
والسنة والقياس الادلة ولو اشتركوا اللزوم الزمني لخرج كثير من مفعلا
المجاز والكنايات عمران تكون من لزوم لا التزاميا ومن عبر به كصاحب
التلخيص قلنا فان شركه اللزوم الزمني ولزوم بمنتفاء المخالف
بعرف او غيره اراد ان اللزوم يتحمل بمفعول الملزوم في الزمن سواء كان
على الفور او بعد التامل في العوارض والامارات بان عدم انفكاك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المتضمن في الزمن اما لان مفعول اللزوم
النسبي المعتبر عند المتكلمين وان تماثلا في تحيلات بالوقوع في
دلالة الالتزام وخرج كثير من مفعلا المجاز والكنايات عمران تكون
من لزوم لا التزاميا ولكون الزمني يختلف امراة به باختلاف الاشخاص
بين الشعر امراة به عند صاحب التلخيص بقوله وليس امراة باللزوم
عرج انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المتضمن في الزمن
اما لان مفعول اللزوم النسبي المعتبر عند المتكلمين قوله والتغير
على المزوم تبع في هذا العلة الى على علاة تدوم بكثير بل تتحمل
تصور التغير الطرفين تصورت معه المزوم ولزالك جعله
اخص منه في الدفينة ان على المزوم والمرجوع في كلام

وقال
لتعقل اللزوم
ودور التعقل
بتصور
والتغير
وتسمى بزلك في علمي ان مفعول النساء ولزالك كثرة العوارض التي يشتبه كثير منها بامور الكتاب والسنة والقياس الادلة ولو اشتركوا اللزوم الزمني لخرج كثير من مفعلا المجاز والكنايات عمران تكون من لزوم لا التزاميا ومن عبر به كصاحب التلخيص قلنا فان شركه اللزوم الزمني ولزوم بمنتفاء المخالف بعرف او غيره اراد ان اللزوم يتحمل بمفعول الملزوم في الزمن سواء كان على الفور او بعد التامل في العوارض والامارات بان عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المتضمن في الزمن اما لان مفعول اللزوم النسبي المعتبر عند المتكلمين وان تماثلا في تحيلات بالوقوع في دلالة الالتزام وخرج كثير من مفعلا المجاز والكنايات عمران تكون من لزوم لا التزاميا ولكون الزمني يختلف امراة به باختلاف الاشخاص بين الشعر امراة به عند صاحب التلخيص بقوله وليس امراة باللزوم عرج انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المتضمن في الزمن اما لان مفعول اللزوم النسبي المعتبر عند المتكلمين قوله والتغير على المزوم تبع في هذا العلة الى على علاة تدوم بكثير بل تتحمل تصور التغير الطرفين تصورت معه المزوم ولزالك جعله اخص منه في الدفينة ان على المزوم والمرجوع في كلام

علمي الامور والنساء وان كثرة العوارض لقبح الغراب على السواد والثلج على النساء والتغير على المزوم والاثر على وجود المؤثر

كذلك والتشريب وغيره والاجزاء على العروض ونحوه والكلام اذا ما ذكر
التمييز يكون للمزوج المعروض لتغاير ليشترط منيا انما ذكر باعتبار الاشتمال والاحوال
بدليل انه قال بعده نعم اذا اعار المزوج في الشاذ برهيا قوله ولا يجوز
انتقاله اذ كما يجوز في باب التلج وسؤاله الغراب فالانتقال اليه يجوز
العفاج نحو انتقال المزوج في الخارج واما انتقاله في البزيز فالعقل
يجوز له بمعنى انه بعد العلم بالمزوج من الزال والمزلول يجوز العقل حصول
الزال في العقل بدون حصول المزلول منه واذا كان لا ينتقل عنه خارجا
معنى قوله المزوج المزمن نحو اذ يكون المعنى كلما جاء جيم لازمه فالمزاج
في الخارج فقط فمثاله كما شاء لزلزلة التمسم يجوز العقل انتقاله لمزومه
في الخارج ايضا وقسم يحيله بتنبيه لزلزلة فانه قد يغلط فيه ويعتقد اي
القسم الثالث نحو معنى ونحو الغلط اعتقاد اي الزمن نحو العقل قوله
قسم يجوز العقل انتقاله لمزومه مثاله قد تفرح مرة لدلالة التلج على البياض
والغراب على السواد قوله وقسم يحيله يعني بغير فيلزم الدليل
والبرهان وله كما تفرح مرة لانه للاثر على المؤثر فان العقل اذا فارق
الدليل يقطع بالمزوم بين الاثر والمؤثر ويحيل انتقاله المزوم بينهما قوله
ما يلزم بغير الاعراد من التماع نحو العرد مساو والاجزاء به من النصف
والربع والثمن والثلث والشرسر ونحوه لما للاهلة بحيث اذا انكر العرد
والاجزاء به وجد اعرفهما للبزيزوك ينعقر كما للستة لما نصفها ومثلثها
وثلث ومثناها وشرسر ومثوواجزباذا فانه مثل الاجزاء وجد لهما
مساوية للاهلة العرد بحيث للبزيزوك ينعقر كما للستة لما نصفها ومثلثها
ونصفها ومثواربعة عشر وربع ومثوسبعة وسبع ومثواربعة ونصف سبع وربع
ومثل الاجزاء مساوية للاهلة العرد والعرد النافر وما نصفها اجزاؤه عن
اصله والزابر فازاة ثم عليه ثم الاجزاء فتعتبر له مثل الاوعاء
ولزوع ابن ضابة لما في المثانية والعشرين فالم يقع

اما الاول فقال قال
العقل يجوز ان
العقل والثلج ان
مثلا واذا فقدت
النكهة بما في الخارج
وبعبت التنفس
حقيقتها عدمت
اشتقاء المزوم واما
الاول فيجوز ان
العقل ليس
تصور والتصور
علم المزوم والمزوم
بل يتصور الاول
ذا ما مثلا عدم الاخر
اوفيما مثلا ملزوم
لهما ومثل ما نفس
عدم المزوم في
الزمن واذا كان
العقل بعد الانتقال
يفكه المزوم في
الخارج ولا يجوز
انتقاله وقد تعلم
ان اللازم في الخارج
قسم فمثاله قسم
يجوز العقل انتقاله
لزومه في

الخارج ايضا وقسم يحيله نعم اذا اعار المزوم في الشاذ برهيا عند العقل بحيث يعم كلما
جيم الملزوم جيم للازمه فانه يكون في منياج ومومو كلام ومما مثل للازم في الخارج فقد قد
يلزم بغير الاعراد من التماع كما للستة وكما للمانية والعشرين ونحو النصف كما للمانية ونحو
لنصف اجزاء ما من النصف فانه يكون عرد لتما ومن الزيادة كما للاثنى عشر ونحوها لزيادة اجزاء ما على

ووجه نسبة الدلالات الثلاث الى الوضع انه سبب في الاول وفي وسبب سبب في
الاخير تيسر وقيل الاول تيسر عقليتان نكرر الزاي سببيتهما من جهتي الكل والملزوم
سواء بهم من اللفظ او غيره وقيل التضمن وضعية لدخول الجزء في الموضوع له
والالتزام عقلية
لخروج اللازم عند
وقيل الالتزامية
عقلية اتفاقا
واما الثلاث في
التضمن فوضعية
الكرخية مبنى
التسالم اعرفه

تكرار قلا يقال الثمانية تضاعيف النصف لانه مكرر مع المرور ليس
عندهم في الاحاد وتام عندهم في الستة وفي العشرات تام والثمانية
والعشرون قوله ووجه نسبة الدلالات الثلاث الى الوضع انه
سبب في الاول وفي يمتنع بيد اليوسي في حواشي المختصر بان الوضع ليس
من السبب التام لتوقفها بانضمام عمل المريد واجيب بان العلم
بالوضع وحضور اللفظ بالبال واجب بعد ان اعتبرهما انه لم
يعتبرهما لاشتراط الدلالات الثلاث بهما قبل التحصيل المذكور اه بعد
وجود هما قوله وسبب السبب منزل الا يناسب مختارا له مراده لا انتقال
اذ السبب يتوقف على المسبب وهم الكل على انه لا انتقال ليتسامحا فعلى
هم الجزء لهم ان يجابوا بان المراد بالسببية اللزوم اي الوضع
سبب في هم المعنى وهم المعنى يلزم منه هم الجزء قوله وقيل الاخيران
عقليتان على منزل الفرد راجع صاحب المفتاح وتبعه الفرد بني في التلخيص
وكذا السبكي في جمع الجوامع وعلى القول الاول اكثر المتأخرين كما في زكريا
ومر بني على ان المراد بالعقلية الوضعية بهم المعنى من اللفظ الموضوع
كما مر باسكفة اي الا ورجحه ان المتكلمين يعتبرون من المعاني العقلية
الصرفة التي لا دخل للوضع فيها فناسب ان يريدوا بالعقلية ما ليس
لغير العقل مدخل فيه واما البيانيون فانما يعتبرون من المعاني ما هو مبتدأ
للوضع فيه فلذا كانت المعاني المجازية فناسب ان يريدوا بالعقلية ما
لغير العقل فيه مدخل فكل المهم عقلي فناسب بذا قوله سواء بهم من اللفظ او من غيره
اي سواء وضع للكل اللفظ اي لا وفيه اشارة الى انه كما يجب للكل معنى اللفظ ضرورة بقاء كثير
من المعاني كذا نواع الروائح مثلا بهذا اللفظ لها وانما تعرف بالاضافة كرائحة كذا كذا انواع
المطعوم والالم قوله وقيل التضمن وضعية على منزل الفرد المحقق مر الا ولين كالامر
واجب والعشرة اي الهم في الدلالتين راجح وما اعتبر بالنسبة الى كل واحد من الجزء بن سمي الدلا

لة

تضمنا

تضمنا وان اعتبر بالنسبة الى المجموع سميت مكملة وانما السبكي جمع الجوامع فقرنتهما لكونهما جمعا فقوله والتحلي لكل منزلة عقده الشيخ ابو عمير الله الشريف التلمساني شارح الجمل وقوله ان عينا بالدلالة الوضعية انما التي تتوقف على الوضع سواء كان الوضع كليا في جميع المعنى او لا بل التضمن والالتزام وضعيا وان عنينا بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيه كافيا في جميع المعنى فالدلالة وضعية اورد الفرق في شرح العلامة شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس الصنهاجي المعروف بالقرافي انتهى الدين الكبير في شرح مختصر ابن الحاجب والفروق والتنقيح في شرح التنقيح والذخيرة والقواعد وشرح المحصول والتنقيح وشرحه توفي في جمادى الاخيرة سنة اربع وثمانين وستمائة وهو مرتب على خمسة وخمسين فرقا الفرق الاول بين قاعدة الاسكال ايضا السمع وزدوي وغيرهم قوله الدلالة العلم من لفظ يشعر العالم له من غير ان يحضر كلفظ العالم عرفوا الدلالة بالعلم والعالم ولفظ المشركين في قوله تعالى فلا تقل الا مركب قوله والعلم كلية لان كل جزء من اجزاء مسماه نسأ مر تركب المجموع من حيث هو مجموع ذلك جزئيا للعلم وهو تركب للعلم مع غيره فاذا قيل المشركين مثلا فهي كلية وليس الكل فيها مجموعيا وانما الكلية في خصوص موضوعها اي المشركون اذ هو العلم وليس هو قضية والكلية والعلم هو مقيدة كل قوله واجاب الشيخ وهو تبعه المرادي بالسبكي فاض الفضلاء تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين ولد بمصر سنة وتوفي سنة الاشتغال بفنون العلم على ابيه وغيره حتى مهر ومن شاب وصنف كتبا نفيسة وشهرت في حياته كتب الى نائب الشام يقول انا البيوع فيتهمني الزنيا على انها كلا ولا يقول احد يرد على هذه الكلمة وهو مقبول فيما قال عن نفسه ومن تصانيفه جمع الجوامع ومنع الموانع وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح منهاج البيضاوي والتوشيح والترشيح والكبقات وغير ذلك مات

كل والعبرة الواحد خارجا لخرج جميع الافراد لتساويها ونسبتها الى العلم فيبقى بلا معنى واجاب السبكي ومن تبعه بانها مكملة لا مضية العلم في قوله فضلا بعد افراد كل واحد من تلك الفضايا تأمل مكملة

والتلازم لم يكن تبعيا لان الفقرة جعل الدلالة الوضعية في التلازم الى دلالة العلم على غير ما وضع له مكملة لان الفقرة العلم غير مرادة به بعد جميعها فليست مكملة لان الفقرة العلم مرادة به بعد جميعها وهذا لان التضمن فيه وضعية والعلم كلية لان كل جزء من اجزاء مسماه مدلول العلم وهذا لان العلم مدلول العلم

حاشية الثلاثة ٧٠ في الجمعة عداء ٧٧١ وهو تبعه المحلي
وزكريا في شرح فقرية الزركشي وهو اعتماد بعد العمدة والاضبط في
شرح المحصول في قوله في قوله فضايا بعد ايراده بانه ان فضية
العلم وهي افتلوا المشركين مثلا في قوله فوله افتل زيدا المشرك وقتل
المشرك وبكر المشرك ومكرا بعد ايراده العلم وكل واحد من هذه
القضايا اتركها بقية على قول بعضهم قوله وهو غير صحيح ان
لا يلزم من كونه في قوة ان تكون دالة كل دالة كل واحد منها ضرورة
انه دال على جميع الافراد بقية واحد وعلى المجموع الواحد اجماعا لا
ويمكن الجواب عليه تعصيلا فلا يلزم من كون هذه القضايا المفردة تدل
مكابغة ان تدل صيغة العموم مكابغة لانها تدل على الجميع فوله
انها تضمن اي وقول الغزالي ان التضمن بمعنى الجزء وهو الكل فغير
كذلك هنا اي العلم بحسب هذه الدلالة التي تضمنها اي
قوله اي من حيث هو من حيث الحكم عليه يعني لان الحكم انما توجه الى
كل فرد فرد فلذلك كانت القضية كلية قوله او من حيث الحكم
عليه كلية قوله مع قطع النظر عن الحكم اي قوله مع قطع
النظر عن نسبة الحكم يعني لان الحكم نسب الى كل فرد فرد من تلك الافراد
فتكون القضية كلية قوله وانما العلم من حيث هو كل اي
لانه شامل لجميع الافراد بقية واحد وكل فرد فرد منه بمجرده
ليس بقضية ولا يتركب اصلا وانما التي تكون قضية وثبت انه بمجرده
بكيف بكون كلية وقد وقع في عبارة كثير من الاصوليين ان العلم كل
وفي المحلي ان مسمى العلم واحد وهو كل الافراد وح فدلالة
العلم على جميع افراده بالمكابغة وعلى بعضها بالتضمن كما هو
الغرض قوله الحكم الايجاب او السلب اي هو كل النسار فاذا قلت يقم
اذا لاشك ان انسانا ما عدا بن ليل كل والحكم توجه الى كل فرد فرد
وقضية العلم لا تكون الا كلية وقول الجلال قد تكون جزئية
نحو لم يقم كل انسان فيه نظر لان كل منا لم تبق على عمومها فليس
بنا على قوله لا بد من اعتبار الحيثية لان الحيثية معتبرة

ولكن قد
يقال هو
غير صحيح
لان العلم
قد يتضمن
الجزء
والكل
كما
يتضمن
الجزء
والكل
فتضمنه
الجزء
لا يقتضي
ان يكون
تضمنه
الكل
فتضمنا
يكون
بعضهم
العلم
كلية
فقوله
او من
حيث
الحكم
عليه
كلية
فضية
كلية
حيث
هو
كل
القضية
المشتملة
عليه
كل
فرد
فضية
كلية
الى
كل
فرد
فرد
على
حدة
بالعلم
ح

جزء منها تضمنا الثاني لا بد من اعتبار

الامور

الثاني في لا بد من اعتبار المعيّنية في تعاريف الدلالات الثلاث ليسلم كرّة ما وعكسها عن الفساد لأن للفلك فلكيكون مشتركا بين المعنى وجزئه كلفلك الركعة الموضوع تارة لمجموع اركانها وتارة لكل واحد منها والمجموع او بين المعنى ولازمه كلفلك الشمس الموضوع للقرص تارة وللشعاع اخرى فاذا اكمل لفلك الركعة على المجموع المذكور كقولك بارجع ركعة ثم تزلك فانه حلت بهم ان تعناء في ضمنه دلالة تضمن لانها بغة لانه وان صدق عليه بنفس المعنى من لفلك موضوع له لكن يفهم منه من حيث انه موضوع له بل من حيث انه موضوع للمركب المندرج هو فيه وكذا اذا اكمل لفلك الشمس على القرص

ج الله فورا لتح تختلف بان هذه وان اعتبارا وانما لم يقع بها لتعلم بما يرشد تعالى ليس ارتكابه مما يوجب خفاء في التعاريف وحيث اعتبرت سلم كل من التعاريف من الانتقاض بالغير لان لا يرد عليه ان النقيض يفهم تضمنا لان النقيض هو الرفع والتشطير فلو فهم منها كما يفهم الجزء كان ازى قوله ليسلم كرة منا وعكسها ان مراد تنقض اخر بها بالاخر افاد الكرة وعكسها فاذا اكملت لفلك الركعة مثلا على مجموعها كما بغة وفهمت الاتيان بالتضمن ويصدق عليه ايضا انه كما بغة لان الركوع موضوع للانحناء ايضا فيدخل فيما يفهم المحمود ويتكرر الكرة فاسد الكونه غير مانع من دخول غير المحمود فيه واما العكس وهو ان يجمع فلان نعتبر المعيّنية لكان اكملت لفلك الركعة على الانحناء فيفهم تضمنا فلفلك لانها بغة فلا يكون التعريف جامعا فقوله كبر بارفع ركعة مثال التحريف صحيح متفق عليه اخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى واذا اردت ان تنصرف فارفع ركعة توتر لك ما قد صليت فقوله فيفهم الانحناء في ضمنه دلالة تضمن لانها بغة فمعناه ان دلالة الفهم تضمن وارد عليه انه يفهم تمام المعنى من لفلك الموضوع له اذ الذي يفهم من تلك المعيّنية مثلا اذا قام فنا لفلك مشترك بين الشيء ولازمه والمجموع المركب واللازم والملزوم كلفلك الشمس للبزم والشعاع والمجموع المركب منهما فاذا اكمل لفلك الشمس فيفهم منه الشعاع فدلالة الفهم منها بغة اركان حيث ان الشعاع تمام الموضوع له لفلك وارد عليه انه يفهم الجزء فانه وضع للكل او اللازم فانه وضع للملزوم اذ الذي يفهم من تلك المعيّنية لا يقال دلالة لفلك على المعنى انما بغة بنفس موضوعة على ارادة المتكلم فاذا اكمل لفلك المشترك على الكل الذي يراد عند الجزء بانما بغة لعدم كونه مرادا بل بالتضمن فبقي وقفر على ذلك لفلك المشترك بين المعنى وجزئه او بين الملزوم ولازمه لانا نقول كون الدلالة تابعة للارادة لا ينافي كونها بالتضمن او الالتزام تابعة بمعنى ان يكون لفلك

للفهم له للارادة

لحديث ترتو الشمس مرتين فافهم وفهم منه لازمه اي غروب الشعاع فيفهم منه التراخي لا مكابرة
او لم يفهم منه من حيث انه موضوع له بل من حيث وضعه لملزومه واذا اهل لوقع الركعة

واذا اهل لوقع الركعة بالتكبير ولا تعتبر بكونه مبدوءا منه المعنى على انه قيد الموضوع له تارة و
وجزء امر الموضوع له اخرى واراد المتكلم احدهما معينا بل وطرح ولم يرد شيئا
فانا قد نعلم بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معنى لا سواه
اراده اللافظ ام لا ولا نعني بالدلالة سوى ما قلنا فقولنا ان الركعة تابعة للاداء
باكمل كتابع المكمل تبعا لشرح المكارع وانما اهل اي اللفظ اذا كان مشتركا بين
الكل والجزء واهل على الكل انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له
والى الكل ايضا لا كما انتقاله الى الكل متضمنا انتقاله الى الجزء انما الانتقال الى
الجزء انتقال كما تفصيل فهم بسبب كونه موضوعا له وانما تضمن بسبب كونه
جزءا من الموضوع له فلذا عليه والتلازم وكذا اللفظ المشترك بين
اللازم والملزوم ينتقل الذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له
وبتوسط الملزوم ايضا وكذا التضمن والالتزام اذا اهل المشترك على
الجزء والكل عليه مكابرة وتضمنا او على اللازم والملزوم عليه مكابرة والتزاما
هذا ملخص ما حققه السيد في حواشي شرح المكارع فان قيل يلزم ان يدل
اللفظ على الجزء او اللازم او الملزوم حالة واحدة لانه من حيث هو مشترك بين
اللازم والملزوم حالة الاشتراك ومن حيث هو موضوع لمعنى معين تضمنا
لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين معنيين مختلفين فلنا
يلزم من ذلك ان تكون دلالة اللفظ على المعنى تفصيلا واجمالا
ويلزم من ذلك تفصيل المحتمل واجماله المحال لانا لا نسلم ان ذلك محال
بل معنى ما ذكروه ان المعنى عند اهل اللغة اذا اطلق اللفظ او تخيل سواء
علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة وكانت تلك المعاني واضحة في العقل واذا
اهل عند اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع تلك المعاني والحكم كل واحد من
قوله واذا اهل لوقع الركعة من الدار قوله عليه السلام اذا ركع
الركعة فقد ادرك السجدة ومن الشاذ حديث الموطأ في بيان وقت النبي صلى الله
عليه وسلم للمغرب والشمس في حجرتها او في حجرة عائشة رضي الله عنها ومنه ثم
جعلنا الشمس عليه دليلا اي الضوء ان الفرع لا يكون دليلا

فصل في مباحث الالفاظ

قوله اسم مصدر اي لانه مبني على ان الفعل منه تفعَّل وما كان كذلك فهو اسم مصدر ويصح ان يكون اسم مكان كمقعد ومقام ان حمل البحث على انه كان من حقهم ان يقدم بدل الترجمة ويأتي بها بدل الباب السابق ويستغني عن انواع الدلالة ويعبر بباب ويقول باب في مباحث اللفظ لان الباب السابق اعني انواع الدلالة من جملة المباحث اللفظية وقد اشار لما ذكرنا الشيخ قدورة قوله اما مركب واما مفرد درج هنا في تقسيم اللفظ المستعمل الى مفرد والى مركب على مذهب من يقول ان القسمة ثنائية وهو الصحيح قال صاحب الغادرية *

اللفظ قسمان لدى من يعرف ... مفرد او مركب مؤلف

ومنهم من جعل القسمة ثلاثية مفرد وهو الذي لا يدل جزؤه على شيء ومركب وهو ما يدل جزؤه لا على جزء معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه قوله فهو جزء منه اي دلالة المركب بمعنى المعنى التركيبي اعني المعنى الحادث بالتركيب اه قوله زيد قائم يدل زيد منه على الذات المعينة وقائم على ذات ما متصفة بالقيام وهذا تارة الذات لشأنه وضعيا وظيفيا ولا خلاف في ذلك ومجموع اللفظين باعتبار المخصوص يدل على ثبوت القيام لزيد وهو معنى ثان حدث بالتركيب فللمركب دلالة زائدة على ما تدل عليه مفرداته وهو محل النزاع قوله وضعية بالنوع الذي يوخذ من كلامهم انها موضوعة بقطع واما كونها موضوعة بالنوع فلا يوخذ من كلامهم ومعنى كونها موضوعة بالنوع ان المركب انواع خبر وامر ونهي ونداء وكل منها موضوع لمعناه الخاص به قوله وهو التحقيق كما بينه الرماصي وغيره وكذا شهره ايضا ابن عرفة واختاره التاج السبكي والقرافي وجمع ان العرب حجرت في التركيب كما حجرت في المفردات فليس لنا ان نستعمل تركيبا الا اذا سمع له نظير في كلام العرب فلا يقدم مثلا المضاف اليه على المضاف

فصل
في مباحث الالفاظ
تقدم ان المعتبر عندهم من اقسام الدال اللفظي الدال بالوضع واراده في هذا الفصل ذكر مباحثه من حيث كونه مركبا او مفردا او كون المفرد كليا او جزئيا وبيان ذلك لينتقل الى الكلام على الكليات التي هي مبادئ التعريف ومباحث جمع مبحث اسم مكان بمعنى البحث والبحث التفتيش قال وهو التفتيش والاستقصاء في والمستعمل الالفاظ حيث قوله اما مركب واما يوجب فيه اللفظ مفرد اي فيجب مركب ومفرد اي فينقسم اللفظ ومراده تقسيم اللفظ الدال بالوضع وال في الالفاظ للعهد والمعهود اللفظ

الدال بالوضع فهو جزء منه ادلالة المركب وضعية بالنوع وهو التحقيق كما بينه الرماصي وغيره

ولا الفاعل عمل الفعل الا اذا لم يسمع قوله خلافا لمن قال انها عاملة
بمعنى ازمن علم مسمى زيد وعلم مسمى قام وسمع زيد قام باعراب المحكوم
به بالضرورة ومعنى مزج الكلام وان لم يسمع من العرب بمجموعهم انها لو
كانت وضعية لتوقفت المركبات على السماع كتوقف المفردات وان مزج
الفعل مع ابن انما جاء من النسبة كما تبعهما ابن مالك وهو محمد بن يزيد قال
المحقق شيخ محمد بن عبد الغفار من العباسيين رحمهم الله ولعل كلا منهم عنى التعريف
يرجع الى وضع او غيره فيقول الوضع ازاء الشيء وتعريفه ازاءة النوعي بما يفي
بتمامه خلافا لمن يتعين عليه شيء كما توهم قوله وشروع الابتداء به
كونه هيئة لمفرد نكرة مثال الموضع شوهناء ولو وضع من هشناء عفيف
واعرب اعرابه ابن منظور عليه بل المبتدأ هو المفرد لان الصفة لا يرد
بل الكلام الا ان الصفة فاقت فعلاء الموضوع واعربت اعرابه فتكون هي
المبتدأ وح يقال ان المشروع للابتداء بالنكرة كون المبتدأ ابا عن هيئة
موضوعة للذات الموضوعة لا يخرج وتبقى صفته ابا عن اعتبار نوع اشتغال
لها وتشبيهها بما غلبت عليه ابا شمية فلم يحتج الى موضوع وح فما كان
ينبغي للشراح ان يقولوا مفرد قوله للمفرد فيه نعم لو ذهم الزاي لغة وفرع في
ضاع في السبع في قوله تعالى واجعل على كل جبل منهن جزءا الكل باب منهم جزء
مفسوح قوله وكذا قولنا غلام زيد اشار بهذا الكلام الى رد ما نقله
البرسي في شرحه بجمع الجوامع من ان المركب ابن هذا ابن لم ينقل الى
العلمية نحو غلام زيد وفرد منه من بنت كما في المركب كون الجزء مادة
او جزءا له ابا خير المادة وهو زيد خارج عن معنى المضاف واما مر لا بشرط
الدلالة ويعتبر الصور والمادة وهو عند مركب لا له ج زيد المادة
ابا وان الصورة جزء له الصيغة بناء منها تبعا لبعض شيوخه بانه مركب
عقيقة على كل حال من المزجي له ج زيد ما دي بشر سور صورته لعبد
غلام ولعبد زيد وهما مادتان وكل منهما اعلى جزء المعنى التركيبي وكون
المضاف اليه خارجا عن معنى المضاف لا يستلزم ان يكون
خارجا عن المجموع وهذا الوجه احرا نكفا

الفتاح فيما معنى مزج زيد وكذا قولنا غلام زيد ونحوه من المركب الاضافي ابن لم ينقل علما
جاز معناه ذات موضوعة بالعلمية منسوبة لذات مسماة بزيد ولعبد غلام يدل على الذات
وزيد على الثانية وكل منهما جزء من مجموع المضاف والمضاف اليه مجاز التشبيه بالنوعية وافقة

الانكار والثلاثة فيه انكر شرح المزيد لشيخنا سيبويه ارشت قوله
وهو كما في يسير ازوليست جنسا مفيدة لان الجنس مفرد يقع في الجواب
بغير فلا مفرد عمل كثير من مختلفين بالخفيفة كما يأتي لانها كما في يسير في العموم
والابتداء قوله فيخرج بمنعنا المهمل فيه اشارة الى ان الاغتراز عن عمل ضرورة
حيث جعل المهمل خارجا بقوله دا ووجه الرد ان فا واقعة على التبيين
المفسر وقدم انه ضمير الشأن وضعفا على انا نقول المهمل خرج بقوله
مستعمل الا لقائل اذا المهمل لم يستعمل لم يخرج بزيد بعض المجتهدين قوله
واجزاه فيه اشارة الى ان ابه متعلق اغتر عمل فزورة لانه بمعنى اتركية وليس
بجواب بل اجزاه كله فيقال لم يكن ان يكون احترازا عن شيء والاخراج
انما يكون بالجواب والجواب انه يكون تركية باعتبار عمله وهما بقوله
وبعمله باعتبار ابه خرج مزيد به بانه لا يكون بعمله زاد اخرجه به
وهو المهمل فخرج جا فقبله فان قيل اضافة اسم الجنس الى المعرف بقوله
جزء له تفيد العموم اذ كل جزء من اجزاء ابه وتعريف فالم ليس كل جزء من
اجزاء به دالا على جزء ومعناه ضرورة ان من اجزاء ابه ما لا يدل
كالزاي والفاء قلنا اذا جزء كما قال النوي والعراقي فالمعنى ابه
مركبا اعني الجزء بلا واسكة فلا يرد العكس بالزاي والفاء لان كلا
منهما جزء لا جزء وكلا قلنا في مزاوزة الى قوله فان كلا من يقول
دال على معنى في موضوع لمعنى يزيد على عليه قبل المزج اي انه لم تعتبر
منزلة الدلالة حين التركيب قوله فان يعبر يزيد على ذاتي كلا فانه يقتضي
ان العبودية ولله حكمة بعد التسمية وليس كذلك اذ دلالة الجزء العلم
المنقول من الكل على ما يأتي وعليه يخرج نحو عبد شمس وكذا بغلبة بقوله
ما دل جزؤه وج يبقى مزاز الفيل فانه كل قاج خرج به خرج بعد
قبله بان فانه اذا لم تكن لام اي مزاز المثال له لانه كانت خارجة
بقوله ما جزؤه يبقى فقوله على جزء ومعناه ما يعاد والمعنى ابه
عن مزاز ما اجاب به الشريف حواشيه على المختصر بانهم لم يعتبروا خصوص
دلالة الجزء على ما جزء وبنيه بل مرادهم ان ينكر ان اللفظ بان كان بعض

على جزء ومعناه ان يمز الشيء المسمى فان يعبر يزيد على ذاتي متصفة بالعبودية

يعمل الزال
الغلاف بفتح
بالتوضيح وقد
مفرده التفصيح وقد
تا يعبر ويخرج عنا
المهمل كذا بين قال الا
بتركيب وقال الا جزاء
وقوله قال الجزء له
مخرج لما كان جزء له
كما ابه وقوله دال
دال كزيد وقوله
على جزء ومعناه مخرج
على جزء ومعناه
غير جزء ومعناه
كجملة على البيت
فان جزء من معنى
دال على معنى لا
على جزء من معنى
بعلمك اذا البعل
ومعناه الزوج والبيت
الدور ومقصوره بعد
ويخرج بهذا ايضا
كل مركب اضافي
جعل علما كعبد شمس
واخرج الفيس
ونحو بعلبك اذا لا يدل
واخرج ما اجزاؤه بين
على

اخر ايه دلالة على تغيير انفراده خرج بهذا القيد وابن ما قبله قوله
ومعنى كل المعنى قال شيخنا الذي في كل المعنى من الذات المتصفة بغير
ضمير والعبودية غير فلا حاجة فيما اعلل قوله وكذا امرؤ بمعنى
رجل ان قلت يرد على امرؤ فانه يرد على المتصفة بالرجولية ومعنى كل المعنى ومعانيها
غير كما علم اذ رجل نكرة شائع ومضمر امرؤ الغير ذات معينة اذ العلم
المقصود منه تعيين المسمى وليست ح الذات المتصفة بالرجولية مسمى
كل المعنى قلت شيخنا المذكور ربه تعلم قال في كلام شيخنا ابن منصور
فانظره قوله جزء امرئ الخ مبتدأ زيادة الهمزة لازم وزايكم افعل
فالهمزة اصلية ولا وجود لهمزة الصيغة في ابن بل الهمزة من ابكم بل الاتركيب
فيه اصلا وليس لك ان تعتبر المشتق ومن المشتق منه لان بعض الاول
ماخوذ في الثاني بمعنى قوله فانه ماخوذ من الاضر او من النسيان
ان قال البصريون فعله من الاضر فان بعضهم

* وما سمي انسانا الا لانسه * ولا القلب الا انه يتقلب *

والثاني للكوفيين واصله انسيان بوزن افعلان من النسيان نقلت
حركة الياء الى السين تحقيقا وحذفت الياء للالتقاء الساكنين وبدل
بمنزلة التغيير على انسيان روي عن ورقة الشعر على خلاف الاصل ولبعضهم

* فالثا وفرحا الفؤاد وكأسه * فرحوا له الانسان بالاكياس *

* لا تنسين تلك العهود فانما * سميت انسانا لانك ناس *

وبنو اسم جنس افراد يقال على الواحد المذكر والمؤنث وفي القاموس
والمرأة انسان وبالهاء علمية وبه تعلم قاله في قول بعض المولدين

انسانة فتانة * بزر الرجا منها يجل

قوله من امرئ من الرؤية والمجهول الا من رؤية زيد بفتح الراء من
المجهول رجل بضم الجيم وشكور الخ قوله دلالة مفعوله الثاني انه
لا دلالة بجزء العلم المنقول من المركب على جزء معناه لا دلالة مقصودة
وبه غير مقصودة بالقواب ترك هذا القيد كما في النكم قوله لغرض

تفاول

انه ومركب من امرئ من الرؤية والمجهول والصواب انهما جملة قبل هذا القيد وزاد الشيخ
السنوسي وغيره في التعريف دلالة مقصودة قلنا لو الملاحظ ازيد على نحو
الحيوان الناطق هو اذ جعل علما ابن نسار بكل من جزئيه دال على

على جزء معناه الاضافة بكسر الراء لانه غير مفعوله من العلم لان الفعل وفاعله تعبير عما هو المعنى الذي هو التركيب غير ملحوظ فيه البتة واستمر الشيخ الاشتراك اي بزيادة فيه بعد مفعوله لما لمة اي من شوائب العلمية للتميز به عن العلم اي هذا الذي يعبر به مع تغيير مسماه افادة معناه التركيبي لغرض تبعا وذلك او فرع او غيره كالجمع والتصغير ونحوهما وكذا الفعل لم يعتبر وامثلة الجزء لانه غير المفعول بالزيادة من العلم الذي هو تغيير المسمى لا معناه اي هلي وقوله بعكس مائلا بعكس بالتنوين خبر مقدم ومائلا مبتدا مؤخر وما واقعة على المفرد والمعنى اي تعريف المفرد اي مائلا المركب كائن بعكس تعريف المركب

تبعا وذلك او فرع من ذلك قول ابي العلاء المعري *

سائل فعلك معتمرا سعيد * فكذا اسم الامير يعتمر فالا

وقال اخر في رجل اسمه ابو الحماس *

نصرت ابا الحماس كما اراه * يسود وكاد يعذر من اليه

فلما ان اتيت رأيت قردا * ولم ار من ابيه ابن القرد

فقوله ابا الحماس لقب وكنية للاول القرد وبينهما استطراد وقيل العينية مراد في الامور المختلفة بالاعتبار انظر سير على مختصر السعد والغاز على التوضيح قوله لانه معناه ان هلي اي للاضافة معناه الاضافي التركيبي الثابت قبل العلمية ولان عمل الشيء كلمة واحدة خفيفة وكلمتين فجاز كما في شرح التسهيل وح فلا حاجة للزيادة التي ذكرها قوله وما لا جزء اي على جزء معناه اضافي لانه غير مفعوله الحواب كما تقرر انه لا لانه جزء العلم المنقول من المركب على جزء معناه لانه لا يفعل ولا يغير فلا حاجة لوقف الدلالة بالتغير وكان الاولى بجعلها بانها لعدم اعتبار معه دلالة الجزء في الاعلام قوله فاد ومنسوبا الى الحاله له وقوله المركب مع ان التي تركب منها كل مفرد من مفرد انه جزء فاد وقوله العارضة لانه ليست جزء البتة بل الجزء لانه لا تكون الافادية قوله فلن يكون فقرر اره به فاد كرا بعضهم من ان الحماد ومنسوبا والعشرون والاربعة لانه كلها من العشرين لا فتطابه ان نحو افرح ليس بمركب عند من يثبته كما كون الجزء اي كلها فاد يه لكون الضمير لا يسمع ومسموعا على قوله والضمير عرو اعتبار ان لانه العينية العارضة والعينية اي اعتبار لا مدخل لها في التركيب فالجزء اي لا تكون الافادية فالله السيد في حواشي الرضي واعترضه بعضهم بان العينية العرضية لها دخل في التركيب لان الحركات المرتبة التي حصلت بعينية للفعل مفرد او بجزء والعشرون

والمراد بالعكس المفعول اي يقال له ذلك مع اللفظ اي يقع بعد مع اللفظ ويدل على ان الاول جزء ومعناه ان ثانية مفعوله وقيل على ما الجزء وله وجهان الجزء والاول نصب على التشبيه بالمفعول به وقيل على نزع الخافض وما قبل الجزء نصب على الظرفية وقيل على الحالية وقيل على التمييز وقيل على المفعول به بتضمين ما معنى ما يقال له ذلك مع اللفظ وقيل على المفعول المطلق بتضمين ما معنى ما يقال له ذلك مع اللفظ وقيل على المفعول به بتضمين ما معنى ما يقال له ذلك مع اللفظ وقيل على المفعول المطلق بتضمين ما معنى ما يقال له ذلك مع اللفظ

بالمادة ومعنى بعض جزء الفعل كفاعل وزيد من غلام زيد والمسموع مع العينية العارضة له بالتركيب وتكثير مما في التسهيل حبشية ومسموعة تاليفه فتم اجزاء المادي فذ

مفرد بالبناء والكثرة بالياء والنعمة بالواو وسواء أكانوا منكورين
بما فيها دخل في الجزئية والدلالة عليه جميعا يسمى عليه بالتركيب
قال ومن ثم عد العلماء المركبات مفردة بالجزء سيصرح به **قلت** ما ذكره
من أن الهيئة مفردة بالجزء وما دخل في الجزئية لا يعتبر أن تكون
الهيئة عندهم معتبرة في تسمية المركب مركبا فالهيئة وإن كانت داخلة
غير معتبرة بدليل أنهم قالوا في الفعل إنه مفرد لعدم اعتبارهم في
التفرد والتركب ما قاله المعترض من أن يكون الفعل مركبا وقد يقال بل
نعم فتأمل السيرة في الهيئة أمر اعتباري لأنها ليست الباء مثلا مسموعة غير
مسلم بدليل ما تفرع قوله إن مدار الهيئة إلخ على التصورية المتعلقة
بالمفرد باعتبار التقديم والتأخير والحركات والسكنات على الوجه
المقرر وقد يقال الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته والدليل
على أن الهيئة تدل على الزمان اختلافها به باختلافها وإن تعين المادة كضرب
يضرب واضرب فإن مدار الزمان عند النحاة الهيئة وإن اختلفت المادة كضرب
وعلم وامتنع من هذا بأن هيئة الماضي مثلا المجعول علامة لصيغته
من المعلوم وقد اختلف للزمان والمضارع يدل على الحال والاستقبال
على أن مجرد اختلاف الصيغة بذلك لا يتم الدليل وأجيب بأن المراد
بالهيئة التي يختلف الزمان باختلافها الهيئة النوعية مثلا الواقع وضع
للماضي صيغا مختلفة ذلك مبنيا على المنظومة المتراتبة على الزمان
الماضي فمتى اختلفت تلك الهيئة المنظومة اختلفت دلالة الصيغ وإن
قيل ينبغي أن يكون المضارع مركبا لدلالته على الحال والاستقبال
وما فيه على الحدث والزمان ومما مر يعلم جواب أن الدال
الفعل بواسطة زوائده لا منه فوله ولا يغفل سلب أحدهما إلى آخر السلب
حكم والحكم على الشيء فرع تصوره بوجه ما ولا يتأتى هذا كذلك في الصيغة
السلبية تصورها وإن يتصور مفهومها إذ لا يلزم من تصور وجود له عدم
تعقله الكفر اليهودي قوله لذا يقال أهل الشرع إنه يلزم على ما
قرع عليه كفر أمرار الدرور وكفر قسم الشيء وتجزيه وبالجملة فإن

فعل كل الضارب المشتق وإن اختلفوا
فيما أخذ عنه وأضيف
والحدث فيما أخذ منه
أو المعتبر في المشتق
أو المعتبر في المركب
اعتبارهم الفعل
الفعل يدل على
الحدث والزمان
جزء الصيغة
الصيغة والمركب
المادة والصيغة
المركب وقع في النظم
المفرد والمركب
المفرد وقع في
سلب فيه والمثبت
المركب والمفرد
أمر الدهر تعقل

المجزو

ان الجزء سابق على الكل ويكون الكل متوقفا عليه فلو انعكس الامر
وكان المفرد متوقفا على المركب كما ذكر لزم الدور وانما الثالثة بكلا امر
وحاصل الجواب ان الجملة منفكة فان المفرد يتوقف على المركب من حيث
المفهوم اذ ما لا يدل جزؤه والمركب يتوقف عليه من حيث المصروف وكذلك
تقابلهما من حيث المفهوم وكون الجزء لازما للكل من حيث المصروف وهو
بالجملة كل من المفرد والمركب له مفهوم ومصروف والمركب ان ذاته
كزيد قام وقعوده متأخر عن مصروف المفرد كزيد وعمرو وقعودهما ومفهوم المركب
ومقوماته اجزاؤه فتقدم عمل مفهوم المفرد ومقوماته لا يدل جزؤه لا ان الثاني
سلب للاول وسلب الشيء يوجب عدم وجوده **قال العلامة** وهذا البحث
مثله يورد في تفهيم العلم الى التصور والتصديق لان التصور جزء
من التصديق عند الاقدام ولازم له عند غيره ومع ذلك جعل قسيما
له وجوابه ظاهر مما ذكر **انتهى** **قلت** لم يفهم المفسر ان المفرد والمركب
بالذات لما كانا بقيد كما جعل الاقدام الجزء والكاتب نقل الكلوتبعه الابن
التلمساني في اشارته على الاقدام ومقوماته الجمل والمكالمة والمختم
لان الوجود الذي وجه بهذا التغيير بالمكان بقيد المذكور حسبما في
حواشي الجيبي العباسي عمل المختصر انما تدل على انه لا يجب تغيير
الذات بالتصور اذ يتراءى والمكلوب بها سبب الغرور على ان هذا لا
ان التغيير بالمكان بقيد ولا يدل عليه شيء من الوجود انكر حاشية
الجيبي وبه تعلم ان قول شيخنا ابن منصور انما التغيير كما جعل الجزء
لا يتم **قوله** ومقوم على تضمين اغنى امنع اذ جعل كم مؤدى القسمة امنع تبعا
للسنوسي ليعم الاسم والفعل والحرف وليس الجزاء ان كل واحد من
الثلاثة مبدأ قسما بل الجزاء ان المفرد من حيث مفهومه قسما وجعل
الفنكب في شرح الشمسية مؤدى القسمة الاسم وجهه السيد في حواشيه
بان انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي انما هو بحسب اتصافه بمعناه
بالكلية والجزئية ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للاتصاف بهما
بخلاف معنى الفعل والحرف فانه غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يحكم

ربما يقال ان الكل
ضروري فكيف
يجعل قسيما
له وقسيم
الشيء يجب ان
يكون ثانيا
له فكيف يجعل
الجزء قسيما
للكل
قلت ان الجزء
المركب ولا نسلم
انه ثان له
بحسب ذاته انما
هو بحسب
اضافته الى
مفرد وقد
ذكر ان
التقابل بينهما
والتباين بحسب
مفهومهما
فتدبر
قوله
المفرد عن
المركب
قوله
اغنى المفرد

عليه بشيء وقد يرث جميع شيخنا سيبويه الكثير شرح زحم يزال قوله
اكثر او عزوى ينبغي فراء فيما بترك التنوين ليصح الوزن قوله بحسب
تضمن معناه الخ اما ان اريد معناه الذي هو مسماه كما للمسنوس في شرح
المختصر ليشمل الحرفي والمجازي قوله عمل الذي هو اكثر سمي عملا لان
المراد فعلة المعمول المعمول عليه بان يكون المعمول عليه مراد المعمول
قوله اثبات شيء لاخر وقال ابن التلمساني في حمل المواكلة حمل
احد الشيء وعليه كقولنا الانسان جزء من انسان حيوان انسان
حيوان انسان فاكهون وكل هذا المعمل ليس زايدا على ماهية الانسان
قوله اذ لا يصدق عليهما الا بالنظر الى صفيفة واما عند نظر
المبالغة فلا مانع من ان يقال مالك علم والشاعر عين علم وغير مما يكون
من قبيل اذ فان حمل المصدر على الذات مبالغة كقولك زيد علم فان
الشاعر يتصف بالفاعلية

* * *

ترتاع وانقبلت حمراء اذ كرت بانها من اقبال واذ بار
قوله وانما يكون كليا اعتبار حمله على المنكوح لانه يحمل
عليه عمل مواكلة قوله انما منع المغني في واما القيم بمعنى
علام في نفسه لكن معنى قوله واما مراده بتصور المعنى الخ نعم يرد

الجزوي

واسير فان كلا منهما ماهية وعلى اقبراه وكذا اسد كلي ايضا باعتبار وعنده المجاز لانه يصدق
على زيد الشجاع وعمرو الشجاع وغيرهما والجزء وعن الذي لا يفهم الشركة في معناه بل يمنع
نفس تصوره ومعناه من وقوعه على متعدد كزيد فان تصور الذات المعينة المسماة به يمنع من
وقوعه على متعدد بالضرورة وان شارك زيدا غيره في اسمه فليس ذلك الا شتراكهما في
مدلول واحد بل التعدد الوضع ومن امراة لا بالعكس اذ العكس منبا المعنى اللغوي ايضا
كما مر والمراد بالجزء وحمل المواكلة دون حمل الاشتغال والاضافة ومعنى حمل
المواكلة اثبات شيء لاخر بلا واسطة اشتغال او اضافة كاثبات الانسان لزيد
وعمرو في قولك زيد انسان وعمرو انسان بخلاف اثبات العلم لهما في قولك زيد عالم وعمرو
ذو علم فالعلم لا يكون كليا باعتبار حمله على زيد وعمرو اذ لا يصدق عليهما مواكلة وانما
يكون كليا باعتبار حمله على المنكوح والنحو مثلا بخلاف قولك المنكوح علم والنحو علم
ومن التقسيم بحسب الصفيفة انما من المعنى اذ من ومدخولها تشمل وعدمه وانما
قسم اللفظ كليا وجزئيا مجازا من تسمية المدلول باسم قوله والمراد بتصور المعنى

الجزء المتعذر وله قوله محمولة في الزمخشري إن تسامح فيه ومثل
غير المقدور وليس منها شيء زائد على هذا الا تسامح الزمخشري محمول
المعنى حتى يفيد احملك مقدورة المعتزلي في الزمخشري وانما قلت محملة مقدورة
المقدورة بتاء قبل قوله وقلنا نفس تصوره للتشبيه بمعنى انه في
المنع بتفسير التصور ليخرج بعض افراد الكلي عن تعريف الجزء واذا وقيل
الجزء يوما فامتنع فيه الشركة تبادر منه الامتناع بحسب نفس
الامر فيندرج فيه ويعمه وجوبه الوجوه والكليات العرضية جاز
الفعل اذا تصور واجب الوجوه وذلك معه بزمان التأثير امتنع
من الشركة فيهم ووجب تفسير المنع بنفس التصور قوله والجمع
بين الضدين قال قيل اذا تخلفت كلية هذا بعض جزء عمل كثير
وان كان جزء عليا ممتنعا بنفس اللازم في كل جزء وكذا ان
يكون كليا ببعض تعذر وقد وان كان ممتنعا بنفس الامر اجيب
بان الواضع وضع الاول وتناوله للخفيفة الزمنية من غير تشخص
وذلك لا ينافي في بعض التعذر ووضع زيد مثلا للذات المشخصة
يتصور معها وذلك لا ينافي في بعض التعذر فيها فالممتنع في الاول المقدور وبعض
يمثل والثاني يمتنع فيه الجزء والمقدور في قوله كعمر من زيد
امتنع من هذا التمثيل باي الكلام في المفرد ومثل مركبا ورد اليه
باي هذا مفرد وغير لا مركبا اذ المقصود البعض فقط بغير ان يكون من كذا
لان البعضية والزيدية معا حتى يكون مركبا وكذا المراد بالجبل الجبل بغير
ان يكون من يزيد قوت والزبيب كزبرج وهو زبيب اسم معرب مهموز بعد الزاي
ويجوز تخفيفه والمعى بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة هو اللبلاب
المزهور في لغة العجم ثم استعملته العرب قوله كالاله كذا ينبغي
اسقاطه هذا القسم من اقسام الكلي لان كلية الكلي موهمة في مقام الموهمية
فالاولى في هذه تعلق من التعذر والجسمية والتركيب فلا ينبغي اذكاره كما
صرح بذلك الفناري في شرح التنقيح ونصه اما لا يقبل الكلي على واجب الوجود

كعمر من زيد وجبل من يزيد قوت قيل المتعذر يجوز ان يعمل فيها عمل كثير اللازم اجيب
بان وضعه في الخارج شيء فلا فيما وجد منه فيه واحد فامتنع استعماله
وجوده غير دليل على الخارج عن تصوره كالاله اي المعبود بحق فانه يجوز تصوره معنى

مقدورة
والمقدور المعلوم
مقدوريته او ممكن نفس
المقدورية والاول اقرب
وقلنا نفس تصوره
للتشبيه على ان المقدور
يكون جزئيا او كليا
المنع من موجود عمل
متعذر فانه من متعذر
تصوره وانه لا يجزء
بمنع العمل
متعذر اذا كان المنع
ملموظا من خارج
فقط قال بتمكن تسبيه
جزئيا قبل من كلي
قد عمل وقع بعض الكلي
فلا نفاذ انواع امتنعا
قال بتمكن من افراد
شيء وسواء كان الشريك
وجوده كالشريك
والجمع بين الضدين
فان كلا منهما المنع
نفس تصوره او من
عمل متعذر الذات
وجوده شيء من
ذات في الخارج
متعذر

سبحانه فيما يمتنع من أحكامه في الشريعة فلذلك تركته اه باهـ قال
شيخ عيسى السكتاني وكذا الجزء ويومه الشبيه الجزء الشيء والموضوع
للمجموع فلذلك فشمل الجمع فقد تعلق قوله على سبيل البدلية بما بعده اما
اذا قلنا في ذات فشتغنية عما سواها وما عداها مفتقر اليها لا يمكن
ان نعول في ذات اخرى انها مشتغنية عما سواها لان الفرض ان ما عدى
الذات الخ وفي مفتقر اليها قبلا يقبل التعدد الخ على سبيل البدلية على انه
يجاب بان مدلول المحذور انما يمنع التعدد خارجا بالفعل وشأنا وعدا ية وما بعد الجمع
بين التفصيل وهو محال وفرض المحال لا يقع فلا محذور ويجوز عرفا على
كثير بركا يجمع بين الضرير وقد تعقلت الجملة الاسمية الحالية ولم ينبغ تعقله
من اعتقاد الشركة قوله وهو له كمبتدأ وابنه الخ فانه قوله وابنه للاشريك له
قوله مع جواز ان يحمل الله تعالى افراد اه اي لكن من لكثير بعباده اخلق
لهم شمسا واحدة اه لكن خلق شموسا بقدر ما لا يستكمل التضرر وبعمل
عادة او نحو وكل شيء قوله الزاي مع فرع الاول الخ اي وان كل حركة
قبلها حركة فانكر من امثال اي الفعول بضم واوين اولا واو ثانيا نحو يقولون
بحذف الحركة اذ لا يمكن النطق بعدها مع انعدامها وابطل اهل السنة
مذهب الخ بانه يلزم عليه اجتماع بين التغيير لغوهم حواد ث فريقة
وحواد ث جمع حادث وانما دث ما شيء بعدم وكون الشيء موجودا معدوما
جمع بين النقيضين هـ وقال المحذور في حاشيته على الكبرى ما نصه في
هذا ان المراد حواد ث بحسب الشخص اول فعلا بحسب النوع بحواد ث
اشار له الى ان كل واحد مسبوق بعدم نفسه وكذا اول فعلا اشار الى انه لا
تنتهي الى واحد مع اول العدم هـ بتأمل قوله ومعربا كما انه حق على
مذهب العلامة سيبويه وجه ما اشار اليه الشراح السعد بان وعمر عدم
التنافي في هذا القسم اي الافراد لا تنتهي الى حد لا يوجد بعده فرد واما الافراد
الغير المتناهية فتكون موجودة دفعة وهو لا يمتنع على هذا المثال والذي يمتنع

لا كل لم يوجد منه الا جزء واحد مع جواز ان يخلق الله تعالى افرادا كثيرة منه كما خلق تعالى
افراده الكثيرة من النعم فالنعم ما وجد منه افراد اما متناهية كالنعم والافضال
وانما غير متناهية ومثال الاخير لا مثال له عند اهل النحو لاشتماله على وجود حواد ث
لا نهاية لها وتمثيل له بحركة الاول الخ على رأي كعبرة العلامة سيبويه الزاي فرع الاول
وثبوت حواد ث اول فعلا ومعربا كما ان الموجودة في اتصال حركة واحدة وما مضى

بالكلية قوله وليوصل له بكمالها الى البلد الخ وان اراد له موجودة له
لا تتناسب قوله كما ذكره لم يفهم وليل به شيخنا الى يأتي في منزل العباد
بشيعة جرا كما يكتم بالتأمل قوله وفرع الكل الخ وان كانت فيه
الكل عمومية قوله لا يتم بمعزى بغير جميع ويرد على بكمالها فيه قول
كهم فيما يأتي وان يعزى على كل استدراك قوله واما اذا كان مقدورة
مقدور والمعزى واما اذا كان غير وعمرو مثلا فيعزى لانه تعرف لكونه اجزاء
ومقدوره ومقدوره ممنوعا لمنع نفس تصور الى كل لا مانع من تعلق بعبد قوله
اسم وبفعل وحرف ويقسمهم يقسم الفعل كلمة واما ذا الخ قوله سواء
اعتبرت اما ذا الوقائع في اخر الازمنة وممنوع لمنع تصور له من هذه
عمل كثير ولذلك مع اتصاف كل منها فعليا على ذلك الحرف قوله او
الاسناد اي النسبة التامة الخ جزئي باعتبار النسبة وصحة حمله
على كثيرين باعتبار الحرف لا باعتبار النسبة كما منوعا منوعا قوله
وقيل انه كلي فاعله الفعل الخ قوله ومنوع كما مر غير كما مر بل
ان حقق العصر والسيد في رسالتيهما انه كلي باعتبار الحرف جزئي
باعتبار النسبة كما ذكر مر الفاعل اذا اريد بالنسبة نسبة معينة
الى ما عمل مخصوص مخصوص وزيد المقصود نسبة الفيام الى زيد وهي
نسبة معينة ونحو كلام السيد واما مفهوم الفعل كما بتراء مثلا
فيشتمل عمرو معنى يشتغل بالمفهومية منوع معنى ان بتراء مكلفا
وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين ما عمل وتلك النسبة ملحوظة
بينهما من حيث انها حالة بين الكسر وبين انه لتعرف حالها
مرتبطا احدهما بالاخر هو بمعزل النسبة ليست مقصودة بالذات
بل من حيث حالة للفعل وفاعله تابعة في القصد لما يليكر الفعل
باعتبار نسبته كذلك وحاصله انك اذا نظرت الى الفعل

يعزى به ولا بمعزى به وان عمل فيه والمراد اذا معزوفه لا يعرف به اما مقدوره
ومقدور كل فنيها قال الاول المعرفة ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف
والمقسم منها الى كلي وجزئي انما هو الاسم واما الفعل فمنوع كلي واما سواء اعتبرنا

حتى الجزئي
قدر المتعلق والمتعلق
فيها بما هي العقلية
ومثل الجزئية وقد بان
بتعيين الجزئية فيها وهي
بان الكلام وارد
ميز الوجود ميز المراد
الوجود فيه متعلقه
التعيين فيه يوصف التعيين
وانما يوصف التعيين
بعدم التنافي وعن بالعنا
المستقبل وقوله مثل
بتمثل الشيء تعالى
بان نفعه لم يفهم وليل
عمل استحالة عدم
الثانية والقديم
ما قاله المنصور
وغيره الكل على المعزو
وقدم الكل هو المقصود
ان الكلي في نفس الامر
بالذات في نفس العين
اذ معروضه الى التعاقب
والافتقاد والجزئي
لا يعرض قوله

باعتبار الجزئية جزء وكلا وباعتبار النسبة جزءا وكلا باعتبار المجموع جزءا وإنما لأن المركب من الكل والمشتمل جزء لا كل أو لا يرى الجزء قائمة مركب من الأفلاطونية التي هي كلية والمشتملات وإنما حكمنا عليه بالجزئية لما فيه من المشتملات قال شيخنا سيد محمد قلت وهذا ابن باعتبار الأخير هو الاعتبار الثاني لا الأول لأن الجزء إذا كان كليا فهو جزء باعتبار الكلية والجزئية باعتبار مفهوم الكلمة وفرق الفعل المجموع بهما مع الفرق بالمرة في كونه جزءا لا كلا إذا التركب من الكل والمشتمل جزء وبالعكس قال قوله بقبول أنه ليس بكلي قابلة السيد وحواشي العكب قوله من أنه موضوع وضعا عاما الخ وضع لمعنى من النسبة كالابتداء مثلا للابتداءات المتصورة يعني وضع وضعا عاما والمتصور منه المغيرة الخ قوله بكل ابتداء معين متصوره لا شك أن الابتداء المعين يمنع تصوره من حيث هو على كثيرين فهو جزء وبخلاف الابتداء فإن معنى كلي أنه يمنع تصوره من حيث هو على كثيرين قوله والذي كان غير مستعمل بالمفهومية الخ لأن النسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه بخلاف الجزء فإنه موضوع وضعا عاما لا ستعماله في خصوصه في الجزء بخلاف متعلق الجزء فإنه لا يتعين إلا بغيره قوله ولا شك أن الابتداء المعين إذا قوبل جزءا بآخر عرض سؤال عما صدق عليه أن من جزء ومعنى ما أي ابتداء والابتداء اسم يتكون من اسم فاجاب بأن الابتداء الذي هو اسم يكمل الابتداء ومن معنى ما ابتداء مخصوص معين وهو غير مكمل الابتداء وليس قوله ولا شك من كلام السيد وإنما هو لازم لكلامه اه السيد وصرح بأن الجزء لا يصح أن يحكم

على

على كثيرين تفيض لا يكثر وهما واحد أن معنى الجزء جزء ومعنى ما جاء رسالة العطار وأما السيد في بحث الاستعارة التبعية من أنه موضوع وضعا عاما لكل معنى معين بخصوصه وخصوصه لغيره فكلمة من موضوعة لتستعمل في كل ابتداء معين بخصوصه من حيث أنه حالة لغيره فلمحركة بالتبع له كما في قولك سرت من البصرة إلى المسجد فمن حالة لعمل ابتداء معين غير مقصود لنفسه ولا لمحركة لذاته بل قصد تبعا للسير والذات وجعل حالة للغير حالها ولذا كان غير مستعمل بالمفهومية وإن لم يصح أن يخبر به ولا عنه ولذا جاز ذكر مع الجزء متعلقه ومجرورها ولا شك أن الابتداء المعين جزء وبخلاف الابتداء المكمل فإنه كلي ولذا كان لبعض الابتداء اسما وكلمة من

عليه وله أن يتبعض بالجزئية وجعله عمدة الفعل باعتبار النسبة
له والنسبة آلة لتأثير الفعل والفاعل قبل أن يحكم عليه باعتبار
ذلك باعتبار المجموع المركب من الجزء والنسبة فجعله عمدة أن يحكم
عليه بالكلية أو الجزئية نعم الحكم باعتبار الجزء لازمه ولا خفوة في
مفهومه فلزم أن كان الفعل مستدعاه لها فإذا ما تأخر عن الجزء باعتبار
استعمال وجعله عمدة ومستدعاه غير الفعل فالجزء ليس له معنى
يقبل الإنكار ومستدعاه ومقارنته في وضع الجزء والفعل مسلم لكن
لا يلزم من ذلك أن لا تستعمل الجزء الواحد المعبر عن الابتداء بمنع
تصوره وإنما قوله لا يصح أن يحكم عليه بفعل عليه ليس معنى
أنه ما لم يجزئ بالجزئية أنك تحمل عليه بالجزئية وتصفه بفعل
بحيث يلزم مما ذكرت قبل ومعنى الجزئية فيه أنك إذا تعقلته معنى له
متعقل مجزئيا وهذا صلاحه الغاية فما منشأ انتفاء ونفس الأمر
وزوجه وحكم عليه بذلك قوله وأكثر المحققين منهم أبو حيان
والرضي والسعد والفراء قوله بناء على أنها وضعت لية
بأنها منذ موضوع لمفهوم المتكلم فإذا استعملت متكلم معين تعين
بواسطة قرينة التكلم ومثل هذا موضوع لمشار إليه فهو مذكر
فإذا أشير به إلى تعين بواسطة أن مشار إليه المحسية ومذكر وليست
البتة فالموضوعة بواحد من الاشخاص بعينه وإن كانت وغيرت
مجازا ولا تكل واحد منها وإن كانت مشتركة موضوعة أو بعد
بعده أفراد المتكلم وإن كانت مشتركة جزما وجب أن تكون موضوعة
لمفهوم كلي شامل لكل الأفراد ويكون الغرض من وضعه استعمالها
في أفراد المعينة دونه فتكون معينة للجزئية قوله وأكثر النحويين
مثل ابن التسهيل والرضي والسيد في حواشي
المفتاح والرضا مبني على شرح التسهيل فلا يلزم الاشتراك ولا المجاز
ونقول كما قال إن كانت مجازات للعهد فلا يلزم أن لا تستعمل فيما وضعت له من ذلك المفهوم الكلي وإما ولو كان

حاصل الفرق في
المقامين أن المتكلم
المعين من العلم وذو
اليمين من العهد وفي
الضمير والمفهوم
والمعهود وغيرها
أو بعضها والأكثر
المحققين على الأول
بناء وعلى الثاني
ولية وإنما عرضت
لها الجزئية بعين
الاستعمال العيني
الاشتمالية وضعها هي ولية
وضعا لا والأكثر
النحويين على الثاني
بناء وعلى الثاني وضعت
لجزئي

الامر كذلك لما اختلفت امة اللغة في عدم اشتراط المجاز الحقيقة واما
احتج من يقول الاشتراط والتمسك بالقلة ذاه وذلك الجواب الكثرة اذا
منتشرا جرا قوله باعتبار تعدده تعنا اذ الوضع يعتبر امرا
مشتركا بين جزئيات متعددات كالتكلم ويقول مثل هذا الفعل موضوع
للكل واحد من جزئيات المتعددات بحيث لا يفهم منه
واحد بعينه وهو وزن الفعل المشترك وانما يتعقل ذلك الفعل المشترك
فيكون آلة للوضع لتلك الجزئيات لانه قد يوضع هذا الموضوع له هذا
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قال السيد في حواشي
شرح المفتاح وقد يقع الوضع العام والموضوع له خاص وقع في حيص
بيص في تفسيره وشرحه قوله بخلاف وضع العلم هذا هو القسم الثاني من
الاقسام الثلاثة التي قسم العضد في رسالته الفعل الموضوع بفعل
واحد وان وضع علم موضوع له خاص ويقوال تفزر والثالث وضع لفظة
رجل لمعنى انه اذا وضع لاسم علم وضعا عاما واما عكس الاول وهو وضع
خاص لعام فمحال لتوجوه اذ لا يكون الجزئي آلة لهذه الكلي
قوله لا كرد يستثنى هذا المستثنى مندرج في القسم الثالث الذي
ذكره انه وهو وضع علم موضوع له علم قوله كالمعرف بلام الجنسية
ح مثاله الرجل خير من المرأة ومثال العهد لغيت رجلا عالما فقال الرجل
واحترز بقوله حيث يكون المعهود غير معين مما اذا كان المعهود معينا
نحو البوم اكملت لكم دينكم ومثال العهد الخارجي بالنسبة جاءني علماء
الامير حيث لا عهد وهو متنكر عالما فعفعة السير من مجيء تعريف الطائفة
جنسيا واحترز بالنسبة عن طائفة الجنسية من العهدية نحو جاءني علماء زيد
كان العلماء معهودة اينما ومثال الموضوع الذي يراد به الجنس قوله
تعالى كمثل الذي ينعق والصحيح واحترز بالغير من نحو الذي قام عليه
الغرد ان ومن الكل ايضا فهم الغيبة الغابر على كلي عالما الرتخالا

بقي

والمعرف باللام الجنسية الموضوع الذي يراد به الجنس جنسا تحليليا فكم عدا
انكر رسالة العضد

بغير التخفيف قوله عمل كل معنى مندرج تحت كل معنى اندراجه تحته ذكر جميع ما يضر وعليه تحت الكل وذلك لما مر بالغير وكلفا كالإنسان المندرج جميع ضروراته تحت الحيوان بخلاف ابن آوى ابن عيص من وجه كالابيض وابن آوى فانه ليس اخر مما جاز ويابا بالاضافة الى الاخر واما كل منهما فاخلاقت اللغم بغير افراده فالمراد استغراق خلافا للكاتبي ثم ان في قول الشارح عمل كل معنى بعثا حيث ذكر لفظة كل مع ان النفي في المامية وكل للايجاب واجيب بان النفي منوط بقيد كل وابن الا تيا ربعا التفريع بان الحكم مكرر منعكس من ان الى من قوله وبيد تعلم ان الدخا بين التمام بالكل واعلم ان كل جزوى تخفيفي فهو جزوى اخا بين ولا عكس اقول ان قلا ندراج كل شخص تحت ما هيته المعراة عن المشخصات كما ان اندراج غير المشخصات التي هاز بها شخصا ومعينا بحيث المامية الانسانية وميز انهم واما الثاني فلجواز كون الجزوى والدخا بين كليا وانتفاء كون الجزوى التخفيفي كذلك قوله فما تعين منها الخ اندراج غير الزمزاي بلا فيراد العلم الشخصي كما قال ابن مالك اسم يعين مسماه تعيينا فكلفا ويدخل في منزا القسم العلم بالغلبة كالبيت وابن عمر فانه علم على شخص معين في الخارج ان الوضع فيه بالنقل من المسمى الى محل التقافر كما مر بيد بغير التخفيف قوله في الزمن الى بلا فيراد ومنزا ممكة العزى من العلم الشخصي ومن العلم الجنسي قوله والمختار زمزة الك فاخففه ابن خاتمة منوا العلامة ابو العباس احمد بن علي بن محمد بن خاتمة الناظم الناثر ذو التاليف الخمسة توفي في حدود الثمانين وسبعمائة ومنزا البقر والمختار منزا النشر منوا فاخففه ايضا العصر والسيد الشريف والدماميني قوله مع فكفع النكير عمر وجوده منا في افراده ماية ومعنا ان علم

الجزوى التخفيفي ينقسم الى علم شخص والى علم جنس فالاول ما تعين مسماه في الخارج نحو الزبير كزيد ومكة والثاني ما تعين مسماه في الذهن كاسامة وابي الخارث للاسد وفر انكر ابو البقر وبينه وبين اسم الجنس كاسد والمختار زمزة الك فاخففه ابن خاتمة ان علم الجنس موضوع للتخفيفة ليميز ما ذكر غير ما من الخفا بين الزمنية مع فكفع النكير عمر وجوده منا في افراده منا الخارجية

الجنس عند من وضع للحقيقة المجردة في الذهن المنضمة فيه التي
لم تلاحظ فيها الافراد البتة دال على معنى يتناول في ذهن المخاطب
بجزء من تلك الحقيقة وحدها واستعماله في بعض خارجي منها او معين نحو ادخل السوق
واشتر لحما بهما منه ومن اسامة فضلا انما موضوع بحيث فكلمة البعد
الحقيقة او صرفها عليه بحيث يصير معنى لا من حيث عرفت في ذهن
المخاطب المعتبرة في علم الجنس واستعماله في البعض فكلاهما مجاز على
ما صرح به ابن الحاجب والرضي وتبعه شيخنا سيد الحكيم في حواشيه
على شرح العقيدة كما توهمه السعد وتبعه المحلي وغيره اللام ان فرادى
مشتركة للحقيقة من حيث هي هي لا من حيث انها تحضر ابن موضوعة للتعريف
فوله بالاعتبار وجوده ما في افراد ما الخارجية اي مذكور اسم الجنس
موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى بدا ميها ووحدة منتشرة
وقول شايعة ومنها القول للذهبي وابن الحاجب والسبكي وسعد
الدين وقيل ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي واستعماله
في البعض انما هو لتعلق الماهية به وكونه معها ملابسا وهو استعمال
حقيقي لا مجازي وبه قال اللقاني مستعمل في الحقيقة والفردية مستفادة
من خارج قال البعض علم الجنس واسمه على القول الاول وهو الاصح
امر ذهني اي علم الجنس موضوع للماهية مع قطع النظر عن افرادها مطلقا
واسم الجنس لها بقيد وجودها في ضمن فرد ما او واحد لا بعينه وهو من انما هو قال
ثانيهما ان علم الجنس يلزم بعزم المتكلم على كون تلك الحقيقة مقصودة
في ذهن المخاطب حاضرة به متصورة له واسم الجنس لا يدل على شيء
اصلا واما القول الثالث فهو وجه واحد وهو ان كلا منهما وان كان
موضوعا للماهية مع قطع النظر عن افرادها لكن في علم الجنس
زيادة قيد وهو الدلالة بعزم المتكلم على كون تلك الحقيقة مقصودة
معلومة للمخاطب واسم الجنس يدل على ذلك بالالة ان كانت
وبالدلالة انما هو في موضوع اسم الجنس المنكر واما
المعرف بلام الحقيقة فهو مساو في المعنى لعلم الجنس
هذا كله حيث قلنا ان علم الجنس مع قيد المتكلم

واسم الجنس موضوع للحقيقة بقيد وجودها في ضمن فرد ما او واحد ما انما هو
وانما كان كذلك لان قولنا رجل مثلا انما هو
لمن اتصف بالرجولية وهي الحقيقة
المتصورة في الذهن

لبكما وعنى اقال فلنا انه مع قبة لبكما فبكم مراد ف المعنى
الاسم الجنس كما يقوله ابن مالك والزمر بفتوح من الكليات والى
العزو المذكور بين علم الجنس واسم الجنس اشرت بقولي

اذا اردت العزو بين علم ... الجنس وبين اسمه حقوق واجب
فالعلم المضيفة المستهم ... ف الزمر والبغ العزو ان تعتبرا
وان به سمي فاوضع المضيفة ... بغير الا فجراد بين كمريضة
وقيل ان الاسم المضيفة ... من حيث ما صيرا قبل حقيقة
والعزو ايضا فيه غير معتبر ... وان على حقيقة وان النكر
وقيل ان العزو ف اللفظ فقط ... معنا سما فتمر ولا شكم
وان اردا فان به ابن مالك ... وقد ذهب الرضي عليه سالك
فزده ان المحقوق الجزا ... فانكر له تعتبر زبا فجرا

قوله كما امرو كما امرو نة وكذا ايضا الفرزدق والعكيم واسماء شوراه
كالبقرة وآل عمران واسماء الفعل برا هيز وبناة سعاد قوله
بخلاف علم شخص قال ان امرو كما مثلا اشار الشرح بهذا الكلام الى
جواب عن سؤال اورد على من قال انما من قبيل علم الشخص حاصله
ان العلم الشخصي يشتمل تعدد ما يحمل عليه وما نحن فيه متعدد فان
الفرزدق مثلا يحمل على اللفظ الصادر من جبريل عليه السلام كذلك
يحمل على الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم والصادر من كل احد
بعد هو واللفظ عمرو يتعدد بتعدد من قال به بل ويتعدد ايضا بتعدد
الموقوف وان اتحد المنطوق به فان اللفظ الصادر من زيد الاعمى غير الصادر
منه قبل ان يعرض له العمى وكذا الصادر منه حال النوم غير الصادر
قوله نكيم فامرئ مثله كما قال الجملي ما الوضع ان مثلا اللفظ
محمد لكل شخص معين بخصوصه من الاولاد المولودين له بعد فان كل من
وجد منهم يكون محمدا على ما عين بخصوصه وكذا يقال ان ابن مالك الموضع
تسمية الجزء ابن لكل من وجد معين بخصوصه من افراد اللفظ المؤلف بالتالي
المخصوص ان اولد له حامد الله رب العالمين وآخرهم ومنزلها ينقاد اليه

وقيل ان العزو كما قال ابن مالك فيما مر وقيل ان العزو في
الشخص وقيل في
قبيل علم الجنس
قال قبل ان مثلا الوضع
ان امرو كما مثلا الوضع
لكل شخص معين بخصوصه
من تلك الاولاد المعينين
والوضع الثاني من اي
شخص صدرت وجد اي
ما صدق وضع اللفظ
على ما صدق وضع اللفظ
غير الاول الذي وضع
ان الاسم الذي وضع

ولا يدخل عليه بكل جزء وجزء من افراده يكون تسهيل القوانين على
عليه سواء مر من قبل بعد او من غيره فقوله واورد المورد لقرا
الاسم اراد به ابو العلاقة ابو العباس الملاجي قال وقد بحث فقوله
بما يتعقله الزمخشري مشتركا نحو الفرزدق اشرف الكتب والمختصر اسم
من الرسالة وبانت سعاد فقلبي متيم ونحو البيت الذي يسمى
قوله والمختار انها من قبيل علم الجنس بناء على ان اللام الكلي اذا دخل
النكرة غير افراده ولو حكمت حقيقته من حيث هي هي كان شيئا واحدا لا
تعدد فيه متحدا فيما قبل ومنا قبل وعلى الاسم المذكور بهذا الاعتبار
حقيقة انه علم جنس قياسا على مثل اذا ابن مالك وضع تسهيل القوانين
للتالي المتكفي بالفائدة المحذورة بغير تعجيز ولا جاء ومنه وضع
النكرة غير اللام كما في ليتني بزلا عن غيره من التالي ثم ان هذا الشرح
يمثل القول الثاني ونحو انها من قبيل اسماء الاجناس لغرض صحته
لانه مردود بانها لم تستعمل استعمال النكرات الا الفرزدق وقد لم
استعملت استعمال النكرات فيصدق على كل جزء من الكتاب العزيز انه
فرزدق ونحو خرج اسم جنس بلا ريب وليس الكلام فيه واستعمال المعارف
قليل يحمل الا على جملة الكتاب كله من اول البقرة الى آخر سورة
الناس ونحو المراد المحدث فيه هم قوله لا يناسب استعمالها حقيقة
فيه نكرة لتقرع لنا من ان استعمال علم الجنس في الفرد فكلفا مجاز على
ما صرح به الرضي وابن الحاجب ونحو المعرف قوله وانما تتعرف الا لعلا
الدالة عليها الخ وابهة ذاتها المتعلقة بها كما تتعرف اسماء
الشمس الزواهر ويتعرف تعرف زيد وعمرو وغيرهما
قوله وان اريد بها ابهة ذاتها او الملكة جعل من قبيل علم

الجنس فيهما وكذلك اختلف ايظا في اسماء الفلوع كالمنكر والمعرف مثلا وانما
انها ان اريد بها الفوائد المحذورة جعل اسما جزئيا لمجموع تلك الفوائد
شخصية واحدة لا تتعدد فيه وانما تتعرف انها لعلاكة الدالة عليها وان اريد بها الهيئة الدالة
او الملكة جعل من قبيل علم الجنس وفيه التسمية بالجزء والكل او المغزل الكل

علم الجنس اه لا يعد فيه ج امر اض تتعدد افراده ما قبل الاتيان بعلامة
التثنية بينا وكونها من قبيل علم الجنس من ملاحظة التتبع والعلم
وغيرهما وبحث فيه بعلامة اللاقة سيرد والجنس الموسع باعتبار جزئه
او كونه علما لمادة له مع بقاء التعريف انما هو في المفاهيم الكلية
والعلم الجزئي لا يعرف بما تقدم او الجزئيات لا تحد ونقل كلام
بعضهم له تلميذ المحقق ابن كمال في شرح التهذيب واجاب عن منع
ابن مالك بعض المحققين بما ملخصه ان علم الجنس يدل على حكم من
جهتين من جهة حضور الذهن ومن جهة الحقيقة لا يتأتى تعريفه ويدل
على حكم من جهة حضور الذهن بل من حيث هو هو ومن هذا الاعتبار
يكون امرا كليا يصح وقوع اذا قيل على المتكوكب يجاب الجواب
بالحقيقة اه وفي الرد تعجل بما لا يجدي اما اذا اجاب بالحقيقة
من حيث هي من غير ان تقيد بشيء فقد اتى بما هو المطلوب
من حيث حضور الذهن وقد تكلم على المسئلة ابن الحاج في شرحه
والعبادي وابن كمال في شرح التهذيب واطال ابن الحاج
اربعة اوراق فانظره ان شئت قوله كالانسان مثلا اي وكزيد
فانه جزئي وعلم الانسان لتركب الانسان من الحيوانية والناطقية
يسمى الانسان كليا لانتسابه الى الكل الذي هو زيد ونحوه وكزيد
اسم الحيوان كليا لانتسابه الى الكل الذي هو الانسان وسمي زيد
جزئيا لانه منسوب الى جزء الانسان او الحيوان ونحوه لك قوله
للاشتماله على الانسانية والمشخصات المشخصات من الامور التي
بها امكن ان توجد متعينة في الخارج من كلي او غير او غلمة او رفقة
او بياض او سواد ونحو ذلك والكلي لا يكون وجوده في الخارج
عاريا عن هذه الامور فقوله فنسبوا اي نسبوا الكل الكثير الى جزئه
ومن الانسان فقالوا بدل جزئي فنسبوا الجزء الذي هو الانسان الى كله
ومن زيد فقالوا بدل كلي بمعنى والكل جزئي ومعنى والجزئي كل
وبحث في هذا التوجيه بعضهم بان فيه تعسفا واختار ان الكلي منسوب
للكل كل التي للشمول الشمولي لافراده والجزئي منسوب للجزء
لكونه جزءا من افراده الكلي انتهى واعترضه الشارح

حال الانسان من قبل الجزئي
من حيث الاشتمال على المعاني
الكلية والمشخصة
الانسان في الجزئي
والمعنى الكلي
من حيث الاشتمال على المشخصة
فنسبوا الكل والجزء
منشأ الوقوع الاضافي

ج حواشيه على المختصر بعرض وجود الشمول في بعض زيد انسان متأمله
قوله كزيد او لعارض فيه تسامح لانه يقتضي ان النسبة للجسم
عارض حتى يقال العارض كزيد الا ان يجرى في بعض النسخ عرض
ولا اشكال ح قوله او الماهية الخ ماهية عند الله كلا او تهم
من تكرر حقيقية او اعتبارية اذ ماهية الشيء وماهيته ما به
يكون الشيء هو هو معروضا كان او مجردا الماهية الانسان وما به
يكون الانسان انسانا انما هو الحيوان الناطق وماهية العنقاء
ما يتعقل ويفهم من لفظها ماهية انما هي حقيقية قلا يقال اذا ت
العنقاء وهو حقيقته بل ماهيته اذ ما يتعقل منه قال في شرح المقاصد
الماهية اذا اعتبرت مع التحقق سميت ذاتا وحقيقة واذا اعتبرت
مع التشخص سميت هوية وقد يراد بالذات ما عرفت فعليه في
الاجزاء ح فالماهية لفظها ما خوذ من ما هو لانه يجاب بها
عن السؤال بما هو لما هو كما مر كذلك شارح المقاصد وان تمثاله
الشيخ جشوس وانما جعل اليوسي لها منسوبة الى ما بصيغة
انه لف وغيل ماهية ثم قلبت الهمزة هاء وقد مر ان الغياسر وان قلة
الماهية منسوبة الى لفظة ما الاستفهامية لانها تقع في جواب
السؤال بها كالكيفية والكمية للمسئول عنه بكيف وكم وهو عبث
الالف فقلبت الثانية همزة فعيل فاعلية ولو قلبت الهمزة واوا
فعيل فاعلية يجاز على فاعل النسب في الشاء وان واخر ليس
قوله منزلة المفهوم من كلام كهم ومن المشهور وذلك لان النوع
منزع نفس الماهية والشيء لا يكون جزءا لشيء نفسه ولا خارجا عنه
والماهية تمنزع الرفعوا ان تنزع في الشيء ولذا في غيره اذ لا يقال ينصف
باحدهما بالنسبة الى غيره وعلى منزاد رجح شيخنا سيدي حمدون
في بيرته فقال

*

وسم بالذات كليا دخل ... مفيقة والعرض فاعرل
وبعضهم يجعل القسمة ثنائية منزا من مذهب الجمهور وعليه درج

قوله وقد انتزع الخ
قد كان الخ
وكان الخ
بالنزاع الخ
اخيه الخ
والعرض الخ
ان قول الخ
وقول الكل الخ
كان فيزيد الخ
فيه عرض اذا الخ
يكون جزء الخ
خارجا فيها الخ
نفس الماهية الخ
والعرض الخ
كالزاد

الكلي ان يكون جزءا من ماهية افراده ويصدق بالجنس كالحيوان للانسان وبالفصل كالناطق
له والعرض هو الكلي الخارج عن ماهية افراده ويصدق بالعرض العام كالمتحرك للانسان
وبالعرض الخاص ويسمى ايضا كالضاحك للانسان وقد اليس جزءا ولا خارجا من

صاحب القاموس قال * * *

* وكل ما جاء عقيقة جلا ذاته وابن عرضيا معا *

قوله للمبالغة ان يبلغ في كون النوع ذاتيا وعقيقة تشبيها عمل ان في الشرح وما قبلكم بل موعينها لانه لما اعتبر عرضيا في الشرح والفعل بكونه قاما والمعاصية بلوغ في جزء من لفظه بزيادة الياء مشروطة في اخر المبالغة في معناه قوله وفي عمل لعله عمل من قوله قبل في تغير يعم نحو الكلي الخارج عن ماهية افراده اي ان الافراد لا تكون افراد الماهية اذا امتنع ان يقبل عليها وفي تبع الشرح هذا الفعل وعمل عماد تعد وان يمنع بان الشرح ان العرض عند موكلاء الفقه ما عم من العرض عند المتكلمين للاعراض وافتلتهم لم تنبه عن هذا العموم فانهم قالوا يشاور بالمضر وقالوا باسم الفاعل والتسامح بخلاف الاول وهذا الشرح نفسه مثل فيما تقدم بالمضمر والمضمر على واجب بعض النسخ وفي بعضها بالمضمر والظاهر قوله وليس في العرض في جواب عن سؤال تقديره اذا كان العرض عندهم غير العارض للماهية المحمول عليها فما الفرق بين المنسوب والمنسوب اليه فيكون من نسبة الشيء الى نفسه وهو واجب بمنع الايجاب الجزئي والمراد بكل جزء من اجزاء العارض المحمول يقال له عرض والمنسوب هو العرد والمنسوب اليه النوع كما لو قسمنا الناس الى عربي وعجمي فالمنسوب اليه هو العرب والعجم فيما والناس فالمنسوب هو العرد والمنسوب اليه النوع قوله وذلك في ذاتي الخ اشار الى ان من في الخارج في الخارج في كتاب التوجيه والاختيار له الشبكي والكرماني الزائي هنا بمعنى الكلية والسيل والابن وهما بمعنى وهل ومن العطر والشيلو بكسر الشين المعجمة الجسر والمزع بالزاي في المهملة المقطع ومن الكلال اعضاء جسر وقطع وقيل الشيء

هو العارض للماهية المحمول عليها كالانسان للحيوان ومن غير العرض عند المتكلمين بل هو عندهم الصفة القائمة كالبياض والحلاوة وليس في العرض عند الفقهاء نسبة الشيء الى نفسه لانه من نسبة اجزاء الاسم المجموع اليه واما الزائي من المنسوب للزائي بمعنى الصفة للزاي بمعنى عاجبة ولكونها بمعنى الصفة او خلق عليها الزاي والمراد من عرض الماهية واشتهرا بهذا المعنى ليشمل امر العدمي كالاعمى فانه خلاف الكاتب ومن تبعه قبل موهو ضعيف في اللغة وارد في كلام العرب كقول سيدنا خبيب رضي الله عنه *

وذلك في ذات الالهي وان يشا * يبارك على اوصال شلو ممزع *

الفقهاء قابلية الفعل وقبول العرض فقط وقيل العرض عند المتكلمين هو الذي يقبل النقيض وقيل النوع ما يقبل النقيض وبعضهم فسر العرض بما يقبل النقيض وبعضهم بما يقبل النوع وبعضهم بما يقبل الذاتي وقيل العرض ما يقبل النقيض والذاتي ما لا يقبل النقيض وقيل العرض ما يقبل النقيض والذاتي ما لا يقبل النقيض وقيل العرض ما يقبل النقيض والذاتي ما لا يقبل النقيض

قلت ابا جهل أقتل مسلما على إثر مشركا وإليه بمصرع
قال رضي الله عنه عند ما اجتمع الفوج المذبذب وذلك لما أسري في
بعث الرجيع موضع بين بلاد هذيل عينه النبي صلى الله عليه
وسلم مع خمسة رجال من الصحابة لتعليم الشرائع لبعض المسلمين
فأسر وبيع أسيرا فرب مكة وابتاعه عقبة بن الحارث ليقتله بأبيه
محبسه حتى تسلل إليه شهم الموفق وناجى جنوده الى التنعيم ليقتلوه
على رؤس الأعيان فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بعزل المقلة فاستحسنه
فعارت سنة بين قتل من المسلمين قوله فيما ذهب إليه الكشاف انما يعنى الأقوال قوله
غير جار على الفياس يقال عليه كيف لا يكون جاريا على الفياس وهو
تغير إليه كما تغير إليك في النسبة الى بيت وينبغي ان يجاب
وذلك انه لما تعاورا الى التاء وجاءت للإلحاق قال الى الكلمة كأنها
نزل على التأنيث كبنت وأخت وأشباههما مما يزل على التأنيث بالقيمة
لا بالتاء فلما لم تتمحض التاء للدلالة على التأنيث انقلبت قوله
وهو خلاف الكلام المتوارث انه لا يجمع أفعلة التاء للإلحاق
بجعفر قلنا أفعلة وزن أو جمع قلنا أفعلة وزن وجمع زاد
فمعا وعلى كل حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث والكلام
فانه لأبو حيان مراده أثناء الوضع غير ما وازن الالف أصل
لا وتغلبة عرشية به زائد المبنيات وفعما على حرفا وحرف
ويؤيد قول السيرافي إجراء على حرفين كلما سموا بفعل
التصغير تميما له وأثر يعيش مزاد الزاي بأنه إذا سمي به فيل
فاء بزيادة الياء تغلب مزيد كما في التسمية بلا ومزاحم ما الثالث
له وفعما وثانيه ليس وارتجاز ثالث رده به قوله برد
المحزوم يعني اللام وإذا زدت عماد تا الغير الى التمتة لقوله وإن
لحرة ابن عمك الشتوم ثم تغلب اللام الفا بار فسبت اليها
فلبت ابن لف وأول الفوله وهتم قلب ذلك يعرف قوله لحرفه نظر

وقول الأخفش
فتح ابن الحاجب القنع
وإن قاله إذا كان
بمعنى الوقوع فيقل وفيه قولهم
تفعل وافعنلى فإن
أريد خفيفة وفعلل وعليه
ذبح على من أنكر وزيادك
عمر الفتح عين افعوعل
بالنسبة الثانية وإن
عين جعل على الفياس
أريد خفيفة التاء أصلية
وفي خلاف الكلام
وفتحتين جميع الفاء فرس
فالفياس ان يقال
فيه وعليه
بزيادة الجزء وقول ابن مسلم الفعل المكلي
بالنسبة الى ذات
بأثبات تاء التأنيث
انتهى

وارتبع ابن مسلم في التلخيص بغير له لما تقرر ان يريد نسا يغوليم نعم التلخيص في خليفتي مسلم وابن خلاف فيه قوله وكثيرا ما يلتبسان من حيث المفهوم وانما يلتبسان بالنسبة الى بعض الكليات امور اخر في المامية فيحكم عليه بانه ذاتي او خارج فيحكم عليه بانه عرض اذ كثيرا ما يشتبه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة على ابن ذكياء المتاخرين فضلاء غيرهم قوله وليس كما زعم ليس مرادهم من الشرط مفهوم مفاد القايل كما افهم عن شيخنا المحقق سيبويه الطب فقال ان مراد من قال انهم لم يتفقوا ان الناطق هو الضاحك والضاحك خارج عنها بحسب الواقع ونفس الامر فانهم اتفقوا على اعتقاد ان الناطق هو العاقل والعاقل خارج فقصدوا التمثيل وليس مراد من قال ان كون الشيء ذاتيا او عرضيا امرا نسبيا بحسب ابن هكذا اذ لا يقول به ميز فضلا عن متميز قوله وقد مر ومر بمعنى العزو والاشارة ذكر منا الا قلع ابو عامر الغزالي في كتاب قواصم القلاسفة انكر نعمة في حواشي له جعفر على المختصر قوله ان الزاتي مفهوم الذي لا يمكن قال ابو علي ابن سينا الزاتي هو ما ادرج معقوله واحكم بالبال وبعد لم يمكن ارتفعه ذات الموضوع او بعرض ذلك المعقول او لا لاضاف والجيوان فانك اذا فهمت ما الجيوان وفهمت ما الانسان فلا يتم لك الانسان الا وقد فهمت ان الانسان جيوان واما ما الجيوان فانه يتم فهم ذات الموضوع مجردا دونه فكون الجيوان موضوعا مثلا قوله ان الزاتي مفهوم الذي يعلل الذي لا يثبت لما مفهوم قوله بعلة فلا تقول لم كان زيد انسانا جيوانا او ناطقا فان الذي انسان مفهوم كذلك انسانا وكذا السواد مثلا لقولك لم اتصف الشيء بالسواد فيقول لعلة لونا فلا تقول لم كان لونا بخلاف الضحك فانه يثبت للانسان بعلة قوله الثالث الزاتي

قضيتهما في قوله وقد علمت الفرق بين الزاتي والعرضي من حيث مفهومهما وكثيرا ما يلتبسان من حيث المفهوم وانما يلتبسان بالنسبة الى بعض الكليات امور اخر في المامية فيحكم عليه بانه ذاتي او خارج فيحكم عليه بانه عرضي اذ كثيرا ما يشتبه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة على ابن ذكياء المتاخرين فضلاء غيرهم قوله وليس كما زعم ليس مرادهم من الشرط مفهوم مفاد القايل كما افهم عن شيخنا المحقق سيبويه الطب فقال ان مراد من قال انهم لم يتفقوا ان الناطق هو الضاحك والضاحك خارج عنها بحسب الواقع ونفس الامر فانهم اتفقوا على اعتقاد ان الناطق هو العاقل والعاقل خارج فقصدوا التمثيل وليس مراد من قال ان كون الشيء ذاتيا او عرضيا امرا نسبيا بحسب ابن هكذا اذ لا يقول به ميز فضلا عن متميز قوله وقد مر ومر بمعنى العزو والاشارة ذكر منا الا قلع ابو عامر الغزالي في كتاب قواصم القلاسفة انكر نعمة في حواشي له جعفر على المختصر قوله ان الزاتي مفهوم الذي لا يمكن قال ابو علي ابن سينا الزاتي هو ما ادرج معقوله واحكم بالبال وبعد لم يمكن ارتفعه ذات الموضوع او بعرض ذلك المعقول او لا لاضاف والجيوان فانك اذا فهمت ما الجيوان وفهمت ما الانسان فلا يتم لك الانسان الا وقد فهمت ان الانسان جيوان واما ما الجيوان فانه يتم فهم ذات الموضوع مجردا دونه فكون الجيوان موضوعا مثلا قوله ان الزاتي مفهوم الذي يعلل الذي لا يثبت لما مفهوم قوله بعلة فلا تقول لم كان زيد انسانا جيوانا او ناطقا فان الذي انسان مفهوم كذلك انسانا وكذا السواد مثلا لقولك لم اتصف الشيء بالسواد فيقول لعلة لونا فلا تقول لم كان لونا بخلاف الضحك فانه يثبت للانسان بعلة قوله الثالث الزاتي

الكلام ان عمرا الثالث زيد عمرا وان به يلزم من كون الشيء بحيث
تعقل الذات بدونه ان لا تنفى الذات مع فقد النكرة منه فلذاتي يرادفه
بالفرق الثالث الذاتي به ابن الحاجب اه في بعض الكاذاوي قوله
المنسوب والمقول العاقلة ابن هشام بعضهم بالمقول اشقاهم من
المرتبة اه فتحصل ان مقول اه ذاتي منتسب غير المقول الناطقة
وليس كذلك اه ذاتي بعضهم مقول اه ذاتي من غير المقول
المركبة وفيه نظر اه الشرجمي الله تكلم على مقول اه ذاتي المنتسب
به الى الانسان بدليل انه جعله سببا اه ذاتي الغرابيب السبب في
التعجب انه مرتب في الجملة ولا شك ان مقول اه ذاتي بهذا المعنى
ناشئ عن المقول الناطقة بهم فافاده الشرقوله وقد اشار ابن
الحاجب في اصليه اه عليه بالتاء المثناة وقوله مختصرا انه على
ان المنسوب الى المقول وقال ابن الحاجب له مختصرا اه عبد
العزوع والاخرى ابن مقول فيفيد الشرح على انه ذكر ما ذكره مختصرا
في ابن مقول وابن الحاجب مقول الى البيرا ابن عمر وعثمان زين الدين بكر الكردي
الدشناوي في المهم الملكي التفتيه الى المقول وابن مقول هو ابن الحاجب
النحاة بيعة البريعة وكذا رايقول حاجبا للامير عز الدين بن الحاجب
فعز الفرزاة اه على الغرنبوري الشاكبري كذا عز الدين بن الحاجب النحوي
والعمل صنف مختصرا في العروض والكافية في النحو والوافية فيه
ايضا والشافية في التصريف وشرح الثلاثة كلها وله فصيرا في
العروض فرغ منها بالاسكندرية سادس عشر شوال عام 846 عز 85
سنة قوله وهذا الثانية في الثالث كلام مجمل اذ الامر اما على الثاني
كلام مسلم وفيه نظر اه لانسلم ان الزوجية لا تعلل لانا نقول ان نفسر
الزوجية بمفهوم الزوجية معللا بالذات اذ بكون العدد ضعف الواحد فتغوا هو

ما لا يتصور فهم الذات قبل فهم كالفوقية للسواد والجسمية للانسان وقد يفهم ما ثانيه
معللا وبالترتيب العقلي وقد اشتهر الكوت على ان بعضهم يريد من اللوازم العرضية ما
يشارك الذاتي فيما كالزوجية للاثنين والفردية للثلاثة وهذا انما يتجه في الثالث

زوج لكونه ضعف الواحد تعليلا للازم بالملزوم وح فالتلازم مسلم
كالاول والثالث قوله وعقيب الترتيب العقل وبالعكس الرابع وبالعكس
غير ان كل ممكن فهو كذلك بمعنى انه لا بد ان يتعقل كونه هيولانيا ثم
تحكم عليه بانه نسانية اذ لا بد من ايتصال الزوج بمشخص انه فسار او
ليكون انسانا وذلك يمكننا ان نقول لا بد من فاعل وهو حتى يكون انسانا
بل لا بد من انسان اول لئلا يكون هذا هكذا قوله في الوجود بين الزمنين
والناجز فيه نظر لان الزائل لا يتقوم الا في الوجود الزمني فيه
وفي الناجز فقد تقوم السفار الكلية شأنها الوجود الناجز على
ان قول الشارح يجب وبالترتيب العقل يابى عمله على الوجود الناجز
وذلك كما مر انكار الفعل العقل قوله فلا يتعقل الخ يوهم
قوله الا بالكنه ان واما مجرد التصور بوجه ما فيمكن قبل وبعد
الزائليات كما في التغريب بالخامة قوله وفرق كالفاعل تبعد
عمل ذلك الزرع وغيره وعليه فلا بد ان يكون للوضع دخل في
تغريب الداخل من الخارج وان يكون بمنزع الى منزع العقل قوله
باعتبار يغيرهما اما الوضع واما اللاغيتية وبالعكس قوله في
لبكه انه وضع لمجموع فما اختير عليه ذلك المجموع من الاجزاء
العقلية ذاتي له وما سواه الى عرضي سواء كان الوضع لغويا او
شرعيا او عرفيا وبالعكس كالانسان نسبة مثلا ثبت بنقل اهل اللغة
انه وضع لمجموع الحيوان الناطق وبنقل اركلا من مزيد فاني
له وما سواهما من الضاحك والكاتب وغيرهما عرضي له
فخرج بهما عما وضع له اللفظ والشرعي كالصلاة مثلا ثبت
بالاستقراء الشريعة انه وضع للتعريف بما جاء به الرسول صلى
الله عليه وسلم فنعلم ان كلا من التعريف وكونه بما جاء الرسول
ذاتي له وما سوى ذلك من كونه ناهيا عما ومنبئا من الخلود
في النار وغيرهما عرضي له وبالعكس قوله للاذكار المخصوصة
والعرفي كالفاعل ثبت في عرف النحاة انه موضوع للرفع

ان يكون ضعف الواحد تعليلا للازم بالملزوم وح فالتلازم مسلم
كالاول والثالث قوله وعقيب الترتيب العقل وبالعكس الرابع وبالعكس
غير ان كل ممكن فهو كذلك بمعنى انه لا بد ان يتعقل كونه هيولانيا ثم
تحكم عليه بانه نسانية اذ لا بد من ايتصال الزوج بمشخص انه فسار او
ليكون انسانا وذلك يمكننا ان نقول لا بد من فاعل وهو حتى يكون انسانا
بل لا بد من انسان اول لئلا يكون هذا هكذا قوله في الوجود بين الزمنين
والناجز فيه نظر لان الزائل لا يتقوم الا في الوجود الزمني فيه
وفي الناجز فقد تقوم السفار الكلية شأنها الوجود الناجز على
ان قول الشارح يجب وبالترتيب العقل يابى عمله على الوجود الناجز
وذلك كما مر انكار الفعل العقل قوله فلا يتعقل الخ يوهم
قوله الا بالكنه ان واما مجرد التصور بوجه ما فيمكن قبل وبعد
الزائليات كما في التغريب بالخامة قوله وفرق كالفاعل تبعد
عمل ذلك الزرع وغيره وعليه فلا بد ان يكون للوضع دخل في
تغريب الداخل من الخارج وان يكون بمنزع الى منزع العقل قوله
باعتبار يغيرهما اما الوضع واما اللاغيتية وبالعكس قوله في
لبكه انه وضع لمجموع فما اختير عليه ذلك المجموع من الاجزاء
العقلية ذاتي له وما سواه الى عرضي سواء كان الوضع لغويا او
شرعيا او عرفيا وبالعكس كالانسان نسبة مثلا ثبت بنقل اهل اللغة
انه وضع لمجموع الحيوان الناطق وبنقل اركلا من مزيد فاني
له وما سواهما من الضاحك والكاتب وغيرهما عرضي له
فخرج بهما عما وضع له اللفظ والشرعي كالصلاة مثلا ثبت
بالاستقراء الشريعة انه وضع للتعريف بما جاء به الرسول صلى
الله عليه وسلم فنعلم ان كلا من التعريف وكونه بما جاء الرسول
ذاتي له وما سوى ذلك من كونه ناهيا عما ومنبئا من الخلود
في النار وغيرهما عرضي له وبالعكس قوله للاذكار المخصوصة
والعرفي كالفاعل ثبت في عرف النحاة انه موضوع للرفع

الجملة المميز للتمييز بنحو لله درّه فارسا وكله من ميز له اذا بيّن له ذاتيّ وما يساوي عرضيّ كذلك منطوقا او مفهوما او جملة او مفردا او معرفا او اعتباريا او غيرها مما تنكر في مبهم شيء وتعتبره باعتبارات وتعرّ عنه ما تراه فوارق الزائدة الشيء المذكور ذاتيا وما بقي عرضيّ كل تنكر في الاول فصار الخارجي وتعتبر له من الذوات هذا انه جسم وانه حساس فتحرر له بالزيادة متفكرا بالفوقية جسمي فوارقه جسمه ذاتية وبهذا كان التمييز عرضيا فوله وعرضي للناطق اي ان قراءة بالناطق من المتفكر في العلوم والتمييز خارج عنه فوله والناطق ذاتي للانسان وما ذكر من ان الناطق جعل ذاتيا للانسان اي في وكذا الطاهل للقبر والناصر للنهار انما يأتي على قول الحكماء والمعزاني والمعلمي اما جمهور المتكلمين فالباء جسماء عندهم كلها متماثلة في الماهية تختلف انما بالعوارض والناطقية وغيرها عوارض وان ذلك مع صحة الانسان فرد او نوع وان مذهب الشيخ المنصور ومتوا الموت في الروح على مذهب اهل الجوهر جوهر وعرضية الانسان مثلا تركبت من الجواهر المجردة والجواهر كلها متماثلة بالكيفية اذ الجوهر عبارة عن المتحيز بذاته ومذهب المجموع واحد جميعها قبلا تختلف الا بالعوارض ومذهب الحكماء ومن وافقهم ان الانسان ليس مخترعا الجزء بل هو المجرد ومتوا الروح ولا يلزم من قتل ابن جرام قتل المعقابين وان مذهب الشيخ الفضل والمجرد عندهم ما ليس بجوهر وان عرضي لا ليس متحيز اولا فاعل بمتحيز وجعلوا منه النقوس والعقول والملائكة فوله وعرضي بالنسبة للجواهر اي كان التمييز ومتوا جسم النامي الانسان المتحرك بالارادة بالناطق خارج عن حقيقته فوله على ان الجملة الداخلة عليه زائدة اشار بهذا الى ان رفع الاسم انما توارد على الاشتغال ومتوا انسبه وهو الشرط بما يسر على ما لا يقول ابن مالك كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد الثبت وما هل الجواب

ما ميته بنحو زيد عالم والناطق ذاتي للانسان كذا مر وعرضي بالنسبة للتمييز اي عرضي ما ميته بنحو زيد عالم له غير هذه الجملة وعلى هذا فقس وقول كم واول مبتدا والمسوغ التقدير وجملة الشرط وجوابه خبره ويصح نصبه على الاشتغال بتقدير عامل يفسره انسبه على ان الجملة الداخلة عليه زائدة

ان البقاء زايدان وانسبه ليس في جميع الشركة حتى لا يصح عما ملا لانه
مفروع في التقرير فكان كمن قال والنسبة للذاتيات وذلك ينبغي فاجيب من الوجه
من التكلف لذكر احد وجهي الذي تفرع للذاتيات وعموم الجواب لا يتفرع على
اذ الشركة كما اشار له بقوله ومن الوجه يجمعه وغيره من ابان
المعمول لكن ومن بيتوشعور في الكمون وجح بالاول ترك التكلف المفروج
لصحة الاشتغال قوله كلي والكليات خمسة اورده عليه ان من
التقسيم غير حاصر لخروج الصنف كالزنجي والرومي واجيب بان على
ذكر داخل في اقامة الغير الشاملة وقد لا شاع والنثر لعمرا في الشرائع انه
كان يرجو منهم ان يقولوا الكليات بدلا التبع يع لتبع يع من ذا عما قبله
ورخم خاص بندا النداء ومن صيغة عمر وفي عماد قوله باليونانية
من لغة جيل من الناس كان قيل انه سلام بكير مشهور بين بالعلم والحكمة
قيل من الروم من ولد اسحاق وقيل ازيونان من ابناء يافث بن نوح قوله
ايسا غوجي معناه عند من الكليات ايسا غوجي وقيل معناه المدخل
ان وكان الدخول في المنطق ثم بزيك باسم الحكيم الذي استخرجه ووزنه
قوله ان كان زائدا منها ان بان كان شاملا لها والا بيه اخرى قوله وليس
المراد ان زيد الاول اخاما غير شاملة والثاني شاملة قوله وان شئت قلت

ان هذا ان يكون تمام ماهية افراده الا ان قول النوع كالانسان هل هو تمام ماهية
افراده كزيد وعمرو وغيرهما فيه خلاف ترجح عليه الاول بالعوارض المشخصة والكلي اذا
داخل في ماهية افراده بان يكون جزءا منها واذا خارج عنها فالداخل في الماهية جنس
ان كان اعم منها كالحيوان الداخل في ماهية الانسان فانه اعم منها المعرف بها والفرس
مثلا وبمثل ان اختص بها كالناطق فانه جزء من ماهية الانسان ومختص بها والمراد
بالناطق المفكر بالقوة العاقلة وليس المراد به المتكلم بالفعل او بالقوة والخارج
عن الماهية ان اختص بها فخاصة واحترز بكالضاحك والكاتب للانسان فانهما وان
شملها وغيرها مما كالماشي بالنسبة اليه عرض عام وان عم وقد عرفت بما ذكر
ان النوع هو الكلي الذي هو تمام الماهية وان شئت قلت

وقوله هل هو تمام ماهية افراده الخ
الشركة فيه بجعله قيدا
القضية بجعله قيدا
ومعمول الفعل اذا كان
للذاتيات بجميع كون النسبة
وذلك بجميع كون النسبة
جزءا بالقوة والكليات
قوله لو ان الكليات
خمسة وقيل عرض
جنس وقيل عرض
نوع وخاص وعرض
عام وقوله والتبع
تعليل لدوى التبع وقوله
وهي الكليات
اليونانية
ايسا غوجي
يتعلق به ايضا العلم
انه اخذ عنها وقوله
انفساخ الكلي
الخ

مفروقا عمرو وعمرو ما عمرو وما عمل واجب ومنجنس وقوله في جواب
ما منو مخرج للعرض العام بانه قد يقع في جواب شيء ومخرج العمل
والفاعلة لانها يقعان في جواب اي وقوله متغير مخرج الجنس
فان اسهل غير زيد وعمرو مثلا بما قبيل فان زيد وعمرو كان الاسهل
جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما ثم انه كان من
حق الزيدان يزيد يقع متغير ليكفه بفعله كما فعل يقع في التثنية المتناة
ليخرج الجنس العالي وفي جواب ما منو عمل متغير جمعت مع فعلها في
الصيغة كان يقال فان زيد وعمرو وخالد ومنذ الفجر ينقل الجيران
يقع هو والجنس عمل متغير لانه لا يكفه فان في يرد عمل مفرد
التغير بل ان النوع كما يقع وعمل كثير متغير كذلك يقع وعمل واحد
فلنا اجيب بان قوله ما عمرو بنى عنه لانه ما صح ان يقع وعمرو
بالفعل لان المراد بالكثير ما يشمل المنوجود والمقدر ويرد على
بيد ان نواع كلمنا ما تعرف اي اراد كانسان وفرس وجبل منه
كالشمس وقلم لم يوجد منه احد كالعنقاء او على الفرض انه امتنع
بلد فتمنى وعمرو الزيد عمرو بيد ان القاعود ونعد عنقاء وهب كاسر
معروف ابن شم لا الجنس او عكسه بتغير في كبير انه ومعنى وهب انه
تغرب في نحو الجبل وعمر ان وقول الصبي الجبلي

لما رايت بني الزمان وما بهم ... خل وهبت للشراب اهلكني
ايقنت ان المستحيل ثلاثة ... الغول والعنقاء والخل الوفي

قوله والجنس منوجنس القاصية مثلا اذ حيوان وانه جزء من
ماهية الانسان واذا سئل عمر الانسان والبعير بما كان الجواب
جوابا عنهما لانه تمام الماهية المشتركة بينهما قوله ما عمرو
في جواب اي ما منو عمرو فاذا تيا مثلا اذا سئل عمر الانسان ربا وقيل
اي شيء منوه فانه كل الناس يكون جوابا عنه بان يقال عمرو
يشاركه في الجنس قوله والغرض العام منو الكل الخارج
عنها كان الغرض العام بان يقال في الجواب لم يذكر التغير بعد

اللام كما يعلم في ما عدا المرب في الكليات فتبصر ما ذكر الأول الكلام
ان التعاريف الثلاثة الاول لمعنى الكليات الخمس لانها المعقولات التي حصلت
بعبر الاسم بازائها فليس لها معقولات وراءها والثوالث رسوم ناقصة
لبعض مثلا انه خفيفة في نفسه سواء فيل في الجواب او لا قالوا السعد
الثاني ان غير العينية مراده بتعاريف معنى الكليات الخمس وان جزء
لبعضها في الجنس مثلا الكل المادي وعمل كثير بن مختلفين بالخفيفة
من حيث مشتركان في امور اخر ما هية تختلف بها باعتبار ما ليس الجنس
جنسا له بالقياس الى نوعه وليس نوعا الا بالقياس الى جنسه
والجنس يكون نوعا وجملة وخاصة وعرضا عاما باعتبار اختلاف
الاضافات مثلا الجسم جنس للجسم النامي والحيوان والانسان
الجسم وعرض عام لكل ما هو من الجواهر كما فرر به
لان عرض عام للانسان كما قيل ان جزء جزء جزء الجزء جزء يكون
قابلا لاعراضها ومنها عام الثالث اعلم ان بعضهم تعريف الجنس
وغيره من الكليات بالمقول في جواب ما هو او ما هو بالذات وفي
معرفة ما يجاب به في السؤال عن تمام المشترك تتوقف على الجنس ومعرفة
الجنس تتوقف على المقول في جواب ما هو ومنكر ان يقال ان
معرفة ما يجاب به عن تمام المشترك لا تتوقف على العلم بكونه جنسا
بل على العلم بانه تمام المشترك بل حق الجواب ان مورد المسئول عنها
قوله عن تمام ماهية المسئول عنه اي سواء كان كليا او جزئيا كالانسان
او جزئيا كزيد او متعددا امتاز بالخفيفة كزيد وعمرو او الزنجي والرومي
والزوجة او زيد والزوجة او مختلفا بالخفيفة كالانسان والفرس او زيد وسنده او زيد
والفرس قوله وفي يسئل بها عن الرفع ذكره السكاكي
وغيره قوله متكافئة او متهمة اي بها الترامها او الترامية
منجر له في الجواب عن السؤال بما قبل بما بعد

ان الكل اعم من الكلي المطلق
ان الكل ما يتركب من الاجزاء
ما وقد يطلق على ما يتركب
من الاجزاء المتشابهة
كالماء والهواء
فاطلق على الاول
الجنس والنوع
والفصل والعرض
العام والخاصة
والثاني
غير المتشابهة
تقسيمها والاول
فقد يعرف بالنعوت
المتقابلة
جزء ذكر
جزء ما مقول
اي ما قولت كثيرة
بالمشاركة
انما قال ما اقول
فاسئل بها عن
تمام ماهية المشترك
عنه مذا سئل
الاصل فيها الرفع
يسئل بها عن الرفع
كمقولهم فلا

زيد اكرم ام خالد لانه خلاف الاصل في ما المسئول بها اركان عن تمام واحد لا يشاركه غيره
في تمام ماهيته كالانسان مجوابه بما غير التاء او الراء على جميع اجزاء الخفيفة متكافئة او متهمة

فإذا قيل ما هو الإنسان فجوابه الحيوان الناطق وإنما زدت لا يشاركه غيره في تميزه
عن الجنس وإن كان عن جزئي كزيد ومثله الجنس كالزنجي او عن متعدد متحد الحقيقة كزيد
وعمرو او الزنجي والرومي او زيد والرومي فجوابه بالنوع فإذا قيل ما هو زيد او ما هو زيد
وعمرو او ما هو الزنجي والرومي او ما هو الرومي وزيد فجواب ذلك كله بالإنسان لأنه
تمام حقيقة الجميع ولا يحتاج في جواب السؤال عن الجنس كالزنجي الى زيادة وصفه
الظاهر يعني كالاسود كما لا يحتاج في جواب السؤال عن الشخص الى زيادة العوارض المشخصة
لأن السؤال إنما يكون عن الحقيقة لا عن العوارض فإذا علم بها السائل واراد السؤال
عن العوارض فليسأل بغير ما وإن كان السؤال عن تمام الذاتي المشترك بين متعدد مختلف
الحقيقة كالإنسان والفرس او زيد وفرسه او زيد والفرس فجوابه بالجنس فإذا قيل
ما هو الإنسان والفرس او ما هو زيد وفرسه او ما هو زيد والفرس فجوابه الحيوان لأنه
تمام المشترك بين المسئول عنهما في الصور الثلاث فقد ظهر جواب السؤال بما في ثلاثة
اقسام الحد والنوع والجنس واما الفصل ففي غير الكلي الواحد فإنه كما احتمل ان يكون

السؤال بما عن الإنسان بالناطق وهو لا يدل على تقييد الأجزاء التزاما
كما ذكر قوله فإذا قيل ما الإنسان فمرادنا الدلالة التضمنية لأن
كل واحد من الأجزاء الحيوان والناطق مدلول عليه بالحيوان بالتضمن ومثال الدلالة
المطابقة ان تقول في جواب ما الإنسان الجسم النامي الحساس المتحرك
بالإرادة الناطق قوله تميزا عن الجنس وهو كل ما شاركه غيره في حقيقته
وذلك لأن الجنس لا يجاب عنه الا بالنوع كما يأتي قوله ومثله الجنس
الا مثل الجزئي وهو كل ما شاركه غيره في تمام حقيقته قوله كالزنجي بالفتح
وقد يكسر جيل من السودان قوله ولا يحتاج في جوابه الى اشارة بعض الرد
على السنوسي حيث استشكل زيادة ذلك حتى يتناول الجواب ما الزنجي الإنسان
الاسود قوله وإن كان السؤال عن تمام الذاتي في الجواب اشتمل قول
الشرح تمام الذاتي المشترك ويقول وإن كان السؤال عن متعدد لأن قوله وإن كان
في مقابلة قوله فيما تقدم او عن متعدد متحد الحقيقة ويحتمل ان يكون الكلام جار
على اسلوب واحد قوله وشرحه هو بالراء المهملة كما في القاموس اسم جبل
كان للنعمان بن المنذر قوله فجوابه الحيوان فإن قيل تقدم ان ما
إنما يسأل بها عن الحقيقة بكمالها فكيف يجاب بالجنس وهو بعض الحقيقة
فالجواب ان المراد بالحقيقة الذاتي أي ما يكون ذاتيا وليس المراد بها الماهية

مقصود السؤال عن التفصيل المعلق او ان يكون مقصودا بالحقيقة على التفصيل مجابه بخصوصها فعلم على ان مقصود بعضها يجاب عنه بالفصل وقيل جزء بل للسائل ويلزم منه جواب المسئول

واما ان يسئل بما عما يمتاز به عن غيره اى يطلب بها تمييز تفصيل ما وقع تحته اجمالا عن غيره
كالفصل والخاصة والعرض العام او وجوده وكذا بمن اذا سئل به عن شخص مثلا
الانسان مثلا من انواع الحيوان اى يطلب التمييز منه ومن العقل او الضاحك
ومن الضاحكة قوله حقيقيا اما مثلا حقيقيا لان نوعيته باعتبار حقيقته
لا باعتبار اضافة اى شئ قوله فقط زاد بها تحرزا عن الجنس الظاهر
على متبعيه وعن مع هذا لما كما تقدم بيانه قوله واما بمن مثلا
الضاحك اى نوعيته باعتبار الاضافة اى ما يوقف عليها ان درج مثله فيه
قوله ويسمى نوع الانواع مثلا بذلك لانه نوع جميع الانواع كما ان
الجنس العالى جنس جميع الاجناس قوله كالنفكة والوهمية النفكة
غير موجود لا يقبل القسمة فلا جزء له ولزم ان يندرج تحت جنس هو
الاجناس العالية والوهمية غير فيوجب كون الشئ لا يقبل القسمة اما
لا حيازة له كذلك بسيطة وان شئ من البسيط يندرج تحت جنس
والا لتركب من اليه الجنس وفصله الخاص به والمركب شئ وفيه
العلم انهم عرفوا الوهمية بكون الشئ بحيث لا ينفعل اى امور متشاركة
في الحقيقة او صوابه في ينفعل اهلا كالنفكة او القسم اى ما يقبل به
الحقيقة كيز القسم اى الخاص به فالنفكة عندهم قبل القسم التعليمي
والقسم التعليمي عندهم امتداد يقبل الانفعال كقولنا عمرو منفعل
ومنقسم بالتسكع والتسكع عندهم يقتضي الانفعال كقولنا وعمرو ابيض
ومنقسم بالجسم التعليمي الذي منه عندهم بسيط بالجسم الكمي الموجود
خارجا ويعبر عنه عند العرض بالكم وبالمقدار ومثاله يقبل القسمة
كقولنا وعمرو طويل وعمرو بالجسم التعليمي عندهم صادق الكمي سرمدا

وقد ذكر ان يسئل بما عما يمتاز به عن غيره فيشمل ما يسئل به عما يقع
المشترك بينه وبين غيره فيصلة
عما يقال به وحده او اتيا ذاتيا
او عرضيا فيه او عرضيا
تقوم به العلم المعرفة
وقوم القضاء مثلا فانه
قضية الجواب بما هو
الاول فيه التشاركي
فاذا اى قائما تقع الاول
جوابه انه تقع عمرو
لزوم عمرو تقع
الثاني
تقع التقاريب
التشابهة وتقع عمرو
واضح منه والله اعلم
الشافي
التشخيص الشافي
اعلم ان النوع
تقع وقد تقدم انه
الكل المقول في جواب
ما هو على تقع
بالحقيقة فقط

واما هو وهو الكل المقول في جواب ما هو على كثيرين المندرج تحت جنس ومرتبع بهما يعلم ان
بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه فالاعم من الحقيقي من جهة عدم تغيير المتبعية الحقيقة
واخص من جهة تغيير المندرج تحت جنس والحقيقي بالعكس يجتمعان في النوع الشامل وهو الانسان
الانواع تحته ويسمى نوع الانواع كالجسم فانه اذا تحته الاشياء والابزار بهو حقيقي
لصدقه على متبعيه الحقيقة فقط واما هو لا ندراجه تحت جنس قريب الاجناس كالحيوان والجسم
وبينهما ايضا هو في الجنس الشامل كالحيوان والمتوسط كالجسم وبينهما الحقيقي في النوع
البسيط اذ الزيد جنس قريب وهو نوع تحته كالنفكة والوهمية بناء على ما للاكثر

النار والجسم بمعنى مرغم مارغم للتكبير بالشكل الرابع مثلاً اتى اجزوم
جسم كتبعوا فتراه اتى الثلاثة جسم تعليم ولا يكون منها ما مر
ومنها ما مر بالكم فإذا أخذت خشبة مثلثة مربعة متساوية الاضلاع
طولها ستة شكوح كما مر طولاً ثم عرضاً ثم عمق جزء فيها كعكرة سكوح
اخر كانت فيها باكمنة وسمى الجسم تعليماً لانه يبحث عنه في العلوم
التعليمية اى المنسوبة الى التعليم فانهم كانوا يترددون في معالجة تعاليمهم وربما افتقر
لينظروا في الصيارف ثم انها اشكال ذاتا ومنزل العلوم التعليمية من المباحث
عن اقوال الكم المتصل والمنفصل والكم عرض يقبل القسمة والتم لذاته
قسمة وسمية ومنه منفصل كالاعداد ومتصل ومنه ما كان بين اجزاءه حد
مشترك مثلاً فرعنده كالنقطة بين نقطتين في الخط وكذا الحال بين الماضي
والمستقبل والمتصل اما غير قار الذات اى غير مجتمع الاجزاء في الوجود
كالزمان واما قار الذات كالمقدار وسواء كان المقدار يقبل القسمة في
جهة واحدة فقط ومنه الخط او في جهتين فقط ومنه السطح او في ثلاث
ومنه الجسم فالمقادير الثلاث كلها اعراض يقبل الكم المتصل ومن اكله
عمل راى الحكماء قوله وانكر ذلك اهل السنة يعني ان اهل السنة
وغيرهم انكروا عرضية الكميات وزيادة تما على الجسم فقالوا
ليس لنا الا الجسم الكبير المركب من الجواهر الفردة بالنقطة عرضية
ج فالمقادير الثلاث عندهم من الجواهر فالخط جوهر مركب كعكرة
والسطح جوهر مركب كعكرة وعرضا والجسم جوهر مركب كعكرة وعرضا
وعمقا والعجب من الحكماء كيف نعوا الجوهر مع قولهم ان النقطة
عرض ومعلوم ان العرض يقوم بنفسه فلا بد من جوهر يقوم به قوله ثم
واو الثلاثة به قوله لانه المحتاج اليه اى لانه اذا كان في البناء
او بناء فعرض ثم تمام الجوهر ونفعا انه انما يترتب عمل الغرب والبعيد على

واو الثلاثة بالشكل * جسم قريب او بعيد او وسط * مراده بالاول الجسم والعلم ان
الجسم له تقسيمان احدهما ما ذكرنا ومنها ما يجب ان يعلم عليه كالخ لانه المحتاج اليه غاية
في المقربات

العامل والعالم فقوله الجميع اي جميع ما وقع فيه الاشتراك بين الجامدية
والجامدية اخرورة انك كما تميز الانسان فانه شامل لجميع ما وقع فيه الاشتراك بين
الانسان والفرس من الجسم النامي والجسم المكلوم والجسم المفصل كما يجمعهم
باعتبار جامدية الجسم عند اهل السنة من المتغير الغابل للقسمة ولو في
جهة واحدة وقالت المعتزلة هو الكون الغير المتحيز فقوله للاشتراك كما
ايضا في زايد عليه اي احدهم فيه فقوله بجمع ائتلاف الجنس الواحد بهما مثلا
الجسم فرس من الجمر والماء بعير من النبات بمرتبة ومن الانسان بمرتبتين والنامي
فرس من النبات بعير من الانسان بمرتبة واحدة فقوله كما يجمعهم الجوهر
لغة انه حامل اي فيه اصل المركبات ومن اجل ذلك اشتهر اهل الخلاف فيه عمل البارية
تعالى فانه ليس بحامل لغيره حتى يكون جزء الله واصل الخلاف ما قاله بنفسه
فقوله عمل اي فاعل جعله اي حاجة او منزل العلة او منزل المؤثر فشبيه
او فيد الجنسية معتبر بهما او هو بمعنى بيفال في الجنس مثلا هو الكلي

كما تميز للانسان فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس فهي لا تجمعهما جامدية تشارك الانسان
في الجسمانية اما والجسمانية تمام المشترك بينهما وبينه وليس وراءه تمام مشترك اخر وراءها
الجنس تمام المشترك بين الجامدية وبين بعض ما تشاركهما فيه دون بعض وهو بعير عنهما كما يجمعهم
باعتبار جامدية الانسان لانه وراءه تمام المشترك بين الانسان والحجر ليس تمام المشترك بين
الانسان والفرس مثلا هو مشترك ايضا في زايد عليه كالنامي والحساس نعم يكون الجسم فرسا
الحجر لانه تمام المشترك بين جامدية الحجر وبين كل جامدية تشاركها في الجسمية وان مجرورة اتصل به
بالفرس من شيء والبعير من شيء واخر لان الفرس والبعير نشيران بجمع ائتلاف الواحد بهما باعتبار
نسبتين مختلفتين في البعير اقام مرتبة كالنامي بالنسبة للانسان او مرتبتين كالجسم للانسان
ايضا او باكثر كما يجمعهما وفرق تير ان مزاج الغسمة تنابية وذلك هو المغروس عندهم وهم
جعلها ثلاثية حيث قال جنس فرس او بعير او وسط ولعل مراده بالوسط بعض ما يفرق عليه
البعير في الغسمة المذكورة وهذا بناء على ان البعير على ما ليس فوقه تمام مشترك كما يجمعهما للانسان
والفرس على ما ليس تحته تمام مشترك كما تميز له والوسط على ما فوقه تمام
مشترك وتحته تمام مشترك كالنامي له فانه تميز له كما تجمعه الجسم والجوهر
ومن اجل خلاف المغروس على ان جعله وسطا انما هو بالنسبة للانسان والفرس وتحتهما ومن

العدد وعمل كثير من مختلفي بالصيغة من حيث مذكر الكل ان الامور
الاطلاقية تختلف بحسب الاعتبار فليس الجنس جنسا الا بالقياس الى
النوع وليس النوع نوعا الا بالقياس الى جنسه فالجنس يكون بعضا
ونوعا وخاصة وعرضا عاما كما تقدم التنبيه عليه في البيت قبل هذا
بلا بقية ثم عمل كم من مزيد الحيثية وانما الاعتراض عليه من حيث انه
جعل القسمة ثلاثية مع ان المعروف انها ثنائية اذ من المناسب للتقريب
ان التقريب اما تام او ناقص بالتقريب يكون مع التمام والبعير من تبعة
او اكثر مع النافر فهو اربعة لغيرها فالثلاثة مع ان مفردة التقسيم
يتصور في ضمير قوله بعمل النوع اي العمل المميز للنوع عن مشاركه
في الجنس القريب قوله كالناهض للانسان اي كالناهض العامل الحامية
الانسان عن مشاركها في جنسها القريب البعيد من الحيوان وقابل الناهض
بعمل النوع اي به عن مشاركه في جنسه القريب البعيد من الحيوان ان
الشامل للانسان وغيره قوله كالمساير للحيوان اي كالمساير
العامل الحامية الانسان عن مشاركها في جنسها البعيد من النامي
وقابل المساير بعمل الحامية الانسان عن مشاركها في جنسها البعيد
من النامي الشامل للحيوان والنبات ومن بعير من الانسان لانه بعمل جنس
ولا يعمل به التمييز النامي الحامية لكنه يميزهما معا لا يشاركها فيه
كتمييز الانسان بان مساير مثلا عن الشجر والحجر ومن معا لا عن الفرس
والكاتب قوله منزل كطريقة الكاتبي في هاجب الشمسية وتبعه
عليها سعد الدين في التهذيب ومعز الحواب كما ياتي قوله كما لو
قدرت ان الناهض مركب من جنس وعمل او كالعاقل والمتفكر وفيه
نظر اذ لا تفكر او يكون للعمل جنسا اذ لو كان للعمل جنس لكان ذلك
الجنس جزءا من العمل وقد شنع على من اجراه الجنس بر اخل في العمل
وان لم يكن المجموع عملا بل يكون العمل في الصيغة ايجاز وايضا
وايضا بتقدير الناهض مركبا من جنس وعمل يصير نوعا والغرض انه
عمل والمعروف لهم في منزلة المنقسم الى الغريب والبعيد

ويكون عمل الناهض غريبا له وبعيرا عن الانسان

بفصل الوجوه به بفصل الجنس وبفصل الوجوه منزاحز جزء والخفيفة
المركبة من اثنين مشتا وبين بكل من الجزء بن وبفصل الوجوه لانه مبين عما
عما يشاركها في الوجوه ومن ابتناء عمل جواز تركيب الماهية من امرين
متساويين كما اذا قيل هذا امر هنا ان اثنان متساويين اثنا كمو والظاهر
انه لا شك في متساويا لان الاثنينية من حيث هي اثنينية لا تختلف
بكلا منها بفصل قريب له فاقول هنا ان الثنا كمو تركب من متساويين
والمتفكر وتركب المتفكر ايضا من الذكر والمتفكر ويكون المتفكر بفصل
قريبا للمتفكر وبفصل بفصل للثنا كمو بعيد المرتبة وبفصل بفصل للاثنين
بعيد المرتبة بين والمتفكر قريبا للثنا كمو بعيد امرا لاثنا بعيد المرتبة والثنا كمو
قريبا له هذا وبعد الاحاطة بما ذكر من مراتب البعد والقرب تنهض
الى الحل المتعلق بعض الفصول الجيلة بتسلسل قوله وكذا الوقوف على
الكراهة لا يكفي ان يكون للفصل جنس كما تقدم قوله ومن هذا امور تقدير
ان لا ان الفصل المميز في الوجوه ليس مخرج الوجوه بل هو مقوم عملي
اعتمار الكروية جلد الخ عمر الكاتب عن هذا الايهام فحلاج اقول
وجعل التقسيم بفصل المميز الذي هو من وجوه فكمقدما ومن ما يفصل
الشيء عن جنس سواء كان المفصول به جنسا او نوعا ولا ينقسم الى
فصل النوع ان كان المفصول به نوعا حقيقيا كالناكمو وفصل جنس ان كان
المفصول به جنسا كالمتساميز هذا الاعتبار واما عن هذا الشرح حتى جعل
للفصل جنسا فلا يلتئم كلامه كما يعلم بالوقوف عليه فتنبيه اذا
نسب الفصل الى ما يميز له بعض مقوم له والى ما ميز عنه بعض مقسم مثلا
الناكمو بفصل ميز الاثنا عن المتساوي المشترك بينه وبين غيره
بالناكمو مفهوم للاثنا اذا داخل في قوامه الحقيقة لانه
جزء ما الذي تفوت به اذا تركبت منه ومتساوي الناكمو مفهوم للجنس
اي محمل المقسم منه لانه محمل للاثنا ومتساوي مقسم من الجنس
العالي يجب ان يكون له بفصل يقسمه ضرورة ان قسمة ان انواع الاضافية

وكذا الوقوف الخ اي الفصل
المقدر الذي هو مركب
من جنس وفصل اخير
فكمو وفصل فصل
الناكمو بعيد امن
الاثنا بعيد المرتبتين
وقول الناكمو بعيد المرتبة
وقول هذا امور
وكذا قوله هذا امر
تقدير بان لا يعرف
فيما تقدم والله اعلم

والمعنفة وله يجوز ان يكون له فعل يعمه او له جنس يوفه والنوع السافل
يجب ان يكون له فعل يعمه ضرورة لانه ان لم يكن جنس وله يجوز ان يكون له
فعل يقسمه ضرورة انه ان نوع تحته والمتوسط من الانواع وان جنسا يجب
ان يكون له فعل مقوم وفعل مقسم فقوله كما يجوز مقر والبرد ومؤكد قال السنكي
اجزاء الزيد لا يتجزى وان ينقسم بان كقوله وان عرضا بعلا وان وبما وابرضا
وله يريد بما قاله ان بانقسام غيره اليه ومثله بعضهم تقريبا للفهم بما يرى كقوله
مقابلة للشمس من انبعاء قوله لان الله لا يقال ان لو لم يكن جنسا
كما مر انه على تقدير تحققه جنسا فيلزم واجب الوجود وليس الامر كذلك
اذ لا يتأتى ان لو كان يكون فعل واجب الوجود انه جنس اذ الجنس العالي
افراده اجناس وهو يجوز واجب الوجود ان يقال له جنس لانه لو كان له
جنس لكان له فعل ولو كان له فعل لكان مركبا من جنس وفعل والتركيب محال
بتامل قوله والمنع ان اعترض بعضهم ذكر هذا القسم وقال الصواب اسقاطه
لانه لا نسبة بينه وبين غيره بعموم وخصوص والكلام في بيان المراتب
والمنع واقع في سلسلة الترتيب وبيان ان لكل جنس اقساما اخص من الاجناس
ومن العالي وبينهم جنس الاجناس وانها اخص ومن السافل وبينهم جنس الاجناس
خلافا للغزالي واما اعم من بعض واخص من بعض ومن المتوسط او مباين للكل
ومنع المنع فغير متفهم انه لا نسبة بينه وبين غيره وفيه بحث بانهم افادوا
بكون ان الترتيب فيه باعتبار النفي بتامله ومثل ما ورد هنا مبرد في النوع
المنع قوله ومثاله متعذر ان عد مذهب اهل السنة ان الاجناس العشرة التي
كثيرا ما تقال سبعة كلها مختلفة جنس وغير ما لم يفهم وليل عد وجوده له وان

الوجود

الجزء لذكر ليشمل واجب الجنس له لم يذكر وهنا تمر تاميته وقد مر وما مر لزان الماهية
تصور كلما من العرضيات بل لزان لم يذكر وهنا وقد مر في الغزالي في كتبه بان الوجود لا يصح كونه
من الذاتيات بل لا يكون من الاجناس العالية فاطلاقه ان المفيدة تتصور بدونه ان بل لزان لم
يعتبر له لما قيل من انهم تركوه تارة بناء ان الوجود ليس له فعل ان يقال الاولى
عدم كونه جنسا وهو ان يصح والجنس السافل من ان الجنس تحته كما تحيوان فانه جنس تحته
وانما تحته انواع كالانسان والفرس وفوقه الاجناس والجنس المتوسط من ان فوقه
جنس وتحته جنس كالجسم فوقه الجوهر وتحته الحيوان والمنع ومن ان له جنس فوقه وان
جنس تحته ومثاله متعذر

على عمرو وبعوتسمى منزل الاجناس عندهم المفعولات العشرة وفراشا زيدا بعمرو
البخلاء بقوله

* * *

زيد الكريم الا زر وابن مالك ببيته بابه فمير كلا زر متكى
بيدره سيبه لوالده قال الشوى بمنزل عشر مفعولات حوى

زيد اشار به الى المبتدء ومرئ مامية اذا وجبت في الخارج كانت في موضوع بمزج
العرض لانه موجود في موضوع اى موضوعه الكريم الكم ومرئ عندهم عرض
يقبل القسمة لذاته ومرئ اما متصل او منفصل الاول الجمعة ومرئ الكيف ومرئ
عرض لا يقبل القسمة لذاته ويتوقف تعقله على تعقل غيره خرج بالقيد
الاول الكم وبالثاني الاعراض السبعة الباقية فانها تنقسم بانواع الاضافة
الاضافة ومرئ النسبة المتكررة كالابوة والبنوة والفوقية والتحتية واعلم
انها مامية لا تعقل ماميتها الا بانضمام اى تعقل مامية اخرى تكون تلك الهيئة
ايضا معقولة بالقياس اى تعقل الهيئة اه وفي بيته الاخير ومرئ مفعول الشيء في
مكان ومرئ المعبر عنه بالكون وعبر العلماء عنه بالاين انه يقع في جواب اين
كزيد بالدار في المسجد ومرئ مفعول الشيء في زمان ومرئ بمنزلة المفعول فيه في جواب متى
كان متكرر الوقوع ومرئ مية تعرض للجسم باعتبار حصول نسبة بين اجزائه وحصول
نسبة بين تلك الاجزاء وانه مورد انفعالية عنها كالقيام والقعود والانتكاس
وانه نبكاح والاضطجاع بيده المفعل ومرئ مية تعرض للجسم باعتبار ما
يحيط به او بعضه وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص والتمنطق او انتقل
باختفاله وله يحيط كوضع العمامة على الراس او احاطة وله ينتقل كالتعال
في النعلة فليتبر بمبك لوالده الفعل ومرئ تاثير الشيء في غيره ماداه يؤثر
كالمسخن ماداه يسخن فالتسخن والانفعال ومرئ تاثير الشيء عن غيره ماداه
يتاثر كالمتسخن ماداه يتسخن اما السخونة والبرودة فمغايب التسخين
والتبريد وهما غير الانفعال اليهما بعد ولذلك وقع التغيير بدلا عنهما
وانما عمر مفعولا تا الكيف ومنزلة التعاريف كلها ارسع ما فعله اذ هي
يتصور لها جنس كيف ومرئ العالية ولم يرع الحكماء الحصر في منزلة العشرة
بزمانها وانما عمر تهم فيه الاستقراء ومرئ مبنى على ان المعهود ليس

قوله فان قيل الهيئة الخ
وقد يجاب بان الهيئة
وان لم تتعقل
الا بالنسبة
الى الجسم تتعقل
في نفسها

بجنس كما مرّ الحق قوله بناء على انه جنس عندهم فيه اشعار بان في
المسئلة بمذهبهم خلافا وبيانه ان الفلاسفة قسموا الله اختلفوا
اولا في الفعل مثل مرّ وه اخل تحت جنس اخر له وعلى انه ليس واحدا بمثل
افراده كافراد الحيوان التي مختلفة بالخفيفة فيكون مرّ جنسا فنبه ان
افراده مختلفة بالثقل او كافراد الانسان التي متفقة بالخفيفة
فيكون مرّ نوعا فنبه ان افراده تختلف بالخواص والتمثيل به منا على
الفعل الاول ومثل به هنا بناء على الفعل الثاني وهذا كله مبني
على انه ليس بر اخل تحت جنس كما مرّ عن الشراح اما على الفعل الاول انه
داخل تحت جنس فقالوا ان الجوهر ومرّ وماهية اه اوهمت في الخارج
كانت له مرّ وضوع لما قرر هل تحته خمسة انواع له انه اما حال
ويسمى العرض كالحمرة الاضافية الواردة على النكتة والزاوية
الواردة على الحكب فيه اسم النكتة والحكب ومحلا منها وبذلك
لا تلتبس بالعرض ان العرض الما يتبع معه انه ثم كتوب اثبت
وردت عليه الحمرة او بالعكس فيسمى النوع باسم وضعه فهب واما
محل ومرّ المعنوي كالنكتة فيما تقوم بها فهيولا هي الموضوع له في
الموضوع لا يتغير بما يرد عليه واما مركب منهما او من الحال والمحل ومرّ
الجسم كالسرير باعتبار تركيبه التالية وهيولاه الخشب والمسامير
ومرّ الصناعة اولا الحال ومرّ محل ومرّ المجرد وهو فيسمى الذهن اما
ان يتعلق بالبر وتعلق التدبير والتصرف به ومرّ النفس او ان يتعلق
به ومرّ الفعل فالفعل على قولهم جوهر مجرد عن المادة وعلة بفعل
وليس في حيز وقالوا لعنهم الله ان صانع مرّ العالم جاعل بالتعليل
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وسموه عقلا ومرّ
العقل انه كبير عندهم ومتعلق بالعقل انه يقبح
الاشياء ثم قالوا انه يصدر عنه ابن اربعة امور نفس الفلك ومرّ

بناء على ان الفعل جنس
عندهم وليس مرّ واحد
افراده مختلفة بالفعل
والنقص مختلفة

له وهذا له وعقل ثم منزل العقل الثاني يعبر عنه اربعة اخر وابط
كالاول ومنكر الثالث الى ان ينتهي ذلك الى العاشر ويسمونه اي العاشر
العقل الفعال والفياض لانه يفيض على زعمهم على العالم السفلي الفساد
اي التغير لعنهم الله واما من قبيل العقول العشرة من المراد له باسم اي
العقل والفاعل اما منزل التقسيم مبني على قول الاخر فيا يعبر منقسم
الى الثلاثة الاول فيكون مسمى الاقسام الخمسة المتفرقة وبه تعلم ما
وقع للمؤلف تبعا لينسج المحلل من ان الجنس يعتبر منه ما هو المبهول والصورة
كما يعبر مرفوعا انما هو اسم من اقسام المعبر ويكون نائبا مبنيا على كلا
المذهبين والمعبر عنه اهل السنة وغير الله عنهم ان المعبر اذا يقبل
القسمة فهو الجزء والا فهو الجسم وانكروا اما عدا ذلك فقوله فقد
علمت المغايرة بينهما مفهوما ومصدوقا اما المغايرة في المفهوم فلان
الجنس القريب كالحيوان مثلا مفهوم المشترك بين الانسانية وبين كل ما يشارك
الانسان فيه والسافل هو الذي لا جنس تحته وهو فرد جنس واما عروض
الجسم الناطق فانه على التقسيم الاول جنس قريب بالنسبة الى النبات
لانه مفهوم المشترك بينه وبين كل ما يشاركه فيه فيلاحظ فيه على الناطق
هو جنس وضع لان هو فرد جنس والمعبر الجنس المكلف وتحته جنس وهو
الحيوان وقوله النوع الى اخره قال بعضهم الضمير اسقاط من
الوهم لان اربع مراتب انما هو لمكلف النوع اذ النوع المنقسم
البسيط باخاص وبسيط جعلوه من الاضافي وقريع الشريف المقابل للتابع
المسنوس التابع للمتبوع وقد اعترض منزل العبارة اثبر مزروع وقد ذكرنا
وانما فيروا النوع بالاضافي لان الانواع الحقيقية تشتمل ان تترتب
بان النوع الحقيقي لا يكون نوع اخر فوقه حقيقي والا لكان النوع
الحقيقي جنسا لجملة الانواع الاضافية ويجوز ان يكون نوع اضافي فوقه

تمثيله بالعوارض
قيل ابناء على
انه لا يصح ان
يمثل بالجنس
مندرج تحت
جنس المعبر
وبعضهم يجعله
داخلا تحته
فيكون نوعا
اضافيا اذ
جنسا اضافيا
ولا يصح
كلام

كلهم على منزل التقسيم وقد علمت مما حملناه عليه وبسر الغريب بالسافل والبعيد
بالقاصي وقد علمت المغايرة بينهما مفهوما ومصدوقا فتنبه كما ان الجنس له
مراتب اربع كذلك النوع الاضافي له مراتب اربع فالنوع السافل

نوع آخر اما بمراد لا مع قوله وانه مندرج تحت الجزء مرا ويكون
الجزء مرجنسا له يقال عليه وعلى غيره في جواب ما هو وتكون العقود
العشرة افرادا له كذلك انواعا حتى يتصف تحته نوع آخر قوله
فيكمل المتراخي فراغ من المتن من شرح السلم
بانه قال في الكلام تنافر وبين بخمسة عشر موقعا بما اشار اليه الشريف
منها الوقوع له منزلة التنافر وجوابه ما اشار اليه الشريف بقوله
للمتلائي رحمه الله وحاصله ليس المراد بالمنع هو منزلة التقسيم
البسيط الذي لا تركيب فيه حتى يقتضي ذلك عدم انه راجع تحت
جنس بل يكون نوعا اما قيدا بل المراد ما كان نوع تحته وهو نوع
يوقوفه اما مر وانما يوقوفه الجنس اليه او جب كونه نوعا اما قيد
وح فلا اشكال في صحة التمثيل به لكن الاعتراض عمل المثال المراد
خفيف لانه لا يلزم من فساد المثال فساد الممثل له ولذلك شاع
على الالسنة الاعتراض على المثال ليس من دأب الرجال قوله
كتم ونسبة الالفاظ للمعاني كما مر الكلام فيه يقتضي ان يكون فاعل
النسب تاليا بالفعل وليس كذلك فان المتواخي كزينب والمشكك كعمر
والمتباين كغلام وفرس والمتراوف كجلس وقعد والمشترك كعسعس
للاقبال والادبار ويقتضي ان منزلة النسب تكون في المفرد وفي المركب مع
انه لم يات في المركب الا البعض ومنزلة الاشتراك ومنزلة العقيلة
بالاول وفيه انه يشتمل الاخبار بروية الفرس او بارافة الدم وعند
قول بعضهم الى حتى مشى فرسه ازرق وارافة ومنه واعترض
بان منزلة اللفظ لا في الرفع بجواب التمثيل بما فانه يكون امرا
للانثى واخبارا عن مفرد مذكر وقد اجتمعا في قوله

العلاسبة على قول من ان منهم انه نوع وانه مندرج تحت الجزء مر كما مر وكونه انواع
يوقوفه لا بنفسه اذ الجنس يوقوفه فيكمل المتراخي مر اما عن عمل المثيل به ومنزلة في ذلك
بان يجعله مر اقسام الاضافي يستلزم تركيبه لانه راجع تحت جنس هما مع ان المنع فيه
مركب وتسبة الالفاظ للمعاني خمسة اقسام بالنقل تواطؤ تشاكك
والاشتراك خمسة التراوف فمنع اللفظ او الكل الى خمسة اقسام ووجه الحصر فيها
ان تعقل اللفظ اما واحدا او متعددا والمعنى في كل منهما اما واحدا او متعددا بمنزلة اربعة
اقسام والقسم الاول منها ومنزلته واحد المعنى واحد فيهما متواطئ ومشكك ومنزلة
كانت خمسة اقسام

ه مما فى من قبلكما سبقا ما فراجع الشرح وقبلكما دعا فى
ه قوله وليس بعضها او فى بعضها من بعض فاء وقد يره عليه اكثيرا
من افراده الى افسار او فى بعضها من بعض لشرا فبكثيره وهو
مراده واستعماله عمل لكما بها مبنى اليس بنا بمفيته وانعز عجانب
غير لها من الجميع اذا تاكما قيل

الناشر كالارض وفيها مثم من خشر الكنع ومن لبس
مجنز اقرص به اذ جعل وامر يفعل في الاغيس

واتيها قال لبعض افراده انقرا وما عمل البعض قلا يكون متوا كما
ما الجواب ان ايه مختلف بتلك الاوصاف ليس راجعا الى نفس المخفيف
بل منوع من عوارض وجوده مما في غير افراده مما وليس المراد هنا ولو بدا او
الوفرة بدا او الاشرية في الوجوه قبل الاتصاف بمفهوم البعض
بمعنى ان الفعل اذا اخذ وكما بغة المفهوم لكثير وغير بعض الافراد
او في هذا المفهوم او افرع او اشر وافراد الافسار ليشت كذلك
لان مكلا بغة ابن فسانية بجميعها عمل الشرية والتفرع انما منوع في
وجوده مما بافهم نفلده شيخنا سيد الكتيب قوله بان يكون وجوده
في بعضها اكثر معناه ان يكون لبعكه موضوع لمعنى وذلك المعنى
موجود في افراده ومتر مختلف بها بان يكون وجوده في بعضها
اكثر فمعناه ان يكون لبعكه موضوع لمعنى وذلك المعنى موجود في
افراده ومتر مختلف بها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود
في الاخر او اشر كالنور فان لبعكه موضوع لمعنى ومتر الشعاع
وذلك المعنى موجود في السراج والشمس لذكر وجوده له في الشمس
اكثر وتكبيره السلام الزهد في مثال الشر قوله او افور تبع فيه
الملالي والصواب او اولى اذ الافور متر الاشر والاكثر قوله
كالوجود ان زاده موجود في واجب الوجود وفي الممكن الوجود اكثر في
واجب الوجود قديم وفي الممكن حادث وقد اجتمع في لبعكم الوجود ثلاثة افراد
كلما يعلم بعد التشكيك بانه افور لكون افراده افور من افراد
الممكنات وافرع واولى انتهى قال الجعيسي في شرح التنزيل
ما نقده ومنا بعث ومتوا نهم جعلوا الاشرية باعتبار

فالمتوا كما
بعد الكل الى التصاف
في معناه افراده او
انها رجعية كما الاتصاف
قال افراده اكثر ليس
وجوده متصا وليس
الا تصافية وليس
بعضها افور من بعض
بدا او الاشتين كما التمس
قال افراده المقدرة
والمنزه الموجود
منه كلما متساوية
في معنى الشمس
لان يكل الا بعض فتلا
وجدانا لبعض متر
عمل بعض ومتر متر
متوا كما ذلك الا التوا كما
لغة التوافق فيه لم
متوافقة فيه لم
تختلف والمشترك
موجود الكل الذي اختلفت
افراده فيه بان
يكون وجوده له في
بعضها اكثر كما التاج اكثر
فائدة في التاج اكثر
فيه في التاج او
يكون افرد او افرق
كما لعرجون فانه في
التقدم افور منه

كثرة الاثار وكما انها وانكما من ذلك يوجب المتوافيين كالاضداء
اذ بعض افراده لم كنينا على الله عليه وسلم اكثر واكمل بحسب الخواص الاضافية
كالالوهية وغيرها والجواب عنه ما تقدم نقله عن شيخنا سيل الكبيب
قوله والتخفيف تباينهما اي تخفيفة وجوه الفعل مباينة تخفيفة
وجوه الجماد اي لان تباين الفرد ان ملزوم لتباين الملزومات فيكون افراد لفظ
الوجوه من قبيل المشترك قوله والتخفيف كما عند الشيخ اليوسوان
المشكك لان قبا وتنا اي لان مدار التفاوت ان كان داخلا في مفهوم اللفظ
كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان داخلا في المعنى حاصلا في الكل على
السواء اذ لا عبرة بالخارج فيكون في التخفيفة من قبيل المتواطي وعلى كل
فلا ينبغي ان يعد فيما يراسبه ولا يرد ما كان التفاوت بالعوارض تفاوتا
بينا يتوهم رجوعه للتخفيفة وان كان عند التغيير راجعا للعوارض عرفا
فيما عد عرته فقد بلا بما ليس فيه مدار التفاوت مدارا شاراله اليوسي
وقال ابن مرزوق وقد تحققنا فيه الوضع للفرد المشترك مع عدم اعتبار ما
وضع به التفاوت سميناه متواطئا وما تحققنا الوضع له مع المحفوظية
سميناه مشتركا وما شككنا فيه سميناه بالمشكك فيكون تخفيفة المشكك
اهملا عما منه اللفظ الموضوع لمعنى مختلفا في محله لم يرد فصل الواضع
منه مثل منه الفرد المشترك فقط او منه مع المحفوظيات والله اعلم
قوله كالعلم والعالم فان معنى العلم كما قال الفاضل ابو بكر التباعد
معرفة المعلوم ومعنى العالم الذات المتصفة بالعلم ولا بد وان يكون
معنى المشتق منه قائما بالمشتق كالمثال او موهوما بحمل عمل كالمريد
للمزاد فان الفرد الذي منه مشتق منه موضوع للجسم الشرير الاشرة ومحل
محل عمل للمزاد الذي منه المشتق او يعمل منه الاشياء كالشيوع والرفوع
وغيره الذي فقول فرد له موضوعا للعمل عمل عمل فضاء او محل عمل
او يكون موضوعا لله اي يكون المشتق منه مجازيا في وجوه المشتق منه

كالالال

اي المشكك لان قبا وتنا بل افراده في اهل التخفيفة وانما تفاوتنا بالعوارض فعلى هذا يكون
المشكك موقوفا تفاوتت افراده لا تفاوتنا بينا يتوهم رجوعه للتخفيفة وان كان عند التغيير
راجعا للعوارض القسم الثاني من الاربعة فقابل الدوال اي اللفظ متعدد لمعنى متعدد ومعنى
المتباين كرجل وفرس وكتاب واعلم ان التباين بالمعنى المذكور اي مقابل التراوف يفعل

كالمتمول والمعسر للغنى بسبب التجارة وغيرها مع المتمول والمحتاج
الفقير فقوله ومن النسب الاربع اعلم ان من النسب اربعا عتبرة
بين المجرورين كانت معتبرة بينهما في كل انسان ناهق وبالعكس
وفي الوجوه اي كلما وجد الانسان وجد الناهق وليس معتبرة بين النفيضين
كانتا معتبرة في الوجوه فقط دون الميز واذ لا يتصور حمل النفي على
شيء ونعني بالتركيب من النسب الاربع النسب الاربع بين كل اثنين
ومن الناهق صاحب القاموسية بقوله

وكل مفعول ليس فاعلا فمروجي بينهما بعض من اربع نسب
ومن العموم والخصوص المطلق او الوجه مرجعة يعقل
ثم المساواة مع التباين والمجموع ذا الوجوه كاهبي

قوله ومرجع المجموع هذا الخ يعني ان من النسب الاربع بعضا يفيد الامور
الشاملة للمجرورات الذهنية والخارجية نحو شيء ومنكر فانهما
متساويان ونقيضهما معا وهما لا شيء ولا منكر مفعولان ليس بينهما
واحدة من النسب الاربع اما نقيض كل واحد من المتساويين فكما مر واما نقيض
المتساويين فلا نهما معتبرة في الوجوه ولا وجوه لهما قوله وبينهما
المتباينان ايضا يعني الاخص يعني المتباينين الكل لان قوله الا يجتمعا البتة
شامل للمتنافيين والمتضادين وقابل العموم والملكة واما المتباينان الجزء
فمندرج تحت العموم من وجه والعموم باطلاق تقول بعض الانيض
ليس بانسان وبعض الحيوان ليس بانسان ومفهوم مراده منا قنبيه
ان المتساويين كالانسان والناهق نقيضهما معا متساويان ايضا اذ كلما انتفى الانسان
ولا ناهق بمعنى ان كل ما هو مرؤس عليه لا انسان هو مرؤس عليه لا ناهق وبالعكس
واما المتباينان فنقيضا هما لا يكونان ابدا بينهما الا التباين او العموم
والخصوص من وجه فالاول كالانسان واللا ناهق بينهما متباينان
ونقيضا هما لا انسان واللا ناهق بينهما متباينان ايضا اذ كلما ثبت احدهما

اربعة اقسام لان كل واحد من
المفعولين اما ان يكون فاعلا او مفعولا
والفاعل والمفعول اما ان يصدر
عن شيء فاعل او لا يصدر
عليه الامر كالانسان
والناهق والمجموع منهما
قبالين المشتق
والمشتق منه
كالعالم والعلم
وقد يكون بين
المفهوم من
احدهما والمفهوم من
الآخر كالفاعل
والمفعول
والناهق والمنهوق
مع عدم التضاد
بان يفترقا في المفهوم
او يفترقا في المصداق
والاول متباينان والثاني
بين العموم والخصوص من
وجه والمجموع من
باطلاق كالحيوان
والانسان والله

قوله الاعم والاقل اخص وهو ذلك الصفة والموصوف كالشيء والناهق وكالناهق
والبهيم واما من المتباينين بعضا ومن العموم والخصوص من وجه كالانسان والاسود
وكالمتساويين والمتساويين النسب الاربع التي للاثنين كل مفعولين ميز واحدا منهما
ووجه المجموع بينهما ان المفعولين او المتعدد منهما مما يلي العقل اما ان لا يجتمعا البتة
وهما المتباينان بالمعنى الاخص واما ان لا يفترقا

ان يقع الاخر والثاني كالانسان واللاحيوان فهما متباينان ونقيضاهما
اللاانسان والحيوان وبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في
الفرس مثلا وانفراد الحيوان في الانسان وانفراد اللاانسان في الحجر
واما اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فكذلك نقيضاهما لا يكون
ابدا بينهما الا العموم والخصوص من وجه او التباين فالاول نحو
الانسان والابيض فبينهما العموم والخصوص من وجه ومن نقيضاهما
ونقيضاهما اللاانسان واللاابيض وهما كذلك لاجتماعهما في الغراب
مثلا وانفراد الاول في الثلج والثاني في الزنجي والثاني كالحيوان
واللاانسان بينهما العموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في الفرس
مثلا وانفراد الحيوان في الانسان واللاانسان في الجماد ونقيضاهما
اللاحيوان والانسان وهما متباينان ضرورة واما اللذان بينهما عموم
وخصوص مطلقا فيلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم وخصوص مطلقا
كذلك لاكن على العكس اذ نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم
وذلك كالانسان والحيوان فالانسان اخص ونقيضاهما اللاانسان
واللاحيوان فاللاانسان اعم من اللاحيوان لصدق اللاانسان على ما صدق
عليه اللاحيوان من كل فرد من اللاحيوان وزيادة صدقه عليه بصدقه على
غير الانسان من انواع الحيوان وذلك واضح وقد اشار ابن مرزوق
الى النسب الاربع التي بين النقائض بقوله

فذو التساوي والعموم المطلق نقيض كل مثله محقق
والمتباينين وذو الوجه انتما كل لكل منهما فلتعلما

قوله ويتعدد معناه كعوانيه قسمان لا كما عبر به الجلال في تبعه
للمتبادر المعنى يعم المجاز والمجاز لا يكون اللفظ مشتركا باعتبار
وان قلنا انه موضوع لان الاشتراك انما يعتبر بالوضع الاول كما اشار
له بهذا الشرط بقوله وضعا حقيقيا وقال في جمع الجوامع وعكسه
ان كان حقيقة فيهما فمشترك وبه تعلم ما وقع لقدورة هنا حيث
قال كالعين فانها موضوعة للباصرة والعين الماء والذهب

البتة وبهذا التساوي ... لا يفترقان ... والافتراق ... العموم والخصوص من وجه ... والتباين ... قلنا ان ... في القسم الاول ... التناقض لا يجتمعان البتة ولا يرتفعان ... التضاد في نحو ... والتضايف والتشابه

في مثل الابوة والبنوة فان قلت قولك في القسم الثاني ان لا يفترقا البتة يشمل الترادف
كالانسان والبشر ولا يصح عد الترادف من اقسام التباين قلت جعل موضوع
القسمة المعقولين او المتغايرين المختلفين يمنع شمول المترادف فيكون لا تعدد مفهومهما
القسم الثالث من الاقسام الاربعة عند المص ان يتحد اللفظ ويتعدد معناه

والجامد سواء دخل الجامد سواء فقوله ثم لمعنى آخر فيه اشعار
بتعدد الوضع وبه يخرج ما عدد العلم من المعارف لانها على ما اختاره
السيد وضعت بجزئيات فانه يفتضي انها من قبيل المشترك حيث تعدد
فيها الموضوع له لكن لم يتعدد فيها الوضع فقوله كغير تمثيله
بغير وفرد وبغير بار مسميات له لان تكون كلها الدشابعة فار كانت
مسميات له مقتضية كلها كما العلم الواقع فيه اشترك او مختلفة
كما بين العلم والعقبة او البعض العلم والمعرف فلا يسمى مشتركا
لان المشترك انما يعتبر بالقياس الى وضع واحد والعلم فد تعدد
واضعه على ما يأتي ذكره العبادي وجزى عليه اليوسي جواب المحشي
وخرج السيد بار الدفساء الثلاثة كلها من قبيل المشترك فقوله
بخلاف نحو انسان فانه فنبره المنبرة فقابل المشترك ولم يتم المصنف
اليه منا وتكلم عليه عاجب المختصر حيث قال وهو مشترك او تعدد
مسماه كعين ومنبره او انعدد كانسان ورجل بنحو انسان ورجل متواطئ
باعتبار ومنبره باعتبار آخر واشار الشريف الى الكل او الغرو بين
المشترك ونحو انسان وبين الكل فيه تعدد وما حمل العروبين على
المشترك تعدد معناه او في مفهومه بار وضع لمعنى ثم للآخر مع فكم
النكرة عن الاول ولفكم انسان لم يتعدد معناه وانما تعدد مصروفه
لان يقتضي كلا فد او المسمى لا يكلل على المفرد وفيه نكر وانما
حمل سعد الدين في تلويحه او المسمى يكلل على المفهوم والماضرون
كما تقدم فقوله بل مسماه معناه والمشترك واقع خلافا لمن نفاه
وكذا اسم اشارة به او جواب من قال ومنه اسم فد تعدد وضعه فانه
موضوع للمفرد المذكر والمثنى المذكر والجمع المذكر وبين
الاسد والحجر ومنه الميزان المشترك والكل فيه على الرجل
الشجاع مجاز في التنبيه والمشترك فيه

وانما سمي بذلك لان المعنى الواحد يتعدد بتعدد الوضع

افراده كزيد وبكر وموضوع لمعنى واحد هو الفرد المشترك بينها وانما الكلي على كل
منها انسان لوجوده مسماه فيه لا لوضعه له وكذا اسد مسماه معنى واحد من الحيوان
المفترس والمتعدد في افراده فكم وانما الكلي فيه على الرجل الشجاع بنوع من العلاقة
المشابهة في الجزء فلا يكون بسببه مشتركا القسم الرابع ان يتعدد اللفظ ويتحد مسماه
وهو المترادف

فيه نكر فانه لا تداخل للاختلاف المركبين لانا نتكلم في المراد في معانيه
وانما نتكلم لتميز الالفاظ منسوبة لهذا المعنى فقوله وكذا المتباين
معناه اذا كان كل لفظ منه موضوعا لمعنى واحد فيضر وعلى كل منهما
انه لفظ واحد لمعنى واحد فيتكون اخلاف القسم الاول لان هذا اخر لفظ
ومعناه وذلك مثل بالتفسير قلت هذا الاخر اخر معنا لكنه وذلك
ان يفسر القسم كمال المغاير اذ القسم الاول منه لفظ واحد لمعنى واحد
وهذا الثاني لفظ متعدد لمعنى متعدد ولا شك في اعتبار هما هذا الاعتبار
قبل الانقسام ان القسم الاول قوله وايضا فيه تخليط فيه نكر لان
الالفاظ لا نسبة بينها باعتبار انفسها وانما النسبة بينها باعتبار
المعنى ويوضح لك ذلك ان المتباين يكون مع اتحاد اللفظ كعين
بالنسبة الى معانيها وكذا المترادف بهذا اللفظ باعتبار ما وضع
له يترادف الاخر ومع جزء ما عليه فكان من حقه ان يذكر المتبوع
فالله شيخنا ابن قنفذ قوله كم والفظ اما كلب الى اللفظ
المركب بحرف صفته لفهمه دلالة التقسيم على ان الكلي
والخبر انما يكونان في المركبات قوله وكذا حقه ان الواجب
عن كم بان ما مر ذا الخبر ومثل الكلي من قبيل التصور فلذلك فزع
كم هذا الفصل وردّ بان المفطوف انما هو الخبر وغير الخبر انما هو
تابع فلا يلتفت حكمه في التقدم والتوسط هذا الجواب اشار الشر بقوله لان
المعطوف انما هو الخبر قوله كما ان عليه الزوفير اللفظ بالمركب اشار

شيخان

فيه تخليط فيه نكر لان المتباين وايضا فيه تخليط نسبة الالفاظ بعضها بعضا نسبتها للمعاني بالتباين
ان يقسم اللفظ ثلاث تقسيمات آخرها باعتبار تعدده بسيطا ومركبا وخيرته يقسم الى مشترك
والى مفرد ثانيها باعتبار تسلط ارادة في معناه واختلاف معانيه يقسم الى متواطئ والى
مشكك ثالثها باعتبار نسبته الى لفظ اخر يقسم الى مترادف والى متباين ولا يليق ان يجعل
التقسيمات الثلاث تقسيما واحدا لان المذكور اما كلب او خبر واول كلامه
ستذكر اخر مع اشتغالا وتمكنه ذهنا وفي التشاور بالتباين وقعا برغ مرة ذكر افساد
المفرد وهذا شروع منه في ذكر افساد المركب التام وهذا الكلام وكذا حقه ان الواجب
هذا التقسيم بعد المفرد والمركب وجعله مفروغا لذكر القضايا التي منها الحجج لا المقصود
منه انما هذا الخبر لانه هو الذي تتركب منه الحجج كما ان عليه الزوفير اللفظ بالمركب
لان كلا منه يوهم ان هذا من افساد المفرد وليس كذلك واعلم ان الشيخ في تقسيم الكلام

(هو على الوقف)

الفعل المتعدد
لغير المفعول
والمتعلق والفعل وكذا الاضافة
والنسبة والفعل
سمي في الفعل المتعدد
المعنى الذي واحد كما قوله
مركبا وهذا وقوله
انه نسبة وقوله
فيه تخليط من الالفاظ
قوله لان التقسيم
والنسبة والاضافة
الافتتاح وهو مقدار الفعل
قبل الترادف يكون
فيكون

به للامتراض على المتكلم حيث لم يفد اللفظ المركب وفيما بعده بانه حذف
للقرينة كما تقدم في قوله احترازا عن القسمة الثلاثية او يتكرر الكلب فيسمى
للانشاء به فيما بعده والتنبيه قرأه بالانشاء به لغير ونحو يقال له تنبه
لانك بنيت به على مراده بالانشاء به انك انشأت قد او ابتكرته من غير ان
يكون من حروف المضارعة وهذا الكريفة ميز كريفة الاعلام ومرتبعده
والكريفة الثانية لتبيا نيير وهي المشهورة وعليها درج شيخنا سيد حمزة
في خريدته فقال الى ما احتمل المميز الزائد خبرا فضية والعشر انشاء كلمز
في الانشاء ينقسم الى كلب وتنبيه وذلك ان اللفظ اول بالقصر الاول على
كلب بغل ونحو الامر اوكف ونحو النهي او علم بالنسبة ونحو الاستفهام
سمي كلبا وان سمي تنبيها كالتمني والترجي والنداء والعرض والتحضيض
والدعاء به وذلك لتعلق الكلب بالقصر اه وقوله فمن نكر الى الاول
من انواع المفرد ان النكرة الثانية ليست نكرة في الحقيقة بل نزل
به منزل المعرف مثلا مفرد اه قربا لغياب والاقتبال وعدمه خارج عن منزل
اللبيك وحاصله ان الكلب له زمان زمن يتعين منه انشاء ونحو الى
وزمن مخروط الفعل ونحو مستغل بكلب مخروط الحرف من انها كلب فقارن
للتلبك به ومخروط اليك من انها كلب مستغل ومعناه الذي وضع له نحو
الاول والثاني تتعلق ومعناه وعليه فان اريد تغير بعد من حيث كونه انشاء
قلت فاقارن معناه زمان التكلم به وان اريد تغير بعد من حيث المخصوصية
التي يتميز بها عن مكلم الانشاء قلت فاتاخر معناه عن زمان التلبك
به قوله والكريفة الثانية وفي معنى التي في النكتة انه اعد عزو الفتح
ابن نشاء ويتكرر في كلامه عزو الواو ومع ما عكبت والزليل على
ذلك ذكر كلمة الكلب منزلة منزله ونحو جزى على غير كلمة النكتة فان كلا منزل

كنعم والحرف الكريفة الثانية او القسمة ثنائية وانه ينقسم الى خبر وانشاء فبعكم الانشاء
ينقسم الى كلب وتنبيه فاختلاف الكريفتين في الكلب على نحو ما اخل في الانشاء او قسم
برأسه ووجه انحلاله ان الكلب له زمان زمن خال عن ونحو زمن الكلب واشتغال عن ونحو
زمن انحرف عن نكر الى ان قول ادرجه في الانشاء ومن نكر الى الثاني جعله قسما برأسه
والكريفة الاولى

حيث انتربا نفضية المنفصلة ان المضمر في الخبر والكلب ومن كريفة قالته
لابن مالك وانشد قال ابن هشام في شرح اللمحة وليست بشيء قوله لاكن
المفهم منه انما فرزدق هجاء والتمام من قول الاول يغني كلب النفع ويمليه
بفعول النكم وقول الابر بيه من قال ويل وكار في الكلام استفهام قوله ومن قول
ابن الحاجب والاولى من قوله ايضا قول ابن مالك الزاي والضمير من المغتربة كما
مر في مثل الشبكي قوله ومن اجاز قول الزمخشري ايضا فقيل انه لا يعتبر
فيه علو ولا استعلاء ومن ما مشى عليه العضد والبيضاوي ومن مذهب
الاكثرين ومر به الشبكي وقال فرزوله انه ابن مالك عند علماء الاصول وقيل
يعتبر كل واحد منهما وقيل يعتبر العلو فقط ومن مذهب البيضاوي
وابن الحاجب قوله وقوله تعالى حكاية عن مريم عن المفقود من هذا
الكلام الرد على من رجح بهذه الاية على انه لا يعتبر في الامر علو ولا
استعلاء اذ لا يتوهم منا علو ولا استعلاء بدليل انهم كانوا يعتبرونه
وقيا تلوز على دينه ورد هذا الرد ابن مالك منا بجاز غير المشهور له يعني
انه كلب منهم ابن مشار بفتح الزاي والمعنى جاء شيء تشيروز على
من الزاي في امر فوسر ولا امر منا هذا المعنى **قلت** الصواب عدم
الاشتراط كما هو مذهب الاكثر لورود له مرفوعا في قول عمرو بن العاص رضي الله
عنه لما امرته امرا جازما بمعصيتي وكلام التوضيح في قتل ابن هاشم
اذ لا استعلاء منا لان معاوية كان اميرا اذ ذاك وتاويل الامر بالمشورة
منا بعيد جدا وفي تاكيد امر تحد بقوله امرا جازما تاييد لزيادة التخفيف
وبعد لزيادة اشرت قليتا قل والمراد بابن هاشم في البيت رجل من بني هاشم
خرج من العراق على سير فا معاوية فاستكفه فلم يكفه فاشار عليه عمرو بقتله هذا القدر
واكلفه كلمة مخرج عليه ما له اخر وما فشل عمرو البيت فلم يرد بابن هاشم على ابن

الاقراء للاولى والزمخشري ومن ما كان على وجه الخضوع ومن غير الاستعلاء والالتماس
من ما كان مجردا عنهما ثم اعتبار الاستعلاء وفقه في الامر دون الغير من قول ابن الحاجب
والامر ومن اجاز قول الاربعة قال ابن الحاجب في تفسيره ومن اجاز قوله تعالى حكاية عن
بزعمون ما ذا تامرون

ه كما لب فقوله للفكم قال الكمال يعني به معرب الفكع تبع فيه المؤلف
سعد الدين ومثل محل ترفيه قوله وكذا ج يمنزلة الافشاء في كلب الكلب
بمعنى اه كانت جارية فيه لذكر ج يسمى مع الاشتغال واقرأ بنيا اللهم الداء ابتنيا
على المجاز اخذا من قولهم النشر بمعنى الشيء وانشره فيكون النشر كانه اشار الى
جواب ثان بمعنى انهم ومعنى اعاده ارجع النشر في قسم اللام وهذا على ما اشار اليه
كلم في التيسير الى الكلاع ينقسم الى الجنس والى الكلب بفكه والى الثالث بقسميه
الى الثلاثة ان فسلم وان اردت استيعابا وعنيكم الافشاء فاعلم ان المركب
الاسنادي اما مثل كاتم ذا ثمة زيد او مثل لبكه مركب لا مغفل له بالوضع ومفرد
خلا قبل الالعلام الزائد وليس مزجرا ولا مستعمل بان يكون له معنى والمستعمل
اما تام او غيره والتام اما ان يعبر بالوضع كلبا ان وان لم يعبر الكلب اما ان
يعبر كلب ذكرا ضابطة ومنزلة الاستبقاء مغفرا ما مزا او كلب تفصيلا مع
الاشتغال ومنزلة مزغفرفم او كلب الكه منها كزلك ومنزلة النفي نحو
لا تغفر ومع النداء والمتضرع فيهما دعاء والتحاسر وغيره المعبر للكلب
اركانا له يعمل مزفا ولا كزيد بمنزلته وانشاء ان يسمى بكل من الاقرين
وان كان لا يعمل فاذكر بمنزلة بمنزلة تسعة افسلم وسمى الكلب المجرد عن
القيد بر التماسا بان الدلتما سمى الكلب وفز وبعز مغفل الكلب وسمى ابن
ان يعمل مزفا وليس بيد كلب انشاء ولا ان انشاء في اللغة الابعاد وفي
انا انشاء فلا مزانشاء ومما يدخل في الانشاء ابعاد المفارقة كما عرج به
الشعر والرضى لان معناها استغراب الوضوع لان خبار بالغرب وانشاء
الاخبار المذكور للذم معناها

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

قوله وسمى هذا الثاني بالبعض المجموعي كذا زمن عنده ان يتبعه

ح
ان تفكم يعني
الصعيد والتضرع
ان تسمى هذا
وكذا
الافشاء
كلب الكلب
انشاء
الفعل
الله
فصل
الكل والجزء
قال الجزئي
يعني
وكان
الكل
والبعض
وكانت هذه
الافعال كذا
مشتملة
انشاء
الحاوي
مع قبل
معا
بينهما
هنا
تتميما
البعض
قوله
الكل
على
الجموع
يعني
الكل
عبارة
عن
الجموع
من
حيث
هو
مجموع
من
غير
اشتغال
واحد
على
واحد
سواء
كان
الحكم
ثابتا
الكل
الا
مع
عدم
الاشتغال
نحو
قوله
تعالى
ويعمل
عرش
ربك
فوقهم
يومئذ
ثمانية
او
البعض
الا
مع
عدم
الاشتغال
ايضا
نحو
كل
بنى
تميم
يعمل
وفي
البعض
الحكمية
فلو
ايعمل
الجميع
جميعهم
اذ
قد
يكون
بعض
مما
لا
يعمل
ثم
البعض
الذي
حضر
له
يشتغل
كل
واحد
منهم
بالعمل
بل
يتعاونون
ويسمى
الثاني
ايضا
بالبعض
المجموعي

على ان الاول يسمى ايضا بالكل المجموعي بدليل المقابلة في قوله وقد علمت
ان الكل الخ اي بعد رفعها بما يتوهم من تمثيله للكل مع عدم الاستغراقية
وكان الحكم فيها محمولا على الفرد اذ ذاك يكون مكررا مع كل على العموم مع
انه يقال بعد الكلام في قوله كما في التصحيح اي البخاري بعد التعريف وروى ابو هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العشاء وهي في الصحيح وسلم في ركعتين
فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم
يكن فقال قد كان بعض ذلك فرجع فصلى ما قبل التسليم صلى الله عليه وسلم على الفور
وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقال نعم فقام
عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو قوله واسمه خرباق الخ
يرد ليشمخنا ان اسمه عمير اراد ولقب بذي اليدين لطوله وقيل لكبر يديه
قوله كل ذلك لم يكن هذا الكل تعريفه وبه تعلم ان قول المتكلم كل ذلك ليس
كما زعم فعل له بالمعنى وبه خلافا للاكثرين العلماء ومنهم الطيبي الآتي
على جواز له وللزكاري فرسيا للعلماء وقد ليلهم فاروا له الكبرى من حديث
عمير الله بن سلمان الليثي قال قلت يا رسول الله اذا اسمع منك احاديث
ان ازويها كما اسمع منك يزيد حرفا او ينقص حرفا فقال اذا لم تحلوا حراما
تحرموا حلالا وقلبا ناسر بذكرك لك المسير فقال الزين هذا ما حررناه فقله العطار
قوله كل هيوار ليس بحجر ان بائعه يعيد نقيد المجموعية عن كل واحد واحد من افراد
الضرار ومنه قول الشاعر ما ان رأيت او ان ابصرت او ان سمعت اذ ان عليه فيها كلها لم اقنع
بربع كل ومن غير النصب وان كان لا يحتاج الى اضمار العامل بريد قاله
العموم المذكور قوله ليس كل هيوار بنسائر منوع فيثبت العموم واذا
انتفى العموم بقي التبعض ومثله قول الخبيب من فصيرة يقرع بها كل فبر

لما في التصحيح لذي اليدين واسمه خرباق وجبر بانه لما سلم من اثنتين سمعوا بقوله اقصرت
الصلاة الخ او نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن في مجموعه لم يقع وذلك لا ينافي وقوع بعضه
وهو النسيان ومن امرأة انثى ومن غير صحيح بل التعريف مثل باب الكلية اي الحكم على كل فرد
فرد منهم كما حققه السعد وغيره لا جزء آحادها اي كل اذا وقع في حيز ما نفي كانت للعموم
السلب لا سلب العموم هذا المقرر في اللغة وبذلك عرفه المناطقة من اشوار الكلية
السالبة نحو كل هيوار ليس بحجر بخلاف عكسه نحو ليس كل هيوار بانسان

كالبر والحشيش صاحب مغنى اللبيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
الشعر لغة وقيل بعض النحو ما كثر سواد قمه وانشعر في البيت بتميم جمع شعيرة
قال الشمني بحراشي المغني وربما اولع بعض الكلبية بغراء قيد الشعر بفتح
الشين وكسر الغاء وهو ما ذهب الشعيرة فيكون الاشناه خفيفيا والشين
بشين نقطة قيل انه سبارتي في الهمداج والغاء مرسومة غرورة تدعوا الى
الصفيفة والهمداج ابلغ منه ثم ان من الغاء ما اشتهر على السنة
الشيخ عبد القلم وغيره واعتمد ضمنا الشعر والمكور بغرورة تكفع كل ما لا
تميز والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم واجاب حفيد
الشعر بان كلام الشيخ يمكن ان يكون مبنيا على الرفع واقاد تلك الامثلة الشمول
النغبور باسكة الغراب اذ من الدليل الفاعل مثاقل على ازاله كل مزه هم
وفي المكور الغوار من الكلاع الكثير والكيل واجاب ابن مشام في المغني بما نقله
والجواب عن الاية ان يقدر له المفعول اما يعول عليها بمعنى يعرج المعارف ومنع
منا موجود اقول الدليل على تقدير الاضمار والبحث بكلفا قوله لما عشروه
في النيرين اذ هي الجزوية الموجبة انما تنفي الكلية السالبة اذا ثبات
البعض اما ثبات النفي عن كل مزة لا النفي عن المجموع فجاز في المجموع بما كلم احمد
على الكل اشكال الكلية لانه قد تبين ان امرأ في غير رافع وعمرو انسان ولم
حمل الجزء على الكلية حصحصا انتبه الرائل الكلاع الكلاع غير هاء وان في
الجزء بكما تابعة الجزء للرافع اجيب بان قوله كل ذلك لم يكن مجازا عن قوله
لم اشعر بشيء ومنها ان عمرو وفوع الشيء يستلزم عمرو الشعور به فيكون من
قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم وعليه بعض قولك ان البين بعضه لها فركان اركسته
ما شعر لم يشيء منها بعضه لها فركان فكعا ومثله متعازن كما لا يغبر او جاز المراد

والثالث قاروا انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع قال انه
ذو اليدين بل بعضه انك فركان فلزكان قوله كل ذلك لم يقع مرتابا الكل او النفي
المجموع وثبوت البعض لما عشر من اليدين اذ يغور بعضه ذلك فركان الرابع لما قال

انه؟

كل واحد لم يكن في ضمن اوفي اعتقاد حد ويكون هذا المعنى من تتمة الجنس فكانه
قال البزة المعتقدة او الكائنة انه لم يبع واجر منه ولا شك انه فكما ان الواو
ان لا عتقاده عليه السلام فكم حتى يرد ان هذا الجواب انما ينبغي على
مذهب النظام ان البيع وقعا بعد الجنس لا عتقاد الجنس وقد اشار شارح
مسلم والصفاقي عند شرح هذا الحديث

يا سامع الله عن رسول الله كيف سمعا والسمع من كل قلب بما قبل وعا
خذ غالبا عن كل شيء سمعا عمن سمع الله في التعليم الله

قوله (كم وعيما لكل مرة حكما) فانه كلية وفيه افتقار على اخر التسمية
فانه كما يسمى بزيد يسمى ايضا بالكل المجموعي كما نبه على ذلك الشرح وهذا
اي بمعنى الكلية هو المقصود منا اذ هو المستعمل في اسوار القضايا كقولنا
كل جزء متغير حصوله او قبوله وكل متغير حادث ينتج كل جزء حادث فان
الكل المجموعي لعدم انتاجه في الشكل الاول وان يقبل عن غيره لجواز ان يكون
اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد الاعم لا يستلزم الحكم على
مجموع افراد الاخص كقولنا مجموع الدنانير جيد او رديء ومجموع الجيد او رديء
او حمار فلا ينتج لان مجموع الدنانير ليس بجيد ولا رديء ولا حمار فقوله

وان قلت هذا يسري الكل الى كل لم يقع كلية لان كل واحد وحده محرفا والعرض انه فرد وفرد
احرى ومن النفي ان اجيب بان المراد كل واحد لم يقع في ضمن بقية المراجعة وسواء
على الله عليه وسلم للشيخين اجرا تنبيها لما يكلون الكل على ما تقدم يكلون ايضا على
الماهية المركبة من اجزاء كما يقال في المراد انه كل باعتبار اجزائه وكذا السرير كل ومكذا
بعلم ان الكل لذات الاجزاء يكلون على الماهية المركبة وعلى الكل المجموعي وعلى البعض
المجموعي وقابل الكل المجموعي الكلية وبينهما بقوله (وعيما لكل مرة حكما) فانه كلية
فقوله (اي الكلية) يعني ان الكلية هو الحكم الثابت لكل مرة استغلالا من غير كل بغير مرة بعد
المرة ويسمى الكل الجميعي وتكلون الكلية ايضا على القضية المشتملة عليه وسواء كانت
مسورة بكل او بغيرها من اسوار الكلية كما يأتي في الفصل وقابل البعض المجموعي الجزئية
وهو قوله (والحكم للبعض هو الجزئية) يعني ان الجزئية هو الحكم الثابت لبعض
الافراد مع استغلال كل واحد منها به لغير بعض الجميع او النشار ويسمى البعض الجميعي كما
تسمى القضية المشتملة عليه جزئية ايضا وقابل الكل بمعنى الماهية المركبة من اجزاء
الجزء واشار اليه بقوله (والجزء مع بقية جلية) اي والجزء اذا سمع فاركب منه ومن غيره كل

فتبين ان كلا من الكلية والجزئية والجزء مقابل للكل باعتبار احد الكلا فاتها الثلاث

(فصل في المعرفات)

لما وقع الفراغ من قبيلة النوع بقيات شرع في معاشرة ومبنى المعرفات جمع معرف بالكسر اسم فاعل من عرفته الشيء اذا تعرفته عارفا بعد وسمي المعرف بالفتح بها ايضا تسمية للمفعول بالمصدر ومعناه يسمى ايضا بالقول الشارح وفرع بعض المعرفات على عمل المجموع ومبادئها لما تقدم ان تغيير التصور يفرض صناعة على تغيير التصديق ومعرف المعرفات اما مركبا من مركب كما في قولنا المعرف والقضايا او مركبة خفيفة ليست في تاويل مفرد وهما اي المفردة تفرض على المركب وكذا لك في قولنا المفرد والمركب

فتبين ان كلا من الكلية والجزئية بها تنقد الكلية تقابل الكل بمعنى الحكم على مجموع الافراد والجزئية تقابلها باعتبار الكلا فية على الحكم الثابت لبعض الافراد ومن البعض المجموعي والجزء يقابلها باعتبار الكلا فية على المادية المركبة من اجزاء واما من المعنى اشار شيخنا سيحمدون رح في بدرته بقوله * وقابل الثلاثة المرعية * بالجزء والكلية الجزئية * ومراده بالثلاثة المعاني التي للكل كما تقدم

فصل في المعرفات

قوله بالقول الشارح اي بشرحه المادية في الجملة فيكون المراد بالشرح مطلق البيان او يكون من باب التغليب وانه بعضه ومن الرسم لا يشرح المادية بل يبين بما قبله قوله ولم يذكرهم للمعرف حدا وهو رسما الكلام من انه اما ترك اليه استغناء عنه بذكر السرد كم التي ذكر بعد بكا نه يقول ما وجدت فيه السرد كم فهو معرف وقد لا يكون ويحتمل ان يكون تركه بناء على ما ذكره بعضهم من ان تعريف الغير لا يمكن اذ لو كان له تعريف لكان لتعريفه تعريف ويلزم التسلسل ومن بعيد لان يفهم المعرف مادة وعلى كل جزء سواء كان معربا لغير المعرف او معربا للمعرف بالتعريف الواحد كما في الجميع فلا تسلسل اصلا وانما عبارتهم المعرف للشيء ومن مادة على كل شيء ومن جملتها المعرف ومعرفه وهكذا كل لام حرف عليه عنوان موضوعه بمنزلة حكم نفسه كقولنا كل فعلية موجبة كلية تنعكس جزئية بالمستوى فهذا الحكم متناول لهذه الاحكام نفسها فقوله وفرزمه صاحب الشمسية اي له تبع شيخنا في بدرته اذ قال * معرف ما ارتصور حصل * تصور المكلوف او ميز كمل * فقوله ما اي معنى من ان المحصل ان التصور معنى الجنس والفعل له لكنهما دخل بالفيل له والمد التاء وبالتاء التا نيث والرسم

وخرج بقوله كمل العلم الاعمى لانه كما يعبر الامتياز عن كل ما عداه فكذلك واجب
حاصل مزاج المجزاب مع ايضاح عرض تسليم ورود المتضايفين بعبر اذا في احد امتزاج
تصور المتعرف تصور المكلوف ان يكون تصور المكلوف حاصلا من تصور المكتسب
منه وكما مر ان احد المتضايفين بعبر بالنسبة الى الآخر ليس كذلك ومثل مزاج المجزاب
عن ابراه اللوازم السند كما ان بصر بالنسبة للعمى والمجزاب بالنسبة الى المتعرف
قوله المتعرف للشيء قد تكون مع مبتدء مزاج التعريف للاقرب والبادي ثم تبع
المتعريف في جملة والسنوسي في مختصره والفناري فقال

يعرف الاشياء وماهيتها ما عرفه سبب معرفتها

ويعرف شامل للاعمى وابن خمس والاقرب يعبر بالتعريف بالاعمى وعرف بالسين
ذلك وتعرف للمؤلف في شرح الشمسية ونسبه للاثير سينا وكثير من المحققين قال
وكتب اللغة مشحونة بالتعريف باسماء الاعمى قال الفنيسي وعرف الجزاب عن
المحققين وجواز التعريف بابن خمس ازلي من الاعمى اذ قرب الاخير الى المعرف
اكثر من قرب ابن عمى والمتاخرون لما اشترطوا في المعرف ان كان وجوديا
حكموا بان الاعمى والاخرس لا يصلحان للتعريف بهما اصلا ولذلك عدل الكاتبي عن
تعريف الاقرب الى ما ذكره ووجه شيخنا سيد الكتب قال المتاخرون بجواز التعريف
بالاعمى او ابن خمس بوجه ما وعرف خارج عن المعرف به وان كان موجودا خارجا عند
بعض وفع في الجمل ويكون كالمعدوم في باب القياس ويكون حكمه ممنوعا يجب
اجتنابه قوله وعرفه سببا في تعريف المراد بالمعرفة ان وان المضمرة
وبالثانية المصدر عن جعل بمعنى ان حضور الشيء بالبال يسمى علما فالمعرف ما يجعل
الراء سبب بحضور تعريف الشيء والمجهول اذا قيل الانسان مثلا هو الحيوان الناطق
فحضور الحيوان الناطق هو المعلوم وحيوان ناطق هو المعلوم على ان فساد سبب معرفة
حقيقة ان فساد المجموعة وانما قلنا ذلك لان الزائد ناقصا وفي
من جعل لزم التعريف بمجهول ولو كان المعرف بفتحها

بمراعاة التمييز في التعريف فيكون المعنى فلا يلزم من تصوره تصوره من حيث ذلك التصور
فيكون التصور الاول سببا في الثاني والمتضايفان يعاد للاضافية فيهما بل يتصور ان معا ومنهم
من عبر عن التعبير بالنزول الى التعبير بالسبب فقال المعرف للشيء ما تكون معرفته سببا
لمعرفة ذلك الشيء عند جعله عليه

بعتبرها لا يحتاج الى تحصيله عن جعل حال التعريف لزيد تعريف المعلوم وعرف
الاول فاذكر يلزم عليه استعمال الفعل المعرف في ج معنيين متغايرين حقيقة ومجاز
وفيه شر وسوء ذائقة الاتكال على فاعلم من ان المحمول الايجاب والمعلوم ايجاب
وكذا ذاك كما لا يخفى على المتأمل فقوله فلك لا يلزم اذا فيه الحكم عن الحماد
الحماد ما حكم على الانسان بكذا ان تحقيق تصور الانسان اذا الحكم على الشيء
فرع تصوره نعم الغير المحمود له لا يتصور له الا بعد هذا الحكم انما هل من
الحماد فبعد الحكم قبل التصور للغير ان من المحمود له وذاك لا يضر
وبهما تنحل كلمات هذا الشر من ان الحماد يحكم على المحمود بالحمد نكرا اذ الحكم
في غير اعلاه ان الحماد ينفسخ في الزمر هو زيد المحمود ويصير ما قاله قال
الانسان من ان الحيوان الناطق لم يتصور حكما والا كان معرفا لا معرفا هذا
بالنسبة للحماد اما المحمود له فلا يحكم على الانسان بشيء الا حين التفت
صورته في ذهنه وتصور ما مر تلفا والحماد بعد اذا حكم لم يحكم الا بعد
التصور فارتفع السؤال والجواب والله اعلم بالصواب وهذا معنى ما نقله
شيخنا ابن منصور عن بعض من ان هذا الحمل انما هو صوري وللاحكم
بالصوري تصور ونفس في جميعة الزمر وهذا لا يتوجه عليه منع لما يأتي ويه
تعلم ما وقع للشيخ اليوسي في حواشي المختصر فقوله لا بد ان يكون غير ما
مراده ان يكون بينهما في المعنى من وجه فامع الاتحاد في المتصور والمغايرة
في الذهن فكم وبه تعلم انه لا تنافي بين تكرر الغير مغايرة المحمود وبين
كونهما متصورين اذا لمراد التلازم مثلا من نفس المحمود فقوله واضح بان هذا الغير

فرتيصور الحيوان الناطق ويحمل انه صورة مية الانسان فلا يرد قد الاجمال عليه فان التعريف
انما يكون للشيء ومع فما اذا اعتبرت نسبته الى المكلف تعريفه مثل المسلم الناطق اذا اعتبرت
نسبته الى الانسان فقد افاد امتيازه عن رجل فما عرفه والا فسلم انه مع ما له او قبله يقال
ان التعريف المذكور غير جامع لخروج غير الحيوان الناطق هو منه اذا كان غير محمول على الانسان
لانا نقول انه ج لا يصدق عليه اسم المعرف بالفتح شركة منه وغير المحمول فلك ما يلزم في عمل
الغير على المحمود انما حكم على الشيء وقبل تصوره قلت لا يلزم انما فيه انما حكم قبل التصور للغير وهذا
لا يضر ويلزم خروج التعريف المذكور امور احدها ان المعرف للماهية لا بد ان يكون غير ما له الذي
عرفت به سببا لمعرف بتا والسبب غير المسبب ووجه المغايرة في الغير التلازم انه ذا على الماهية
تفصيلا والمحمود تلاحكم منه الماهية

النافع انما يذكر فيه بعض الزائدات ويترك فيه ذكر البعض وغاير للكل
مغفورًا وازرًا والله مغفورًا وارثهم يكون بإضافة وبعضها او مع الجنس
والجواز عن غايرة المختص بها مغفورًا كالكاتب مثلًا للإنسان مغفور فيه يعمل
فالاشعار للإنسان فيه قوله قبل قلت هاهل هذا ابتداء الزائد في
الفعل لا يتعلق فيه اجمال وتفصيل فلا مغايرة بينهما وجوابه ان
المغفور للفعل ليست فيه مغايرة في المعنى لأن المغفور منه بناء الفعل
للمفعول وانما فيه المغايرة اللفظية وفيه فيه كما فيه وانما اشتركوا في
الدشمية بقلة كما حققه الفيومي وسلمه قد هذا الشرح وحواشي المختصر
وأما أنيه منا فزورًا وأما قوله منا فلك يلة ح فيه نكر لانه بدأ
على ما توهمه حاجب النهاية والمختصر من ان النفي للفعل من قبيل الرسم
الناقص فقد تفي للشيء بكونه مميزًا وذلك خاصة من خواصه
وذلك كله باطل كما يأتي بيانه ان شاء الله قوله سابقة على مفيد
المفعول ان لا تتوقف عليه بل توقفت مفيد عليه كتفي للشيء بانه
كوكب فتفاوت ان النهار الزيد نسبة اليه متوقفة تعقله على تعقل الشمس
بان النهار الوقت من طلوع الشمس وغروب الأبواب وغيرها لم يفيد وح جعل
الشرط يحترز به عن ان يكون في النفي دراز مجهول لم يوقت بوقت بعيد معه
كما اشار له بقوله الشرط ان تكون اجزاء النفي اي المضاعفة بقسم
او غيرها التي يقع بعد النفي فقوله اجل مفعول مطلق عامله محذوف
بابه من اضافة الصفة الى الموصوف والزيادة لبيان فيها بعد ان المجرور وجعل مع ان الجملة
يكتب تفي يفيد فقوله كتفي للشيء وبه هذا راجع الى تفي للشيء

يرجع الى النفي بالمضاعفة او من المتمم بالبيع وكونه متمم بالبيع فغاير لمفيد به الثابت
انه لا بد ان تكون مع فيه المفعول بالكسر سابقة على مع فيه المفعول لوجوب تقدم السبب على
مسببه ومعناه انه يجب ان تكون اجزاء النفي فيه متصورة عند المفعول له قبل النفي بها قبل النفي
النفي بمجهول لا فتقار التوقل المجهول الى مجهول الا اذا كرر النفي بالمجهول وعد كما يقال في
نفي الانسان لم يفعله ويفعل الميزان انسان من الميزان الناطق والميزان من الجسم
الناطق والجسم الناس وهذا الشرط يمتنع نفي للشيء بما تتوقف مع فيه على مع فيه ذلك الشيء
كما تمتنع بقية كالابوة والبنوة لان فيه ان مع فيه احدهما قبل الآخر بل مع فيه ما الثالث
انه لا بد ان يكون المفعول فيه بالكسر اجل عند السامع من المفعول فيه بالفتح او اعلم منه او مع
فيه للشيء بما يساويه في الخفاء تتعرف الزوج بما ليس بفرد

الشيء وبضده ومنه المشترك اللفظي بسائر وعكسه فان قلت هذا الشرط
قيد الرسم لكونه بالامور الخفية كما مر وامّا الحد فيعتبر فيه ذلك اذا قلت
نعم لكن ليس معنا لانه في الغير اذ اتيانك الشيء بآخر تكرار معه وجئنا
بآتيانك آخر وآخر وهلم جرا لاستحالة ذلك بل ينتقل الى كلمة العرف الثاني اي
ان ينتفي الامر الذي هو البراءة قوله والا لما مر آخر فيه قوله كتبع بيا النار
بانفاجسم كالنبع اذ في البسملة كذا وعرو اجزاء متباينة او في انها تعرف
خفية لنحو ما ان الجسم يضيء بالنبع كما قيل

ثقلت زجاجات انتحا برحلنا ... حتى اذا قلت بصرن السراح
خفقت وكادت ان تطير بما حوت ... وكذا الجسوم تضيء بالارواح

قوله ومن الشركة يعني عند ما قبله اي في شركة كونه سابقا في الجمع
على المعرف يتفرع عنه ان لا يعرف الشيء بمساويه في الجهل بآخر وما مر اخفى
واجيب بان اخذ الشيء وتعريفا او في من اخذ البراءة اما للتعميم على الشركة
مكابرة ليجاب بكل على جميعها او في لا يكون الا في الاول لا في الثاني فتدبر من الشركة لان اخفاء
المتأخر عن المتقدم لا يفهم بخلاف العكس قوله الرابع تبع في هذا التقسيم
السنوسي في شرح المختصر وفي اخذ من الغير المذكور نظر لما تقرر ان من الشيء
المتقدم يتبين ويتميز والتبع بين بالاعم وان خص نعم لو كان التبع عين
الغير ان كان ذكره تتميما وكلامه مشعر بخلافه قوله فالكل معرف على
ثلاثة في وجه الحصر فيها ان التبع بين اما بمجرد الاتيانات او هو او الغير
والثاني اما ان يضم ان يكون مركبا او لا ان لا والرسم والثالث اللفظي
قوله ورسم الجار على الاسنة اشعارا بياء النسب وزاد الناظم

والعجب من بعض الشارحين حيث ذكر ان الشيء يتبين بالشيء بالنسبة الى ما يتقوم به عند العقل وان الشيء يتبين بالشيء بالنسبة الى ما يتقوم به عند الحس وهذا من غرائب الاقوال فتدبر قوله ان يكون المعرف مساويا وقد يكون المعرف اعم من وجه وقد يكون اخص من وجه وقد يكون مباينا قوله ان يكون اعم واخص من وجه لبساطة كمزدلف وعكسه معا والمباين اشرف قبساطة العرض من غير عمل شيء من الجملة وبساطة ايضاح ذلك ان شاء الله قوله ومع كامل ثلاثة فيم ... خصر ورسم والعكس عم ثلاثة اقسام وفي الصفيغة ميم خمسة لان الجمع اقسام وتاء فصر والرسم

بالكسر اعم من المعرّى وان اخص منه كما لا يكون مباينا لعدم بان وان يكون غير اعم يكون وكذا
ان ما نفا غير المحدود من الدخول في حده ويكون غير اخص يكون منعكسا اي جامعا لجميع
افراد المحدود وبالاولى يمتنع ان يكون اعم واخص من وجه لبساطة كمزدلف وعكسه معا والمباين
اشرف قبساطة العرض من غير عمل شيء من الجملة وبساطة ايضاح ذلك ان شاء الله قوله
ومع كامل ثلاثة فيم ... خصر ورسم والعكس عم ثلاثة اقسام وفي الصفيغة
ميم خمسة لان الجمع اقسام وتاء فصر والرسم

ياء النسب نكرا الى آخره المفهم ومنه مطلق الفهم او جنس فيخرج ان ينسب الى
بغير انواعه كما يقال الحيوان انسان او فرس سواء كان هذا الجنس بنفسه
او بعضه انسانية وفرسية ولا يخفى ما فيه من التكلف احوج اليه
غير النكتم قوله الجنس الجنس المعتبر بالارادة اذ جامع بينهما في تعريف
الحيوان وان كان اعم منهما كما في اخراج غير الحيوان من انواع الناطق تنبيها
على تركب ماهية الحيوان منهما زيادة على الجنسية والنمو مما ذكر فيما
قبل هذا غير التغير وبالمتحركة والمتحركة وان كانت اخص منهما كافية
في اخراج غير الحيوان من انواع الناطق بقيوده المحذوفة براءة منها بالحامية
والنامي خارج تابع فلا يضر تخلفه قوله بالتمكن بقية او التضم امكنا بغة
ذكر اجزاء الجنس مفصلة كتنبيه الافتقار بانه الجسم النامي والتضم
ذكر الاجزاء مجملة كتنبيه بقيد الحيوان الناطق قوله وبزيادة عبرة بالدالة
على التزام اي كتنبيه الافتقار بالناطق فلا يضر حرانا فانه قوله لان
الحر لغة المنع ومنه الخدر يسمى بذلك لانه يمنع من الاعزاء ويقال حرت
المرأة على زوجها واحرت اذا امتنعت نفسها من الريبة وحر الله فانه
منها او منع من فعلها لعبدها والنهي اي غيرها فقال الله تعالى تلك حدود الله
فلا تقربوها قوله وسمي تاما فانه كما مر انه لا يتم كلام الجنس
وجوب الترتيب بان يقدم الجنس عند ارادة الجنس والرسم التام على الناقص
فصلا او فصلة وفي شرح المختصر للسنوسي ومنهم من شرط في تمام الترتيب
بذكر الجنس الاعم فقد قالوا ممن ذكر الجزء الاخص فالاعرف وعكس هذا الترتيب لم يسم عند
متأولا حدا تاما بل ناقصا والمشتمل على الذاتي من التراجم لما يخرج من قول الاعرفية

وسؤاله ذكرت بيد اجزاء الجنس مفصلة كتنبيه بقيد الافتقار بانه الجسم النامي المتحرك
بالارادة الناطق او مجملة كتنبيه بقيد الحيوان الناطق وبمجملة الحر الناطق من المشتمل
على جميع الذاتيات بالتمكن بغة او بالتضمن وله عبرة بالدالة على التزام وسمي حدا فانه لغة المنع
ومنه سمي غير المحدود من الدخول فيه ومنع ما منه من ايراد المحدود من الخروج
عنه وسمي تاما لاشتماله على الذاتيات بكمالها واشار الى الرسم التام بقوله او الرسم
بالجنس وخاصة وعلم اي الرسم التام هو المركب من الجنس القريب والخاصة بجزء ايضا الرسم

وبغير الاعم لكثرته اعرف وبكونه واجبا اولى فقوله السراج والامير
مع الخبر في ه قال التفتازاني في شرحه للتخريج ومن الشائع اكلم يد ن
المنصوب من التفريغ ومن التمييز او تقدير الجار مع ما بعده اي بعضهم
لا يختل بسبب عمرو فلا حاجة الترتيب وقال الدماميني ولا يشكل الفرق
من التلاحق حاصل مع الترتيب وهو وجه قولكم وخامسها هذا الشرط
والثالث بعده بتحقيق الطلب ضروري اذ لا يجوز التقاء الساكنين في
الشعر الا ضروري قوله والمراد الخامسة الشاملة اللازمة الدليل
على ان المراد ما ذكر فرينة شرطه الا تعكسوا واحترز بالشاملة من غير
الشاملة كتنع في الانتصار بالظاهر بالعقل وبالملازمة من غير
اللازمة كتنع في الانتصار بالمتبعر بالعقل قوله وذا فعل الخبر بفعل
بعيد اضافة البيعة الى الموصوف او الخبر الناقص وقوله بفعل اي
فعلي وهو مبني على جواز التنع في بالمفرد وفيه خلاف قال في شرح المختم
ومنهم من شرط التركيب في المنع ومثلوا بالتنع في بمثل لا يعلم
بالخاتمة ولا بالفضل المنزه غير وحرفا ما وجعل ابن سينا اداة المفرد
التمرات قليلا رديا قولكم ابعد ان بعير وقم بعدهم وزيد وكلما كان
الجنس ابعد كان التنع في بالانتصار اعلى قوله وكل واحد منها بالمفرد
عرفي على ان المنتصب الخاتمة يقرر به الانتصار وبالكلام اذا لم يرد به معرفي
على خلافه والتاء في البشر له اي الفضل يقرر به ويا لحرت والعريض الاكبا

ان الخبر الناقص بفعله (وذا فعل الخبر بفعل او معا جنس بعيد الام به وفعلا) يعني ان احد
الناقص لا يذكر فيه الجنس القريب بل يكون اما بالفعل وحده كتنع في الانتصار بالظاهر او
بالفعل مع الجنس البعيد كتنع يعد بالجسم الناطق سمي جزء الخاتم وذا فضلا التنع بعض
الزائيات منه وانما ان الرسم الناقص بقوله (وذا فعل الرسم بخاتمة فقم بما او مع جنس
ابعد فرارتكم) يعني ان الرسم الناقص منوط بالخاتمة وحدها فما مع ذلك كانت كتنع في
الانتصار بالظاهر والمراد الظاهر بالغرة او مركبة كتنع يعد بالمنتصب الخاتمة البلد
البشر له التم يعني ان كمال مجموع منزل الغرة غير البلاد خاتمة واحدة وكل واحد منفرد
بانفراده مع فعل او يكون بالجنس البعيد والخاتمة كتنع في الانتصار بالجسم الظاهر
سمي رسما ناقصا وذا فعل ان قد تقدم منه بعض ما اشتمل عليه الرسم التام من الزائيات
او جميعه وحاصل ما تقدم ان التنع في بالفعل حده وبالخاتمة

يصرويه وبالبغ والابل مثلا قوله الخ بركسبعل وده زمع ومزاشماعيد ايضا
الخ ماسر والغضنفر فجاز فيهما اشتراكا ان كمية في الجمع والشامل لجميع افراده
يغني عن اشتراكهما الاشمية منها اجيب بان الاشمية منها ليست وحدها
للافراد بل هي وان كمية ويصح اعتبارها في الجمع انتهى قوله جواز يشبه
الجمع به مزاميز الورد فعله سعد البرير بمعنى الغرائي وبعضهم حمل
التفصيل على ذكر جزء وبرجز بياتي الجمع وما ذكره الشريف وكلتا الكلمتين
صالحة للتمييز فيلزمه قال الشروحه قوله واما التعريف بالنسبة فغير
تمييز كلام الخ اي يرد على ان المراد بالتفسير ما ذكره الشريف الصفاقسي
ويمكن ان يراد بالتفسير ذكر انفساح الشيء الخ وكذا يقال مثل العلم مزر
التصور والتصديق ويقال الكلمة مزالاسم والفعل والحرف يكون مزهذا
تعريفا بالنسبة لمن علم الانفساح بوجه ما وجعل المنقسم يحمل الانفساح
على الجمع ولك ان تقول ان المعرف هو مجموع مزل الانفساح قوله والمراد التمثيل
والتفسيم كلا منهما مزالتعريف بالمناسبة التعريف بشيء بل كم من شيء خفي به ما يصلح ان يكون
مع قلة الكثير ان الجمع في المثال المتقدم لم يخرج مزالقسمة الخمس اعتبارا
جائز واما التعريف بالشبه هو كما قال اخل في التعريف بالمناسبة
فيكون منهما قوله وكذا اللبكم يرجع به تبع في هذا المثال لمن وغيره
وفيه نظر لان المشتمل بالفتح غير المشتمل بالكسر كما انه ذهل خارج

العقبة واما في الدلالة على معنى ويشير بلفظه واخراشم منه في الدلالة على ذلك المعنى
كما يقال الجمر الدمر والعشجر الزمر واما التعريف بالمثال وهو التعريف بالشبه
هو ان يشبه المعرف بشيء معروف عند السامع لعنصر ايضاح المشبه كما ان يشبه العلم باذ ان
البصر بمعنى ان العلم هو انكباع صورة المعلوم في البصيرة كما ان راء البصر هو
انكباع صورة المبصر في القوة الباصرة ومنه ذكر جزء ويرجز بياتي الجمع كما يقال العلم
كما ذكرناه ان الزواجر تنفي الانشر واما التعريف بالقسمة هو تعريف الشيء بما يشاركه
بكثير في التقسيم كما يقال مثلا في تعريف العلم الاعتقاد اما جازم والثاني الكثر والجازم اما
مكفهر للواقع او غير مكفهر والثاني الجهل المركب والمكفهر ان ثابت لا يحتمل النقيض او
غير ثابت الاول العلم والثاني التقليد فخرج مزالتقسيم ان العلم هو الاعتقاد الجازم
المكفهر الثابت والجواز التمثيل والتقسيم كلا منهما من التعريف بالمناسبة هو ما ذكره
ولزم اشتمالهما على وكذا اللبكم يرجع في التعريف الى التعريف بالمناسبة بانه اذا فيل

ما المعنكفة بمعنى لا مما مزيل المعنكفة بلا فانا ميز الفتح بمعنى لا مزاهب المسمى بالفتح
فالمسمى بالفتح هذا هو المعنكفة بالا وزن لنا كم ان لوا سمعكم ايضا البيكر كما بعل
مما هب المختصر لا فرق اجيد في الرسم وبعد الكل عمل افسلع المعرى اشار الى سرد هذا
بقال

خارج بمسمى المعرى غير مسمى المعرى ولزا قال بعض المحققين التغيير از الكلاى
التعريفي عمل البيكر مجاز في ابن مهلج لان تصور معنى المعرى والمعرى واحد
بليس شيا معنيا ان تصور احدهما مكتسب من تصور الاخر كما في التعاريف الحقيقية
لا تجاد معنى البيكر وتراد هما فاعلمه قوله فالمسمى بالفتح هاهنا هو به
نكر لان المسمى بالفتح غير المسمى بالمعنكفة ان اند لان خارج فالا وزن ما بعل
كم ويكون المعرى فسمين حقيقي وليكر وان وان تصريفيه وان حكمي بل تصريف
وتفسير وعميقة البرير فلا حكم بين المعرى والمجرد حتى يمنع فلا يصح ان يقال الاسلم
ان ابن فسار حيوان ناطق بمنابة ان يقال الكاتب الاسلم كتابة نعم
يصح ان يقال ان فسلم ان مزاحر للا فسار وان الحيوان جنس له وان الناطق بعل
الى غير ذلك لان مزاه وهما وكنيه ومزاكله بخلاف البيكر فلو قيل الانسان
حيوان ناطق فاريد ان مزاه مزلوله لغة او العقل ما دل على حد فقرر بين معين
واريد ان مزاه مفهومه اصطلاحا كان تعريفا البيكر وحكما فاعلم المنع البرد
يرفع بمجرد نقل او وجوده استعمال ابن ان الكلاى التعريفي عمل البيكر مجاز في
ابن مهلج كما تقدم **قسم الاول** ثم يعتبروا المعرى العلاج
في المعرى فاتي فلا يعرف بدلا وحده وان مع غيره لانه ليس ذاتيا يعمل به
ما يعمل بالجنس من ابن مهلج عمل جزء الماهية وليس تحتها يعمل به فا يعمل بالخاصة
من تمييز المعرى عمل تمام ماسواه وكذا لم يعتبروا تركيب الخاصة مع العقل في نما لكونها
خارجة عن الماهية لا تميز ابن مهلج عمل الذاتي والتمييز حاصل بالعقل فلا حاجة
اليها وكما ميز كلام جماعة من المناطقة ان التعريف بالمعرى العلاج مع العقل كفولنا
في ابن فسار من المناشي الناطق او العقل مع الخاصة كقولنا من الناطق او الضاحك
من الحيوان الناطق ويفهم كلام الخزرجي في الكشف انما من الرسم الناقص والتعريف

بالعرف العام مع انها مقيدة بهم فاخر عن فوا انكر اهلها الى التلاذ اكثر
التعاريف المشتملة رشوع لما نقله في شرح المغاير من تشتمل الغراب
من ان الالف للدلالة على الجنس والفصل يتعسر في اكثر الاشياء ونقل الحكمات
عن العزيزي في الشروع فانه حقا هو الذي لا يشاء الا الله هو الحي
بما مر جميع المحمدات والمكملوت في مغربة المغاير الشرعية وغيرها المغاير
ما ليس منها من حيث الجملة مما ليشاركها في بعض خواصها فقال بعض محشي
المختصر ومنها المغاير كثيرا ما يقع من حكماء المتخيرين يكون فهم التنبيه
على ما يقع به التمييز ولو بامارة من خواصه يقع من عليهم المتاخرون لا اعتقاد
انهم يأتون بالمغاير التي تشتمل على جميع الذاتيات وهم لا يقصرون ذلك
لانه لا يعلم حقا هو الا شياء الا الله تعالى وفراشة ان هذا ابن اسباب
رفع الحجاب قول كنج وشرحه كل ج قوله مكررا او واحدا بعشرة الكرار
بالمنع والانعكاس ربما يمنع وسيأتي ان هذا الشرط التنبيه على ان التفسير
مرادا باللازم بعشر من غير الحجاز للمبالغة قوله فلا يكون المعرف اعم
ج كما مر انه اذا امتنع ان يكون اعم وان يكون اخص اريد لا يكون اعم من وجه
اخص من وجه بالاحرى وكتب يحيى الى نسارياه بتغير لبساطة الكثرة والعكس
ج قوله ان كلما وجد الخمر حمرا بعد ان يتعقل كلما وجد المعرف وجد
المعرف ليشمل ما اذا كان حمرا وما اذا كان رطبا وكذا يقال فيما بعده
قوله وبشرط العصر يشوعبد الرحمان رئيس اخر من عبد الغفار بعصر
البرير اشاء بعرى كذا واما قاله المعقول بشاركه البشر كثير العلم والمال
والافعال من الغيب تلك مزية الكرماني والتقتزاني له شرح على مختصر
ابن الحاجب اه حلي والمزاوقي ورسالة في المنكرات مما تجمعنا سنة
ست وثمانمائة قوله بالعكس المشتهر تبع العصر على ان التفسير
المروي سعد البرير والجلال المحلي في شرح جمع الجوامع يمنع ان ما ذكره الشريف

لمنع التلازم في الشبوت اي كلما وجد الحمرة وجد الخمر وقد اذ لو كان اعم لم يلزم من وجوده وجود
الاخص وبذلك يلزم ان لا يدخل فيه شيء من افراد المحدود فيكون ما نقضا وبا مناقع كون
اخص تكون منعكسا والمراد بالانعكاس عكس المراد بالاكراه وبشرط العصر بالعكس
المشتهر

سيتاز له مزاز العكس على هذا التفسير لم يز ابن ابن ملاح اللهم الا
ان يقال ما هنا مبني على قول ابن مازور ومزاز الفضية تعكس كتفسها
اذ اكان المجموع مساويا وما يأتي على قول الجمهور ان الكلية لا تنعكس ان
جزوية ان العكس مؤقتا كان على وجه اللزوم قوله وبسره ابن الحاجب
مزاز الفضية المجهل ابو عمر عثمان بن الحاجب صاحب المختصر بن الفقيه
وغيرهما توفي سنة سبع وارتعين وستمائة وتبعه على هذا التفسير
الفكهاني والسنوسي وما يسرد به مزاز العكس لان ما فسر به العضد
انه عكس نقيضه المواجهة بينهما المغايرة حرج العبارة بفظ
والا بما انهما عند التأمل واحد كما ذكر النزال وأجزاء مما لا يكون الجزء
اخص وكلا التفسيرين بفتح فيه واغتر في العضد تفسير ابن الحاجب مزاز
بانه تفسير للشيء بلازمه لا بيان بمفهومه وضعفه لانه على
نقيض المفهوم وعكس النقيض على ما سيأتي تبديل كل من طرفي القضية
بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف قوله للغة ان العكس
بهما مشكل التبديل والتحويل قوله وللغرض ايضا ان عرض التخالف
وضعفه تبديل كل من القضية مع بقاء الكيف والكم مرفا وكذبا
قوله كما ذكره المجهل احمد بن احمد بن عمر بن احمد ولقبه جلال الدين كان قوله
بالمهملة تاخذه في الذهن لزومه للاتم وكان يقول ومهمل لا يقبل التكلم اولم
يكن يفر على قبقه وجعله يؤفا كراسة فاقتله بزنه ثم اراه كان يقلب
عليه المثل وقلة الافراد وغرض عليه الفقهاء فامتنع منه توفي
سنة اربع وستين وثمانمائة وفر اغتر في الفاء قوله تفسير العضد
مواجبة للعرب بان هذا استبداله ان العرب انما يفيع في جملة والقرض
عكس النقيض ولا يتاتى فيه العرب لانه لا يكون ابدا في قضية وهذا من
النادر تغيير فيه واز انكاره تلميذه العبادي قوله واز خالفه ابن
ملاح تبع المجهل في هذا المقول سعد الدين في حواشي العضد واغتر فقد ابن

وتفسير العضد مواجبة في المثال والعكس للغة وللغرض ايضا كما ذكره المحلي حيث يقال
كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان ضاحك وبالعكس واز خالفه ابن ملاح

ان كان ما وجد المجموع
وجد المجموع فيلزم ان
لا يتخلف شيء من افراد
المجموع عما وقع
مبتدأ به او خبرا به
ان يقال ما وجد
في الانتفاء او في
الانتفاء انتفى
المجموع وقد ان ينتفي
بعض الافراد
يلزم من نفي الاخص نفي الاعم دون العكس

وزعم انه مرادف للاضمحلال ايضا الذي هو من الكلية الموجبة اذا استعمل ان تعكس كنفسها وهو وهم لان العكس من العكس اضمحلال وهو نكرة لانهم زادوا واعلم تغ بهو بفوهم تبديل عن وجه اللزوم بحيث لا ينفك مادته وصورته وشيئا في التهم يخ بعد الزيادة هذا الشر ان شاء الله فقوله باعتبار بين هذا بعد باعتبار ذات كما يشيع عند كلام النحاة حيث مرج بان العكس فد يطلق على الابتداء بالشيء من كلمة او حرف ثم ما يليه الى آخره ومنه النوع المسمى بقلب الكلام في البديع وقد يطلق على تبديل الامر بين القضية مع بقاء الكيف والكم هذا ذكاء بان هذا مثل بالعكس الخ وقد يطلق على تبديل الامر بين القضية على وجه يعم وهذا مثل المسمى في المنكر بالعكس المستوي وقد يقال للتلازم الشيئين في الانتفاء كالكرة لتلازمهما في البديع وهذا مثل المسمى في الفيا سر انه مرادف بالكرة والعكس بين العلة والحكم اذا علمت هذا فقولهم الخبر المكرة المنعكس انه يصح فيه المعنى الاول لانه يقبل مراده ولا الخ في والمنكس لان المراد بهما القضية والخبر ليس بقضية فتعين الاخير وقولهم عوا بر الخ اجاب وقوله بعض عكس العلة المقابل للكرة مثل هذا على الاصوليين وقد ذكروا ذلك في بحث الفيا سر ومعنى الكرة عندهم كلما وجدت العلة وجد الحكم والعكس كلما انتفت العلة انتفى بليعكس العكس هنا بما يسر به في العلة للان العلة والمعلول بالعلة انسب للامور للانة امرها ان العلة في اصطلاح انه مؤثر بمعنى المعرف لانها علامة على الحكم فالاشكال على علامة حرمة المسكر والثلاثة الخ والدور معي لم يجتمعا في القضية اذ لا يقال القضية مكررة واذا اجتمعا في العلة وهذا معنى ما اشار اليه الشريف بقوله لان العلة عندهم فقوله اورد كم يقتضي

بخلاف القضية وان الدور معي لانه اشار للعلة لا للقضية اذ لا يقال الكرة في القضية وانعكست وقد علمت مما قررناه انه يلزم من الاكرار المنع ومن الانعكاس الجمع ولذا قد يستدل بهما تبعا كما قال ابو الفيا سر يدرك اشتراك الجمع العكس الاكرار الجمع والمنع مما المراد بهذا الزيد فيه للجمهور والعكس في الحكم من المجرور ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب عليه واشار بقوله والعكس في الحكم من المجرور الى رد كم يقتضي

الافراد يستفاد ذلك من ابو علي التميمي في التذكرة قوله حيث يسر
ابن كراهة قال البيوسي كأنه يعني ان معنى الاكراه كلما اتبع اثبتي
المحذوف ومتى امتنع امتنع والا فعكس ان يكون كلما اتبع المحذوف انتفى
المحذوف ومتى امتنع ومعرفتهم قوله اعلم ان الاكراه معترك التلازم في
الثبوت كما في اكراه العلة فيكون في العكس معترك التلازم في الانتفاء قوله
اعتق عن غيري واجر حاصل معنى الاعتاق اجراء في قولهم مكره فاعله للغة
جميعا اعني منا ان استعمال اسم الفاعل على مكره يدل على انه من الرباعي مع
انه غير مزجور في اللغة لقولهم يقولون كرهه فزمنا به ولا يقولون
فانكره ولا فاكرهه ان يقولوا يمكن ولم يقع بل امر فعله الا وحيث
كان الكره غير مزجور في اللغة يكون ما اخذ منه ومنه مكره غير مزجور
ايضا والثاني منوع قول الصحاح ان فعله الشر وقد اهل الجواب ان الاعتراض
عليه يتوقف على ان ما ورد بعد نشأ من اعتقاد هم انه ماخوذ من
معنى الزنا بان قال وليه مرة ما قال وليس بكاذب والكلام انه ماخوذ من
الكره الضد قوله وليس ما منا منه ان لا نعد ان يريد انه لو وقعا الضد
بالكلام لانه يمنع لذا بالمكره بل نعد انه لا يوقعا بكونه مكروها قوله
فاستعير لهما الاكراه اي على كريو الاستعارة بالكناية والتخييلية لعدم
ذكر المشبه به والاتيان بما من لوازمه ويحتمل ان تكون الاستعارة اصلية بان يشبه

حيث يسر الاكراه بالجمع والانعكاس بالمنع والمناسبة

ممكنة على المكلف ايضا لا كنه على المشهور انكم ولا مشاحة في الاصطلاح تنبيه
اعتق عن غيري واجر كره في البر النعماني وتبعه بعض الشراح تعسفا منهم بالمكره بفتح الراء يقولون
يقولون كرهه فزمنا به ولا يقولون فانكره ولا فاكرهه ويقول الصحاح ان الكره لغة
رديئة ومعنى اعتق عن غيري صحيح اذا بين فان ابيه سيتوهم ما ذكر من الكره بمعنى الزنا بالمرأة
فانما منه بل المكره منا ما خوذ من قولهم اكره الناقة بمعنى اتعلج فيه والكره الشيء وتتابع
كار التعريف الزمه لا يخرج وكذا الغامرة التي لا تخرج شبهها بالعين التي لا ينفك جزيها فاستعير لها الاكراه ثم شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية او ماخوذ من الكره
الامر او استغلاق كما في الغامر سرح موضحة لغوية

وجواز تكلم الغائب عنه في جميع الجزئيات وان حوال بانتهاء الجزء الخطاب في جميع الاحوال فاستعير له ان كراد اصلية وجرت الاستعارة في الفروع تبعية ثم شاع ذلك حتى صار كحقيقة ثم وقع تقرير فيما للاصل اصلا قوله ومزايا انهم ان لانه يجوز فيه هذا والاول قوله اذ اجعل الشيء على بابه كما تقدم التنبيه عليه قوله ويكون الاخ بحيث يتوصل بما يوضح الخاص اي مزايا بالنبع فاما مركزك فيفاس اذ الى التصوير على اراد التصور قوله فاركبت فرينة جاز اذ اريد على فرينة المجاز بتريز على الفرينة في تبع يه الكنوا بالتي يرد ورسجوده بلزوم الرور ارتبيتا سبعا وتريز في تبع يه التبليز على الفرينة المعاندة التي هي فرينة المجاز يكتب مثلا فيقول مرجمار يكتب او يضحك قوله وايضا فرينة المجاز في اصل مزايا الغير المهملة وتبعه مزايا الشروكانه اشار به الى تمييز الفرينة الاولى انها عملية في المجاز عن الفرينة الثانية المسيئة للمراد فكانه يقول الفرينة التي تستعمل في التعاريض لا بد ان تكون واضحة بل والمغفورة من التبع يه الايضاح فلا تنافي سبعا ان يتبادر الى الفهم ليلا يشبه الرمي الى خلاف المراد فلا يتوهم من مزايا ان الفرينة لا تكون الا لفظية بل كل منهما يكون لفظيا وحاليا والمشتركة الوضوح فوقع

قول ظم ولا بد ان يزور ويحمد وان لا يزور ان يحمد قوله

والمعرف بحمل لا عند السامع فيما سواء عنده فكيف يتصور كون احدهما اخفى عنده **قلت** مما وان استويا في الحمل عنده فد يكون الاكتفاء على احدهما اصعب والوصول الى فهم فيه اشق ويكون الاخر بحيث يتوصل الى فهم فيه بادنى تدبر ومثال المساوي في الصعوبة كتبع يه الزوج بما ليس بعزبه وعكسه ومزايا بالنسبة لمن استوى عنده وامامن يعرف ان الزوج من اعدة المنفسخ الى متسلط ويتبين فيهم ان يتبع قوله المعزبه بما ليس بزوج وقوله ولا تجوز اذ بلا فرينة بما تقدم ذا) هذا الشرط الرابع ان يجب في كل معرف ان لا يركب فيه المجاز بلا كنور فرينة تعين المراد منه كتبع يه الكنوا بانه هلال ذو رسجود ولا اعتراض وسلام وكتبع يه التبليز بالمجاز فاركبت فرينة جاز فعلل الشعر فاركبت فيقال المجاز لا يكون الا مع فرينة لكن نقل ما خوذ له في تبع يه اي فهم عن قول بانه الكبعكة المستعمل في غير ما وضع له مع فرينة تصرفه عما وضع له فلنا مؤلف لا يكون الا مع فرينة والمعنى على ان البعكة لم يستعمل فيما وضع له ومع غير الفرينة الدالة على تعيين المراد هـ وايضا فرينة المجاز من حيث هو فد تكون

يلوه الزور آه بالنبيت سبعا

من استعمال الابهام في الاعم فيه نكر وانما موز اكملا واخر للبكين
على الاخر الزه يبنا بينه بان اكملوا المجرورة على الميم بالرسم ولم ينقط
بقار كلام انهم ليس بصواب وانما كان ذلك خاصا بالرسوم الأول والزا
لا يكتر توقفه على كله بقار ومن حق الشراز ينبه على مكانهم الا ان
يقال اتكل على فاهمهم بعد وقد لك ميز المتغيرين ثم الرموز اما ان يكون وضعا
ويسمى كما مر ايضا ومتوقف الشيء على ما يتوقف عليه بلا واسطة
كالمثل التي اقربيا او مكتسبا ويسمى ايضا متمما ومتوقف الشيء على ما
يتوقف عليه بواسطة او اكثر كما يقال الاثنان اول عدد وضعفهم بتساويين
والمتساويان الشيآن الغير المتباعدين والشيآن الاثنان والمكتسب واركان
في البناء والفرق بين المصرح والمصرح اشنع للكنور في قوله مثلا زاه لبكة
مثلا ليزهل بتوا تميزا في تغريبا ان يقال والما منع ذلك الأزل المقصود من
التغريب النيابة وان جاز في لبكة المبرد بنا بيد بل وكانت ثم في بنية مع
المشترك تيسر المراد منه كان يقال في تغريبا ان يقال تميزا المبرد للبصر
وكان يقال في تغريبا التغر الغير الى النصار جاز كما قال الفراء فيما
على ما للغراء في المجاز ان المقصود النيابة وفرعهما

منهما متغرقا على الاخر ومتاخرا عنه كتغريبا العلم بانه مع بنا المعلوم مع توقفا تصور المعلوم على
العلم وكتركا خر المتمما يعني كالابوة والبنوة في تغريبا ان يقال خر وكتغريبا الضمير بانه كوكب نهار مع
كور الشعشعة ملحوظة له في تغريبا النهار لأنه ان ميز الزه تكلع فيه الضمير بزوال الابوة وذكر الفراء ان
المنع من ميز الشيء على سبيل اللزوم بل يختلف بحسب المخاطب جاز كان المخاطب يعرف النهار ويجهل الشمس
صح ان يقال له ميز الكوكب المضيء نهارا واذا كان يعرف الشمس ويجهل النهار صح ان يقال له ميز الذي
تكلع فيه الضمير بزوال ابيه فوقال وابيه هل في ميز النباب أزيع في السامع ما يحمله بما يعلمه ورد له
عند المخفيين خاص بالرسوم والنغ بيانا للبكية كما حققه العبادي وغيره انما اورده الشيخ يبتني
الشاو على كلام الفراء من ان الخبر يجب ان يكون جميعا في نفسه مع فهم النكر من خاكب ذو من خاكب
والا كانت جملته متوقفة على غيرها وارد لانه مبني على ان ذلك في النغ يبا المخفيين وليس كذلك
وقوله ومتوقف كما مر الخ فشنع كما مر الغريبة هذا يستلزم ساهد ثم ان ذلك لا يمنع في النغ يبا دخول المجاز فيه
وذو كنور فرينته كذلك يمنع فيه المشترك وذو فرينة تغير المراد منه كذكر العير في تغريبا النغر مثلا

جامعة الملك سعود

قوله ان ترتفع الامكان قال الشراح المراد بالامكان منا العوارض
غير خارج من قوله المراد كزال ومثاله معانو اخر يغير مراده وسمي كونه
معنويا لان دلالته اما بالتشبيه او بغيرهما مما جرى به العلم وذلك بان
يتوهم همزة مخففة في آخر منوال الممكنوع به ثم ان مزال العوارض
التي تعرض للمخففة تكون اعرابا فانها علامة كرفع الفاعل ونصب المفعول
وتكون مادة كتكون الفاعل ان ثم فيه ان يتصل بفعله وكون المفعول الاصل
فيه ان ينفصل وعلى ان يغير يرد السؤال الذي اتى به الشروح الى العوارض
العامة منعوا النقيض بها والخاصة لم يمنعوا النقيض بها حيث تكون
شاملة للزوجة فيرد ح اي مزوبين فامنعوا النقيض به من الخواص وسموه
الكلام وبين فاجازوا النقيض به انكر اشمالك في قوله ومزوشابع مع
مزالك السيد بمبادله المذكور ح بمنع ايراد المستند اليه مزوعا فقوله
فان قلت اي مزوبين الامكان الخاصة ح اي التي منعتم ان خاصة الفاعل النقيض
وبين ما اجيب به واهل السؤال والجواب للفاضل ابن مزال اشراختم كلامه
قوله وبما ذكر يجاب عمر ذكر ابن مالك النصب بانكر مزاع ان النصب
من عوارض الفاعلية لا من عوارض المفعول لانه منوع التقيض بقياس وذلك
ان الفاعل مثلا وضع في النحو ليعبر الفعل والفاعل اخوان من حيث الوضع
المغلقة ان ذكر ليعبر الفعيدة بعزل الامور كلها جزء من المستند بخلاف النصب
فليس بعزل المتابعة لم يعتبر ح فيفرض به لما يتوهم من كلامهم بل انه يجب
اعتبار زواله داخلا ح المفعول وليس منوع من اللوازم البينة لعزل المفعول اذ لا
يلزم من تصور الامور المعتبرة ح فيفرض تصور النصب بالتغيير الذي

عوارض للاعراب

فان قلت اي مزوبين الامكان الخاصة بالمذكور عليه وبين ما اجيب النقيض به من الخواص فلت
الخواص التي يصح النقيض بها ما عرى السامع تبوتها العلمية وتعين العلمية عنده
بما قبلا تذكره ح النقيض به من حيث الممكن بها على الفعل واحتيج يحتاج الى تصور قبلها بل يميز
عنده بما بخلاف الامكان فانه لا يحتاج تبوتها الا بعد تصور المحكوم عليه بدونها مثلا من
عرى المزوبها ما تعين عنده وسال عما يميز الفاعل منها حتى يصح ان يقيد الفاعل بانه اسم
مزوع يعقل وقوع عليه او بجار ومجرور الا ومسمع ان كل فاعل مزوع واحتاج الى تصور الفاعل
لينكر به مزوبها لم يصح

الامر فلانا ايضا رجيحة ان من عوارض الممنوع ان يقبل النصب على الظرفية
الثابتة للمضارع بلا لا يصح تعلق بعد به لانا نقول لا يلزم من كون الشيء
ثابتا للشيء وكونه شرط الشروع وصحة التعليق ان يكون به الا الثاني
فان قيل اي فرق بين شرط النصب وشرط كونه بمنزلة فلنا الفرق بينهما ما
بين النصب والنون فان كونه بمنزلة من الامور المعنوية المعقولة التي لا
تختلف هاتها باختلاف اللغات بخلاف من فانها من الامور الوضعية التي
لا وضاع بعض بخلاف النصب فانه من الامور الوضعية التي من جملتها
كيفية التلفظ بالكلمة فلا يلزم من صحة التعليق بالجملة كونها
داخلة في مفهوم الشرط صحته بالنصب اذ من الجائز ان يشترط في ذلك فلا فرق
سواء فمن كون ما في امر التعليق اولا وانه المشكوك بتصور المعرف
ليثبت له ذلك الحكم او ينفي عنه فلو جعل الحكم جزء امر التعليق لم يكن
متصورا الا بعد الحكم عليه به والغرض ان الحكم عليه به موقوف على تصور
جميع اجزاء المركب فان قيل الحكم على الشيء انما يتوقف على تصور بوجه ما
وقد حصل بذكر بعض اجزاء التعليق قلنا الجواب ان الحكم يتوقف
على التصور بوجه ما اذا لم يكن المحكوم به جزء امر التعليق المحصل
لتصوره اما اذا كان جزءا منه فلا لان مفهوم الشرط ما يصور
الشرط للمخاطب ليحكم عليه متصورا بوجه اكمل فاذا دخل في التعليق
الحكم فلا يتصور بذلك الوجه الا بعد الحكم عليه بالمركب
لان الشرط بالنظر الى غرضه ولم يسلم بكون الشيء معربا به ومحكوما به
معتنا فصار فيهما ان كونه مع ما به يقتضي انه سيق للتفسير والتقرير
وكونه محكوما به يقتضي انه سيق للتصريح والاخبار

قع بعده لانه بانه
ان سلم الم يرفع
لانه انه يحكم

عليه بالرفع حتى يتصور انه يتصور اجزاء تعليق بعد التعليق منها انه من يرفع
فيلزم الدور وبما ذكر يجاب عن قول ابن مالك المنصب في تعليق اهمال والله اعلم وكذا عن
قوله اذا تدخل ان حكاه في المغرب انه كالشرط سواء فمن كونه جزء امر التعليق اولا
ومن كونه خلافا للتعليق الشرط لانها اذا لم تكن جزءا منه كانت

عن المعرب فتنا بياه قوله جشوا مفسرا از والمشوب التعريب لا يجوز
كما اشار اليه شيخ الاسلام عند في كتبه نعم يجوز ذكر الحكم قبله اذا اصل
تصور المحكوم عليه بوجه ما وكذا ان اريد من ذكر الحكم شيء الطيب
من اكله اذا اريد بالوصف المذكور اثناء التعريب الحكم على المعرب واما اذا
اخذ من حيث انه حكم بل من حيث انه خاصة كالنصب للفاعل فلا يلزم ح
شيء مما ذكر قبل الشيء والواجب له اعتبار ان وبهذا يجاب عن قول ابن مالك
اخر الوصف بفضلة فتأمله مع ما تقدم قوله ولا يجوز في المفرد
ذكر او صفه تصريح بان المراد بالمفرد ما مر منا لا تاويل فيه كما في البيت
قبل بل يتبع على حسب ما وقع حيث قابلنا بالرسوم قوله بل لا بد
فيه اشار الى ان لا نعم ابن على كم بان الشرط لا محل له قوله لان المركب
من الجنس ومن الوصف يغلب فيه ما فيه اذ قيل لك مثلا ما العرش
وابن نسار فتقول الخيوار الناكوز او الطامل فيهما حوار لانه اختلف
العبارة وابن نمل الانسان من الحيوار الناكوز والعرش من الحيوان
الطامل قوله ابن ضبها في بالعجم لا غير قوله وقول من قال الاشارة
بهذا الكلام للرد على عبد اللطيف وقوله حيث حملا كلام كم على
منزع انه لا يقبله والتعجيب فالهذا الشرط تبعا للعلامي قوله
والاحسن ان تترسم الواو وكلام المغني تعيينها وانكر ان تكون واو التقسيم
واول ما ورد منها وابن فالده العلامة بالعجم ابو زيد البلاسي عجز ابيه
على المحلى ان النكرة يقتضي تغييرا في تقسيم الكلي الى جزئياته
والمراد في تقسيم الكل الى اجزائه قال بعضهم وهذا مما غرته

نسخة مقتنا

الاضافة يجوز ذكرا وفي الرسم بخلاف المضيف لان النوع الواحد يشتمل ان يكون له بمثلا على البول
بخلاف الخواصير وقول من قال ان التقسيم يشوع في كل من المجرور والرسوم غير صحيح ولهذا فالواو
يكرر ان يكون للشيء والواحد حوار تاما ران اذا كان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل كجيد الانسان
بانه الحيوار الناكوز وبانه الجسم الناطق الضاحك المتعجب بالاول انه الناكوز واما الرسم فلكونه
بالخاصة والشيء والواحد قد تكون له صفات وعوارض تتعلق به جاز ان تذكر في تعريفه خاصتان
تترسم بينهما او الباقي للتقسيم حيث يكون مجموعهما شاملا وكل واحد بانفراده غير شامل
كما يقال في تعريف الانسان هو الحيوار الضحوك او الضحمر وابن خسرار تترسم الواو وكما

قوله مكلفا ان ضمنا باتعا الخ في قوله وكذا التي للتعميم او للاباحة الخ
مر ان شيخنا سيم الكلب انه ان وافق فهيئة عمل في الحجاز ذكر مكلف التعريف
مكلفا قوله هذا للامور بها او مادبا الخ لكن الامور كتقديم الميت يعمل او خاصة
عمل الميت ومنه او ذفا لاجل العشر متوالي اكرام المحبة والمراد من المحبة الفعل كمد
والخلل الفاعل يكون معنويا ولفظيا بالمعنوي كمنع بيع الشيء وبساويه في الثمنية
او بما فيه دور او بما لا نفع فيه او بالنفع كما شمل الاباق لبقاء الماهية فيه
والتي ينفع منفعة الكلب وكما لم يشعر وا تكلبا بالمجاز والمشترك بل الفهيئة قوله
اعشر منه فيه اشارة الى ان ابن عمر اخبر على ابن عمار وهو منه قال وكرير المنازعة
فيه او الجدار يعارض بعير واخر زاعما عليه او مسلما وبذكر ان العارضة ذكر
بالمسلم وليس كذلك بل هما سيان وقد يقال قوله كلاهما كلاهما بالنكرة قوله
والجر بمن وهو فيه المجرور او بالعطف ج بمنزلة نفاشر بين فشرح في منه مورد
مبتدأ او خبره قلة او قيل بمن تسلم ان التمييز انما هو معرف للابهام وكان
ذلك بمنزلة ان يقال للكاتب بمن تسلم كتابتك والوقف ان يتنزل على الذي
الرؤوس اذ ان يتنزل على تميز شيء بشيء يترفع على تصور الكثرة وتصور
انما يكون بالتعريف فلو ترفع على الذليل للذي الرؤوس

باب في الفضايا واحكامها

الاول كمنع الكلب وثمنه محل الخلاف في التعريف والله اعلم تنبيه لا يكتسب الجزء البرسماء
ولا يكلب الماء بالفاعلية المحبة عليه وانما يقع عليه بالوجه مثلا مورديا او مادبا او بعارض
بجزء اخر اعشر منه وذا الجزء ما يكلب به التعريف وبشيء شيء لغيره او انتفاء به عند
والجزء موضع فيه المجرور وانما عاما بما باعتبار التعميل كما مر اذا اريد افراده اما صيغة افعل
اذا قيل الافضل حيوان ناطق هو واريد الاخبار بان الله موجود لغة او شرعا فرع عن وجود حيوان
حكما يمنع ويكلب عليه الزليل وذا ليلة النقل عن اصله لغة او شرعا بالمعنى الراجح له
امتبادرا واريد والله اعلم

باب في الفضايا واحكامها

الذي الرؤوس في الاول الثالث من الامور له اربعة التي اضمر فيها الامر كما تقدم وهو مبتدأ
التعريف بعد ان مر ع من الشمر ان وعباد يها والفضايا جمع فضية كعلايا جمع عطية

قال الكفر ما احتمل الصدق والكذب كقولك زيد قائم بالكذب بل الصدق والكذب تفهم على ما سيأتي من قولنا الخبر الصدق فيه والكذب فيه بل يقول المتكلم احتمال تعقل تغيير من قولنا الخبر الصدق فيه والكذب فيه بل يقول المتكلم احتمال **قال الشارح** في شرح احتمل جميعا والمراد فقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب من قول المتكلم الخبر كذا الصدق بل مرادهم ان الفعل لا يمنع ان يكون من قول المتكلم غير ثابت بمعنى محتمل الكذب من حيث العقل وبه يندفع ان قضية ابو هاشم والجبائي وكما جعل شيخنا في غير به حيث قال ما احتمل الصدق لانه اتم في افتقار الخبر عن غيره من المركبات الانشائية والتغييرية بل كل ما عدا الخبر لا يحتمل الصدق فقوله بقرينة ما قدره من التقسيم التقسيم الذي قدره من قوله والمتكلم اما كاذبا او صادقا وليس فيه تعرض بالمركب بل التركيب فيه تقدير وحينئذ كان الاولى كذلك بكتبه بل الصدق عمل المحتمل والصواب ان الزال عمل التركيب في المميز فانه معلوم عند من ان الخبر وغيره مما ذكره انما هما في المركب قوله لانه لا يقول بكذبه لانه ابعد من مركب قوله تغييرا في المركب التغييري من ان يكون ذلك الخبر وغيره اللذان عليه بذكر الاظهر معه تكرار بالاولى ان يقول بقوله او غيره تغييري كتركيب الخبر مع فعل او مع اسم قوله نحو اشغبني وما شابهه قوله تعلق به اشرح في عمرو في امرته فانه يستلزم انا قبعنا لزالك وكذا قوله اجعل كذا فانه يستلزم انا محتاج اليه قوله بان يرفع الشيء اي بما مر ثابتا له او عليه فيستلزم المركب

وقوله احتمل الصدق مخرج للمركب الانشائي تغييرا كان غيرا او انشائيا كغلام زيد ومخرج ايضا للانشاء اي فان منزلة ما مر تحتمل الصدق والكذب لذاتها وقد تحتمله لامر خارج عنها نحو اشغبني وما شابهه فانه يحتمل من حيث مفهوم الكلام من فاعل كذبا لكنه يستلزم بحسب العرف نسبة خبرية محتملة للصدق والكذب وسمى انه عكسنا وكذا النسبة التغييرية نحو زيد العالم فانها من حيث هي هي لا تحتمل الصدق والكذب لا كنها بهما اشارة الى نسبة خبرية تقبلها لان المتبادر انه بان يرفع الشيء اي بما مر ثابت له وكذا يقال في الاضافية اذ لا يضاف الشيء

الا انها مركبة من لفظ يحتمل الاعتبار بحسب النسبة الانشائية والتنبيه على الصدق والكذب وذلك
خارج عن مفهومها ولذلك زاد في التعريف قوله لذاته وشمل التعريف المركب تحقيقا كقام زيد
وتقديرا كنحو انت قائم فان ضمير المستتر في حكم المذكور وقد تقدر القضية كلما كالواقعة بعد نعم

المفرد زيد عالم فقوله انه ما هو كان لفظا او ما يشمل المركب او الزيد عالما
فقوله كالواقعة بعد نعم وبلى اي التي يدل عليهما كلام السائل بدون بناء
على ما للمحققين من ان نعم وبلى ليستا قضيتين وفي معنى ابن كليمة وابن عصفور
من النحويين من ان نعم وبلى قضيتان بنفسهما على حذف اسم الى التركيب في الكلام
فقوله كما قيل اشار به للرد على الشيخ اليوسي في حواشي المختصر فانه جعل
الخبر من مسيلمة مما قطع بكذبه للخبر ومن كلام كلام فقد ورد ايضا والخبر الاخر
كذلك ما قسم الخبر على ما ذكر الى اربعة بحكم المختصة خلافا لليوسي في تحمل
الصدق والكذب لكلها لكن من حيث معقول النظر فيام زيد وما يحتملها لذاته
وتعين صدقه نظرا الخارج من خبر يستحيل عليه الكذب او نظرا
لخصوص المادة نحو الواحد نصف الاثنين والاربعة زوج او تعين كذبه نظرا
الى المخبر به والخبر عنه كما هو مقطوع بكذبه نظرا الى المخبر به والخبر عنه
ما هو مقطوع بكذبه نظرا الى المخبر اذ لم يرد تحريم الشرع ان كان الخبر به
مسيلمة او الرجال الكذاب وخبر دعوى مسيلمة الرسالة والرجال الالوهية
مقطوع بكذبه لخصوص المادة فقوله القضية العقلية او المفهوم العقلي
المركب من المحكوم عليه وبه والحكم وسمي المسماة بالقضية حقيقة والاطلاق
على الملفوظة مجاز لدلالته عليها كما اختاره السيد وقيل ان اطلاق
القضية على العقلية واللفظية بالاشتراك بالحقيقة والمجاز
فقوله انه في التردد بين اثنين فلا يقال ان الشك لا يلزم منه معنى واحد
هو محتمل له والمعبر عن الحروف العلم فان قيل ان الصدق وانما هو الكذب

وبلى في التعريف
ويشمل ايضا انت
رتبة الخبر
فيطلع بحسب
خارج عن حقيقته
بالنظر الى الخبر
كاخبار الانبياء
واخبار رسله
عليهم الصلاة
والسلام لاستحالة
الكذب عليهم
او بالنظر الى
خصوص المادة
نحو الواحد نصف
الاثنين وكذا ما
قطع بكذبه
خارج عن حقيقته
بخصوص المادة
نحو الواحد ربع
الاثنين ونحو
مسيلمة بانه نبي
والرجال بانه
الاله فانه مقطوع
بكذبه بخصوص

المادة في القياس البرهاني انما قطع على كذبه لذات الخبر وقد يقطع بصدق الخبر بالنظر كما قيل ان لو
اخبر مسيلمة بقيام زيد لم يقطع بكذبه وجميع الاقسام كلها يحتمل الصدق والكذب بالنظر الى مجرد
ذات الخبر او حقيقته وسواء اثبات شيء لشيء ولذلك شملها التعريف بقوله ما احتمل مبتدا
وتقديره بالقضية اللفظية العقلية وقوله الصدق وفيه حذف الواو ومعطوف عليه او الصدق
والكذب بدليل قوله احتمل على تقدير تسليم ان او البدل اذ هي بمعنى الاستعمال في التردد بين اشياء

قوله او الحكم الخ وعليه فتسميتها بذلك من تسمية الشيء باسم جزئه بالفتحة
بعيلة من الفعلاء او الحكم بمعنى مفعولة لانها مفتح بها بيوت النسبة بين
كل فيها قوله ويسمى خبرا الخ قال السعد في التلويح اعلم ان المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله
الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل
مقدمة ومن حيث كونه يكتسب بالدليل مكتسبا ومن حيث كونه يحصل بالدليل
نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم ويسأل عنه مسئلة بالنظر الى احوال واختلاف
العبارات باختلاف الاعتبارات قوله امر عقلي بمعنى انه يمتنع عقلا
ان يكون مدلول اللفظ غير ثابت له دلالة المطابقة على معانيها وضعية
ليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يشتمل
التخلف عنه كما في دلالة ان على شرط المؤثر قوله للرافع اي كما ان الاعتقاد
او ما يقوم مقامه يحتمل الاعتقاد والكذب فما نسب الرافع كذلك يحتمل افتعال
ستة قوله ان للاعتقاد فنقول ان كلا منهما يحتمل النكذاب قوله وان
للاعتقاد مع الرافع ان كلا منهما يحتمل الجامع بين الواسكة والمروي
مكان بغة الغير لهما والكذب فحذفته لهما وغيرهما ومتوار بغة افتعال ليس
بمروي ولا كذب وعلى نزل الاقوال الثلاثة افتتح هذا هب التلميح فالمكابر
للرافع وان اعتقاده هذا في انتفائه والمخالف لهما كاذب انتفاؤه والمكابر
للرافع المخالف للاعتقاد الجمهور هذا هو النكذاب كاذب وانتفاؤه غير بعد
ان غير المروي والكذب وعكسه الجمهور كاذب ولا النكذاب هذا هو وانتفاؤه لازم
والمكابر للرافع ان اعتقاده فيه الجمهور هذا هو النكذاب كاذب وانتفاؤه
ولا والمخالف للرافع الزعم اعتقاده فيه الجمهور كاذب والنكذاب
كذلك وانتفاؤه ولا قوله والمراد بالخبر هنا جواب
عما اعترض به على النكتة ومتوانه ادخل المروي والكذب في تعريفها الخبر

عقلي اشعار للفهم به تنبيه المروي والمكابر غير للرافع وفاقا بخلاف مثل الشمس
للاعتقاد فقط وان للاعتقاد مع الرافع خلافا لغيرهم والكذب خلافه والمراد بالخبر
في تعريفهما معناه اللغوي والمراد بالخبر الذي عرفوا بهما

المخبر عنه أن العمرو محكوم بغفلة المخبر للدوافع والكذب عمرو محكوم بغفلة المخبر إلخ
يتوقف كل منهما على خبر فيلزم الدور والجواب المراد بالمخبر في تعريفهما
أي العمرو والكذب معناه اللغوي أعني خبر الواقع والمخبر والمخبر الذي
عرف بهما أي العمرو والكذب معناه أي محكوم حكما الفضية بلازم ورواحل
مثل المخبر ليستغرقا وأيضا العمرو والكذب الماخوذان في تعريفي المخبر وخبره
المتكلم أي محكوم بالشيء على شيء أو على خلافه والمراد بالمخبر
وبمقابله للكلام **وأجيب** أيضا بأن العمرو والكذب المأخوذين في تعريفي المخبر
والعالمة متروكا استغنيا عن التعريف وح يصح تعريفي المخبر بهما وأورد قوله
بقيل مرفوع المنسبة أي الثبوت والانتفاء في نفس الأمر ومعنى النفس الأمر في
شرح المختصر قوله وقيل الحكم بالثبوت أي إدراك النسبة الواقعة أو
ليست بواقعة ومعنى قول الشارح قال في المختصر قوله والتعريفين عند السعد
في المحكوم به والمخبر به أن تعالى أبرأه شريف الجلي ومعنى الكلام مرة لا
نفهم بأن الزيد نفس مفهوم بعض الناس مرادفا لمفهوم الحكم بثبوت القيام لزيد
بل حكمنا بذلك ومعنى يصح أو قيل يصح مرة أن تعلم مرة أن تعقل سمعته من
فلان وقولك أن مفهوم القضية مرة الحكم الكاذب واقعا أيضا قوله وعند
السكاكي إلخ كلام المحلي ح يصح مرة النقل ويحث فيه بعضهم بأنه يلزم
عليه أن يتعرفنا فكر بشر فضيتين أي الحكم بأن زيدا قائم لا نبيا في الحكم بأنه
ليس بقائم وأنها التشابه بين ثبوت القيام له في الواقع وبين انتفائه عنه
وما أجيب به عن مرة البحث مرة أن معنى التنافي الاختلاف متعلق ومرة لو فضيتين
بأنه يجابا والسلب يرد بأنه مرة التعليق يوقفا فيما رأينا قوله وعلى الثاني بمعنى العمرو فيه

بلازم ورة تأمل واختلف في مرة لو المخبر فقيل مخصوص النسبة في نفس الأمر وقيل مرة الحكم
بالثبوت والانتفاء والتعريفين عند السعد في المحكوم به والمخبر به وعلى الأول
فمرة حكاية لما في نفس الأمر بمعرفة محكما بغفلة الحكاية للحكم وكذبه عمرو فعا وعلى الثاني
بمعنى العمرو فيه محكما بغفلة متعلق مرة لو له لنفس الأمر والكذب عمرو فعا

اشارة بهذا الى الجواب بمراده اورد عليه ومنوا زيد واحتمال المجرور والكذب
على هذا النسبة فيه ظاهرة ان مزلولة ابن مزا لهكم بثبوت الشيء او انتفائه
وانفع لا محالة فلا يتصور تخلف المزلول البتة بل متوقال الفاضل زيد فاضل فقد
حكم بثبوت الفضل له سواء كان الثبوت في نفس الامر واقعا او لا كما تفرع
وحاصل الجواب ان المجرور والكذب على هذا المذهب ليسا بمعنى بكلمة بغة مزلول
الحكم لها في نفس الامر وعدمها بل بمعنى بكلمة بغة متعلق مزلوله وعدمها وفرع
رده قول الكل ثم الفاضل يحيى فشماريني قوله او ما في قولهما يشمل ثلاث
صور كون المجرور بغيرا بالغرة وكون المجموع نفي ابالغرة وكون كل واحد
منهما في قوله المغرم واقتلتهما مذكورة في الشرح قوله لا فاعل اي كاب
ومنوا قال جزء له عمل جزء معناه ان ان لكان زيد فاضل الاب ليس بغيرا ان جزء له
يزال عمل جزء المعنوي وكذلك ابو زيد من قولك فاضل ابو زيد قوله بنسبة اي الحمل
ومنوا الحكم بثبوت عبارته معنا لعسر من قوله في حواشي مختصر السنوسي
سميت عملية نسبة اي الحمل ابن مزا النسبة لا ان النسبة مزول الحمل او الحكم في نفس
الامر قوله او سلبية ثم يخ في ان الحمل لما يتصور ثبوتا ان ثباتا يتصور
بالسلب والزيد عمر بن شيئا سيبويه الكتاب اي الحمل مزا ثبات شيء
لشيء وحملت السيالكوتية عمل المغرمية لشبههما بما تركبت منه بتشبيه

نمزو زيد عالم او زيد ليس بعالم وما محمولة جملة في تاويل مفرد نمزو زيد فاضل ابوه لا نعد في
قوله زيد فاضل ابوه وجه ان فاضل الذي مفرد فغير اذ المراد بالمغرم منا ما ليس بغضية
بقرينة المقابلة للمركب وكذا قولنا غير المركب لان المركب يشمل في قوله غير المركب
كلمة الشهادة او مزا الليكم والثالث عكسه نمزو لا مزول وجه قوله الا بالذي كنمزو
ابيتة يمزو في قوله قولنا مزا الليكم المخصوص كنمزو ابيتة وان ابع فاتركب من جملتين
كلتاهما في قوله المغرم ونمزو زيد عالم نغيضه زيد ليس بعالم نمزو في قوله مزا الغضية
نغيض مزا قال السعد والمراد في قوله المغرم فالمراد التغيير عنه بليكم ومعه حال الزيد
جزء امر تلك الغضية عمر اقاله حكمنا ام وفر علمته بان مثله المذكور له وسميت عملية
نسبة اي الحمل ومنوا الحكم بثبوت شيء لشيء او سلبه عنه ومنوا فزر مشترك بين الكثرة

كل واحدة منهما حملية حقيقة في الاصطلاح وكذا من الجزأين هنا في الإثبات خلاف
ما يقتضيه كلام هذا الشارح من أنه يعم السلب فقوله خلافا لمن قال إنها مشروطة
أن المحمول فيها نعم إنه لو كان ذلك فهو كذلك لقيل فيهما محمولية فقوله كانتا قضيتين
قبل الربط بالشرط أشار بهذا الكلام إلى أن تسميتهما قضيتين إنما هو باعتبار ما
قبل ربطهما بأداة الشرط والعناد وأما بعد ربطهما بالشرط فليستا قضيتين
في زمان عرضهما من الربط أخرجهما عن احتمال الصدق والكذب وهي نسبتهما ناقصة
والمجموع منهما قضية واحدة فقوله قال فلت في أصل هذا الإيراد لعدم التنبيه
وأصل الإيراد عنه للسعد التفتازاني أي فقوله ما تفرع أي عن السعد فقوله
حال كونه جزءا من تلك القضية أو عند إفادة عطفهما فقوله لم يكن حمل الجزء في
موضع كل منهما أو في أوله تدكار في الربط من كون الشمس طالعة ومن وجود
النهار فجما في الربط وأعمايتر طلوع الشمس فيه ملزوم ومنه لوجود النهار
لازم ووجود النهار عن كونه لا يوجد إلا فقوله ومعناهما تعليق مضمون لازم علي
فالمصلة وذلك على السالبة إنما هو اصطلاح فقوله والثاني كلية في مراده
بالكلية ما ليس موضوعهما جزئيا فيدخل المهملة والمسورة بالكلية والجزئية
لا المسورة بكل والا بسر تقسيمه كما نبه على ذلك الشارح فقوله شخصا معينا أي
مشارا إليه أن معين محسوس وليس إلى إذا من ليل الموضوع يكون شخصا فقط وقع في النعيم
بقوله معينا لا مثلا أو مثلا أو من تعبير الشرح بقوله أي كل موضوعه عام في لا عبارة

فالأولى نحو قولك إن الشمس مشروطة إن كونها ملزوم وتكاد إن تكون الشمس طالعة فالنهار كما لعة والا موجود وإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا أو مانعة جمع ينحل لأنها في قوة إنما المنع تركبت من حمليتين فإنها قضيتين جزئيتين بالشرط فيه الربط

قال فإن قلت كل من قضيتي الشرطية يصح التعبير عنه بالمبتدأ والخبر كما تقول
في المثال الأول طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار **قلت** جوابه ما تقدم عن السعد من أن الجزء
هنا في قوله الجزء ما يكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءا من تلك القضية وإذا بقي أن يقال في
الشرطية لم يكن جعل الجزء في موضع كل منهما مثلا في الحملية كما تقدم وسميت شرطية لوجود أداة
الشرط فيها مثل كلما في المثال الأول ومعناها تعليق حصول مضمون قضية على حصول مضمون أخرى والسبب
الثانية بالباء وفيها تركبت منه والثاني كلية شخصية والباء أن ما مسور وإما مهمل والمسور
كليا وجزئيا يرى أي أعلم أن الحملية تنقسم أولا أربعة أقسام شخصية ومهملة وكلية وجزئية وكل
واحدة منها ثمانية إما موجبة أو سالبة جملة ثمانية من ضرب أربعة في اثنين ووجه انقسام الحملية
إليها أن موضوعها إما أن يكون شخصا معينا أو كليا الأول الشخصية وتسمى مخصوصة أيضا

تشمل ما عدا العلم من المعارف نحو منا فاعلم وانا كاتب فمنا زائدة او معين
بخلاف ما اشار اليه الشريف بالمثال ولو عمل الفعل بانفسها وضعت كلية
واستعملت في غير هذا ما للسنوسي ثم عند الجزولي والخفيف فمضمر على
العلم وان غير العلم من المعارف وضع كليا وتبع الشريف عبارته شيخنا سيدي
حمدون رحمه فيرتقي فقال

وان تؤ المرفوع في الجملية معينا فمذ البضعية

قوله لما سبق تعليقه به ان يرد ان غير العلم من المعارف وضع جزئيا
قوله لئلا يلزم العلم بما يضمرهما به اي وقوله ان يقول به ثم هو عما يضمر
معين لما تقدم ان فيه ايماء اليه واما قوله فمذ الشريفية فتعليل لتسميتها
بمضمرة لا لتسميتها شخصية فقال الثيوسي سميت شخصية لان
مرفوعها شخص معين ومضمرة لاختصاص حكمها به وانما كتب في مثل
هذا مثل قوله احذر من شرور البلد اشار بهذا الى ان ترك الكلام استعارة
وذلك انه شبه اللبث الزائل على كمية الايام او كلها او بعضها بالشرور
المشتركة بالبلد او بعضه بجامع ان كلا حاصلة بالشيء واستعير
لفظه للمشبه قوله وتسمى ايضا بالمضمرة اي سميت بذلك لحصر افراد
المرفوع فيها بانها الكل او البعض قوله نحو اميز الانسان وفي
قيل هذا المثال ونحوه يصلح ان يكون مثالا للمهملة وذلك ان المعرف
بال اذا اريد به الماهية من حيث هو وهو المضمر الزمني والخفية شخصية
كالمضمرة بعلم الجنس واذا اريد به فرد مضمر حاضر هو من شخصية ايضا كالمضمرة
بعلم الشخص واذا اريد الماهية في ضمن جميع افرادها من كلية كالمضمرة بكل
واذا اريد الماهية في ضمن فرد ما لغير معين فرضية مجزوية فلا احتمال في كلام الناظم
والجواب ان ان هذا المثال يتضمن بضمير الخفيفة في ضمن اي فرد شاء بلا
اعتبار تعيين فيها وان تعميم بل من حيث وجوده ما هو في ضمن جميع
افراد وان في ضمن فرد معين بل من حيث كونها محتملة للكلية والجزئية

فيها تضمرهما بشخص معين والتي مرفوعها بل اما ان يقدر مرفوعها بما يدل على عموم الافراد
من الكلية نحو كل انسان ناطق وشيء من الناطق بجسم او ان يقدر بما يدل على بعض الافراد
من الجزئية نحو بعض الحيوان انسان

الشرح

والجزوية وهذا الوجه مذكور في المفتاح قلت يقال انه وجه خامس لم يذكروه وانما الاستغراق او بعض افراد المفرد والعقلية بالنظر اليها في نفسها محتملة للكلية والجزوية قوله سميت مهملة بيانا انها ان دلالة الاسماء في الغفلة معناه الترك وفي الغرر ترك ادخال السور في العقلية الصالحة له قوله لان في فرقها بيانا ان الحكم الثابت للافراد مختلفا اقاما ثابت لجميعها او لبعضها وايا ما كان فالجزوية حاصلة فكلنا اقاما الكلية محتملة فجعلوها في قرن الجزوية دون الكلية اخذا بالمتيقن وكم هذا للمشكوك في قوله لكونه ليس من القضايا المستعملة في العلوم اي لان المفردة من العلوم احوال المزجورة اي المتعاملة والمزجورات المتعاملة من الالفاظ والكثيرة انما تزجر في ضمن فان قلت لم تعرف ليشخصية مع انها ليست معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت اجيب بعرفانك بان الشخصية قد تقع في مقام الكلية بتتبع اكثر والشكل اذ ولا كقولك مزا زيد وزيد انسان بخلاف الطبيعية فلا تنتج شيئا اكثر والشكل اذ ولا كقولك مزا زيد وزيد انسان وانه نسان نوع اذ لا يحمول زيد نوع فالله السير قوله كم فاربع افساقه في حذف للتاء من اربعة ومعمول عدد مذكور معه معروف اجاز بغلة وليس بغرور قوله وبغلة جميع وما في معناها من كل ما يدل على اثبات الحكم لكل فرد فرد نحو جاء القوم فاكبة او جميعها او عامة او كلهم او كافة او اجمعون وسائر الفاظ العموم كال الاستغراقية قوله

وبعض ليست الا نصا في التعميم وقد تعبر عن الكلي وعن الشخص والذات بكل التبعيضي وعن الشخص والجزوي وتستعمل العقلية بتبعيه وتستعمل العدد من غير تبعيه الكلية التعميمية وقد تستعمل ايضا او تستعمل ايضا وما لا يفيد شيئا وضع لا يفيد شيئا وضع ملاحيته للشور لكون الحكم عليه للافراد العقلية

الفيران ليس بغير سميت مهملة بيانا انها من الشور مع صلاحيتها له او بيانا انها استغنا في دلالة استغنا عنها بالجزوية بيانا انها في فرقها اقا اذا كان الموضوع كليا عم ما يليه للشور لكون الحكم فيها ليس على الافراد العقلية بل على غير انها الحقيقية التي لا تعرو فيها عن الانسان نوع والغير ان جنسا فانها تستعمل كطبيعة لوضع الحكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة وترك لهم مزا الفهم تبعا للغير لكونه ليس من القضايا المستعملة في العلوم بقولهم والتالي الجملية وقرنها على الشرطية بيانا انها من الموجه والمركب وقوله كلية فرعلم ان الكلية عندهم هي القضية المحكوم فيها على كل فرد لا بد ان يكون من افراده انها في تقسيمها الى مسور وهمل ليمنعه والمراد بالكلية ما موضوعها كل سورت او لا ولزاقا بلها بالشخصية وان كان خلاف ان هكملاح وقوله والا الاول الى آخره موضوعها كل اما مسورة او مهملة او افساقه اربعة حينئذ اما بكل او بعض او بلا شيء وليس بغير او شبه جلا فرعلمت ان السور قسمان كلي وسوماه دال على تعميم الحكم بجميع افراده وجزئي وهو ما دال على تبعيضه والقضية

بل شيء ولا واحد وقد يعنى منها ان من كل واحد من عموم السلب نفي ان يكون واحد
من كل فرد وقعت في سياق النفي وسواء انتظم في العموم او انفرد كما مر قبله وان اذا كانت
مختصة بالنفي نفي ما جاء ان واحدا او واحدا من كل فرد نفي ما يتناول من يقع او نفي ان يكون
الله وان احدا غيره من العقد والتالي وسواء اذا كانت كذلك فيه يحتمل عليه ان الغرينة
ومثال اذا اذا كانت في نفي ما نفي وما جاء ان رجل من قوله ومنه النكرة في الاثبات مكلفا
او مقرونا كانت نفي وما جاء رجل من امتنا المرينة بيشعر او جمعا نفي وفان تقول في المرينة
وقد تستعمل النكرة المثبتة في العموم يجاز اكثيرا في المثبت ان نفي من جاءه وقليلا
في غيره نفي عملت نفس فاقرت وفي المقام قد

يا ايها المغني وفيتم شرا ‖ وان لفيتم قد بفيتم فرا

قوله وقع ان يجاب الكل ويلزمه في بيانه اما اذا قلنا كل حيوان انسان كان معناه ان
الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا فقد رفعنا ذلك
الحكم ان ليست انسانية ثابتة لكل فرد من افراد الحيوان ومنزلة قولنا المكان بفي ومن
عاد وبار تكون ان انسانية ليست ثابتة لشيء من افراد عاد وبار سلب الكل او تكون
ثابتة للبعض فسلبة عن البعض وايا ما كان يتعقل السلب الجزئي وان اذا سلب
الحكم عن الجميع فقد سلب عن البعض واذا سلب عن البعض وثبت للبعض فقد سلب
عن البعض ايضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي وان عادة وكذا قد يراد عليه بطلان التزام
وان سلم انه يحتمل السلب الكل ايضا معه كما مر بنا لكنهم لم يعتبروا فيه بل اقتصروا
على السلب الجزئي واخذا بالمتعقد وتركا للمشكوك وقد ذكر السعد في شرح التلخيص من
ان استعمال ليس كل في السلب الجزئي انما اكثر لانه لازم بدليل والقد يجب كل محتمل المحصور

الموت وجميع قاسوا والعقد عادي وعمرو لعدم الاستغراقية نفي وعلى ان نفسا ضعيفا وسور السلب
الكلي شيء وان واحدا وقد يعنى منها نفي شيء من العالم بقدرتي وان واحدا من الحاضرين بقدرتي العاجز
المختار ومنه ان الله الا الله وان احدا غيره من القوم وقالوا ابلغ من قيام وسور الايجاب الجزئي
وقد يعنى منها ومنه النكرة في اثبات مكلفا نفي بعض العقلاء معفورا له وان احدا من الانبياء عليهم
السلام يشفع في جميع اهل النار من الفساق في النار وعشرة من العمالقة فسيف وزيادة وسور السلب
الجزئي ليس بعض وبعض ليس وليس كل نفي ليس بعض الناس بمحاسب وبعض الذنب ليس بمغفور
وليس كل قيت تاركه ان ترك وما جميع الناس بمنيرين وفوائد منزلة ان لفائدة بان ليس كل فقد نفي
المكان بفي رفع ان يجاب الكل ويلزمه السلب الجزئي وسور سلب المحمول عن البعض والاهم ان العكس

بسيادة تمغيفه ارشاد القعد قوله فاد وقيفوهما المكما بغير سوا السلب
الجزوي وانه وعنا مما سلب المحمول على بعض افراده المفروض ويلزمه ما رفع
الايجاب الكلي لانه اذا انتفى عن البعض المعين بكر ثابتا لكل جزئه بالضرورة قوله
قال السعد والتمغيف اتى به اعم اما على الجزو المتقدم وفي ياتي مثل الشارح
بمثل كلما السعد فانه مما فرد الجزو الذي ذكره قال ولقائل ان يقول كما ان
ليس كل حيوان بحجر رفع الايجاب الكلي بكذلك ليس بعض حيوان بحجر رفع الايجاب
الجزوي والسلب الجزوي لازم للكلي قوله والتمغيف الخ قوله راجعين لعلها انه
بمعنى انما ليستا محققة في نفس الامر وليستا بموجودة قوله سلب كلي
لدلالته على ان المحمول مسلوب عن كل فرد قوله سلب جزئي لدلالته على
ان المحمول مسلوب عن بعض افراد موضوع بقرينة المقام قوله وانما
عدا من اسوار منافيا عن سور السالبة ومقولة كما من اسوار الموجبة مع كون كل
منهما على تقدير كليا وعلى تقدير جزئيا وبعكس الموجبة قوله ولا الجزئي الخ
قوله في ضمن الكلي الزوري العكس قوله ليس بعض الحيوان بحجر ان شئت
مثل بعكس ما مر بحجر قوله شبيه بالنكرة كما في مثل التفصيل الذي في بعض
ليس بعض الحيوان بحجر نكرة شبيه بالنكرة وفي مثال الشارح شبيه بالنكرة
قوله فانه ليس في سيافه مثل الجزو وسلمه الشيخ الكبير وكذا المحلي
واعترضه شيخنا ابن منصور بان الضمير العائد عليه واقع في سيافه

بان بعض ما رفع
الحكما بغير سور
السلب الجزوي
ويلزمه ما رفع
الايجاب الكلي
قال السعد والتمغيف

ان ليس كل وليس بعض ان اعتبر اذا اطلق على بعض الغضية وان بعض لعلها قال قوله رفع الايجاب الكلي
ان يكون سلبا جزئيا اي انه نقيض الايجاب الكلي والثانية رفع الايجاب الجزئي وان يكون سلبا
كليا اي انه نقيض الايجاب الجزوي وان اعتبرا بالنسبة الى المحمول الذي ان اريد بهما سلب المحمول
عن الموضوع اي سلب الغضية نفسها كما في الوجه الاول قوله الاول سلب كلي والثانية سلب
جزوي اي بكل منهما يكون كليا على تقدير وجزئيا على تقدير مرة انما مر من اسوار الجزوية
بالجزوي وما وقع في نفس الكلي فاخذ المحقق وتركوا المشكوك والجزوي ليس بعض وبعض ليس
ان اي قوله فيستعمل السلب الكلي نحو ليس بعض الحيوان بحجر اي انه الايجاب شبيه بالنكرة
والنكرة في سيافه والنحو تعم بدلالة الثانية فانه ليس في سيافه

بغير الايجاب نحو زيد ليس بمجرور وزيد ليس بمضروب العمرو ومعاده له ومنزاله عنه اذ الخبر يحتمل
على القول بان الضمير فيه منفكا وفيه خلاف ان في ضمير المنكر والمؤنث معرفة
وايضا الضمير تابع لمعاده له في عموده وخصوصه اذ لا يتصور وجود مبتدأ ومبتدأ شيء
مخصوص لذكر الضمير فيه وما استدل به لا يثبت مدعاه وعلى تقدير تسليمه فالمراد بمنزل
الفرد ومنزل الفرد ويستعمل ان بغير ليس يستعمل في ايجاب الخبر وفي باب تذكر الرابطة
او تنوب بغير وقبل السلب نحو بغير ان يكون زيد بانسان بخلاف ليس بغير فان
لتغرب السلب فيه لئلا قبل يستعمل في ايجاب الخبر وفي قول الكل وكلما
موجبة وسالبة عين في جانب الايجاب بصيغة اسم المفعول وفي جانب السلب بصيغة
اسم الفاعل لانه راعى في الايجاب الايقاع او تعلقا او وقع فيها الايجاب وفي
الثاني الوقوع لان عمل السلب كما فات سلبت ولزم في الكل باسم الفاعل
او اسم المفعول لمعاملة المناسبة فيراعى في اسم الفاعل الدلالة على الايجاب او
السلب اما في ثبات او التغير وفي اسم المفعول كذلك او وقع فيها الايجاب او السلب
الدائم فاجرى عليه حكم الجاري على الدائم فقول الكل وان الموضوع البتة
قوله البتة الحكمية فيرد بالحكمية اختيارا لاعم الحادثة وعن النسبة
التي بين بعضا ان غير الحكم وفيه اشعار بان النسبة البتة مشتركة بين النسبة
الحادثة وبين النسبة باعتبار ما يغير له في من الوقوع او اللاوقوع وبين الحكمية
وسمي الجملة عند الحكم باعتبار ما يغتفر له العقل من الوقوع وان ووقوع وقد

بغير ابقاء

او عامة او اجمعون ومكتوبا في بقيتها وقوله وكلما موجبة وسالبة بيان اذا الى الحملية وان
اشار به الى تقسيم اقسام القضايا المتغيرة انه فرع اربعة شخصية ومهملة وكلية وجزئية
وبين بما في فسمى الايجاب تحيم ذاتية وذاتية او زائدة وان جعلت ايضا الكيفية
بقسميها صارت عشرة ثم في كلامه ثم اخر الذكر الى ايجاب والسلب في اقسام السور قوله
والدوام الموضوع في الحملية وان هو المحمول بالضرورية ذكر للقضية الحملية ثم بين ان الموضوع
والمحكوم عليه فرع او اخر سمي موضوعا انه تخيل فيه كانه شيء وفرع ان نصب ليحمل عليه
شيء وآخر والثانية المحمول والمحكوم به فرع او اخر سمي محمولا انه تخيل فيه كانه شيء وجعل
فيوزن الموضوع واعلم ان الحملية مركبة في التحقيق من اربعة اجزاء من الكم والثالث النسبة
الحكمية وبين كون الشيء ثابتا للشيء او غير ثابت

تيرا وفارو وغيرهما العامل بارتكور اخراجهما وفوعنا وانه خرولا وفوعا وبين الحكم
اين يغرانيا فاشئ ولشئ او انتبا وانعنه كما اشار لزلك الشر بغر بغرلي
ويسمى الحكم ايضا نسبة قوله والرابع الحكم عبر عنه بعضهم بالعمل قوله
او نغول امر الايقاع فيه اشار الى الخلاف في قول الحكم وعبر بما امر الغوي
ان الحكم معناه زائدا ذا عمار وقبول للنسبة الحكمية ويكون من قبيل الكيف
كما تقدم واشار بقوله او نغول الى ان الحكم بمعنى العمل فيل وتقدم ان التحقيق
خلافه وان المقابل به اعم بكلام ابن الحاجب قوله ويسمى اللفظ الدال
على الحكم رابطة سمي بزلك لربطه المحمول بالموضوع تسمية للدال باسم المدلول عبارة
الشراح ثم شرع في تقسيم النسبة حيث قال

وما جرى بينهما من نسبة ... فالحكم اسمه بالرابطة

وكذا من قول السنوسي في المختصر ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما رابطة
لاجماعهم ان المراد النسبة الحكمية التي هي مؤدى الايجاب والسلب وليس كذلك
وانما المراد النسبة التي هي الحكم اي اداء والحاء النسبة وافعة اذ لا تتصف
للفضية انه بالحكم كما سيتضح وقد تبع الشرح في تفسيره شيخنا سيدي حمدون بن الحاج
رحمه الله تعالى

وفاعل الحكم يزل رابطة ... وسمي قبولا مع ذي رابطة

قوله قال السعد يعني في شرح الشمسية يزل على ذلك قوله بعد لكنه لم
يتم فمن زائدة اراد به صاحب الشمسية قوله وكذا افتصروا

الحكم ايضا نسبة قال السعد اذا تعقلنا زيدا والكاتب والنسبة اي مفهوم كونه ثابتا له
او غير ثابت لم تحصل القضية كما مر خلافا للشيخ اكبر والمتر جمين فانهم يجعلون الحكم والنسبة بينهما
من غير حكم حتى اذا زال الشك واعتقد الزيد ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعني ان المحمول
ثابت للموضوع او ليس بثابت له حصلت القضية وهذا قال الشيخ اكبر ابن سينا وليس مجموع معاني
القضية معنى الموضوع والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد الزيد موضوعة اليك النسبة بين المعنيين بالايجاب
او سلب فالاخبار اذا بالتغيير اربعة لانه لم يتعقل للنسبة التي هي مؤدى الايجاب والسلب
الا نوعا واحدا ثبت النسبة التي تربط المحمول بالموضوع اعني الحكم واذا زال النسبة واقعة او ليست
بواقعة وهذا افتصروا اي الناظمون عليه ثلاثة اي والرابعة الدال على الحكم والذي عمل تلك النسبة

لذ والرابع الحكم
وسمه او زائدا النسبة
واقعة او ليست
بواقعة او نغول مع
الايقاع والانتزاع
وسمي اللفظ الدال
على الحكم رابطة
تسمية للدال باسم
المدلول اذ الحكم
في القضية هو
الرابطة بين الكلمتين

بالبقية على ذلك انتهى ما يدل على المرفوع والمجرور والحكم ولم يجعلوا شيئا من
على البشرية يخطر ببالهم فقوله وبه يرد قول من قال الرجاء ذكر لازمه غير الصغير
ويجعلهم الرابكة جزءا من الغضبية مع انتهائه بالمكابرة على ابن يقاع
والانتزاع الزيد منوع معنى الحكم يرد قول من قال ان الحكم جزء اذ لا يكون الجزء
من الغضبية ان اذا كان معناه جزء امن معناها فقوله الغالب تركها مبنوع
الغالب انه فلا يحتاج ايضا فتذكر ومنع لغة العرب ضمير الفصل نحو زيد منطلق
العالم فلون الضمير لتوهم ان العالم صفة لزيد وهو محكوم به عليه وبه شذ ان
ضمير الفصل يؤتى به في كل محل وانما يكون مبتدأ اذا لم يتبرأ اذا كانا
مع مبتدأ وتكميل مبتدأ واستناع هذا واذ وما اشبهه كلام هذا الشرح ان ضمير
الفصل مرفوع للربكة في اللغة العربية حيث المرفوع هاهنا له وان امتنع
برابكة ابن عراب متوابن صرح به التبعة انه في حواشي الكشاف اذ صرح بان ضمير والكتبي
الفصل له مزايا ثلاثة العمدة والفصل والربط وكذا العفيفة اذ صرح بذلك بل
الكلام في كلام السنوسي ان العرب وضعت الضمير للربكة وان لم يكن المرفوع
مرفوع ضمير فصل وبه صرح ابن سيناء والزمخشري والجماعة كما في اصل شرح
الجمل والسعد في شرح التسهيل والقطب في شرح المفتاح ان العرب لم تضع
للربكة لفظا اصلا استغناء برابكة ابن عراب ان حركة ابن عراب او ما يقوم
مقامها من الحروف بل حركة الرفع تفيدها او تفيد ان ضمير نا اذا قلنا زيد
عالم مثلا سبق التعرد لم يفهم منه الربكة وان سكت واذا قلنا زيد قائم
بالرفع فهم منه ذلك فالربكة من حركة ابن عراب بقطع قال ابن واصل
ضمير الفصل ليس برابكة وان اعتقد بعضهم انه رابكة وانما اتى به في نحو
زيد هو الكاتب فصلا بين كون الكاتب صفة ويين كونه خبرا وما ذكره مولاي
من ان العرب لم تضع للربكة لفظا متوابن صريد شيخنا سيم الكعب واستكمل شيخنا ابن

ه وبه يرد قول من قال ان الحكم ليس جزءا من الغضبية وانما هو وصف للحاكم ويرد ايضا بان
الرابكة موضوعة له وهو جزء من الغضبية ثم محل الرابكة الغالب تركها

بن منصور وبه يكون كلامهم جاريا على اصله واحترز قوله في اللغة العربية لانه
غيرها من لغة النبط والعجم فانهم قد يلتزمون بناء في كل موضع فيه
سواء ذكر الفاعل ام لم يذكر قوله وانما موضعه اي بكثير ليخرج ما اعمل للتقليل
الفاعل بانه اسم ونسب ابو حيان في الارتشاف الفعل الى قليل فيه للاكثر وهمع ابن
عصفور وذلك لان فيه موضوع لكل نسبة منصوبة غير منصوبة لكن اقتصر بالتعقل
تبعا للكثير وميز امعنى اعمر وعمل الفعل بانه اسم بنى لشعر قوله في المكمل
لانه اي ضمير الفعل في المعنى بمجازا عنده اي عمر المستتر البيد وفي الكفاية مكما بقوله
اي في الغيبة والمفرد والافراد والتذكير وضدهما واما على قول الجمهور فكما مر عبارة
عنده ولذلك فسره وتسميته ضميرا باعتبار والصورة فعلى قوله واما ضمير العرب
فلهم الفاظ اخر المستعمل عند الفلاسفة اما لغة الربط مستعملة العامية
واشير في اليونانية ولما احتاج الفلاسفة الزيرية كعمرو بالعربية اول الوضع لفظ
يقوم مقام ذا الى التمسوا في لغة العرب لفظا ينقلونه الى لغتهم فاختاروا بعضهم لفظ
مر وهو فيما قرر تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل فيها العبكة مستشكل في قولنا
مزامر وزيد ومزامر النساء عمر في قوله مقدر وقد اي اراد المعلم ان ان لغاتهم
المستعملة عندهم منها المقدر والمضمر والمزاج وكلها بعضها واحد والمبتدأ
التي يقدر وعليها الشيء فيقدر والمقدر موضوع وقادر فانه وقد انه اراد المعلم ان يقدر وعمرو
في كل انسان وكاتب والمضمر وبعضهم يفرق بينهما بان المضمر ساكن المعلم يجمع عامية السكاكي
عمل غير هذا الجمع وبعضهم بينهما ومقدر منقول من المقدر لغة الاسمية وعلمنا
انه المعلم قادر وعليه الشيء قوله بدليل قبول له

في اللغة العربية
استعمالا وعمل
بالاعتبار والافتراض
بغير الكثير فيه فقد
يتناول النبط فقد
ولعل اراد اللغة اعلم
اقتصر النبط على
ذكر الكثير فيه
ومتى ولغة
ومتى ولغة

ضمير العمل فيقدر مقدر العالم والضمير عما يدل اي قبله انه الضمير باسم وانما موضوع في
في غيره ومقدار قبله بغداد معلوم به عمل قبله بان صيغة له وقد تتوسع المنكم فيقدر واستعمل ر
لعبكة مع ضمير الكثير فيه للدلالة على العلم وان يكثر الموضع هنا بعض الضمير العمل فيقدر مقدر
كاتب واما ضمير العرب فلهم الفاظ اخر في كثير وابكة وتسمى الفضية عند حذف الرابطة نيابة
وعند ذكرها الذهنية تنبيهات الاول المضمرة من الموضوع مقدر وقد اي اجراء له
بدليل قبول الشرط ان الكسيعة فيضمر به بها بعضوه

المصور فلو نصرنا بانسار في قولنا كل انسار حيوار المضيفة من حيث سوا عني
المفعول الذي منز المميز ار النا بمعنى يصح دخول كل عليه اذ المضيفة من حيث
هي شيء واحد ن تعرفه بيد ويلزم ايضا انه يطرد كل انسار بمعنى قوله
والمراد من المحمول ومفهومه ان انا لزارة نا المضاف وما ان يكون معروفه غير
غير معروف والمعروف يستكمل العمل للكرنب ك ز المراد المميز ار في قولنا كل انسان
حيوار قبا بينة ك فراد الانسار المعرفة بال فراد الانسار ويلزم له من العمل وات
وار كا ز معروفه معروف والمعروف لزوم اتباعه النعا بزلة في العمل فاراده ما
بانسار في قولنا كل كاتب انسار زيد وعمرو وخالد ومعروفه ما عرفنا فلنا زيد وعمرو خالد
وغيرهم هم زيد وعمرو وخالد وغيرهم وه الك خلال عمر النعا بزلة قوله خلافا
لما في شرح المختصر ان حيث قال المعروف يعمل منه اربع معروفات الخ وان فانه
وهفيفته الثانية اي اذا الثالث المعروف به الرابع فاعرف عليه من غير
اعتبار احدهما وه الك لما فيه من الفساد وه الك انه اكمل الزات على المضيفة
والمعروف في عمر المفاد اكمل فيما على الزات وايضا قال قوله الثالث المعروف
به تكرار مع ما قبله اذ معرفيته اذ المعروف بالانسانية في قولنا الانسان
حيوار مثلا اي اذ قوله والعنوار معروف للمعروف ومفهومه لو قال ومعروف
المعروف معروف ومفيد ومعنوانه لكان انسب واسار الشريف الكلام الزار ومعروف
المعروف وعنوانه ومفهومه النعا كم تستعمل عندهم منا ومن بعضهم واحد
ومعرفة الشيء وقوله المكلا بفتح وار العنوار يكون تمام وما هية الزات
ويكون جزء النعا ويكون خارجا عنها بمفهوم انسار في المثال الخ وار ومفهوم
حيوار في الثاني ومفهوم ضاحك في الثالث عمر المسمى بعنوار المعروف
وار ك فراد التي عرف عليها عمر العنوار ومر المسمى له ذات المعروف
وسمي المفهوم عنوانا ك ز اي فراد تعرف بها ما يعرف الكتاب بعنوانه

والمراد من المحمول ومفهومه ك فعرفه عمر المعرف والمتعين خلافا لما في شرح
المختصر والعنوار معروف المعروف ومفهومه سوا كان تمام ما هية افراده نحو كل
انسار حيوار او جزءها نحو كل حيوار جسم او خارجا عنها نحو كل ضاحك انسان

والجواز كيفية عرضية عارضة لمعروضها بعد الوجود بالفعل كما يقوله ابن سينا بالامكان كما يقوله الغزالي اذا الاول

بعنوانه فالمحكوم عليه هو الافراد لا من حيث كونها موضوعا المحمول هو المفهوم من حيث كونه صفة لها وان خرج كل فرد فرد من افراده من حيث كونه صفة لها فتكون قضايا لها سواء كان صفتها أو جزء صفتها او وصفا لها قوله كيفية عرضية على افراده اعلم ان وصف المحمول الموضوع الفعل والتأثير بتصرف التصور والتكذيب وغير ذلك من لوازم الخبر كالمطابقة وعدمها وضروراته النسبة وغيرها من سائر الجهات وصف الموضوع وان كان خارجا عن الفعل انهم لم يجعلوه على الجملة بل اختلفوا في كيفية عرضية على افراده على ثلاثة اقوال بالفعل او بالامكان او بالامتناع لوصف المحمول في عليته وامكانه قوله بالفعل كما يقوله ابن سينا المراد بالفعل على القول باعتبار ايجاب الوصف الذات بالفعل عند وجود الذات واجبا اي بالضرورة او غير دائما او غير واجبا اذا قلنا مثلا كل اثبج جسم دخل فيه الزنجي على القول بان الامكان يتعلق به بالنسبة الى الغير ولم يخرج فيه على القول باعتبار الفعل الخاص بل يتصف به خارجا وليس المراد بالفعل حصوله بالفعل في الخارج حتى يخرج الزنجي في قولنا كل اثبج جسم او بعض اثبج كما ذكره الشارح الاول من الزنجي يستعمل العرب قاله الملا وتبع ابن سينا على هذا القول المتأخرون بمعنى قوله ان كثر وابن سينا من الزنجي الفاعل الخاص المعروف بالشيخ في السنة القوم اذا اكثروا ومراده على المشهور عبد الله بن سينا بكسر الميم فمثناة من تحت وبنون وبالف مقصورة لقد التأليف المشهور له وفي بعض نسخة ثمان وعشرين وثمانمائة قوله بالامكان المراد به ما يقابل الامتناع فيتصور بالفعل وليس المراد به ما يقابل الفعل والمراد القوة وينبغي عليهما دخول النكرة في الانسان اذا قلنا كل انسان حيوان اذا اريد بالامكان القوة ان النكرة انسان بالقوة ودورها اذا اريد بها ما يقابل الامتناع فيتصور بالفعل ان يمتنع اتصاف النكرة بالانسانية فيه بالفعل في الخارج اذ ليست داخلة في الموضوع اذ ليست انسانا بالامكان الذي يقابل الامتناع من الفعل وجاصل اذا قلنا مثلا كل كاتب

فاعلم بفعل فزال ابن سينا بقوله كل شخص متصف بالكتابة بالفعل ماضيا او
حاليا او آتيا يقع هذا منك وعلى قول البغداديين يكون معناه كل من يكرر
بالكتابة ماضيا او حاليا او آتيا وعلى القول الثالث ومنهم ابن رشد
تكون جهة هذه والكاتب على الاطراد كجهة هذه الحامل فالزاوية التي
بابن مكار قالم اد بالكاتب من يكرر اتصافه بالكتابة هذا عند الاكثرين وابن
فيرنجور كل كاتب بالفعل ممكن الزوال خلافا فـ قوله يشمل الاشتغال
كقولهم تعلم والسارق والسارقة فاقطعوا الزانية والزاني فاجلدوا الى كل
من ثبت له السرقة والزنى بالفعل والامر يقتضي بركل انسان للامكان سرقته
وجلد كل بن فكذلك زناه والغرض من هذا التحقيق ترجيح القول بالفعل هذا باز
الامكان المراد به فما مر انما هو المراد ابن فكذلك الفاعل المختار
في مرادفه الفصلية ومن الامكان في تغيير الامر اي كون الشيء بحيث يصح
بالفعل ومنه هذا من خير هذا والامر فكذلك في الباري اجماعا وبالاجتماع لان
الشراشل راى ترجيح مذهب الشيخ ابن بحرض الاتصاف بالفعل بل ابن مشتغل
الحاجة وعلى الله فلا حاجة الى اعتبار الامكان الفاعل قوله وعلى كل
فتبارك هذا شاهد هذا الرد فما قيل ان الغضبية الحمارية بن قائمة على مذهب
الباري الفاعل بالاختيار فكذلك في هذا العنوان بن ثم اعتبروا في الحمارية الوجود
خارجا والله يشترط الضرورة بالفعل وربما الرد الى المخلوق بينهما في هذا
العنوان على الامر اي سواء اعتبرنا وجوده في الخارج او في التقرير والبلوغ
من اعتبار وجوده الامر اي خارجا ان يضر وعليه العنوان بالفعل كما زعمه الفاضل
قوله المرجوة له في آخر الازمنة اي كقولنا كل مولود يموت فهو في الجنة اي كل مولود من
المؤمنين او يوجد ويموت في الجنة قوله وتشمل الغضبية ح الحمارية اي بن
ان قبر اد المحكوم عليها بهذا الحمارية وهو انك اذا قلت كل كاتب
انسان بالمعنى كل مرة ضرورة عليه الكاتب بالفعل في الخارج بازوجه
ابن زاد قبل او يوجد ومراده فالمراد والتغيير بن المحكوم ان تغيير المحكوم
عليه بانه موجود بن الحكم بانه موجود فاذا قلنا كل ياخذ لم يكن

معناه

وتارة يعبر به عما يشملها ويشمل المفرد في الزبر وتسمى الشخصية ج شخصية وكل منها اربعة اقسام موجبة وسالبة كلية وجزئية وبذلك تكون النسب بينها ستة عشر نسبة انظرها في المختصر

معناه كل جزء يعبر وعليه اسم البناء في الخارج بان يكون موضوعا في الخارج بالبناء يعني ممكوما عليه بالوجود وان يفتقر لك ان يكون ثم في الخارج اثبت له البناء بالفعل وان كانت السالبة مقتضية لوجود الموضوع قبلا يعلم ما تقرر من انها لا تقتضي وجود الموضوع قوله ما يشملها ويشمل المفرد في الزبر مثلا كان تريد بقولك كل مؤمن مخلد في الجنة كل من لو فرض وجوده كان مؤمنا جزء من علم الله وان زاد ان يوجد مؤمن مخلد في الجنة قوله ست عشرة نسبة حاصلها ان المحفوظ اربع كما ذكر والكل من مفرد الى اربع تنكفر مع غيرها بتلك ست عشرة من مفرد الى اربع فان اتبعوهما وكيفهما بان كانتا معا كليتين موجبتين او سالبتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين فبعد اربع مرورا في اختلافها في الكم والكيف او في احدهما كانت اثنتي عشرة مرورا وفي رفع اليوسي رحمه الله جزوه يضبط منزل النسب منزلة صورته

المخلوق / الخالق	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
كلية موجبة	العموم وجها	المباينة	المباينة	المخصوصة من العموم
جزئية سالبة	العموم وجها	المخصوصة من العموم	المخصوصة من العموم	العموم وجها
كلية سالبة	العموم وجها	المخصوصة من العموم	المخصوصة من العموم	العموم وجها
جزئية موجبة	العموم من وجه	المباينة	المباينة	المخصوصة من العموم

ترجمه العمل به او تاخر فعفية قاعدة الغضايا المكتوبة في كفرل الجزوال وهي
الخارجيات الاربع مع فعفية قاعدة الغضايا المكتوبة في عرضه وهي
الممفيفيات الاربع وتنكرتين التفاكع بينهما بتجرده الخنا مثلا اذا اخذت
اوزال الكوليات وهي الكلية الموجبة الخارجية مع اوزال الغرضيات وهي
الكلية الموجبة الممفيفية ونكرت بنت التفاكع وجدت فيه العموم من وجه
وهو النسبة بينهما وسكذا بين سائر ما افتلقة ذاك وترجمه ينكر في حاشية
اليوس ان كنت اذكر لك مثالا واحدا العلة بينهم هو زيد لنكر ما بفوق فاذا
كانتا معا قوجبتين بينهما عموم من وجه بيقدقا معا في نحو كل انسان
حيوان وتنبع ذ الممفيفة في نحو كل عنقاء كما بر من كل ممكر معدوم ونفع فيه
الممكر باعتبار من ذ الوجود باعتبار الوجود وتنبع ذ الخارجية حيث يكون
المحمول ثابتا لجميع افراد الخارجية وهو المقررة كما الوجر فقد اند لم
يوجد ولا يوجد في الخارج من انواع اللوزال الستواه متقرر وبا باعتبار
الخارجين كل لوز سواه باعتبار الممفيفي والنحو الجزوية قوله التي
هي الضرورية وقفا بلفاظ انما انحصرت انواع الكيفية في الاضرورية اربعة
لان الكيفية اما ضرورية او ضرورية ولا ضرورية هي الدمكان العام او الضرورة
هي ما لا يجوز العقل خلافه وقفا بله ما يجوز العقل خلافه وهو الامكان
بتقابل تقابل المساوي والتنفيذ بجميع الاقسام بعدم وجود ذلك واما في
الخبر بين قبل الزوال او بقابله الدوام وهو الدمكان قوله لكل نسبة
قراءة النسبة الحكمية التي هي مجرد الايجاب والسلب وهي تبقى الشيء
للشيء او انتفاؤه عنه بالمادة والامكان لما تقدم ان النسبة تكلمن
با بالشرح الجلي عما ذكر ومعنى كلامه ان هذه النسبة لا بد لها من كيفية تتكيف
بها في نفس الامر فراد جعة تتحقق بها بحسب الوقائع وفر اشار بقوله المعنى
شيخنا شيخ ضرورة فقال

لا بد للنسبة من ضرورة ... بنكر تكون او ضرورة

ترجمه بتاء التانيث وهي الكيفية نسبة الغضية التي هي الضرورة وقفا بلفاظ
الامكان او الدوام وقفا بلفاظ الدمكان العام وقوله لا بد منها لكل نسبة في نفس الامر
وتسمى بالنسبة الوقائعية في نفس الامر

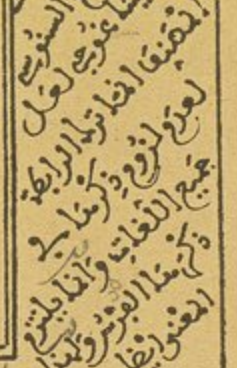

او ضرورة الامكان رفع اللاكلية او ضرورة الزوال ذات اللاكلية
تركيبية لزوال اللاكلية موجهة او كلية كانت لها موجهة

اي مزلزلة بها عليها فقوله مادة اي مادة القضية كما تقسم ايضا عنهما
فقوله وسميت القضية اذا تالية موجهة كما انها تقسم عند تركبها منهما مع اداة
وان كانت في نفس الامر لا تتفرع عن معنى الجهة وسرح مشتملة لجميع الجهات
اي الجهة التي جعلها الحاكم بالنسبة اداة العمل الجهة اداة تارة تكون موافقة
للمادة في نفس الامر فيتكرر القضية مادة فقط نحو كل انسان حيوان بالضرورة
وكل جزء متحرك بالامكان اخيرا وتارة تكون مخالفة لها فتكرر القضية كذلك
كما لو جعلت الضرورة جهة للمثال الثاني واي امكان اخيرا جهة للاول
وبالعكس فيقال اذا كانت الجهة اداة العمل المادة وسميت الكيفية التي في
نفس الامر فيتكرر كل انسان حيوان بالامكان اخيرا تكرر موجهة لانها
ليست اداة العمل وانت خبير ان قبل على خلافه فقوله وجوب النسبة بالفعل
اي سواء كانت ايجابية او سلبية ضروريا نحو كل انسان حيوان بالضرورة او
نكريا نحو العالم حادث بالضرورة وليس العالم بقديم بالضرورة فقوله
كون النسبة غير ممتنعة يعني نسبة المحمول للموضوع ايجابية كانت او سلبية
نحو كل انسان كاتب بالامكان فقوله والدوام استمرار النسبة اي استمرار
نسبة المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع ايجابا او سلبا نحو كل كاتب
متحرك بالامكان اخيرا فقوله وانما كلا وثبوت المحمول للموضوع بالفعل
مثاله كل انسان ضاحك بالامكان العام قال قيل ان كلا في الاصل
عروض التغيير بجهة من الجهات فلا ينبغي عد الموجهات فانها تجوابب
انهم اهملوا على تضمين اسم المكلفة بها كانت نسبتها فعلية لثبات
الفعل في الزمن عند الكل وضرورة الامكان وقلة الفعلية كيفية زائدة على نفس
النسبة لان النسبة اعم من ان تكون بالفعل او بالامكان فليس المراد بالاهمال

ماده له بل رجح
بالفعل الزال
عليها كما يقال
مثلا كل انسان
حيوان بالضرورة
شمر ذلك اللبيب
الزال عليها ونحو

فولنا بالضرورة جهة وسميت القضية اذا له موجهة والمراد بالضرورة وجوب النسبة
بالفعل ولو نكريا والمراد بالامكان كون النسبة غير ممتنعة والدوام استمرار النسبة والاكلا
ثبوت المحمول للموضوع بالفعل او نفيه عنه كذلك

والمراد بمقابلة الامكان للضرورة انه يقابلها في نفيض قضيتها نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونقيضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان وكذا الامكان كلا يقابل الزوال في نفيض قضيته وانه بالامكان اعم من الضرورة وان كلا منهما اعم من الزوال وان عموم كل منهما للاخر وانه يقابله مع ما كانت انواع الاربعة تقع مختلفة ومغيرة وغيرها ينوع الى انواع بلغت على ما في المختصر

عدم التغيير منورة قال ذكر قوله والمراد بمقابلة انه امكان للضرورة اشار بهذا الى الجواب عن ايراد المتن ومتن كل واحد من هذه الاربعة بينه وبين غيره عموم وخصوص مطلقا وبينهما انه امكان لصرفه عمل الرافع بالعقل وغير الرافع ويليه انه كلا لصرفه عمل الزوال وغيره ويليه الزوال لصرفه بالواجب وغيره ولا مقابلة بين العام والخاص مطلقا مع ايضاح ان المقابل الذي بين الضرورة وانه امكان والذي بين الزوال وانه كلا وتقابل الشيء والمساوي لنقيضه لان نقيض الضرورة الموجبة ضرورة ومتن مساوي للامكان العام السالب ونقيض الزوال الموجب زوال ومتن مساوي لانه كلا العام السالب مثلا كل انسان حيوان بالضرورة معناه ان نقيض الحيوانية لما صدق عليه انسان واجب عقلا انه يتبع سلبه وذلك صدق نقيضه الكاذب ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام ومعناه ان نقيض الحيوانية غير بعض ما صدق عليه انسان ممكن عام ليس يتبع بامتناع السلب اين متن معنى الضرورة ومعنى امتناعه اين متن بعض الامكان المقابل لما فمتنا فمتنا وقس يكون بين الضرورة وانه ضرورة واسكفه لم يكن بين ما ليس وبينما ايضا ومتن الضرورة والامكان ومثل هذا يجيء في الزوال وانه كلا فتبين من هذا ان انه امكان مثلا انه باعتبار ان انه ومن حيث مفتوحه ومتن بهذا الاعتبار يعم جميع الموجهات ولا تكون الضرورة مقابلة له والسالبة باعتبار ان من حيث نسبته بالايجاب والسلب بتقابله ج الضرورة في نفيض نسبته ان امكان في الجواب تقابله ضرورة السلب بمعنى انها ان يجتمعا وكذا امكان السلب تقابله ضرورة الايجاب ان يجتمعا ومتكرر يقابل في الزوال وانه كلا وقبل انسان موقت بلا كلا وبنافضه بعض الانسان ليس بحيث ة اما قوله مختلفة ومغيرة المراد بالمختلفة هنا خلاف المغيرة بدليل المقابلة بان المختلفة التي تكون نسبتها الا كلا وقد انها تكون مختلفة ومغيرة نحو كل

كاتب بمنزلة متحرك الاهمايع بالضرورة كالمكلف وبين منزلة كاتب قوله تسع عشرة
فضية اربع مكلفة غير الغير من كل نوع واحد وخمس عشرة غير ست
ضرورية وتسعة من الزوايا وثلاث من المكلفة بالمعنى السابق واربع
من الممكنة بالضرورية مكلفة وغير ما سبع من الزوايا كذلك فالثلاث
والمكلفات من حيث من اربع الممكنات جميعها خمس وفرنكم مزاشيخ بعض
شيوخنا مؤدى ما ابو حفص البلاسي بقال

وللضرورة انم مكلفا يرى منزلة وفتية منتشرا
بغير ما دوام او في مسوى مكلفة بالنكم سبعا فحرر
وللزوال مكلفا عزيمة وبالعموم والتحرم تتبعت
بغير ثلاث وللاكمال وبزال مكلفة عمت وزة ما وجرا
بلا ضرورة وفي سوى حينية تربع في التكمل
فمنه للامكان ما عم وما مخصوصا للوقت وا تغير انتما
وللزوال بغير خمس تعلم ثم المركبات منها تنظم
ممكنة خمسة وذلك كرا سبع وبا الشكم بها فلتاخرا

بالمكلفة الضرورية نحو كل جزء عادي بالضرورة والمنتشرة العامة
ما غير ضرورية بوضعها الموضوع من غير تعرض لنفي الزوال عنه بمبارفة
ذلك الوضع نحو كل كاتب متحرك الاهمايع بالضرورة ما دام كاتبا سميت
منتشرة لانتشار امكان ضروريتها بزوال العنوان للزوال وعامة لانها اعم
من اختها التي بعدها والمنتشرة الخاصة بخلافها لان رفع التعرض لنفي
الزوال عنه بمبارفة الوضع نحو كل كاتب متحرك الاهمايع ما دام كاتبا
دائما والوقتية نحو كل انسان متحرك الاهمايع بالضرورة وقت الكتابة
سميت وقتية لتقييد ما بالوقت ومكلفة لعدم تقييد ما بما بالذات والوقتية
غير الموصوفة بالكمال ومثلها لرفع التعرض لنفي الزوال والمنتشرة الخاصة
كالوقتية الا ان الوقت فيها غير معين نحو كل قمر مضيء بالضرورة وقتا ما
والمنتشرة غير الموصوفة

ان تسع عشرة فضية
انكم مزاشيخ بعضه

التنبيه الثالث

جميع ما تقدم من
القضايا بالجهة
تنقسم الى قضايا محصلة
وغير محصلة
من الشيء هو الذي يكون
الحكم فيها على امر وجودي
من حيث هو امر وجودي
فيدخل فيها ما يكون
موضوعه امرا عدميا
نحو زيد يعلم او يكون
زيد يعلم والمعدولة
هي التي يكون الحكم
فيها امرا عدميا
نحو كل لاحجر جماد

ازمن محمولتها نحو زيد منزلة عالم او منهما نحو كل لاحجر منزلة عالم
بالاولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الكبرى والصغرى

بالكلية ومثلهما للكرخي التغيير ومنزل الضروريات السبع الباقي وهي مكلفة
والمشروكمثار مغيرتا بروزاي الرؤية والرفيقتان بروفت معبر والمنتشران
بوفت منهم وأما الروابع فالزامية المكلفة نحو كل بلك متحرك الباء
والعرفية العامة قاعدة وأما بوهي المرفوع من غير تعرض لنفي
الرواح عند مقارنة ذات الرؤية نحو كل آكل متحرك العدالاسفل
عادل وآكلا سميت عرفية للاكتفاء بوجود الرواح ونسبتها بالعرف والعادة
وارتفع بقرائن الغفلة وأما كما في المثال المذكور وعامة لأنها أعم من
التي بعدمها والعرفية الخاصة مثلها مع التغيير فأمثلة الضروريات
الثلاث الباقي والراجح منها لبكة الضرورة صارت أمثلة للروابع الثلاث
على الترتيب فمنزل الروابع الثلاث الأولى مكلفة والعرفيتان مغيرتان
بروزاي الرؤية وأما المكلفات فالمكلفة العامة نحو كل انسان رفيت
بالباء كلا والعام والمكلفة الوجودية اللاضرورية وهي المحكوم فيها
بفعلية النسبة مع التغيير بنفي الضرورة نحو كل انسان رفوق بالضرورة
سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل وليست ضرورية لتغيير بها بنفي الضرورة
والوجودية اللادائمة مثلها مع التغيير بنفي الدوام نحو كل انسان رفي
بالباء دائما والمكلفة العينية هي التي فيها نسبتها الفعلية بعين وصف
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالباء كلا وعين متروكات والعرفي
بدل التغيير بعين وصف الموضوع والتغيير بزوال وصفه ارتفع التغيير بعين
الرؤية لا يستغرق جميع أحيانه نحو كل ماء والرؤية يستغرق جميع أحيان
وصف الموضوع وبهذا تعرف العرفي بدل العرفية العامة وبدل المكلفة
العينية مع حيثية التغيير بمنزل المكلفات الباقي زيغ الأولى ومنزل مكلفة
والثلاث بعدها مغيرات بنفي الزوال ونفي الضرورة وبعين الوصف الموضوع
وأما الممكنات فالممكنة العامة نحو كل انسان رجيزار بالامكان العام
بمعنى سلب الضرورة بجانبي ما نسبتها غير ممتنعة والممكنة الخاصة ما حكم
فيها بأن نسبتها غير ممتنعة وللضرورية بالجانبين مشتركة الترتيب

يعني الكلية ونحو
نحو والوقتية الحين الزوج
والعرفي والوقتية المنتشر
نحو كم مجمعا وغيرها
مهملة

الكبرى فيخرج كل جزء مقترن بالامكان الخاص سميت ممكنة لان جهتها امكان وعامة لاشتمالها بحسب الكبرى قبل تقرر بالضرورة بخلاف العامة والممكنة الوقتية هي التي فيها امكانها بوقت معين فيخرج كل دائم سميت بالامكان العام وقت مقارنة الزوج له سميت ممكنة لما بحسب وقتية لتغيير جهة امكانها بوقت معين والممكنة العينية وهي التي فيها امكانها بعين وصف الموضوع فيخرج كل دائم بالامكان حين يزول الامكان والممكنة الدائمة التي حكم فيها بدوام الامكان فيخرج كل ممكن مضروب بالامكان وانما يخرج الممكنات المنحصر الافراد في مختلفة والاربع بضربها فيما قبلها اما بضرب الامكان او بوقت معين او بالزوال او بعين وهي الموضوع ثم ان مزج القضايا المزجهة تنقسم الى بسيطة وهي المحكوم فيها بحكم واحد ايجابا او سلبا فيخرج كل دائم حينئذ بالضرورة وهو شيء من الدائم بحجر بالضرورة والمركبة هي المحكوم فيها بحكمين ايجاب وسلب سميت مركبة لان مفهومها مركب من مفهومين قضيتين مزجية وسالبة فيخرج كل دائم بالدوام الخاص بعد الدخول دائما بمنزلة اشتمالها على قضيتين احداهما مزجية وسيأتي قبل قولنا دائما والاخرى وصالبة وهي المعنونة من قولنا دائما في زمننا اذ المراد لا يزول الدائم والا فيتجه زائدا اذا انتفى المراد عنه بالفعل يزول فاما بعد قولنا دائما في قولنا شيء من الدائم بيت بالامكان العام فيكون بمنزلة المركبة وهي الموجودية اللادائمة مركبة من مفهومين عامتين موجبة وسالبة والحاصل بالمزجية المركب والبسيط اذا اشتمل مزاج المزجيات على التغيير بلا دائما او لا بالضرورة او على الامكان الخاص فمركب وما سوى ذلك بسيط كما ابان الاتقان ابن مرزوق في نظم الجمل بقوله

وما حوى من القضايا ثلث او ما حوى الامكان مركب خذ

وما عدا وعد بسيطا فاتبع لمن درى يا نشيط

وخاص في كلامه بتمثيله الماء للمزاج نظما الى انكار اضافته وهو الموضوع به وغرر مرجاء مزج فالمركبة ثلاث من المزجيات التسع عشرة سبع قوله في التشبيه لثالث والمعول عند ابن كمال وجه ذلك كما قال السعد ان المعول في الموضوع هو الذات المعنون والمراد من الموضوع ما حكم عليه او به فيراد سواء عبر عنه بما هو محمول او بتحصيل بعض المحمول فان المراد منه المفهوم ويختلف بالتحصيل والمعول لان الحكم على الشيء بامر الموجودية يغاير الحكم عليه بالامور العرضية قوله

بالافتساح الاربعة والمعتبر حال المجرور سميت معزولة لان حرف السلب بهما فزعرل
بهما عنوانا ان ظاهره مركونه دالا على سلب اخر الكبر وبشر عمرو الاخر وكل من المعزولة
والمحمولة اما مرجية او سالبة بالافتساح الاربعة والفرق بينهما كما مر واذا بقع الالتبا
بين المحمولة السالبة نحو ليس زيد بعالم وبين المعزولة المرجية نحو زيد منزل عالم ان
كل واحد منهما سلب واحد وبرفوا بينهما بارفالوا

بالافتساح الاربعة مراده بالافتساح الاربعة منها معزولة المرفوع ومعزولة
المجرور ومعزولة الكبر وبشر والمحمولة بخلاف الافتساح الاربعة الاتية بعد
قوله ان حرف السلب فزعرل بيانه ان حرف السلب اذا وقع لرفع
النسبة ان سلب الحكم ورفعه وان دخل في حمل وان وضع فاذا جعل مع غيره
بمنزلة شيء واحد محمولا نحو زيد عالم او موضوعا كما مر جاز جعله فزعرل به
عمر موضوعه ان فعل قوله وبرفوا بينهما بارفالوا ان السالبة هذا الوجه
اشار له هذا الشرط مرجية المعزول وانتصر عليه بقوله بل يكفي الاول هذا وجه
وان فبرفوا بينهما مرجية المفهوم والمعزول والمنطوق والمفاد له والتبكيت اما البرفي
مرجية المفهوم بمعنى ان الحكم في المرجية المعزولة بانتفاء وفي السالبة
المحمولة بالانتزاع مثل لا عالم لحكم بانتفاء نسبة عالم على زيد في زيد
ليس منزل بعالم نزعنا نسبة لا عالم عنه واما مرجية المناظر ومعنى ما اشار
له الشرواما مرجية المفاد له فان حرف السلب جزء من المحمول في المعزول له
وخارج عنه رافع له في السالبة واما مرجية التبكيت فمعنى تاخر الرابكة
لبكما او فنية عن السلب في السالبة وتقدمها كذلك عليه في المرجية ان
شاء الرابكة ارتقبه فما بعد عما قبلها اتجابا كان او سلبا فبارتاخر
عنها حرف السلب صار مرتبطا بها ومتكونا به مع ما انضاف اليه على
ما قبلها وخرج عن ان يكون سالبا لشيء فكانت القضية موجبة وبارتاخر
عن حرف السلب سلبها فكانت القضية سالبة ان الربط مسلوب

فتدبر

قوله فتزيل السالبة بصرفها عن عدم وجود الموضوع ان كنا اذا اخذت العنقاء
ليس بحيوان ولا يجيء العنقاء ليس موجودا بحيوان قوله والتحقيق موجبا تابع فيه للشيخ
واعترضه شيخنا في الكتب بان التحقيق ان ثبوت حبة للموضوع فما يقتضي ثبوت
ذلك الموضوع اذ لو لم تكن ثابتا فما ثبتت له فالايجاب يقتضي وجود الموضوع
في الزمن من حيث انه حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه وصدر ثبوت المحمول
للموضوع يقتضي وجوده ايضا لان ثبوت المحمول له فرع ثبوته في نفسه والفرع
غير من يقتضي الوجود غير ان الاول يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي
بقدر ما يحكم انما كم بالمحمول على الموضوع كالحكمة مثلا واما الوجود المقيد
يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع بحسب ثبوت ذلك المحمول اي ابدا او ادائما
او ساعة فساعة او ان ممكنة فممكنة او ان دائما بمادائم او ان ضروري
فالسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الا ان الاول ليس مراده
النوع ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج حتى يعترض عليهم بما ذكر من
التفصيل في القضايا والحاصل ان المتصور في الزمن لا بد منه في كل منهما
اذ لا يلزم من عدم وجود الشيء وعدم تعقله للحكم عليه ولذا اكثر الجواب ان
الحكم على الشيء وعدم تصوره باطل بينما من الوجود في الزمن حال الحكم
او وقوعه واما الوجود حال اعتبار الحكم فلا تقتضيه الا الموجبة دون السالبة
بانتفاء المحمول عن الموضوع لم يقتض وجوده له وثبوته للموضوع يقتضي وجوده
وكان الشيخ السنوسي حيث اعترض كلا النوع فهم ان مراده منع ان الموجبة
تقتضي وجود الموضوع في الخارج فاعترض عليهم بما ذكر التفصيل
في القضايا ومن علمت ان التحقيق خلافه فلا يعمل للاعتراض وسببه
السنوسي لهذا الاعتراض عمل المناكفة البعض الزائرين وابو عثمان

ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة لانه

معدولة

كلما ثبت ان زيدا موجود بغير انعلم وموجود بغير انعلم ثبت انه ليس موجودا بالعلم وموجود
بغير السالبة وتزيل السالبة بصرفها عن عدم وجود الموضوع لان الموجبة تقتضي وجود
الموضوع بخلاف السالبة هذا هو المشهور بينهم والتحقيق ان ذلك ليس على اطلاقه بل هو
كما في شرح المختصر يشترط اذا كان المحمول وصفيا وجوديا

الموجبة تقتضي

بخلاف زيد عالم او ايضرب مثله والمحمول في المعزولة مجموع جزء مساوية للسالبة المحمولة لا
يجوز فيهما وكل واحدة منهما تغاير وجوه المرفوع وعند عزمه كما ان الفرق في الموجبة
المحمولة بخلاف زيد عالم والسالبة المعزولة بخلاف ليس زيد بلا عالم انهما متساويتان ايضا لان
مدلول السالبة بخلاف كون زيد غير عالم فيجب ان يثبت له نقيضه وهو كونه عالما والله اعلم

العضدية وكذا السعد في شرح المقاصد يدل على ان التخصيص في الموجبة المعزولة
انما تقتضي وجوه المرفوع لان محمولها ثبوتي فيكون بحيث يجوز بخلاف زيد لا عالم
فان ثبوتي بشبهة غير العلم اذ يجوز ان يحمل على عالم في قولك جاعل لا عالما السالبة
المحمولة فالمحكوم به فيها سواء انتفاء العلم عن ذهنه التبادر ان يثبت غيره او
سواء تعرف قوله واعلم ان العزول يخالف انما يكون جزءا بخلاف ثبوتي ان
المعزول ومدلول ينبغي على ما تكلم به قوله في التنبيه الرابع الاعلى ما له
اجزاء ان سواء كانت خارجية او ذهنية قوله يغاير الحكم عليه
انما قال يغاير اشارة الى ان المرفوع لا يغاير منه الا جزاء وانما قد يغاير
منه المجموع فتكلم كما في الكبير ايا قوله والمغاير منه بجزء اي
الحكم بصفة المحمول على ما هو عليه المرفوع وبتغاير المحمول لا يكون جزء
عينا وانما يكون كليا وما ورد من نحو هذا زيد مزول يجاب بهذا الاسم قوله
وقسم الصفية ج مع بقية بريا تسمية الكل باسم البعض لان المحمول في الصفية
انما هو الشور قال شيخنا سليم حسن ور بن الحاج

وان اتت اشرا زيدا مغيرة عن صفة بمزل مغيرة

وقال صاحب الفادريه

وسم مغيرة اذا اعملا جزء وان في العمل سوى ذا حللا

التخصيص في المعزولة لا يغاير جزء المرفوع فلا يكون جزءا عليه بخلاف الموجبة المحمولة

الفرق بين الموجبة المحمولة والسالبة المعزولة

الفرق بين المعزولة والسالبة المحمولة

الفرق بين المعزولة والسالبة المحمولة

جزء ١٢

من المحمول بان ينزع ربط السلب بعزوله بتحويل قال السعد او يقر ويأتي بفعل على تضمين يغلب
الالتباس بالسلب وبعضهم بالعزول كما يقال ان زيدا ليس كاتبا بالسالبة وزيد لا كاتب او غير
كاتب المعزولة وامثلة المعزول المرفوع منوطة بان يقدم الشور على جزء السلب فيكون الاجنبي
جاء التنبيه الرابع تقدم ان الشور منوط على تعميم الذات او تبعيضها وان
المنظور من مرفوع الصفية مغايرته ومن مجموعها مغايرته وكذا كان مرجع الشور ان لا يدخل

الاعلى والعدد المجرد اذا يضرب اجعل عليها تعميما او تبعيضا ومعنى المضروع الكل او الجزء وكذا الافراد
له وكذا المجموع اجعله لفظا لان المعصورة منه بقولنا بعض افراده قبل اذا دخل السور على المضروع الجزء
او على المجموع كليا كان او جزءيا فقل كل او بعض مضروعه اي يشتمله وتضمن التضييق علم ذلك
وقد بلغوا عدده ثمانية وثلاثين مائة واثنتي عشرة فضية انكر ما في المتن وهذا بها الكتاب

قوله اثنتي عشرة فضية فيها انا ان السور اذا دخل على
المجموع فاما ان يكون كليا نحو كل انسان زوج او جزءيا نحو بعض كل عمرو والسور
ايضا اما قائل او جزءي كما في المثال الذي تدركه بعض معنى اربعة احوال في
المجموع والمضروع مع كل واحد منها اما كل او جزء وكل اما موجب او السور
الكل او الجزء واذا ضرب معنى ستة انسان واثنتاها على النشر المرتب نحو
انسان كل زيد وكل زيد كل عمرو وبعض انسان كل زيد وبعض زيد كل عمرو
الانسان كل زيد فاذا ضربت احوال المضروع الستة في اربعة احوال المجموع
يخرج اربعة وعشرون ثم الكل فاما ان يفترنا نحو كل انسان او لا يفترنا او يفترنا والمضروع فيهم او المجموع فيهم فهذه اربع حالات تضم
في الاربع والعشرين بستة وتسعين اربع وعشرون في جعل الكل على الكل وعلى
في جعل الجزء وعلى الجزء وعلى الكل في الجزء وجعل الجزء على الكل وعلى الجزء وقد يكون الا في اذا دخل السور على المضروع الجزء وفيهم وقد
يدخل على المجموع الجملة نحو كل زيد انسان زوج بالسور اما كل او جزء ونحو
بعض زيد انسان بعض معنى اربعة احوال في المضروع والمجموع مع كل منها اما كل او
جزء ونحو كل زيد عمرو بعض زيد عمرو معنى اربع مرات اثنين في اثنين وكل
منها اما ان يفترنا الكم فاربعة نحو كل انسان او لا او المضروع فيهم او
المجموع فيهم او اربعة في اربعة بستة عشرة تضم الى الستة والتسعين
يجتمع مائة واثنتا عشرة فضية قوله وهذا بها الكتاب فقد اشار الى
ما ذكره الشارح بقوله

تكثر ان تثبت بجزء وشياع * وعكسه ايضا يكون في نفاع
وهاهب الفاء وربة بغوله * وحيث اجراء بجزء ويرث * او جمعت في البعض فيها كثرته

ان تضم الى التسعين
ان تضم الى التسعين
تضم الى التسعين
تضم الى التسعين

قوله وان عطف التغليب فيهما فرعهما فانهما شركية وتنقسم ايضا الى شركية متصلة
ومنفصلة شركية متصلة ج واما تفرع وتال لما تكلم على ما تفرع من التغليبات ذكر هنا
هذا بلفظ وهذه الشركية وتفرع انما هي الغيضية التي تركبت من فضيتين والاول ربع بينهما
عرق الشرك او العناد وعن هذا الربع الشامل للاثنين عبر منا بالتغليب بدليل انه فيهما
الى شركية متصلة وهو التي حكم فيها بتغليب محصور محصور فضية على محصور محصور اخرى
او بتغليب الى ما تعلق بكلمتي الشمس وجزء النهار او الثيران كلمتي الشمس وجزء الليل والى شركية
منفصلة وهو التي حكم فيها بثبوت العناد بين محصور من فضيتين او سلبه والى تغرا ما ان يكون
العرق زرقا واما ان يكون برقا او ثيرانا اما ان يكون هذا انسانا واما ان يكون حيوانا فيهما ان
الكلا والتغليب على هذا الربع مجاز تشبيها له بربع المتصلة بجامع استعمال اللبك في حقيقته

قوله وان عطف التغليب فيهما فرعهما عطف على ج كلامه بمعنى انباء على هذا
قولهم ركبته البرتر على اسم الله ان باسم الله قوله وتفرع انما هو الغيضية
التي تركبت من فضيتين هذا ايضا مما شيرو عبر السلاح العناد وقال
بان على فضيتين اشتملت فانها شركية فرزمشه
وزاد الشرنبلي قوله في الاول اشارة الى ان تسميتهما فضيتين انما هو باعتبار
ما قبل ربطهما بواسطة الشرك والعناد اما بعد ربطهما بليستا فضيتين بل
هما عرق من الربع اخذ جمعا غير اجتماع العرق والكذب وهي نسبتهما انما هو
وجودهما فضية قوله ومجاز جار على التعميم ويرد عليه حمل مالك والشافعي
وفق العدة بينهما قوله تعالى اولا مستهم النساء على المتيمم بالبيد والوطء وفي
السكر مسئلة المشترط يبيح اكلانه على وفقيه معا مجازا لم قال بعد ذلك
وفي الحقيقة والمجاز انحلال خلافا للشافعي اوجب فكفره بعدم عمدة ذلك قوله
لما ان تسمية المتصلة شركية مجازا ايضا وجه التجوز ان المتصلة لما كانت
مشتملة على العناد بين كفرين منا وهو خلاف الشرك الذي هو تغليب ج على ث سميت شركية

وان بهما يسمو تاليا بان بعد المعلوم التابع ثم مزاج الغيضية المتصلة جار على حسب
ترتيب اللفظ ففي المتصلة على حسب ترتيب المعنى وارد في الشامل لهما نحو النار موجود
او كلمتي الشمس والبيض جهة تفرقه عن كونه تاليا واما تقديم الجواب بعد الشرك عند الضا

بالمرة لما في تلك الصناعة فيكفي في ازالة الالتباس المعروف حاجة لذلك عند المنكفي ان
يحذو كحذو المعترف فيكم وتعميم التشبيه في كمرين المتصلة والمنفصلة كما فعل كثير كمريغة لبعض
وبعضهم فكمرما على كمرين المتصلة قال لان كمرين المنفصلة للترتيب بينهما والمعتبر انما
هو اختيار المتكلم يفرق ايهما شاء والمعنى واحد ومزاميع المختمر ثم من المتصلة فقال
(اما مبارة ان الا يتعال عما اوجبت قلادة الجزوير) ويعني ان الشركية مبر التي اوجبت

شركية مبر باب تسمية الشيء باسم غيره بتصويب المجاز المغروس على لافته المشابهة
في تكلف الربح لان الشركية مبارة بشيء وبشيء في المقهور ومزاميع مبارة بذلك
شيء وبشيء في الانتباه وبكم ان قول الشريف يجوز في اللغة والاصح خفيفة
اهملاحية قوله ولا حاجة لذلك عند المنكفي اشارة بقوله الرد قول ابن
مرزوق والتعنيف ان المغرور لا يزال يغرر ما في النقب ان جواب الشرط ابدا متاخر
ولو تقدم شيء وبقوله ليل الجزاء على عينه ووجه الرد ان ملحوظ المتنا كعنة المغرور
فيه واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير الجزاء مع تفويت ما يظهر له بحسب
المعنى ومزاميع المغرور خلافا لابن النقب وابن مرزوق ولعل السر في ذلك النقب بمعرض
قوله واما القول بان الجزاء هو مزاميع المغرور فيرد للتعارض بينه فيه قوله كمريغة
لبعضهم المراد به النقب وعلى مزاميع الكمريغة يرجع صاحب الفاء ريغة بقال

اولا لما مغرور واما ... اخرا لما فتاليا تسمى

قوله ومزاميع المختمر مزاميع الكلام المستفاد من صنيع صاحب المختصر ايضا
قوله اما مبارة ان الا يتعال الخ قوله غير جامع لعدم شمول لا النافية والثانية
فريغال ان كان السلب مرجع الايجاب وكمارية عليه افتح على تعريب المرجية للاصل
الخ وفي نسخة تبعا لاصلها قوله ثم مبر تنقسم الى لزومية فرزالكم
التقسيم وتقسيم قوله صاحب الفاء ريغة وكزا شيخنا سيم حمزور وتقعد

واحسب الى اللزوم حيث ترجب ... اولا يميل للانتباع وتنسب

قوله لمرجيا ان السبب افتعالا مما بمعنى يتعزا فيكمل المستصعب عن صاحبه
قوله فالعقل يعرف كما كان الشيء وانسانا فانه مبارة

كمريغة بمعنى الخ في الانتباع ثم مبر تنقسم الى لزومية وسر التي تكون السببية بين مبنى الموجب
بالكسر الاول منهما سببا للثاني او عكسه عقلا او عادة او شرعا او يشتمل الكم على سبب
او بكونا مرتبطا بغير وذلك العقل يعرف كما كان الشيء وانسانا فانه مبارة والعادة يعرف كما كلعت

الشمس وجبر الخرز والشر عن خرز كلما طالعت الشمس وجبت صلاة الكهف ويكره الدعاء
النهار في عكس منزل الأمثلية والمشترك ار في سبب خرز كلما كان الخرز موجودا فالكوكب خفية
والمتمم يقار خرز كلما كان زنار انا يعمر ويعمر ابر لعبد وان اتباعية وسوالبة تكون العصبة بزكريا
لغير مرجب بار اتبر قبلكم صرفيا في الوجود خرز كلما كلمت الشمس فالانفصار حيوان ربار احمر
من الكهف لا يفتح الاخر لا عقلا ولا شرعا ولا عادة وقد تعسف الاتباعية بامع ما مر

ان الجبر ان جزء من هيئة الانفصار والكل يشتمل ان ينقلب عن جزء له ونكيم منزل
المنار فوله كلما كانت الشمس كلما لعدة كان النهار موجودا فالثلاثة بينهما
عقل كما في المغني لان الشمس خلاف شمس النهار لان النهار كما قال الشنوي
في كبرى الاستثنائية عن كفور الشمس فوق الدنيا قبل النهار وقيل
الثلاثة بينهما هاء وعليه درج في المختصر بناء على ان مكمل الخرز كما في
شمس النهار لان النهار رمز الزمان الذي ينتشر فيه الخرز انما هو
وكيف ان يقال الفعل تعلق ان الزمان بخرز المخطوم من غير كلوع شمس وان
يكلع الشمس فوق الدنيا على هيئة المجموع بلا نهار وانما من جهة الشرع قبلا
تلازم بينهما كما قال الزمخشري في الانصار في الشرع من كلوع الجمعة وان جبر ما
منزل النهار من الثلاثة عزل عنه الشرف قوله لغير مرجب ان يار لا يقتضي هرن
اخر مما جبر والاخير يوجد فوله كلما كلمت الشمس خ ان يار كلوع الشمس
لا اشعار له بحيوانية ان فنصار ولا يقتضيها عقلا ولا شرعا ولا عادة
ونكير المثال الركانت السماء فوق الارض زخر فا لفعل محلوف قوله بامع انما
كانت امع له لانه اعتبر في الاول جبر والمفتوح ولم يعتبر في جزء بل الزوج بين
الثاني وبينه سوالبة فرض جزء من الكتاب في قولك ان كانت السماء فوق الارض
فالشمس مشرقة ان الجزاء منزل الله سلبي اعني المشتملة الزومية والاتفاقية
على الاستدلال بالمشيئة بحسب موضوع اللغة بل بحسب ابيه فكملاج بمعنى جاز
لغوية عقلا فتنما المشابهة فيما منه التركيب

التركيب وهذا هو المكلاحية فقوله لئن لو لم يخف الله لم يعصه جعله
السنوسي تبعا للعقبلة حريثا ومثله في المعول وقيل مؤاثر عن عمر
ابن المكلاح وذكره بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وكذا العراقي وذكر الولي
ابن زرعة والسيوطي أنه يوجد في شعر حريث وذكر أنه
مع اليتيم عنه فعمر في الحلية عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
سالم مولى أبي حذيفة إن سالما شديد الحب لله لو كان يخاف الله ما
عصاه وفي إسناده ابن لهيعة ومثله قوله ومثله ولو أن لي ألف نفس
إلخ فإنه ربما يتوهم الشاعر بترك الاشجار افلاسا وعدم نفاذ كلمات
الله فيرفع هذا التوهم وعلم المعنى إن كلمات الله لا نفاد لها مع كون
الاشجار أقلاما فكيف مع عدم ذلك قوله ومرة لك ولو اسمعهم يعني
أن التولي لازم على تقدير أنه سمع فكيف على تقدير عدم الاسماع بنوعيه
الوجوه ومعنى أن يسر التولي بعدم الانتفاع كما في الكشاف وأما الزمخشري
بالاعراض كما في الشفا فيسر زيادة على الاستعمال المشهور أو من قبيل
استعمال الولي الانتفاعية فقوله لو جئتني لاكرمتك قوله فقال السعد
انه من قبيل اللزومية وارد على فاقد اللغة ذكر ذلك في المعول بعد
أن رتب قول من قال الآية على ظهورها فيما ترافق إلخ وأنهم الوسط مثل
لأسمعهم فإذا أحزن عند الانتاج قيل ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا
ومعنى لجعلهم أنه على تقدير علم الخير فيهم أنه يجعل منهم التولي بل
الاعراض والعناد والمكابرة من فرط كلية الكبر في الشكل
الاول أنتج مثلا مثله كقولك الانسان حيوان والحيوان جوهر فالانسان
بالجملة وكيف فقال الزمخشري تعالى أن يخبر بما يتبين فيه شؤم الانتاج لأنه
أن يعلمه بوجه وأن علمه وأخبر به على خلاف ذلك يعود سبة فالحق
أنها واردة على فاقد اللغة يعني أن سبب عدم الاسماع عدم العلم

عليهم العقل أو بعضا جميعهم وبرة لك ولو اسمعهم لتولوا ومع هذا ذلك في
الكلام كثيرا وأما ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم فقال السعد انه من قبيل اللزومية وارد
على فاقد اللغة

بالغير فيهم ثم ابتدأ فقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما ذاهبا على طريقة قوله
يخفى الله لم يعضه **وأجاب** في المغني عن هذه الشبهة بأن التقدير
في الآية ولو علم الله فيهم خيرا وفتاما لأسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
بعد ذلك وتكرر فيما شابهه شركة الاقتران اي ولو علم الله فيهم خيرا
وفتاما لتولوا بعد ذلك وزاد اشتمالة فيما **واعترض** الشيخ خالد
على قائله بأنه يفهم بركما مر ان المغني انما نوى ما يترجح
بحسب الاستعمال ابن هشام اللبيب في باب المفعول وفيه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل ومن ثم اجيز في باب المفعول وفيه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل ومن ثم اجيز في باب المبتدأ والخبر حذف
احدهما دون الآخر وكلامنا بقوله

واستعملوا الزوج اتباعا للتا ... لنفي شرك غالبا ابن خوال
وجوده لاتباعه على ... نفي مفرد به مما جعلا
وربكم بالجر للتفيض ... ليعلم استمرار ذا بلا مرض
وكلما في حكم الكتاب ... فاحفظه لكن تر ذا في العراب

مثال ابن هشام الاول ولو شئنا لرفعناه بها ولو شاء ربك لما فعلوه في
ابن زيد كلم ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولغلبته افتضح ايضا مورد
في تفسيره ما عليه فقها الواحدي امتناع بامتناع بعدم امتناع الثاني
بامتناع ابن هشام الاول **ومثال** ابن هشام الثاني ومر المسمر عند علماء البيان
بالكرة البرهانية ومر ايضا تعبيرا العلم بانتفاء التالي علة للعلم
بانتفاء ابن هشام الاول ولو تولوا كان فيهم آلهة الا الله لفسدتا الزكا ومثاله
آلهة قاورده ومثاله الزكا نوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين
الزكا خبر اقاسبقونا اليه ومر الوجه في اشتمال الآية الوجه الاول
ومثال ابن هشام الثالث ومر ايضا تعبيرا استمرار وجوده فمضمون
الجزاء على تقدير وجوده مضمون الشرط وعلى تقدير عدمه بابن ولبي
وذلك اذا ربط ذلك الجزاء بالتعبير المشعر بتكرر وجوده مع التفيض
المناسب اخر وخير نعم العبد طيب الزكا نعم الله لم يعضه وقوله

عليه

عليه السلام جوزه بالمهملة بنت اوس سلمة ان سنرها بلغه تحرث النساء
انه يريد ان يتكحها فنهاه الولي تكرر بيتي في جم فاعلمت لها فنهاه الابنة اشي
من الرضاع رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة فيترتب عليه بالاولى
قوله ظ وة ان الانبعال قوله ولزلك سميت منبعلة يغني لها ثم
كم فيها من التنافر فراى ابن بعمال وقيل سميت منبعلة لاشتمالها على
اداة الابن فبعمال وسواها قوله ومنوانيما غير جامع لعدم شمول
الثانية يغير ان تغير يف كم خاص بالموجبة غير انا ان يكرر العدد زوجا
واما ان يكرر مفردا وبجاب عن كم بانه انما افتقر على ابن بجاب للانه
ان صلوا السلب كما دل عليه قوله فشمار عناده بة سميت عناده بة
لتعاثر كم فيها بالتكرار في انفسهما وترك كم مزا التفسير ولم يقع في
له وقد تقع مزله شيخنا سيبويه جمزورج يزيد فقال

وانسب الى العناد حيث يوجب اولا بلا تبا وانيما تنسب

قوله غير انا ان يكرر العدد ج مزا المثال يعم فيها بوجه التمثيل لانه
ان تركب مزا الشيء والمثال لنفيضه والمنعا بوز ان يقول انا ان يكون
الموجود فرديا واما ان لا يكرر فزوجيا ويكن ان يجاب عن الثاني بانه فتمر
بالمثال ليس التشبيه على از المقصود ما مزا عم ما ذكر فليس تركيبها
خاصا بالتسا فيز والتماه قوله ظ انسا فيها ثلاثة ج قوله
فا لخفيفية مزا التي لا يجتمع كم فيها على العروض على الكذب وقد اشار
لهذا المعنى شيخنا سيبويه جمزورج يزيد فقال

ثم الخفيفية فا فز منعا بها اجتماع العز والمين معا

قوله ولا تركب موجبتها العنادية اشار بهذا الى از التعاريف

فرع
لو قال انا ان ينبعال
ذو فرض فا فز بها يغني
تنا فز ابنها منبعلة مزا التي
از التي منبعلة مزا ابنه
او قيل تنا فز ابنها
الكم فيه وبذلك
سميت منبعلة
وقوله انيما غير جامع
لعدم شمول الثالثة
تنا فز ابنها منبعلة فشمار
عناده بة وسمي التي
يتعذر اجتماعهما فيها
كم فيها او تضادهما
تنا فلم او تضادهما
تنا فز ابنها العدد
زوجا او فردا انا
از يكرر الشيء
نفسه او انا فيه
شيء الاخر او انا فيه
وسمي التي يكون
التنا فز بين
كم فيها

لغير موجب بل لا يلزم ابن احدهما ابن الاخر لا كر انا يجوز ان حمرا واخر سما وكذب الاخر وليس حمرا
ما ذهما مزا ابن از جب كذب الاخر وقد انعكس فيزوا انا ان يكرر الانتفاء حيوانا واما ان
يكرر الحمار جمادا فانه لا تنا فز بينهما لا كر انا يجوز حمرا والاول وكذب الثاني ثم تنقسم المنفصلة الى
ثلاثة انفصال حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو واشار الى الاولى بقوله وانفصالها ثلاثة
بلتعلما فانع جمع او خلو او هما وسمزا الحقيقية الاخص فلما فا لحقيقية مزا التي
لا يجتمع كم فيها على الصدق ولا على الكذب بل لا بد من حمر واحد منهما وكذب الاخر ولا تركب
موجبتها العنادية العادة فقد

اتعاد الكل
ج الخارج
65

التي ذكروا للمنفصلات الثلاث انما يتم لو جعلتا واما اذا جعلت كل منها بمعنى
حكم بها بسلب معنى موجبتها فقوله اه مر الشيء ونفيضه يعني انه
يزاد ما يقتسم به اما العزو والكزو اه ان التغيير لما لم يجتمعا على عزو ولا
كزو وكانا متساويين وعزو اجم وان كزو اخفى كانت ما ذكر اشارة الى
الفائدة بقوله ومر نفيضيه وما فزيدا مساويا لزيد ركب ابدا
بعرف قوله وان يكن بينهما تناكر
بان يكون له عزو ولكز وبالخفية سميا تعب

قوله ولكز التنافر يعني انه انما سميت خفية لكون التنافر بينهما
خفيا لوجود الجامع بين العزو والكز بخلاف التنافر في التباغيض يعني نسبة الخاص
الى الخفي يعني انه بالنسبة الى اجم العزو والكز فهما بكار التنافر بينهما اشد من التنافر في التباغيض قوله بار لا يجتمع كما مثلا على
العزو فزيد اشار الى خفيفتهما مع الشيء بعزو ما شيئنا في غيرته بقال
مانعة الجمع لعزو منعت مانعة الخلو بيننا ربعت

وسميت مانعة جمع لان الحكم فيها بمنع جمع كم بينها في العزو قوله ويجتمعان
على الكز اي بان يزيد تبعا مثلا قوله ومر نفيضه تتركب موجبتها العنادية
العنادية اه مر الشيء وما مر اخص من فلان صاحب العنادية

ومر قضية ومر اخص فما نفيضا تركيبها تعمل

ومثال ذلك اما ان تكون الكلمة اسما واما ان تكون فعلا فنفيض اسم ليس باسم
والفعل اخص منه لعزوه ايضا بالجر ونفيض فعل ليس بفعل والاسم اخص منه لعزوه
ايضا بالجر قوله اه مر عزو كل منهما يستلزم بيانه انه لو عزو
ابيض واسوه عزو ابيض من اجل عزو اسوه وكل اسوه من اجل عزو
ابيض يعزو ابيض وكل اسوه وكل اسوه ومثال قوله

كمر فانما على العزو ويجتمعان على الكز ومثل لا تتركب موجبتها العنادية العنادية اللام
الشيء وما مر اخص من نفيضه بعد اما ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسوه فنفيض ابيض لا ابيض
واسوه اخص منه كما ان ابيض اخص من نفيض اسوه ومثل لا اسوه فلزم مرفانما للزع عزو الشيء
ونفيضه لان عزو كل منهما يستلزم عزو نفيض اللام من اجل ان عزو اللام خص يستلزم عزو الاعم
وعزو الشيء ونفيضه فحاصل ان انما هم اجتماعهما على الكز

لان كزبا الاخير او از تباعه لا يستلزم كزبا الاعم او از تباعه فقوله فلم يلزم من كزبه كزب الشيء وخاويه يلزم من از تباع الاخير من التغيير از تباعه فلا يلزم من از تباع الكر من از تباع نقيضهما فلا يلزم من كزبا ابيض واسود كزبا ابيض واسود لا فكار من فيهما انه اعم فقوله وهو التي تركبت جزئيها قال صاحب الفادريه واز يكرج كزبا بفتح بعين فانقة الخلو بلا فشتبه

وهن قضية ومن اعم نقيضهما تركبت من علم

فقوله الثلاثة اشار بقسم بما مضى من الاعم فراشار بالمثلثة الى التقسيم الاعم والقضيتين معا بقوله واللاخير تين تقسيم اعم بما مضى ومن فكم فيه انتج

فقوله بان يكون احدا زغير ابيض وغير اسود قوله وذلك از تباع كل منهما يستلزم بما ذكره انه يلزم من از تباع كزب غير ابيض وغير اسود كزب ابيض من اجل كزب غير اسود وكزب اسود من اجل كزب غير ابيض يكزب غير ابيض واسود وغير اسود وهو مثال قوله فلم يلزم من كزب والكر من كزب ونقيضهما فلا يلزم من كزب غير ابيض وغير اسود كزب لا مكان كزبهما بقوله الاعم

قوله بالمجموع عشر نسب اربع عموم باكملا وواحد عموم من وجه وخمس تباين

كزبا مما على الكزب ويجتمعان على الجزم بتميت فانقة خلو الرأس كزبا فيما يمتنع خلو الوجود عنها وهو التي تتركب موجبتها العنادية الصادقة من الشيء ومما مثل اعم من نقيضه ومما نقيضه كزبا من فانقة الجمع مثلا اما از يكون الثوب غير ابيض واما از يكون غير اسود فيجمع اجتماعهما بان يكون احمر مثلا وانه يجمع از تباعهما بان يكون ابيض اسود ولان از تباع كل منهما يستلزم از تباع نقيض الاخر من اجل از از تباع الاعم يستلزم از تباع الاخص ويجتمع از تباع الشيء ونقيضه ومثل وجمع من فيهما معا انه ان كزب عم لا يستلزم كزب الاخص بلى يلزم من كزبه كزب الشيء وخاويه ونقيضه الثانية فسمى از تقسيم بما مثل اعم من انه التي لا يجتمع كزبا اجتماعا على الجزم انه وهو بمنزلة التقسيم شاملة ايضا للتصفية وبما ذكر تعلم از كل واحد من قسمي اجمع واشمل بالمعنى الثاني اعم من اخاصتهما باكملا ومن التصفية باكملا واعم من خصا بلتنا من وجه يجتمعان بالتصفية وانجراد كل واحد منهما بمعنى ما انه خص بمنزلة خمس نسب وكل واحد منهما بالمعنى انه خص بمباينة لمغايرتهما بكل من التغيير والتصفية ومنزلة خمس نسب اخر كلها تباين قبل المجموع عشر نسب

لان كزب الاخص لا يستلزم كزب الاعم قبله يلزم من كزبه كزب الشيء ونقيضه

الكزبا في از تبعية

بما مثل اعم مما ذكر وهي التي لا يجتمع كزبا اجتماعا على الجزم وانه لا يجتمع عمل الكزب ان لا مكان بعدم اجتماع المغنيين والتصفية وكزب انقة التصفية ان يكون احدهما اعم من الآخر وهو من الكزب

لا يجتمع

وبجمع النسب كلما جرى مجرى ما مر ترتد
فتنسب التحقيقية اولا الى
ما تحتها واجزا بعد واجزا
والنسب من المذكورة الى
الجزء الذى يليه كما مر ثم
تنسب قابعة الجمع بالاخير
الى ما تحتها كذلك والنسب
من الموالية فى الجزء الرابع
وبهذا ظهر تعليل
ان فى قول المص اشارة بعدا
الكلام للدلالة على قوله الخ
لم يات بالتبيين ان عم للا
ما بعة الجمع وما بعة الخلو على التبيين الاخير وبا ينتا التحقيقية
قوله فى التنبيه ان قال فلا واسكة فى وجه المنع ايضا فى ما
لو ذكر ثلاثة بادا هم وان قال وكرر الثانى فالثالث ارهم
وان قال وكرر فابو الثانى فلم يعاند العقاد وان زاد هما فا
وجه الكذب ان كرر كلا بادا قوله واما نحو الكلمة اذا اتهم فى مثلث
الشكل المنكسر اما اول او ثان او ثالث او رابع ان قد يتوهم فى مثل
وشبهه ان التحقيقية حقيقية لان مجموع الاجزاء لا تجتمع وان تتبع
قوله فقول التعقد انه مشتمل على فعليا وهاهنا على كلا حدى التحقيقية
لا تتركب ان مرجع غير فعل افلا تتحقر التشبيه الا بشر انثى واما ما
اورده من الامثلة فمشتمل على فعليا والتقرير الشكل اما اول او غيره وغيره اما
ثان او غيره وبقى قوله فقول فيل بجواز به وعليه درج صاحب المجمع
تبعا للعضدية

وفيضه او المثل والفيضة واما نحو الكلمة اذا اتهم او فعل او حرف وشبهه مما تكون فيه
القسمة على مرات وسبع اكثر من اثنين فقال التحقير انه مشتمل على فعليا حقيقية والتقدير الكلمة
اذا اتهم او غيره اما فعل او حرف واما ما نعتا الجمع والخلو فقول فيل بجواز تركبهما من اكثر
من اثنين

وابن مرزوق وغيره وعليه كثير من المتأخرين لأن التحقيق ما حققه السعد في شرح
الشمسية تبعا للقطب في شرح المطالع وهو ما نقله عن السعد **فقوله** الحقيقية
التي يحكم فيها بتنافي الشيء وما هو اعم او اخص من نقيضه نحو اما ان يكون الشيء
شجرا واما ان يكون حجرا واما ان يكون بشرا في مانعة الجمع ونحو اما ان يكون غير
شجر او غير حجر او غير بشر في مانعة الخلو **قوله** وتعقبه السعد الخ هاهنا في
الحقيقية من انها في التحقيق فيها ثلاث مع انه مانع جمع في المثال الذي ذكره واو خلو
في الثاني **قوله** فان قلت اهل هذا البحث للتنويع السعد **وقوله**
قلت هو جواب بالمنع لانه في جزء المذكور ونحو كلامه في الحقيقة ونحوها
ان ما اشتمل على جميع الاقسام لم يكن جعله من حقيقيات من غير ان يزاد فيه الخ
وما لم يشتمل على جميعها لا يكون الا ان بزيادة ذلك الشيء والخ غير مذكور ولا
مقصود فالقائل اما ان يكون الشيء شجرا او حجرا الخ انما حكم بالتنافي
بين الثلاثة المذكورات لا غير ومن فكر انهما عما على الكذب فلا يكون جعلها
والحالة هذه حقيقيات ثلاثا **قوله** يصدقها هو مطابقة حكمها الذي
هو ان صدق القضية مطابقة ما تضمنته من الحكم للواقع ويصدق
الحملية بموافقة النسبة التي فيها للواقع ويكون صدق الشرطية بموافقة
حكمها الذي هو الاتصال او نفيه للواقع او هو المحكوم به في الشرطية
وكذبها بعدم الموافقة **فقوله** ومع كذب المقدم فقط
اقتصر على المثال ولم يأت بمثال عكسه وهو ما تألف من مقدم كاذب
وتال صادق ... الجمادات ...
الكاذب وكذب ... يستلزم صدق اللازم وكذب

او صدق بكل منهما حقيقية واذا كانت غير ... كما في المثال الثاني تكون ان خيرية مانعة جمع لا
الاول الحيوان اما انسان او غيره وغيره اما ... مانعة جمع فقط وكذا ايضا
في مانع الخلو **الثاني** قد علم ان المقصود من الشرطية هو الحكم بما تضمنته من نسبة او تنافي بانواعه
او سلبهما ... بصدقها ... حكمها المذكور للواقع وكذبها عدمها من غير اعتبار لكون
طرفيها في انفسهما ... فيصدق مع كذب الطرفين في ان ... نحو لو كان زيد حجرا
لكان جمادا اذ جزؤه هذا ... لزوم جماديته لحجريته وان كانت جماديته وحجريته مستحيلتين
ومن ذلك لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ومع كذب المقدم فقط نحو لو كان زيد في السماء فلا
نجا من الموت

رفعه بهما ... التعاند في
الشيء وقد تمنع اعم في
الشيء ونقيضه وتعقبه
اخص من نقيضه ... النسبة
السعد باب ... الشرطية
لا تصدق الا ... ان
بين التنافي ... قطعا
متعينا ... التالي
مانع جمع وكذا مانع خلو **فاعلم**
مانعة الخلو لا تصدق الا
بين ... على حقيقيات
بين ما اشتمل على ... جميع
وقد اشتمل على قسمين **فلتعلق**
او تعلق ... بتنبيه
... من القضايا
بالاخير ... اذا كانت
... تكون
القضية ... الكلمة
حقيقية ... وغيره
اما انسان او غيره اما فعله

اللازم يستلزم كذب الملزوم قوله وهو تغير احدى بقية الاقسام يعني
ذلك ان المتصلة العامة تتركب من هذا فيقال فهو اما كاذب وتارة هذا وتارة
العكس والمتصلة الكاذبة تكذب عن كاذب ليس فهو اما كاذب وتارة هذا وتارة
وعن هذا فيقال فهو كذلك اما كاذب ايضا فسادنا كاذبا ايضا فسادنا حيث لا علاقة
ومن قولنا هذا وتارة كاذب فهو اما كاذب وتارة صادق اما كاذب وعن عكسه
فهو اما كاذب وتارة صادق اما كاذب فقط فبقي ان المتصلة اللزومية تكذب عن
افسام اربعة وتصدق عن ثلاث واما المنفصلة بالتخييرية تصدق عن طرفي
وكاذب فهو اما ان يكون من العدد زوجا او مزدوجا وتكذب عن هذا فهو اما
ان يكون زيد انسانا واما ان يكون ناطقا وعن كاذب ليس فهو اما ان يكون زيد
حجرا او شجرا ومانعة الجمع تصدق عن كاذب ليس كالمثال المذكور قبل وعن
هذا وكاذب فهو اما ان يكون زيد انسانا او حمارا وتكذب عن هذا فهو
اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا ومانعة الخلو تصدق عن هذا فهو فهو
اما ان يكون الخبز اما متحركا او ناميا وعن هذا وكاذب فهو اما ان يكون الخبز
متحركا او جمادا وتكذب عن كاذب ليس فهو اما ان يكون الخبز ناطقا او متحركا
بالارادة وهذا كله خاص بالمركبات واما السوالب في المتصلات
والمنفصلات بعكس العكس اي تصدق فيما تكذب فيه المرجبات وتكذب فيما
تصدق فيه والله اعلم قوله لما ذكر السعد هنا بزيادة في الملزوم والتلويح
وشرح الشمسية وما ذكره ميرزا اعتبارا لمثل الليس عن خلاف اعتبارا لمثل
الميرزا هو كما مر في كلام الغزنوي ومشربه والحق ما عليه السيد على ما يساعده
قوله الحكم بلزوم لان كراهة النبي اذ يكون المحكوم عليه هو الشرك والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرك فتصدق القضية
بكاذبة الحكم باللزوم الواقع وتكذب بعدم ذلك بكل من الكفر فيه فارتفع
عن مفهوم الجزئية واحتمال العموم والكذب قوله ورده السيد في حواشي

وقد تقدم ان المتصلة تغير الانفصال
والمنفصلة تغير المتصلة وانما فيرنا بما ذكر
لان الكلي فيرنا بالجزئي والكلية بالجزئية
لان الكلي يصدق بصدق جزئياته والكاذب
بكذب جزئياته وهذا ظاهر لان الكلي
ايجاب جزئي والكلية سلب جزئي
وعلى هذا فقس
انما فيرنا بالكلي لان الكلي يصدق بصدق
الجزئي والكاذب بكذب الجزئي
وعلى هذا فقس
انما فيرنا بالكلي لان الكلي يصدق بصدق
الجزئي والكاذب بكذب الجزئي
وعلى هذا فقس
انما فيرنا بالكلي لان الكلي يصدق بصدق
الجزئي والكاذب بكذب الجزئي
وعلى هذا فقس

فهو كما يغير بالنفي بمعنى ان كثيرا على الاعتبار المتكلم الحكم بلزوم الكراهة للنبي وعلى
اعتبار الواقعية الحكم بمفهوم الكراهة من المتكلم مغيرا وقت النبي بكاذبة فقال اكرهك وقت مجيئك
ورده السيد في حواشي المطول

المصنف الوكذا في شرح المفتاح وغيره مما وجدته ان الجزاء اذا افيد حكمه بزمن
او فيد اخر كان هو فيه بتقدم حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك الغير وكذبه
بعد به بيد او معه فاذا قلت اضرب زيدا يوم الجمعة او قبله بيوم هو فيه
تقدم ضربك اياه وتقدم ذلك الغير معه فاذا لم تضرب زيدا يوم الجمعة او
في غير هذا اليوم كان كاذبا فاذا قلت ان ضربتني ضربتك فلو كان معناه انه
وقت ضربه اياك لم يكن هذا قولا ان اذا تعقب الضرب منك مع ذلك الغير واذا وجد انتفاء
الغير امن وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المغير به واقعا فيكون انتفاء الزمان عملي
وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في ذلك الوقت او لم يوجد وذلك باطل
فكذا ما ينتهي اليه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك مثل
هذا قائما قبل وبعد وكذا ان قلت ان جئتني او كلما جئتني اكرمتك لم يستلزم عدم اكرامه
اذني تميز ان مثل الكلام فلا يكون هذا واردا فيوجب شيء من ذلك ولا ان اكرام اهلا
ولو كان اكرمتك كلاما خبريا فيه غير يقين لوجب ان يكون مخبره بتقدم اكرام له مع علم
غير به اذ مخبر ان يتقدم مخبره غير او تكلفا ان ترى ان قولك سالمك والله
لا يتقدم مخبره الا يتقدم اكرام مع غير الركوب فكذلك ان الحكم ان خبرا متعلق
بازتباط اخر الكلام بشرط لذا النسبة بين اجزاء الجزاء وان ما ذهب اليه امين انيس
لا يليق بكلام اهل العربية كيف ومن يقرأ بقلم في منثور مقامات القضاة يا المستعملة
في الغزل وقد صرح النحويون بان كلمة المجازات تدل على سببية اذ وان وسببية الثاني
وبه اشار الى ان المضمون من الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام السكاكي
والرضي والغزنوي صاحب التسهيل يوافق ما اختاره السعد قال الرضي فسر واويد
مذهب النحاة فانهم انما وضع عليه السعد اختيارا لجنسية قال حنيفة فانسب الى اهل العربية
واختيار السابعون فانسب الى اهل العربية في تعليل الكلام وعلى قال العصمة في قول
اهل العربية الجنسية ارجح وهذا فانه كما لو قال الحنفي تعليل الكلام وبيع كون الجزاء او سببا

وعفوا ان اعتبار اهل العربية مواقبول لا عتبار الحنفية لعدم الشرطية مع تعليق
محل مركب فيها او اخر بما اذا كان الربط مواجبا للوقوع وان الربط مو المقصود في العربية
من الشرطية اما نحو ان كان في بيته فلان فهو قبل فعرفت لو كان فيها الا لدلالة لعدم الا

للحكم اى التحريم في الحال فلا يعتبر كملك فاو سببا للتحريم في المستقبل حين وجود الشرط اى ملك العصمة وقبله لملك فاعتبر الجزاء سببا حين وجود الشرط ان قبله يجوز اى اضافة الى الملك اى اضافة الحكم اى التحريم الى ملك العصمة وبعده في الحقيقة بخلاف للكلام وقال الشافعي تعليق الكلام ينع كونه سببا للتحريم في الحال بناء على قاعدته بمثل العربية مزان الجزاء هو الكلام والشرط قيد فيه فكانه يجز كلاما فعا قبل التزوج فلا يقع عليه بعد التزوج لعدم ملك العصمة حين الكلام وهذا ذكره في البناء خلافا لابن قاسم على تلك النقطة يتفرع عما فيه من التعسف وانه لا وجه له والكلام في الجملة مبني على انه هل يشترط ملك العصمة حال التعليق وعليه الشافعي او لا يشترط وعليه الحنفي والله اعلم قوله واجاب بعض الحنفية قد يفعل هذا التفصيل في حاشية منتهى السعود وفيه نظر اذ لا دليل على هذا التفصيل ولم يوجد مثل هذا التخريج بما قاله السعود ويحتمل ان يكون واردا على ما قاله السيد بل يحمل الباب كله على نجز وامر ينحو اذا كلمت عمر فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وغوهما والكلام في المستقبل فليتنبه لكن قول المؤلف والله اعلم ان الشرط المذكور في حيز الشرط فتصلة او منفصلة فتنبه اولا الى

منفصلة وغيرها اما المنفصلة سواء كانت قيدا للزوما او عنادا مثل بزيد وعمرا او حالة وعينة نحو كلما جاء زيد اليوم او راكبا اكرمته وغيرها اما ان يكون الانشاء وغير مكلف او وقت تكليفه تكليفا او عاصيا وغير المنفصلة سواء كانت لا ينفك للزوما او عنادا مثل ما ذكر

وَلَمَّا كَانَتِ الْمَحْمُولَةُ مِنَ الشَّرْكِيَّةِ لَيْسَتْ بِعَيْنِ الْمَحْمُولَةِ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ صَحَّ أَنْ تَقْبَلَ مِنَ الْأَقْسَامِ
مَا لَا تَقْبَلُهُ الْمَحْمُولَةُ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ بِتَنْقِيمِ كُلِّ مِنَ الْمَحْمُولَةِ وَغَيْرِ الْمَحْمُولَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
كُلِّيَّةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَمُهْمَلَةٍ وَمَنْزِلَةِ الْأَقْسَامِ لَاحِقَةٌ لَهَا بِحَسَبِ تَعْمِيمِ اللُّزُومِ وَالْعِنَادِ وَعَدَمِهِ

وَالْعِنَادِ فِي الْمُنْفَصِلَةِ بِحَالَةٍ أَوْ زَمَانٍ مُعَيَّنٍ وَمُهْمَلَتِهِ فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لِلنَّاظِمِ
إِغْفَالُ مَنْزِلَةِ التَّقْسِيمِ وَفَرَاغُ بَالِهِ شَيْخُنَا سَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ

وَإِنْ تُكَرِّرْ شَرْكِيَّةٌ فَمَحْصُورَةٌ ... بِحَالَةٍ أَوْ زَمَانٍ مَحْصُورَةٍ

إِنْ تَعْمِيمٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ وَمَنْزِلَةُ الْأَقْسَامِ لَاحِقَةٌ لَهَا بِحَسَبِ تَعْمِيمِ اللُّزُومِ بِأَنَّ تَعْمِيمَ
اللُّزُومِ وَالْعِنَادِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَارْتِفَاعِ الْمُمْكِنَةِ إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً وَتَعْمِيمُ سَلْبِ اللُّزُومِ
أَوِ الْعِنَادِ فِيهِمَا فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ إِنْ كَانَتْ سَالِبَةً بِمَعْنَى كُلِّيَّةِ اللُّزُومِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ
الْمُوجِبَاتِ لُزُومُ تَالِيهَا لِمُقَدَّمِهَا أَوْ سَلْبُهُ عَنْ جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الْمُمْكِنَةِ الِاجْتِمَاعِ مَعَ
الْمُقَدَّمِ فَإِذَا قُلْنَا كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا أَرَدْنَا أَنَّ لُزُومَ حَيَوَانِيَّةِ زَيْدٍ
لِإِنْسَانِيَّتِهِ ثَابِتٌ مَعَ كُلِّ وَضْعٍ يُكَرَّرُ فِيهِ إِنْسَانِيَّتُهُ مِنْ كَوْنِهِ ضَاحِكًا أَوْ كَاتِبًا
فَاعِلًا أَوْ قَابِلًا كَائِنًا فِي أَيِّ زَمَانٍ وَفِي أَيِّ مَكَانٍ بِكُلِّيَّةِ الشَّرْكِيَّةِ لَيْسَتْ لِأَجْلِ
أَنَّ مُقَدَّمَهَا أَوْ تَالِيَهَا كُلِّيٌّ بَلْ كُلِّيَّتُهَا بِحَسَبِ الْحُكْمِ أَيْ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ مُقَدَّمُهَا وَتَالِيهَا
شَخْصِيَّيْنِ كَمَا أَنَّ كُلِّيَّةَ الْحَمْلِيَّةِ لَيْسَتْ بِحَسَبِ كُلِّيَّةِ الْمَوْضُوعِ أَوِ الْمَحْمُولِ بَلْ بِاعْتِبَارِ
كُلِّيَّةِ الْحُكْمِ قَوْلُهُ بِمَنْزِلَةِ سِتَّةِ أَقْسَامٍ فِي الْمُتَّصِلَةِ مِثَالُ الْمَحْصُورَةِ الْكُلِّيَّةِ كُلَّمَا
جِئْتَنِي رَاكِبًا أَكْرَمْتُكَ وَغَيْرُ الْمَحْصُورَةِ الْكُلِّيَّةِ نَحْوُ كُلَّمَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ بِمَعْنَى الْفِيرِ
وَالْجُزْئِيَّةِ فَتَكُونُ وَالْمُهْمَلَةُ إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَالْمُنْفَصِلَاتُ الْمَحْصُورَةُ الْكُلِّيَّةُ
نَحْوُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَإِنَّمَا عَمَّا بِحَالَةٍ أَوْ بِحَامِلَةٍ أَوْ بِجُزْئِيَّةٍ فَتَكُونُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ
وَإِنَّمَا عَمَّا بِحَالَةٍ أَوْ بِحَامِلَةٍ وَالْمُهْمَلَةُ نَحْوُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَإِنَّمَا عَمَّا مَا أَوْ بِحَامِلَةٍ
وَغَيْرُ الْمَحْصُورَةِ كُلِّيَّةٌ نَحْوُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا أَوْ جُزْئِيَّةً فَتَكُونُ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ إِلَخْ وَمُهْمَلَةً نَحْوُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ قَوْلُهُ بِمَنْزِلَةِ أَرْبَعَةٍ
وَعِشْرِينَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ اللُّزُومِ وَلَهُ تِبْعًا وَإِنْ أَعَمَّ كَانَتْ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ
وَإِنِ اعْتُبِرَتْ فِي الْمُنْفَصِلَةِ اعْتِبَارُ مَنْعِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ أَوْ أَحَدِهِمَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَةِ
قَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ الْكَمُّ بَارِزًا بِهَا بَيِّنًا أَيْ مُتَكَرِّرٌ مُوجِبَةً عَمَّا بِهَا بَيِّنٌ وَالْأَشْكَالُ
نَحْوُ كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ كَائِنَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ وَتَكَرَّرُ مُوجِبَةً عَمَّا بِهَا بَيِّنٌ

تَعْمِيمٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ وَمَنْزِلَةُ الْأَقْسَامِ لَاحِقَةٌ لَهَا بِحَسَبِ تَعْمِيمِ اللُّزُومِ وَعَدَمِهِ فِي الْمُتَّصِلَةِ وَمِثَالُهَا فِي الْمُنْفَصِلَةِ وَمِثَالُ الْمُهْمَلَةِ فِيهِمَا أَوْ سَالِبَةً بِمَعْنَى أَوْ زَمَانٍ وَعَشْرٌ وَالْمُعْتَبَرُ فِي أَبْوَابِ الشَّرْكِيَّةِ وَسَلْبُهَا مُتَعَلِّقٌ فَاحْكُمْ بِهِمَا مِنَ الْعَيْنِ فَتَنَبَّهْ بَيِّنٌ أَوْ مُتَلَبِّسٌ

نحو كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن ناطقا وتكون سالبة عرفية عينية نحو
ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان جسما فقوله وسور الايجاب الكل لما
لم يتم فهم كلم رحمه الله للاسوار الشرطية اشار بقوله الشرطية وبقوله التنبيه
وكان من حقهم التعرض لما كما تعرض من سوار الحملية وقد اشار لسور
المتصلة شيخنا سيم مرور بقوله ٤ والسور كلما وليس كلما ٤
٤ وقد يكون وشبيه علما ٤ ولسور المنفصلة بقوله ٤
٤ والسورة اما وليس البتة ٤ وقد يكون وشبيه نلته ٤
قوله وما بعدها معناها ان سور كلية دائما عموم الازمنة والاوضاع
والاحوال المشهور قوله دائما وما بعدها ان سور كلية دائما عموم العتاد
للازمنة والاوضاع وقد يكون قوله غالبا ان سور الموجبة اما ان يكون حيوانا او جماد
قوله والمتصلة بقولهم ليس كلما وذلك انك اذا قلت كلما كان كذا كان
كذا فمعناه ايجاب الكل واذا قلت ليس كلما كان كذا فمعناه رفع ايجاب الكل لا ما
واذا ارتفع ايجاب الكل تحقق السلب الجزئي قوله اما ان يكون حيوانا
واما ان يكون جسما الصواب ما مثل به السنوسي اما ان يكون الشيء حيوانا
واما ان لا يكون انسانا الى اذا كان جسما او جمادا قوله تنبيه
ثم ذيل التنبيه الرابع وجعله من جملة التنبيهات لتعلقه بالتنبيه الذي قبله

المنفصلة معنا ليس البتة نحو ليس البتة اذا كان حمارا فانه كان ناهقا غير الجاعل ونحو ليس البتة
اما ان يكون الشيء فرسا واما ان يكون نهيقا غير الجاعل وسور الايجاب الجزئي ولهما معا فقد يكون كقولنا
في المتصلة فقد يكون اذا كان الانسان فرسا فانه نجا من عذاب النار وفي المنفصلة فقد يكون اما ان يكون المرء
مكبا او غاصيا وسور السلب الجزئي ولهما معا فقد لا يكون في المتصلة نحو ليس كلما والمنفصلة
نحو ليس البتة ايضا تقول في المتصلة فقد لا يكون اذا كان فرسا نجا من عذاب النار وليس كلما كان فرسا
نجا من سؤال النار وفي المنفصلة فقد يكون اما ان يكون الانسان مكبا واما ان يكون غاصيا
وليس البتة اما ان يكون الانسان مكبا واما ان يكون غاصيا والمعنا الشرطية اربعة اداة الاتصال
وهو لو وان واذا واداة الانفصال وهو لبكنة اما مركبة فما يدل على تعميم او تبعيض فقولنا كان
حيوانا كان انسانا واما ان يكون حيوانا واما ان يكون جسما والمهملة في قولهم الجزئية فتحقيقها
تقدم من اسوار المتصلة كلما وقد هل يعنا ان يكون لعموم الاحوال فتراه فتكون الفضية معنا مهملة

قوله مرفوعا الواقعة مثل امير او الوقت يريد ان جعلت اسمية او النابية
عنه بنو وجعلتها ان جعلت مضرية وبنو حمير تستعمل استعمال اذا وان الربيع
تكتب متصلة لما تقرر في انهم كقولهم تعال كلما زرتونا فمنا من قرله زرفا قالوا
منذ ان زرتنا من قبل او كل وقت زرتونا او كلما وقت زرفا نوا ونحوه كلما
اوفوا ان ية او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم قوله ومنا قال
الخليل اما لما ما ويرث عليها اخرى فعلت ان او زيادة كما مية النكرة
قوله فمنا تاتنا به اذا وشبهه تاتنا به من الايات لتشهدنا به قوله
وامثل المنكور يستعملونها كثيرا قال الشعر ومنا بحسب اللغة اذا ما يجمع
ان قرأه حتى تعلم شرا للكلية الجملية ومنهم من نقلوها الى عموم الاوضاع
او الازمان والاحوال وجعلوها شرطا للكلية المتصلة واعتقدوا ان ليوت
بانما ليست من ادوات الشرط ان هي الا جازية حتى يكون بعدها فعل بل هي
لعكم لغو وذلك نحو انما زيد قائم كما ان ما في التشبيل انما قرة كثيرا
ومثل امراة الشر بقوله فقيل تحرز لان الكلام منه ان الفاعل بالفاعل نحن نحن
غير الفاعل بالفاعل وليس ان من كذلك وعبارة الجملة والمتا كفة
يستعملونها كثيرا بادخال ان يكون ذلك بعضا منها او دخلا يعمل من جنب
اجاز كفها وبقاءها ومثل ابن مالك قوله ومثل ابن مالك قال في المغني ومثل
المقالة سبق انما ابن مالك الى غيره وتاوله لك ابنه بانها واقعة على الحرف
والزمخشري من شرط النكرة على من يستعملها كذلك فقال يعزل الكلمة عن
الكلمات التي يتركب معها لفظا لا يعلم العربية ويضعها في موضعها ويجعلها
بمعنى متى ما يزيد فيقسم فمنا تاتنا به الاية بمعنى الوقت فيلزمه ان ايات
الله ومثل لا يضع قوله كقول ابن مالك والمعروف في لا يضع ومثله قول الله
فلا يهم مرض الرفاع اجعلت فرحا واستعملها بعضهم اسم فعل ومعربين

الزمخشري في الزمر فمنا قول حاتم وانك فمنا تقعك بكنه سؤله وهو بعينه قال الفتيسي الزم اجفا
فقال الزجاج المعنى متى تفعك وقال ابن السراج المعنى انما تفعك واستعملوا ايضا فلا يكون ومثل
ذلك قول الله تعالى فلا يضع منه وكثيرا ما يضع في غير هذا كقول ابن مالك والمعروف في لا يضع ومثله والطيبي
ليس البتة ضمير الشان وانما هي بمعنى الشان وكثيرا تقول في يكون وقوله

الا فمنا ما تقبلون فنفعل ما يفعل
فيما على
فيما على

رعاية بجانب الصناعة النحوية وإن كان الغرض من تلك الأشوار المذكورة تعميم الحكم أو تبعيضه
لما فيها من النسبة والبتة من البيت بمعنى أن الفعل يلزمها النصب على أنها مفعول به وهي تمييز
وعلية كغيرها وإن يجب فكلاهما خلافا لما في التسهيل

فصل في التنافض

لما فرغ من أقسام الفعل أخذ يذكر بعض أحكامها ومن التنافض والتعسر وجد الحاجة
إليها ما أشار إليه بقوله ولما كان الدليل فد يقوم على إبطال النفيض والمكلوب
نفيضه وقد يقوم على الشيء والمكلوب عكسه احتيج إلى رفع بعضها فقال ابن مازور وقال

فوله رعاية بجانب الصناعة النحوية أشار بهذا الكلام إلى جواب عن
سؤال وهو أن الشيء بكيفية بزلنا إلى غرابة تمييز عملية بأن العملية من البيت تصور
بتصور متصور من عملية وفهم معنى من شركية كقولك زيدا وكان زيدا رجلته
يكرمك والجواب إن ما ذكرناه من الإعراب رعاية بجانب الصناعة النحوية
ولم يفتقر به وضع الاسم إذ من تفهيم الشارع ليعمل عليه ما بعده حتى يلزم ما ذكر
بل باعتبار المعنى من المراعى في المنكر من الفعل من تلك الأشوار الأبيات
تعميم الحكم أو تبعيضه قوله والبتة من البيت أو بعلة من البيت ومن الفعل
يلزمها النصب على المفعولية المطلقة بفعل مقدر وقوله ومن تمام وعلية
كغيرها يعني أن من تمام الأوعلية على قول سيبويه وعليه درج ابن مالك في
التسهيل فإنه جعل من تمام الكلام وهل قوله وإن يجب فكلاهما أي كما ذهب إليه
الخليل فالخلاف في منزلة إن دخلت على ثبت أو نفي قوله خلافا لما في التوضيح
أو حيث نقل عن الثباب أنها منزلة فكفى ومن يعطي أنها ليست كسائر منزلة
الزلزلة يقال صلب اللباب ليس بلبنا

فصل في التنافض

لما كان التنافض مفرقا عمل التعسر كثيرا لكون التعسر في بعض أحواله يحتاج
للاستدلال عليه بالتنافض فرع عليه ومنه قوله فيما سلف من تقديم الناء بمعنى البال
لأنه بال في نفسه بل لأنه ينتج بالكلية الذي ذكرنا ويقتضيها بمعنى وراء إذ كل ما ينتجه ينبذ إلى
خلف أي وراء لبكلية أو إنه يلي المكلوب من خلفه أي وراءه إذ من تفيضه وقد يرتكب
فيما سلف إلا في المواضع التي يكون فيها إذ من تعذر الاستدلال على همزة الشيء وبابكال نفيضه
أيسر وأمكن قوله لو لم يكن هادئا فالمكلوب مثلا لم يقم الدليل ابتداء عليه بل على ابكال

نفيضه

بالكسر فيفيد بانه ينتج نقيض المكلوب كما ذكره تأمله قال وهذا المكلوب اي يقوم الدليل على عكسه فانتفع بان شكال الثلاثة غير الاول فانها تنتج عكس المكلوب على ما ذكروه ومثاله قوله والشكل الثاني ينتج شيء ومن الجيم بعيد ومن كل انسان جيم وينتج شيء ومن الجيم بانسان وبيره في الشكل الاول بفتح الفاء وبعكس النتيجة والتنافي فيه اي مكلوب ما تقدم انه ينتج نقيض المكلوب بقوله وتنافي خلف النقيضين في كبير ومزوج اجراء فيه خلفا بمعنى

نقيضه بعكس لازمه يلزم عدم ملزومه ونقيض هذا المثال الاول يكون هذا حيوان انسان لم يكن انسانا بان كبرى هذا حيوان معدوم حيوان قوله ينتج شيء ومن الجيم هذا هو المكلوب فاذا زدت الى اول بعكس المقدمة وجعلتها كبرى ينتج شيء ومن الجيم بانسان ومن عكس المكلوب يلزم صدقه منه بان العكس يلزم المكلوب وهو محال وقوله اللازم يلزم قوله وعكس النتيجة هو ان يجعل النتيجة قولك لكم تنافي خلف ومن تتبع عمل بين اثنين من النقيض وهو الانتفاء او الامر والعمل هنا معناه لغة واصطلاحا فالاول هو اختلاف النقيضين كما اشار له بقوله والكيف اي بايجاب والسلب بهذا يسمى الكيف ايضا العلامة ابن الغاضي لما سأله اميم وقيده موزونا فاحمز الزعيم السقيم عمه وعمر انكم ايضا بقال

*

يا سائلا لا كبعده للعلم منحرف ... وقلبه بملاح النار مشغوف
انكم كلية جزئية كسروا ... والكيف للسلب والايجاب معروف

قوله اي بفكه فيتزايد على كلام كم انه قال وهز واحمز وعمل الاخر هاء واو كاذ بينتج فانوا عم قوله فكانه ينزل بيده اشعار بان عيان كم غير واقعة بهذا المعنى كليد لا كبر قوله كلاهما تعلم ذلك قوله مزج اختلاف نقيض النقيضين انما عبروا عنهم بتنافي القضايا دون تنافي المفردات واركان ينبغي ان تكون متباعدة عن عدم تنافي لا يتصور في نقيض القضايا كما مر في السيد في شرح المواقف في نقيض موضح منه وذلك لان التنافي نقيض يعم المفهوم والمتباينة على ما لا مانع من تصور تباين مفهوم الانسان والانسان لا يتباينان اذ اعتبر تبوتهما الشيء كما تشعر به البرهمة وجنبل

اختلاف والكيف الايجاب وهو والسلب وقفه وقفيه واحد في فيكم وما يقتضي نقيض ما في ليس وما والايجاب هذا الية قبض قيد بيتا فقبلها من تعلم التقرير وقد انه يقول التنافي فمن مقر اختلاف فضيتين باب وايجاب والسلب بعمل وجهه يقتضي بهذه ذا الرك ابن اختلاف ما لزوم هز واحمز اعلما وكذب الاخر ينزع اختلاف نقيض النقيضين كما اختلاف فقر دين تنع مرسى واختلاف انشاء مر نقيض فقر دين تنع مرسى واختلاف انشاء مر نقيض فقر دين تنع مرسى واختلاف انشاء مر

وما اشبهه وارکانها فضلة في المفعول له کزید یضرب تأدیبا فضلة في ابن هشام وخرج بذکر الکیف الاختلاف بغیره کالاختلاف بفصیح وبلیغ بالغرض والتصغیر والکلیة والجزئیة والشرطیة والتعلیلیة ونحوه لان عمل ارفیر الکیف یغنی عنه فما بعده ان وقع خبرا بعد کزافیل وجهه نظر اذ یخرج بالکیف نحو العالم حادث العالم قدیم ونحوه لا یخرج بما بعده تأمل وخرج بالغیر ایضا الاختلاف في الکیف علی وجه یجمع معه مزقما وکزیدا نحو زید لیس بضاحک او یجمع معه کزیدا بفقیه وذلک کالاختلاف کلیتیر بالایجاب والسلب تکزید یکون المجهول اخص من المعروف نحو کل حیوان انسان ولا شیء من الحیوان بانسان فکل انسان او قسما ویا کزیت السالبة فیکم نحو لا شیء من الانسان بحیوان او بناکهو وارکانها یا کزیت الموجبة فیکم نحو کل انسان بحیوان او علی وجه یجمع معه مزقما فیکم وذلک کالجزء یتیر یضرب فارقعا حیث یکون المجهول اخص من المعروف نحو بعض الحیوان انسان بعض الحیوان لیس بانسان فکل انسان او قسما ویا مزقت الموجبة فیکم نحو بعض الانسان حیوان اونا کهو وارکانها مزقنا یا مزقت السالبة فیکم نحو بعض الانسان لیس بفرس ولا یعد مزا ایختلان تنافضا ان افتسا مما الجزء والکزب انما مزیضطر الیها ولزاجع مزقما

یعمل مثالها فیختار مستا یستار مزفا وکزبا بمزاجم ازیتر یعتور مزقا مروة فرس تقابل ایجاب والسلب نکلفا بفرسما ان بناءه لما علی النظم او الکلام فرجع الجمع وانما یسمی سلبا ایضا فضلة قوله وقد اشتبه کالاختلاف مرکبین نافعین کزید وزیروه تربه واختلاف مجرد ونفیه قوله کزافیل فانه لما دخله النفی بقوله ایضا نحو لا یفتخر شیء مما یختلف بالزوم حزوا حرمها وکزب ایجابه الاختلاف في الکیف وعلیه فاختلاف بغیر ایجاب والسلب لا یقتضی لزاته حزوا حرمها وکزبا ایضا فرد قوله وجهه نظر ان نکفر ووجهه ان الترکیب لیس جزءا من مثاله تمیز الناز ان المجهول فراختلف لعکس وان اختلاف انما یعتبر في مسمی الناقص بعد اتحاد النفیتین وکل وجه وسیط في الزهراوین اشیاء الجماد المجهول وفرسلم بناء کلام الجمل علی مزا فحاشیة المختم نعم بجاب عما اعترض به علی الجمل في باب اعتناء المتأخر عما المتقدم للایهام وانما المنصر العکس ان الثلاثة حینئذ یکون زایدا لغیر غرض قوله فلیس فولنا زیدا انسانا نافیضا في ابن هشام اعترض

احزاءها وکزب ایضا نحو ویراسکة مع بناء ان کل انسان ناهو بلیتر فولنا زیدا انسانا نفیضا

ويرجع بعضها بعض الى وهم المحمول وبعضه الى وهم الموضوع والكتبي بعضهم بوهم الكم المتصل ومنهم من اقرب ما قبله والتصغير اشتراكي ووهم واحد ووهم مير ووهم النسبة الحكمية بحيث يرد السلب على ما ورد عليه ايجاب اذ جميع الوهمات ترجع الى وهم النسبة لانه متى اختلف

مذهب الكاتبي وانما كان اقرب لان وهم الزمان ترجع لوهم المحمول كما رجعت اليه وهم المكان الى العلة فلذا قربها للتوجه عنهما بعد قوله والتصغير منزل مذهب المحقق الحكيم ابي نصر الفارابي فان نسبة المحمول الى اخر المؤخر غير مغايرة نسبته الى الاخر ونسبة اخر المحمول الى الموضوع مغايرة نسبته الى الاخر ونسبة اخر المحمول الى الموضوع مغايرة نسبة الاخر اليه ونسبة المحمول الى اخر الاخر مغايرة لنسبته اليه بغير الشركة وعلى هذا القياس وانما كان مذهب هذا المحقق الحكيم ان يجعل له الكتبي السليم اه رجع عليه بتخطئة شيخنا حسن وجه يرتضيه فقال بشركة اتحاد نسبة جزئية قوله اذ متى اختلف شيء وهو ذلك لم يكن تناقض فلا تناقض في قولك جاء زيد راكبا ولم يجيء زيد اي غير راكب وزيد اكل او لم يجيء زيد ليس باكل او لم يجيء وفي عمر وغير مسافر لما مر في بحث الشرط وانما تناقض في زيد يا عتبا زيد مختلف في هذه المحسنات الاربعية عند اهل البيان وتصح عندهم الكتابة ومنه ما خلقوا وما خلقوا المكرمة * فكانهم خلقوا وما خلقوا * زرقوا وما زرقوا سماحا بزيد * فكانهم زرقوا وما زرقوا * فقد اختلف المفعول الثاني في الاول اي خلقوا الغير مكرمة وما خلقوا المكرمة واختلف المفعول الثاني في الثاني اي زرقوا قالا وما زرقوا سماحا بزيد فيما عتبا وما ذكرنا يكون هذا تناقض قوله انواع التقابل فوق هذه الاربعة المتقابلين بانفسهما اقرارا يجتمعان في امر واحد في ذات واحدة من جهة واحدة كما عرفوا المتقابلين بكل اشيء اشتركا في هذا المقام قوله تقابل التضاد الفرار عما اللذان يجتمعان ويتكرر ارتقبا عما كالسواد والبياض اذ يمكن ارتقبا عما بالحمرة والخضرة والتغيير عما اللذان يجتمعان وقد يرتفعان قوله وهذا داخل في تقابل التناقض فخير فيه اشارة الى

تعقل الاخر كالابوة والبنوة والمتضايفان يكاد ان لا كالبياض والسواد فالضرار واللذان احدهما وجودي والاخر عدمي والعدم المتبادر في العرفيين كون المحل قابلا للوجود وكالبصر والعمى بالنسبة الى زيد مثلا بخلاف الخياط بعد وملكة وان يعتبر كالسواد ونفيه فالتغيير وهذا مبني على ان العدم يكون عدميا كالامتناع وان الامتناع والعدم والله اعلم هـ وهذا احسن

ان الجزئية التقابل بين العرضيين الدائمة يمتزج تقابلهما عن الانواع الاربعة وقد مر محل الملكة وذاتية الاربعة عن كل شيء ربعه سواء كان ذلك المزبوع نبرتيا او سلبيا وعليه بيقال في وجه الجمع المتقابلة بالذات انها نبرتيا دائما ٥ قبل الاول او توقف تعقله على تعقل ان خبر ما انتفاء يقارن الايجاب المتضاد ان ٥ والثاني اما تقابل امر وسلبه عن محل يقبله فتقابل عدم وملكة واما تقابل امر وسلبه مطلقا فتقابل التغيض وهذا امر مراد الشارح بقوله الامر اما وجودي يارانه اشتهر في التعليم انه كالاعلى ما سبق قول الظهر فاذا تكثر شخصية قوله بل حكمها حكم الجزئية شيخنا سيم حمزة رح خبر ان قوله فقال ٤ والجزئية اقبح مثله ٤ قوله وتريد بالايجاب الخفيفة الخ مراده ان المهملة من التي يراد بها الكل واللام بهذا الخفيفة للاثر الا من حيث من حيث وجود هذا في ضمن افراده مع بقر قرينة تخص اراده الكل او البعض ولذا احتملت الكلية والجزئية قال التفتزاني سيم احمد ثم مبناه على ان تعقوا الزائغ قد اما اذا تكون لتبع بها الخفيفة او لتبع بها حصة منها والاولى اما ان يراد بها الخفيفة من حيث من نحو الانسان نوع ومنها الداخلة على المعرف نحو الانسان حيوان اكثر والقضية معها تسمى طبيعية واما ان يريد الخفيفة من حيث سرى الحضور الذهني شخصية كالمعرف بعلم الجنس واما ان يراد بها الخفيفة في ضمن افراده ما فان فاعتبر في قيمة عمل اراده الكل هي للاستغراق او والقضية معها كلية سواء كان الاستغراق او حقيقيا نحو كل انسان ضحك او شخصية او مهملة ٤ فنقضهما بالكيف ان تبدله ٤ واذا تكثر محضورة بالشورى اما نقض بغير مشورها المذكور فيتبدل ان قد تفرع من اختلاف الكيف ان وقع احتماد النسبة انما يكون في التناقض اذا كانت القضية شخصية او مهملة اما اذا كانت مسورة كلية لوجوبية او بلا ان يراد بها مع ما تفرع شركه ابن غتلاوي في الكم فنقيض الشخصية الموجبة نحو زيد عالم شخصية سالبة نحو زيد ليس بعالم وبالعكس ونقيض المهملة الموجبة نحو الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وبالعكس هذا كما مر وهو في المهملة غير صحيح بل حكمها حكم الجزئية عند جميع اهل المنطق فنقيضها نقيض جزئيتها ٤ فما في قولنا كما تقدم فتعرف في المهملة الموجبة الحيوان انسان وتريد بالخفيفة في ضمن افراده ما حيث لا قرينة على اراده جميع الافراد ولا على بعضها ومنه في قوله فقولك بعض الحيوان انسان لتصدق بعض الافراد ونقيضها نقيض هذه الجزئية الخ

في التناقض نقيض كل شيء رفعه سواء كان في الخبر او في الشيء وثبت تبيانا او سلبيا قلت فيل في سلبيا قلت في وجود المعدوم الامران اما وجودي يارانه اما تقابل وتنبيه الوجود بين اما تقابل الامر وسلبه عن محل يقبله فتقابل العدم والملكة واما تقابل الامر وسلبه مطلقا فتقابل التناقض يعم كل ما ذكر والله اعلم وقوله واذا تكن

سمع في موقعها وهو لا شيء من الحيوان بانسان وكذا تقول في المهملة السالبة تقول الحيوان ليس بانسان وسمع في قولك قولك بعض الحيوان ليس بانسان ونقيضها نقيض هذه الجزئية وسمي الكلية الموجبة أي كل حيوان انسان والمتالم يعم نقيض المهملة كنقيضها ان المهملتين يصح هذا فيهما معا

أو هم فيما نحو جمع ابن سينا المعاقة اواه عابيا نحو ان الرجل عالما وان فلانا في بيته على اراده ان البعض يصح للعمر الزمني نحو اهل البلد وجيش له عمر في الجاري ومنه ليس كل اكله الرب والعنصية معها جزئية كما تمر له بالتكرار وان لم تقم في بيته على البعض وعلى الكل فالام محتمل في المقام الحكما تحمل على الكلية وفي المقام ابن سينا لا تحمل على الجزئية ان هذا المخففة وفي غيرها محتمل وفي هذا تصور المهملة وقد ذكر صاحب المفتاح هذا الوجه وقال له بقوله على الله عليه وسلم المؤمن غر كريم واما الثانية وهي التي لنقيض المهملة فان تقدم لها ذكر صراحة او كناية فهي للعمر الزمني نحو وليس الذكر كالانثى فان لم تقدم ذكر صراحة ولا كناية فهي للعمر الذكري نحو وليس الذكر كالانثى فان تقدم ذكر صراحة والذكر تقدم كناية وان كان مدلولها حاضرا فهي للعمر الحضوري نحو اليوم اكملت لكم دينكم وان كان مدلولها بالغا فهي للعمر العلمي نحو اولئك على هدى من ربهم والغاز والعنصية شخصية فتول الظهر فان لم تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية انما كانت السالبة الجزئية نقيضها لان الكلية الموجبة حكمت بثبوت المحمول لجميع افراد الموضوع والسالبة الجزئية حكمت بسلبه عن بعض افراد فان ثبت للجميع ثبت لبعض وان سلب عن بعض سلب عن الجميع فتصدق الكلية الموجبة وتكذب السالبة الجزئية وان ثبت للجميع فقد سلب اما عن كل فرد وامن بعض وايا ما كان تصدق السالبة الجزئية وتكذب الموجبة الكلية فقد افتسمتا الصدق والكذب وانما لم تناقضها المسارية لما علمت ان سبب السالبة الكلية ان هذا لا يفتسمان الصدق والكذب لجواز كذبهما معا كما اذا قلت كل حيوان انسان وقولك شيء من الحيوان بانسان فقول الظهر وان تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية انما كانت نقيضتها ان الكلية السالبة حكمت بسلب المحمول عن جميع الافراد والموجبة الجزئية حكمت بثبوته لبعض الافراد

كل حيوان انسان
وقد تقدم ان الحيوان ليس بانسان
كما تقدم في قولك
او تفصيل المخصوره
بالصدق فقولك
وان تكن موجبة
كلية نقيضها
سالبة جزئية
وان تكن سالبة كلية
نقيضها موجبة
جزئية

ص الثالث ع

بارکار ج نفیر الا فرقنبیا عن الجمیع صرفت السالبة الکلیة وکذبت
الموجبة الجزئیة وان ینسلب عن الجمیع فقد ثبت اقا الکل میزه او البعض
وایا ما کان صرفت الجزئیة الموجبة لزم قول البعض هو الکل وانما لم
تنافضهما المساویة کما فی الکم وبین الجزئیة السالبة لعدم افتراقهما
المعروض الکذب لعدم صدقهما معا نحو بعض الحیوان انسان لیس بعض
الحیوان انسان قوله شرکه احتراز عن الجهة لم یتعرض لذلک هنا بل
واشار له حاجب الذی یرد بقوله لا لذ بل الجهات مرادة له
وانما اشترط وحدة العدد لعدم تحقق التناقض عند تعدد الجهة مع رعایة ما ذکر
کقولنا کل انسان کاتب بالضرورة ولیس کل انسان کاتب بالضرورة
لکن بهما معا قوله کتقابل الضرورة بالامکنة العامة ان یسلب
ضرورة ایجاب فکذا رعایة سالب وسلب ضرورة السلب فکذا رعایة موجب
ولا یخفی انه اذا قلنا نقیض الضروریة ممکنة علم ان نقیض الممکنة تکون
ضروریة قوله نحو کل انسان حیوان بالضرورة مقابل ضرورة مکلفة و
نقیضه الضروریة المکلفة هی التی حکم بها بوجوب نسبة المحمول للموضوع
ما دامت ذات الموضوع والممکنة العامة هی التی حکم بها بلا نسبتها
بهم ممتنعة هی بغیر تعرض لکونها واجبة او جایزة بقابل کلیة الایجاب
جزئیتها والضرورة بالضرورة مکلفة العام وکیفیة ایجاب بکیفیة السلب وبالعکس
افتراق ما بین القضیتین للضروری والکذب ان المحمول اما ان یعرو العقل
سلبه عن شیء من افراد الموضوع او لا بل جزمنا به کما عرفت الجزئیة
السالبة نحو کل انسان بحجر وبعض الانسان لیس بحجر وان یجوز العقل السلب
عن شیء من الافراد وقد عرفت الموجبة وکذبت السالبة قوله

یعنی ان نقیض الکلیة الموجبة نحو کل انسان

حیوان جزئیة سالبة نحو بعض انسان لیس بحیوان وبالعکس ونقیض الکلیة السالبة
نحو لا شیء من انسان بفرس جزئیة موجبة نحو بعض انسان فرس وبالعکس ویزاد علی
ما تفرع فی تعقب التناقض فی جمیع القضایا بالشرط اختلاف الجهة کتقابل الضروریة بالممکنة
العامة نحو کل انسان حیوان بالضرورة بعض انسان لیس بحیوان بالامکان العام والدائمة
بالممکنة العامة نحو کل فلک متحرک دائما بعض الفلک لیس بمتحرک بالامکان

قوله والزامية بالمكلفة العامة اي من سلب وجوب الكلي
عام سالب وسلب وجوب الكلي عام موجب والزامية سميت حكمية
بها بروام النسبة فاذا قات الموضوع والمكلفة سميت حكمية بها
بالنسبة الفعلية من غير تعرض لكون ذلك اي الزام محمولها ثابتا للموضوع
بالفعل او ممتنعا عنه بالفعل من غير تغيير بضرورة وغيرها فقوله
للضرورة من ذلك قول احسان

من يفعل المستحيلات الله يمنعه منها والشريك لغير عند الله مثلان
بكاف من خفف اي يقول ما الله يمنعه عن الفعل ضرورة فقوله منافض
السلب الكلي بايجاب الجزء واي من قولهم ما انزل الله على بشر من شيء وفي
قولهم بشيء من البشر من انزل عليه الكتاب وقوله تعالى من انزل الكتاب الذي
جاء به موسى وقوله بعض البشر انزل عليه الكتاب ومن اجزئية موجبة
كلية فتبطل كليتهم السالبة الكاذبة فقوله جميع ما ذكر اما من تعريف
المضاف والشركة انه يعتبر في الشركية فما تقبله من الشروكم كالاثنين
في الكثير والنزارة والمقدار وغير ذلك كاختلاف الكم لا يجعله اذا لا تقبلهما
وحاصله ان الشركية تنافيهما شركية اخرى تقابلهما في كمها وكيفها
وتوافقا في جنسهما ونوعهما بتغيير الكلية الموجبة الضرورية الجزئية الموجبة
الضرورية واي بتعاقبية تابعة للضرورية في ذلك وتغيير الكلية الموجبة
العنادية جزئية سالبة عنادية وعلى هذا قياس قوله واقتله
ذاليه واضحة مما تقدم مثلا قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
نقيضه قولنا يكذب اذا كان انسانا وكان حيوانا وقولنا ليس البتة اذا كان هذا

انظر

فيحصل ان الزام

فتخصصا بالكيفين وقوله

ان الزام بالفعل وقوله

بمحمل حيز الاشتمال

فتخصصا بالكيفين

وقوله فانفصل بغير

اي فان تنفصلا بعوض

كوفوقها عال

خيلاء في السرور

ان المسرورة لا تزين

منافضهما من غير تكيف

الكم اه فرع

انسان

انجاء النسبة وحزن الغاء من جواب الشرط من كل من البيتين الاخيرين للضرورة وعلى فاعرف
اشتراكهما تبريل الكم في المسورة جزء وقوله تعالى رداً على اليهود اذ قالوا ما انزل الله على بشر من
شيء قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس ومنهم يعتبر بورود هذا نفي السلب
الكلي بايجاب الجزء وقاله ابن مالك ورود تغيير جميع ما ذكر له جهة في الحملية وفي الشركية وزاد
في الشركية شركة اي تماثل في الجنس ومنزاي تماثل اوتقابل في النوع ومنزه المتصلة كونها
لزومية او اتفاقية وفي المنفصلة كونها عنادية او اتفاقية حقيقية او مانعة جمع او مانعة
خلو وامثلة ذلك واضحة مما تقدم

انسانا فانه كان جزءا نفيضه فلا يكون زيد انسانا فانه كان جزءا وبالعكس فيما
ونفيض الممكنة نفيض الجزئية وقولنا دائما ان يكون العمرو زوجا وانما
ان يكون مرة انفيضه فلا يكون اما ان يكون العمرو زوجا وانما ان يكون مرة اه
وقولنا ليس البتة انما ان يكون الشيء انسانا وانما ان يكون ناكفا نفيضه
فلا يكون انما ان يكون ولا يكون كالجزئية

فصل في العكس المستوي

قوله قلب الشيء اي مكلوا القلب او التحويل قوله وهو الاصطلاح
سمي مستويا اما في اللغة فلانه يشترط فيه ان يكون حقيقة في المقرر فيجاز الحمل
على المعكوس لانه مجاز مرسل ثم ما في ابن الحاجب حقيقة غير جيد قوله
عكس مستوى سمي مستويا لاستواء اصل والعكس في ذاتي الكم والكيف وان
اختلف الترتيب وسمي البناء عكس نقيض لوقوع التبديل فيه بنقيض الطرفين
وموافقا لما قبله في العكس للاصل في الكيف وسمي البناء الثالث عكس نقيض لكون
التبديل في اخر الجزء فيه بالنقيض وفيما قبله الحقا لعقبة العكس الاصل في الكيف
قوله بان الترتيب الكمي اي المقتضي لمعنى الترتيب في ذلك اي الجملة
يقتضي الكبع تقديم موضوعها وتاخير محمولها اذ الثاني مسور للاول او تعقل
المسور اثر عن تعقل المسور له والمتصلة ايضا يقتضي الكبع تقديم مقدمها
وتاخير تاليها اذ الاول كالسبب للثاني ومقتضيه وملزوم والثاني مكلوبا لها والاثر
وتعقل الملزوم والسبب سابق على تعقل اللازم والمكلوب بخلاف المنفصلة
بترتيب كمي فيها لكن قد تقدم وتوخر فاشتركا من وجه والمعنى
بحاله ان يتبدل وهذا اذ ذكر له موضوع فيخرج نحو زيد ليس بقائم وزيد ليس
بقائم ان الحكم في نحو اما ان يكون العمرو زوجا واما ان يكون فردا بعد نزول الزوجية
للفردية وفي عكسه بعد نزول الفردية للزوجية وسلب للشيء لم يزد الفيء كما
يخرج المنفصلة كما ذكر يخرج ايضا الاتفاقية المنفصلة لان ترتيبهم فيها لعكس لا معنى

فصل في العكس المستوي

متى امكن الوفاء بجميع الاغراض
من العكس والثقة
والعكس في الشيء يجعل
قلب الشيء يجعل
اوله وآخره او اعلاه
اسفله وفوقه تحته
مصدر عكسته يعكسه
من باب قتل قوله
الوفاء بجميع المعنى
مشترك بين المعنى
المصدري والمعنى
الموضوع وكل منهما
يفيض الى الدلالة
افتعال عكس مشتق
من عكس نقيض قوله
وعكس نقيض مثلان
واقتضى المح على
الاول والمشتق
لكثرة
استعماله دون غيره

ما شاء الى تغريره بالمعنى المصدري بقوله (العكس قلب جزء والقضية) مع بقاء المصدر والكيفية
والكم اي الموجب الكلية (بعد نحو هذا الموجب الجزئية) وقراءة بقلب جزء والقضية تبديل
كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الكمي بغير الاخر مع بقاء المصدر والكيف على حاله الاول

مخرج بكر من الفضية تبديل السور مثلا والجمعة وتبديل اخر الكر فيخرج فهم كقولك زيد انسان
زيد عالم ومخرج الفضية الحملية والمتصلة واما المنفصلة فلا عكس لها كما سينبه عليه
بقوله والعكس في مرتب بالكبح البيت ومن محترز التغيير يزاد الترتيب الكبير وقولنا بعين الامر
مخرج لعكس التغيير بنوعيه بقيد التبديل بهما كما يأتي ليس بعين كل من الكر فيه والمراد بتبديلهما
بهما ان يفعل كل منهما في رتبة الاخر فنشرحها منه علم ما نقل عنه من كونه موضوعا او محمولا او فرد
او تاليا معلوم فما نقل اليه من ذلك فاذا قلنا مثلا كل انسان حيوان وعكسه بالمستوي بعض
الحيوان انسان فان كان موضوعا فموضوع به الامر اذ بعض محمولا فمحمول به المفهوم
والحيوان كان محمولا فمحمول به المفهوم فبعض موضوعا فموضوع به اه قوله واذا قلنا في
المتصلة كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فعكسه بالمستوي فيكون اذا كان الشيء حيوانا
كان انسانا فان نسان كان ملزوما فبعض لازما والحيوان كان لازما فبعض ملزوما فبكل من
الكر فيه بغير التبديل يزول عنه ما كان له قبله ويتم له ما كان لبعض به وليس المراد ان الموضوع

نية عكس ذلك السفر قوله وقولنا بعين اه خرج مخرج لعكس التغيير لا يحتاج
لعكس التغيير اه وعكس التغيير بنوعيه خرج بما قبله فلب جزوي الفضية
في كلام كلهم لغرض بقاء عين الكر فيهما اه قوله سلب جزوي الفضية
مخرج لقلب غير جزوي بقي ما وجه لقلا يحتاج ان تفسير القلب بالعين كما فعل الشارح
ومرجعه ذلك لان تتميم انتفاء التغيير بالتبديل انما يفعل ما جاء المحترز والتتميم
بالقلب كما فعلهم والجزوي منهما كما قال شيخنا سيد الكتبي ابن مزاريب
قوله بحيث لزم من رفع حزوه لزم حزو العكس في سواء كان حزوا فاسدا نفس
الامر او لا قوله وقد علم انه يلزم من حزو الملزوم حزو لازمه اي وان لا
يلزم حزو الملزوم بزوال اللازم ومر بحثا قوله وان يلزم من كذبه كذب
لازمه يجوز ان يكون الضاد ولازما للكذب اي لا يلزم من كذب الملزوم والاخص
كذب اللازم اعم والدليل على انه اعم حزوه مع كذب الكل كالمثال وشركه

كقولنا كل حيوان انسان في عكس كل انسان حيوان وليس المراد ببقاء الحزو ان الحل والعكس لا بد
ان يكونا حادا فيرجع الوافع بل المراد ان الحل يكون بحيث لو برفع حزوه لزم حزو العكس قاله
القطب وانما اعتبر بقاء الحزو ولم يعتبر بقاء الكذب لان العكس لازم للاصل وقد علم انه يلزم
من حزو الملزوم حزو لازمه وان يلزم من كذبه كذب لازمه بقولنا كل حيوان انسان كاذب مع حزو
عكسه وهو قولنا بعض انسان حيوان

الرسيط في المعالة بناء على جعله العكس من اللازم المساوي فلا يسمى عنده في هذا
القول عكسا الا قولا بوجوب العرض والكلي عما وقولا بوجوب كتابة الشفاء الجمهور
قوله اي اي بجواب والسلب اي بلا كان اي هل موجبا كان العكس موجبا واي
كان سالبا كان سالبا وذلك لان العكس من لوازم اي هل والموجب فلا يتخلف
عن السالبة وبالعكس اي في قولنا كل انسان ناطق لا يعرض العكس سالبا الممنى
قولنا بعض الناطق ليس بانسان وفي نحو قولنا شيء من الانسان بفرس لا يصح
العكس موجبا الممنى قولنا بعض الفرس انسان فالملازم المنتفي من المواجب في
الكيف قوله على وجه اللزوم فيلزم منه بعض على كل واعسر من تعريف كلهم
قول صاحب الفادرية المستوجبة بتبديل كل كم مرتب كمبعا واخر بعي
مع بقاء العرض والكيف على وجه اللزوم بعزل محمل وقولنا فيما يرد
ومن قلب كم من قضية ترتيبها بالكيف لا الوضعية
مع بقاء الكيف والعروض تحليل وقد اليه حسن
قوله لا نهم لا يعتبرون من ان محكوم ان ما كان مكررا في جميع المواد اي واما قول
المنطقيين انه عكس كم كراده في باب مساواتها الكم فيه كما كراده الجزئية عكسا
عند عدم المساواة ونعم لان المعتبر من الاكراه ما لا ينكر معه اي المواد لا محكوم
الاكراه قوله بعكسها كلها بالمستوجبة فرتبه على مذهب صاحب الفادرية بقوله

على وجه الاتفاق وفي اللزوم كقولنا كل انسان ناطق وقد يصدق معه كل ناطق فرس لا كل
عرض الكلية الموجبة في عكسها الجزئية الموجبة وهذا ما اختاره ابن مناظر ومن التفصيل فيما اذا
تنعكس كنفسها اذا كان المحمول مساويا وتنعكس جزئية اذا كان اعم مخالفا للجمهور لانهم
لا يعتبرون من الاحكام ما كان مكررا في جميع المواد وكلامهم الاتي ان القضايا كلها تنعكس
كنفسها هي الكلية الموجبة وليس على اطلاقه بعد علمك ان اهمل القضايا اربع كلية
وجزئية ومهملة وشخصية وكلها موجبة وسالبة فالمجموع ثمانية فاذا الموجبات الاربع
بعكسها كلها بالمستوجبة فالكلية كما تقدم واذا قلت الجزئية بعكس الايجاب

والموجبتان عكسهما عكس استراك جزئية موجبة على سواء بل كل
كما مر انه كلا وقد يتيسر كزيد بل بعض انسان فانه اذا كان المحمول كليا كما في قضية على
الشر ولغير العشر الكاتبين في قوله في الموجبتان حكمهما انه تنعكس كلية بمعروكلاهما
بالجزئية والشخصية وبيان الزوج من الجزئية في عكس الموجبات الاربع
ان محمولها اما مرفوع او ما هو على ما مر وعليه انعقد الزوج من ذلك ايضا ان عنوان
ايضا مرفوع على ما مر وعليه المحمول فعلم ان يجعل المحمول عنوانا في العكس لتلك
اللافراد التي كان مرفوعا عليها في الاصل وان يجعل العنوان محمولا على الافراد التي
وفي ان الاصل على مرفوع عليها وهاهنا انه لما كان حكمها ايجابيا فبقدرة لئلا
على تمامه موضوع المرفوع وموضوع المحمول على ما ذكر واما بعضهم ان يكون كل من
الزمخشري عنوانا ومحمولا لئلا يخلو القضية واو يكون جزئيا والا لما حملت
المتناقضة فيكذب انه على الاصل في مرفوعه فلزم كذبها الذهول الجزئية وعكس
ان زيدا ان كان المحمول كليا وانه قلما يتعلق عليه السوء ان هما موضوعا فلما
تنعكس انه شخصية قوله والاعتزال عنه في المعتزلي موضوعا والحاكم
قوله وان الشخصية السالبة بينة ان الشخصية السالبة لما لئلا
على سلب محمولها عما مر وعليه موضوعها او من غير ان يخرج شيء من الموضوع

فقوله محمولان
الخ يعني ان
المحمول ليس
فلك في القضية
المحمولية ليس
محمولا ليس
فلك في القضية
الشخصية
ليس محمولا
بعض
والحاصل ان
والمحمول في
الى الجزئية

اذا كان محمولها كليا كما في مثل الانسان واما ان كان المحمول جزئيا حقيقيا فتنعكس كلية
نحو مزارزيد بعكسها زيد مزار وكذا قولك الانسان زيد وبعض الانسان زيد وعكسها زيد انسان
وهو كما مر واما السوالب الاربع فما لجزئية والمهملة لا عكس لهما كما يأتي في قوله والعكس
للاربع لغير ما وجب والكلية ان كان محمولها كليا تنعكس كنفسها نحو لا شيء من الانسان بفرس
عكسه لا شيء من الفرس بانسان وان كان محمولها جزئيا نحو لا شيء من الفرس بزيد وعكسها
شخصية ومن ليس زيد بفرس والشخصية اذا كان محمولها جزئيا نحو ليس زيد بمزار اما هكذا
كنفسها نحو ليس مزار زيد انما مر واذا كان محمولها كليا نحو ليس زيد بفرس فانها تنعكس كلية
سالبة ومعدولة شيء من الفرس بزيد لا شخصية وذلك واضح وقد علمت مما ذكر ان الكل والكلي
شركة بقاء الكم في عين الكلية الموجبة ليسر بموجبا وان الاعتزال عنه بان الشخصية الموجبة
تنزيح في كليتها لتنزلها منزلتها نحو زيد كاتب في الشكل الاول واوان الشخصية السالبة لما لئلا
على سلب محمولها عما مر وعليه موضوعها مر وعلى عكسها بالكلية انه تعكس بما كنفسها
غير مخلو مما علمت من التفصيل في كل من الشخصيتين وفي الكلية السالبة والجزئية والمهملة
الموجبتين

عن هذا الحكم محمولا على عكسها بالكلية انه عكس نقيضها كنفسها اي حينئذ
على انتفاء محمولها عما هو موضوعه موضوعه من غير ان يتعرض شيء من الموضوع عن
ذلك الحكم بعكسها ولا كنفسها من حيث انه حكم به في القضية لانه ليس مثلها في
القضية اذا كان محمولها كليا بمعنى قولهم كنفسها حكما به قضية كما هو المعتبر
وبهذا لزوم جزوا نعكاسها الغير المحصورة والكلية السالبتين كما لنفسها
انهما لا تعكسان انتفاء محمولهما عن جميع ما هو موضوعها وقد يصح
انتفاؤه عنه كليا انه اذا كان مباينا له والمباينة لا تكون الا من الجانبين
لزم من ذلك انتفاء كل منهما عن كل ما هو موضوع الآخر ومحمولها ومن العكس قوله
واعلم ان ما جرى من الانعكاس في القضية غير في الشرطيات المتصلات
ان غير المحصورة منها لا تنعكس قضية للكلية والجزئية والمهملة اذ لا
قابلة للصور وانها كما تقدم بعكس المتصلات ستة اثنتا الكلية
والجزئية والمهملة وكلها موجبة وسالبة ولا يراعى كمية غير المحصورة وغيرها
اذ لا يختلف الحكم فيها بالنسبة الموجبات عكسها بالمستوى موجبة
واذا قلت كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا او قد يكون اذا كان الشيء
انسانا كان حيوانا او اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا بعكسهن قد يكون اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا وبهذا لزوم جزوا يجزء في عكسها انك اذا
قلت كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا دل على لزوم تاليها لمقدمها اي
لزوم الحيوانية للانسانية بحيث لا تنفك عنها وتلك انما لا تنفك
بها الحيوانية وقد تزول عن الانسانية لا تنفك بها ايضا الا انسانية عن
الحيوانية وبيان ذلك ان الماهية اذا وجدت الانسانية مع وجود الحيوانية
لم تكن بينهما مغايرة فلا يتصور ان يزول الجزء عن جزء واما الثلاث السوالب
والكلية السالبة تنعكس كنفسها فاذا قلت ليس البتة اذا كان الشيء
انسانا كان حجرا فعكسه ليس البتة اذا كان الشيء حجرا كان انسانا كل
منها لا تتصور انه عند انتفاء اللزوم انتفاء كليا واذا انتفى كليا عن
جانب انتفى عن الآخر ولزم عدم العكس واما الجزئية والمهملة السالبتا
فلا عكس لهما اذ لا يجوز ان كون التالي اعم فيستلزم المفرج كليا ويشكل السلب

واعلم ان ما جرى من الانعكاس وغيره في القضيات غير في الشرطيات المتصلة والانفصالية وانها تنعكس كنفسها واما عكس النقيض المواقف

الجزء وغيره فلن يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وعكسه كاذب وغيرها من
مثاله في اللزومية واما الاتفاقية فلا عكس لها فتنبه هذا جرت عادة اهل الفروع في
اثبات العكس بكم وثلاثة نظمها بعضهم بقوله

ادلة العكس ثلاث فاعلما ... ان تعبر فالموضوع شخصا علما
وتجعل المحمول والعنوانا ... محليه منتج له فكانا
واقلبه ثم غير المعنى ... للاول منتج المحال فاسمعا
والعكس عكسك تغيير العكس ... بما بنيا به انه عمل وليس

ومعناه ان ان تعبر فاخر من ان تعبر فذات الموضوع في ان عمل شيئا معينا بان تعبر عنه
بعنوان واخر مما ينتزع به فيحمل عليه المحمول حملا كليا ويحمل عليه العنوان كذلك
بتحمل حمل ذلك فيتبادر ينتزك منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج
العكس المطلوب مثاله اذا امر ومثلا كل انسان حيوان وجب ان يصدق عكسه بعض
الحيوان انسان ينتج فرضنا الموضوع شيئا معينا وليكن الناطق مثلا فيصدق على الناطق
محمول الانسان كليا ويصدق عليه العنوان كليا فيما تقدم من ذلك فينتج ومما كل ناطق
حيوان وكل ناطق انسان ومنزلة صورة الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج بعض
الحيوان انسان ومنزلة النتيجة من العكس المطلوب لزوم حرفه لحرف الكلية الموجبة
وقد يتفهم معنى الدفتر اخر وشروطه ايضا العلامة المحقق سيد محمد المشتهر بابن
زين رحمه الله بقال

والدفتر اخر عندهم تغييس ... لذات موضوع به تبيس
فيصدق المحمول كليا كما ... يصدق عنوان عليه فاعلما
يأتي من الضربين الاولين ... وذلك الاشكال وهو الافضل
ينتج نفس العكس دون ريب ... ويوضح المبهم بهذين بس
ومنوط لهم لزوما انه ... اعني السوالب كالموجبات والمضامين اصلا
بشرهم كون الكل بعليات ... وان يزد المحمول ذا وجود
فاهمم رزقت العون بالمقصود

وحاصل الشروط ان الدفتر اخر ينتج انه في الموجبات وفي فرعيا من السوالب
المركبات بشرط كون المحمول وجوديا وكون الجميع بعليات من منزلة صورتي تفتقر وجود

ومن تبديل كل من كمر من القضية ذات الترتيب الكثير بنقيض ابن خرج بقاء العموم والكيف
على وجه النزوم فيفيد ما يفيده المستثنى فانه خرج بتلك الحيثية خرج عن ان التبديل بينهما الكل من
الكم فيه بنقيض ابن غير وبزالة خرج المستثنى به التبديل فيه بالعكس كما تقدم وعكس النقيض
المخالف كما يأتي مثال المواد اذا قلنا مثلا كل انسان حيوان يعكسه بالمواد فكل ما ليس
بحيوان ليس بانسان ونقولنا مع بقاء العموم يخرج ما لم يتوهم فيه العموم وكعكس الكلية السالبة
كنقيضها فانه يكذب في بعض المواد نحو لا شيء من انسان بفرس وانما عكس النقيض المخالف

المركبة بشرط كون الحمل في جزء يلزم كون الجميع بعلية بقدر منزل من التي تقتضي وجود
الموضوع بذلك الحمل والعكس فانهما يجريان في الموجبات والسوالب وقولنا والحمل
معناه انه لو لم يقدر بعض الحيوان انسانا في عكس كل انسان حيوان العموم ونقيض منزل
العكس ومنزل لا شيء من الحيوان انسان فتنتج منزل النقيض كبرى وان ابقي على مكنه كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من ثاني الشكل ابن ولا شيء من الانسان بانسان
ومنزل بالكل بالضرورة وهو زلة الغياثين فيما نحن فيه فانه لم يحمل في مادته وهي
الاهل فرسلم منزلها فانحمل الكذب في كبراه ومنزل نقيض العكس المذكور اذا بكل نقيض
العكس منزل العكس ومنزل المكلوب وقد كرر العكس فانه لو لم يقدر بعض الحيوان انسانا
عكسنا العموم فقولنا كل انسان حيوان العموم ونقيضه ومنزله شيء من الحيوان بانسان فنعكس
منزل النقيض للكلية بكلية سالبة تعكس كنقيضها الى قولنا لا شيء من الانسان بحيوان ومنزل
مناف للأهل المقدر وهو عدم المقدر فيه كل انسان حيوان انه اخص من نقيضه وقد ناقض
العناد وكاذب واذا كذب منزل كذب ملزومه ومنزله شيء من الحيوان بانسان ينتج ونقيض
منزل الملزوم ومنزل بعض الحيوان انسان وهو العكس المذكور في قوله ومن تبديل كل من
كمر مع منزل تعريف لعكس النقيض المراد بها المعنى المتمرد الشامل للحمليات والشرطيات
وقد عرفه شيخنا سيف المحمود في بعض مؤلفاته عليه فقال هو تبديل كل بنقيض الاخر
مع استزام قائم من صدوره واما انما من وقضية تركيبية بدل التبديل قوله لما يأتي
اي من ان التبديل بالنقيض ليس لكل من الكم بل الواحد بعض قوله مثال المواد في الحملية
واما مثاله في الشرطيات اذا قلنا مثلا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فعكسه
بالمواد كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا وفي عكس قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
انسانا كان جمادا فقد لا يكون اذا لم يكن الشيء جمادا لم يكن انسانا واما الكلية السالبة الحملية

قبلا تنعكس منا كنفسها لعدم ايم اذ العدو عندما تعكسنا كنفسها كما مر
بيانه الشرح قوله لا شيء من الانسان بفرس نتج لو عكسناها بالمواجهة كنفسها قلت
لا شيء من غير الفرس بانسان فيكون كذا بما مع صدق اعلم له بانتفاء العدو
في نفس الامر قولنا لا شيء من المعدوم بموجود الى قوله لا شيء من غير المعدوم
غير موجود بناء على انه لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافا لمن يقول
بثبوت الاحوال ومثله ايضا قولنا لا شيء من العدد الزوج بفرد فانه يصدق
معه قولنا لا شيء من غير العدد غير زوج ولا كل عدد ما ليس بزوج
الكلية السالبة في كل مادة الى قوله بمنزلة زاد الشرح او النفع بيع قوله على وجه اللزوم
قوله فتدبر تنبيه الاول من ذا تنبيه يفيد مضمونه ما قيل ههنا سيجيء
في بيان قد قال ومنه جعلك نفيض الدهر اول والثاني غير الصابون
مع انتفاء الكيف دون ماء واما اسم فتضيفه جعلت بمنزلة التبديل
قوله مثاله الى الجملية ومثاله في الشرطية كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا عكسه ليس البتة اذا لم يكن الشيء حيوانا فانه كان انسانا واعترض بقوله
مع بقاء العدو لم يتبين وجه العدو وكذا في تعكس لا شيء من الانسان بفرس
لو قولك كل ما ليس بفرس انسان وبقوله دون الكيف من ان تعكس من الكلية
الى قولنا ليس كل ما ليس بفرس انسانا فلا يتم عكسا وارتفى العدو ولعدم
لزوم الكيف وبقوله على وجه اللزوم من ان تعكس لا شيء من الزوج بعدد الى
قولك كل غير العدد زوج فغير معدوم منا اتفاقيا وليس لزوما فان الكلية
السالبة بمنزلة كذبه بالشيء من انسان بفرس ومن قوله فانما تعكس
بمعاجزة ان يعكس لا شيء من الانسان بفرس بغير غير الفرس انسان قوله ظاهر
والعكس لازم بقوله بمنزلة احد لازم في قولك بعض الحيوان ليس بانسان
ان ما يكون بين المرفوع اعم من المحمول او المغزو اعم من التالي فيصدق وقد لا يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا وقد يصدق وعكسه قد

في المواجهة في المواجهة بخلاف السالبة الكلية فانها تنعكس بمعاجزة والله
اعلم ثم قال والعكس لازم لغير ما وضع به اجتماع المتغيرين وما تضمن ومثلها المهملة السالبة
في قوله (بخلاف) يشير هذا الى الجزئية السالبة ومن اين اجتمع بهما متغيران وهما
وسط السلب والايجاب لا عكس لها وكذا المهملة السالبة لانها في قولنا بمنزلة احد لازم مل
في قولك بعض الحيوان ليس بانسان او الحيوان ليس بانسان وكذا عكسه في قولك بعض الانسان

فرلد يكون اذا كان الشيء وبعضا كان خيرا ان به نه كلما كان الشيء وبعضا كان
خيرا ان لزوما والتعليل في شيء مما المراد دليل على عدم لزوم الانعكاس قوله
وتعليل العزو في قاله واعلم ان عجز فيما في قوله تعالى بعضهن ان نساء ليس بانيض
عكسا لقولك بعضهن ان يتخير ليس بانساء ان تعاني فلا يلزمك ذلك عكسا قوله
ومنوع غير المفهوم الاول الى المفهوم ومرجعا قوله مما الزلك غير المفهوم من
معانوله ذلك لعدم ان كنهم لم يعتبروا لغراس الغاير له ومنوعاته الى الفكب
على ما زعمه من يعتبر فعزو المتعاقبة المعاند بالكسر ومفتوح تاليها المعاند
بالفتح ولم يرتضه الشعر الدين

باب الغيابين

اعم من الكلية وكن الاعم يوجب كذا الى غير وتعليل العزو في قاله واعلم ان يكون في بيان
عزو الانعكاس كما علمت ثم قال ولو العشر في مرتب بالكسر وليس في مرتب بالفتح
يعني ان العشر انما يكون في القضايا التي الترتيب بين كمرفنا كسبعة ان معشرو بحيث لو زال
ذلك الترتيب تغير المعشر وذلك في القضايا الشخصية والشرطية المتصلة اللزومية كما تقدم
بخلاف القضية المتصلة غير اللزومية فانه يكون العشر فيها واما ان يكون في هذه اجاز ان يكون الكرفيها
لا يلزم في العشر عكسا اذ لا تاثير له في العشر وبحيث النوع غالبا اذ معشر في المتعاقبات
المتغيرات وترتيب كمرهن المتصلة اللزومية انما يكون في العشر فقط بذلك ان تقدم وتوخر ما
شئته منها والمعشر فيها لا يتزايل بعقولنا اما ان يكون العشر فيها واما ان يكون في احداهما
اي الزوجية والفردية متعاندتين وهذا العشر بعينه يكون في المتصلة اللزومية مع تقديم الفردية على
الزوجية اذ العشر فيها متوال للكرة متعاندتين وهذا العشر بعينه يكون في المتصلة اللزومية مع تقديم
عشر التبديل الى الشيء نفسه فلم يلزم خروج ان المتصلة اللزومية العشر فيها والتي مفتوح
المتصلة اي الكرة الله والزوجية فعاندتين للثالثة كذا الفردية حتى يلزم ان يكون مفتوحا
عشر التبديل الى الفردية مثلا فعاندتين للزوجية ومنوع المفهوم الاول الاكم مثلا زعم
كما زعم الفكب في شرح الشمسية بل نقلنا ما ذكرناه اولا كما ينه العشر ومثل المتصلة
اللزومية ما تكون بل كمرفيها لا يتغير في العزو عكسا ايضا لان ترتيبها المعتبر لا معشر
فيه فلذلك ايضا العشر عنه الله

باب الغيابين

قوله المقصود الا فهما ان هذه التصورات لا تكلب في العلوم الا لكونها وسائل الى التصديقات قوله اذ هو المعرف في تحصيل المكالب اي وهو غير لما يوصل الى التصديق من استغراق وتمثيل مراده وقصره امكم في هذا العرف بالغياس الى التصورات وبالغياس الى سائر ما يوصل الى التصديقات ولذا جعلوا الاستغراق والتمثيل من اقسام الغياس لكنها سيأتي وسائل النحو مبنية على الاستغراق كقولهم الفاعل مرفوع والتمثيل من الغياس لان هذا من هذا اي هذا من جنس هذا محمول على محمول مساواته في علة حكمه هذا الجنس اعني قولهم النسبة اما تامة تسمى جملة او ناقصة بتمامها الاسكار قوله والقول جنس اعني مفهوما ان القول المفرد يشمل المعرف والمركب ان القول يشملهما والغياس المذكور انما هو في هيئة انه دال على معنى معقول وهو جنس يتناول كل مركب ولا يشمل غير المركب من غير قولا ولا يصح حمل القول منا شاملا للنوعين بل هو جمع حقيقتين تعريفا جليا قال الشرواني المراد منه قوله بناء على ان التثنية جمع في المعنى انه فيكون الكلي جمع واراد التثنية وكثيرا ما يستعمل قوله او المراد من جنس الغضايا ان قلا يكون ضميرا عاد على الجمع من حيث كونه فاعلا ومعنى كلامه ان قول الكلي يتالف من الاسم والفعل والحرف وان كان لا يشتركه اجتماعا فاو فيل اذا اريد الجنس وحلت الغضية الواحدة وان يجتمع على اشتراكهم في الشيء فهو جائز قوله صوريزع انه لا يعني له ولا يعتني بكلمة التاليف بل تاليفا منظوما من الغضايا لكنه افاد تغيير ذلك قوله اذا لم يهم غاية الغياس المنكفي كما اذا قلنا في التمثيل النبيذ حرام لانه مسكر وكل مسكر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ فالمكلوب النبيذ حرام لانكار ان توجد وارويس النبيذ والخمر يلغى اعتبار الاسكار فيه ويمنع من انها فيه بالخمر في التحريم اذا اذا اي غايته يعبر الفتح بالمزوم كقولك النبيذ مسكر وكل مسكر حرام وان كانت النتيجة كلية

صيغة المفرد اي قول ضرورة من قضايا والقول جنس للغياس المعقول كما انه جنس للغياس المكلوب والمراد منا الاول القول السيار ان الكلي والغياس على المكلوب كما جاز لدلالته على المعقول وقوله من قضايا يخرج الغضية الواحدة والمركب الناقص كالاضافي ومراده من قضيتين فاكثر بناء على ان التثنية جمع في المعنى او المراد من جنس الغضايا وعلى كل منه شامل للغياس البسيط ومنه وما تركب من قضيتين والمركب ومنه ما تركب من اكثر وسيذكره كلهم في قوله ومنه ما لم يعد منه مركبا وقوله مشتملة يخرج الاقوال المركبة التي لا تشتمل قوله اخ وان كانت قضية ليلا كالاستغراء والتمثيل اذا لم يهم غاية الغياس المنكفي

كنية لكون مغرمتيز التمييز من كنيتين وكغولك في الاستغراق ومزاد اكل وكل واكل
غير ملك فكله اي شغل جنود فتياس فتكهفي للجمع بلزوم التبعية واركانت الكبرى
كنية فغولنا في التغير مزاقابل وكل قابل من جوع فتياس فتكهفي واما الاستغراق
فدليل كبرى قوله اي لزات المغرمتيز اي بل لما علم من خارج من مبانيه
اي نصار للعامل فوله والمراد بالمغرمة الغريبة ان تكون اجنبية اعلم ان
الغوج يغمور الغريبة الى اجنبية ان تغم الازمة اي حرز والمغرمتيز كما في الشر
والى غير اجنبية بان تكون لازمة للمغرمتيز كغولنا جزء والجزء يوجب
ارتباعه ارتباع الجزء مر وكل ما ليس بجزء مر لا يوجب ارتباعه ارتباع الجزء
فان مزاد يستلزم ان جزء والجزء مر جزء مر لا كبرى بواسكة فغرمة تكون عكس نقيض
المغرمة الثانية ومعوكل ما يوجب ارتباعه ارتباع الجزء مر فغوجزء مر مع ان
ليس بغياس بالنسبة الى مزاد المغرمة اللازمة والشر تبعا للسنوسي كما انه لم
يرتض ذلك فافتهم عمل الغيم اي زال وكانه ميسور بتيسير المسير بعكس التغيير والتيسير
بالمستور في ان كلا منهما ادخل والمنا كهة لما بشروا المغرمة الغريبة بما يكون
حرزه ما مغايرا له بعروه الغياس بر فنوا بتيسير العكس المستور وعكس التغيير وستتن
الشر ومتبوعه بذلك ان الشيخ سعد الدين قال اسبب ذلك او التنغيم انهم
اعتغروا وغوب تكرار الغير الوسكم ومعوما حل في المسير بالعكس المستور وعكس
التغيير ومزا الوجوب مما لا يقتضيه تغريف الغياس لاكن قال اليوسي وفتض
عبارتهم حيث يغولون ومزا عمل مبنية فياس ومزا التيسر عمل بتيكته الاصمي فياسا
منكهفيا الا فاكرر فيه الغير الوسكم مع غيم اي من الشروك بانظم اه فوله متعلق بمحذوف

للازات المغرمتيز واما الثاني فبالمراد بالمغرمة الغريبة ان تكون اجنبية غير لازمة لاخرى
فغرمتيز الغياس كغياس المسا والا ومعوفا تركب من قضيتين متعلق محمول الاولى منهما يكون موضوع الاخرى
كغولنا الانسان مساء وللناكهو مساء والناكهو مساء وللكاتب فيلزم منهما الانسان مساء وللكاتب
لاكبر للزاتمنا بل بواسكة مغرمة اجنبية ومعوان كل مسا ولمسا والشيء مسا ولذا الشيء ولهذا
لم يتعغوا ذلك اللزوم اي حيث تعذر مزاد المغرمة نحو التغيم فلزوم للمحروث والمحروث ملزوم للاقتفار
يستلزم التغيم فلزوم للاقتفار بواسكة ان فلزوم الملزوم ملزوم اما اذا لم تعذر تلك المغرمة
الاجنبية فلا يحصل منه شيء كغولنا الانسان مبابر والعبر والعبر مبابر للناكهو فلا يلزم
ان الانسان مبابر للناكهو لعدم عروض المبابر فبابر وكغولنا الثلاثة نصف
والستة نصف الاثني عشر فلا يضر

الثلاثة بنصف الدائر بمشر لعزم مزوار نصف النصف نصف فإن قلت وكذا الانتاج في الشكل الاول بواسطة مقدمة اجنبية ومعلوم المنتزع ثمت المنتزع منتزع اجيب بانها ليست اجنبية بل مبرهن ومعلوم مقدمة الغياس المبرهن ببيان اللزوم النتيجة لصغرى الغياس الاول اي مادة ج فقد دخل في النتيجة الغياس الكامل كالشكل الاول وغيره الكامل ومعلوم انتهاجه على مقدمة

اولا مما يكون مقدمة للاخرى وبيانه في المثال ان المتعلق من النافي والمحمول من موجبا وقوله فان قلت اصل هذا ابن يراد للمغيل والزيد اجاب عنه بما ذكر انتهى وزاد فان قلت الخارج المذكور ما خوذ من المقدمتين لا من خارج قوله الغياس الكامل المراد بالكامل ما لا ينتهي في انتاجه على غياس بل يكفي وضع مقدماته في تسليم نتيجته كالشكل الاول قوله كما يا تي في رده الاشكال غير الاول اي قوله عند تعريف الغاعل بالانتاج الثاني والثالث بين في نفسه غنى عن الرد الى الاول واما عند رد فيكونان كاملين قوله اخ اي فغاير وجه اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لان النتيجة غير مقدمة تسليم مقدمة للمقدمتين فلذا لو لم تعتبر المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين فيها شا كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانهما يستلزمان ان بعض الجماد حيوان استلزام الكل الجزء لان احدهما غير مغاير له بخرجت بقيد المغايرة لما اشار اليه الشارح بقوله وقوله فلا اخ يخرج المقدمتين قوله وكما مر ان المقدمة الاخرى اخ دخل تحتها بذلك ان بعلاوة الغياس مر فان لكل من مقدمتيه على الانفراد دخلا في النتيجة لان احدى الجزئيتين مر الصغرى والاخرى مر الكبرى قوله بانه ينتج عين الكبرى ان قوله اخ مغايرا قوله من تغاير الكثرة بمعروفا واتحادهما مقدروفا اي تغاير هما ذهنا واتحادهما خارجا وحيث انحراف الزيد في الخارج فليست بفضية كما يا تي تمام ما تقدم في مبحث القضايا قوله الجماد والمقدمات وغيرهم فالجماد والمقدمات كقولنا كل انسان حيوان وكل

المقدمة الاخرى اخ دخل تحتها بذلك اخ ويكون قوله اخ الجزء الثاني للاخراج وارد على اشتراط المغايرة انا اذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان فانه ينتج عين الكبرى والجواب انا نمنع كون هذا وقولا فيما شا ان كل انسان انسان ليست بفضية اذ لا تحرف الفضية المرجعة من تغاير الكثرة بمعروفا واتحادهما مقدروفا وحيث كانا متغايرين من كل وجه بحمل احدهما على الاخر بعد العراء عما يعارضه وشمل النتيجة الغياس الجماد والمقدمات وغيرها

الجنسية قول
كما يا تي في رد الاشكال غير الاول قوله
ما عنده اشتراط المغايرة قوله
للاخر من اشتراط المغايرة
يجوز قوله فلو لم يشترط الكل
لزم كل قضيتين كانتا على ذلك الوجه
الا قال الشعر وفيه نظر لانا نمنع ذلك
لانه عين المغير وقيه
بل عين المغير بين
ان يكون لهما دخل
ذلك وكذا هو

هيرا رجسم وغيره مثل القياس الكاذب المغرمات كقول الفاجر كل انسان حجر
وكل حجر مركب فالقياس حينئذ مؤلف من قضيتين فانها يجب ان يؤخذ بحيث يشمل
البرهان والجدل وذلك لان معنى لزوم الشيء للشيء ومذكور الشيء بعينه
لو وجد وجد لازمه وان كان لا يوجد مزوم له لا زمه فقوله البرهان والجدل
يشيان شروع مثل الانفصال وكلمة ارشاد الله تعالى عند تمام كلامه فقوله
وعرف ان النتيجة الخ من احكام المكلوبة بثبوته تقسيم قبل الشروع في الاستثناء
على ثبوته وعرفه لان المتكلم اذا عرف ثبوته بلا اقامة دليل وبعد ان يشرع
في الاستثناء او قبل قدمه تقسيم مكلوبا لانها حينئذ يسير الدليل على ثبوته طارت
مكلوبة الثبوت وبعد ان يكمل الاستثناء او يفرغ منه تقسيم نتيجة وعجمة الامر
تسلط بناء على ظنه ان مغلبة قول الكل ثم القياس عند هم فقوله يعني
او على نفيضها فيه نكر بل لا يشتمل على نفيضها كما قد يكون له في الاستثناء
فقوله دون صورتها ان هيئتها من الترتيب والتقديم والتاخير فقوله وسمي
افترانيا للافتراق المذكور فيها وان خرج القياس الثلاثة بعضها مع بعض فقوله
من غير عمل باداة الاستثناء كما في القياس الاستثنائي وقيل سمي افترانيا
للافتراق الواسع فيه وهو المكرر بكل من اللام والباء كبر قوله وهو
كما مر ان اجب فانه كما ان القياس على ان افترانيا يكون بغير شرطه وان
تقسيم ان لم يتصور فيه مفرقة فمشتملة على شرطه وهو المتصلة الاشتمالية على
حرف الشرط وان تقسيم وهو المنفصلة الاشتمالية على حرف التقسيم وهو اما
قوله احب عنه مثل الجواب احسن من الجواب بين الذي ذكرهما فزوره

فيشمل ان البرهاني والجدلي والمركب والبسيط كما وفي والنتيجة والمهملة او الشخصية تتمة قبل الشروع في الاستثناء او بعده وبعد تكميله نتيجة ثم قال الشيخ في عندهم فيشمل ما قد يعبر عنه بالافتراني وقوله او على نقيضها اعلم ان القياس الاستثنائي فيما اذا افترانه واستثناؤه وذلك انه قد لا يشتمل على المكلوب او قد يشتمل على المكلوب وهو النتيجة والاستثناء لم يكن مشتملا عليها بل اشتمل على ما يناقضها بنزاته

قد اشتمل عليها يعني او على نقيضها بالقوة دون الفعل بل اشتمل على مادة قياس ودون صورتها بجموع الافتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث هذا القياس لم تذكر فيه النتيجة بصورتها او تركيبها الخاص بل ذكر مادتها وهو كبرى مادة الجسم مذكور والصغرى والحادث مذكور والكبرى والشيء يوجد مع مادته بالقوة قبل حصول الصورة وهو افترانيا فافتراني الخ بعضها ببعض من غير عمل باداة الاستثناء مثلا وكلما هي قوله واختتم بالتحليلية ان الافترانيات لا يكون في الشرطيات وهو كما مر ان اجب ايضا واختر قوله بمادة كرة البرهان وغيره من انه يوجد في الشرطيات كالتحليليات وقوله كلما كان الشيء جسما كان حادثا وهو مذكور في القياس بمادة فقط ان كلما كان مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان حادثا ينتج كلما كان الشيء جسما كان حادثا وهو مذكور في القياس بمادة فقط ان الافترانيات مذكور والصغرى والكبرى مذكور واجب عنه بان معنى قوله واختتم بالتحليلية

ان الافتراق اختص عمر فسيمه ان يقول الاشتثناء وبالجملية ان يتركيب من القضايا الجملية الصرفة
بخلاف الاستثناء وقليشتر يتركب منها ومنزمها ابدا وعليه فالباء في بالجملية للتعدية العمل المقصور له
عمل المقصور عليه واما ان استعمل القياس عمل النتيجة او على تغييرهما بالعمل بما ذكرت فيه جاد تعمل
وهو رتبها بقوله استثناء وسيلة في كلامه قوله (فبارتركيبه مركبا) مفرقا تعمل فما وجبا وبين
المفرقات وانكرا وبين كلهما من قياسه مختبرا فبارتركيب المفرقات حسب المفرقات اذا كانت
النسبة بين كمرين المكملين بمجموعة اختيج في القياس الى اقترانها بان يكون معلوم النسبة الى كليهما
بنسبات من ربيعه بموضوع المكمل او مقربه فيه وموربيعه بمجموعة او تاليه اخرى وكان قضيتين
مشتملتين على اربعة اكرار في اللبعيم وسميت ثلاثة في المعنى وتسمى القضيتان مفرقتين من حيث
الاشتمال لاحد كمرين احدهما موضوع المكمل او مقدمه وتسمى الاصغر لانه غالبا
اصغر من الكمر الاخر والمكمل والاخر تسمى اقل افرادا واحد كمرين المفرقة الاخرى موضوع المكمل
او تاليه وتسمى الاكبر لانه اعم من الاول غالبا بمعنى اكثر افرادا والكمر الاخر لكل من المفرقتين
هو الامر الثالث المعلوم النسبة الى كمرين المكملين وتسمى اخر التوسط لانه واسطة في انتكم
بالاكبر على الاصغر في المكملين سواء توسط في اللبعيم كما في الشكل الاول او لا وتسمى ايضا بالمكرر
لاعادته في الثانية وبتكرره بهما حصل الارتباط بين المفرقتين وتسمى الاكرار الثلاثة
بالمفردة بكسر الشين وكمرية منتهاه ومعنى منتهى المفرقتين بعد كيفية تركيبه الشار اليها
بقوله مركبا فمفرقاته على ما وجبا وانكرا في ركبا بان تكون التركيب الخفيفة وكذا في قوله
وانكرا واراد بالمفرقات اقل الجمع ومعناه اثنان ومعنى انكرا في القياس البسيط كما وسيأتي
الكلام على المركب ولا بد من ترتيب المفرقتين واختيار الصحيح منهما من القياس اذ لا تنتج النتيجة

قوله الاصغر وبين الاكبر الخ قد يقال ان الاصغر قد يكون اكثر افرادا من الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ابيض فان الانسان اقل افرادا من الحيوان وقد يكون مساويا له كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان فان الانسان والضاحك متساويان في الافراد فالاولى ان يقال الاصغر ما يكون موضوعا في احدى المقدمتين والاكبر ما يكون محمولا فيها وهذا هو المراد من قول الشارح الاصغر موضوع المكمل او مقدمه والاكبر محموله او تاليه

قوله فبارتركيبه مركبا قوله مفرقاته جمع مفرقة بالكسر عند الجمهور وبالفتح بناء على تغاير بعلمها ولزومه كسر جعلها ظرفا لما من فرق بمعنى تفرق ومنه قوله تعالى لا تفرقوا ومفرق اخذها من فرق المتعدي ومعنى المناكفة القضية المجعولة جزء الدليل او القياس سميت بذلك لتفرقها اذ المكمل اخذ لها من مفرقة الجماعة المتفرقة منه قوله مجموعة اي اذ لو كانت معلومة لم تحتج الى اشتمال القياس قوله وتسمى الاكرار الثلاثة بالمفردة وبذلك سميت ما عدا جاء الخ يزاد بعد الثلاثة بما حكم له عليه في المكمل اعم علم له وما به حكم اكبر وما جاء بمعنى وسطا فذكرها قوله فلا يلزم

صرفا

وجاء والمفرقات وجب ان تكون النتيجة هادفة فاذا اركزتا او اخرا هما فغير تكون النتيجة

مزفما الذي يعرف بها اي بذلك مزوم الملزوم يوجب مزوم اللازم وهما يناسب
منا قافيل في التعنية بولادة ابن وفيروز الغير

منيت بالبر التفرد مزيكن بزا تغيبا مثل ذا اليه ينتج
ان المغفر متين ومما كانتا مرفا بمثلهما النتيجة تخرج

قوله وفرتعرز اي ان النتيجة للازم المغفر متين وكذب الملزوم لا يوجب كذب
اللازم بخلاف مزوم الملزوم فانه يوجب مزوم اللازم كما تقدم واورده على لزوم
مزوم النتيجة عند مزوم مقدمة قياسها مرتبا ابن وفي اذا فلت الانسان وحجر
ناطق وكل ناطق هيوان ينتج الانسان وحجر هيوان وهو كذب مع مزوم مقدمته
والثانية اذا فلت الاربعة عدد وكل عدد اما زوج واما فرد فانه ينتج
الاربعة اما زوج واما فرد وهو كذب ايضا مع مزوم المغفر متين فلت اجيب
عن ابن وفي بانها من الضروب العقيمة التي تنتج بيانه ان المغفر مركبة
من مقدمتين احداهما موجبة وهي الانسان ناطق وهو الاخرى سالبة وهي
ليس غير الانسان ناطق عبر عنها بقوله وحجر وهو كذا في المغفر وسالبة
في الشكل الاول لا تنتج وغير الاخرى انها ايضا عقيمة وبيانه ان الكبرى
في قوله فضيتين جزء يتين احداهما بعض العدد زوج والاخرى بعض العدد
فرد عبر عنهما بالعدد اما زوج واما فرد وهو كذا في الكبرى جزئية في الشكل
الاول لا تنتج فول طهر وما من المغفر وما تا مغفر والبيت ليس مغفر وكبرى
بلحم اذ لم يريدوا بالمغفر والاكبر التفضيل على مغفر من على معنى باعلى
بحمية المكافاة ولو لم يعل بالواو يضعف قال ابن مالك

كان مغفر وكبرى ومن فعا فعيا همبناة درعلى ازهر من الذهب

وكما يقول النحويون جملة مغفر وكبرى والمغفر وخيبر ربا جملة كبرى ومغفر
قوله وذات ابن مغفر اسم من مفهوم الاسم اذ ارتفعا وبا مغفر وما
قوله ولا فرق هنا اشارة الى الرد على فروزابادي حيث خص الانزياح

اللغوي بالمغفر ابن رياح عمن منا البيت كما ذكره ابن الحاجب ووجه الدلالة في
المغفر متين ان المغفر خصوص والكبرى عموم يوجب ابن رياح المخصوص في العموم فيلتقي موضوع
الصغرى ومحمول الكبرى وهو النتيجة هـ ثم منا الانزياح هذا هو بالشكل الاول الاكمل كما ذكره
غيره من الاشكال الرابعة في بيانه الذي اكملوا الناقص به وزه وزوج منا ابن رياح

قول الناظم تبعا لابن الحاجب وقد قيل هيوان وكل هيوان ناطق وقد تضمر وتنتج كل هيوان ناطق هيوان ناطق قال ابن الحاجب لو قدم المغفر على المتين لكان اوضح في بيان انتاج الشكل الاول

قوله ولا فرق هنا اشارة الى الرد على فروزابادي حيث خص الانزياح بالمغفر يعني ان المغفر والمتين سواء في ان كلا منهما خصوص والكبرى عموم يوجب ابن رياح الخصوص في العموم

قوله وذات ابن مغفر اسم من مفهوم الاسم اذ ارتفعا وبا مغفر وما

قوله ولا فرق هنا اشارة الى الرد على فروزابادي حيث خص الانزياح باللغوي بالمغفر ابن رياح عمن منا البيت كما ذكره ابن الحاجب ووجه الدلالة في المغفر متين ان المغفر خصوص والكبرى عموم يوجب ابن رياح الخصوص في العموم فيلتقي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وهو النتيجة هـ ثم منا الانزياح هذا هو بالشكل الاول الاكمل كما ذكره غيره من الاشكال الرابعة في بيانه الذي اكملوا الناقص به وزه وزوج منا ابن رياح

بل يكون الوسط اسم من الاصغر نحو كل عربي انسان وكل انسان حيوان وبعض هذا عربي وقسما وبالعكس نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان لا شيء مما وارتسما وبالجزء والاكبر الاصغر مراده منه ذاته والاوسط مفهومه وذات الاصغر اخص من مفهوم الاوسط بوجه الانتزاع وبهذا يتبادل بعض الانتزاع في نحو العالم متغير وكل متغير حادث ش (العالم والمتغير مشتركان في الجزء وقيل ان المتغير اعم لجزء العالم بمعنى الموجود المنكر وزيادة المتغير بالنظر الى افادته كون الشيء اشغر او اسود والاظهر بالاعتبار يقال كل بول والبول نجس لان ما من المتغير وليس بموجود له والانتزاع كما مر ثم قال (وذات الاصغر اصغر من اخص وذات اكبر كبير منهما واصغر بالذات وانتزاع ووسط يلغى لزوم الانتاج) فترقوا ان هذه الثلاثة احدها الاصغر وهو موضوع المطلوب او مقدمه والمقدمة المشتملة عليه تسمى الصغرى والثاني الاكبر وهو محمول المطلوب او تاليه والمقدمة المشتملة عليه تسمى الكبرى والثالث الجزء الوسط الجامع بينهما وبه يتزاوج اي صغرى وكبرى والانتاج يحمل الاكبر على الاصغر ويلغى الوسط نحو العالم متغير وكل متغير حادث نتيجته العالم حادث وذات الرابع

فصل والشكل هيئة حاصلة من كيفية نسبة الاوساط الى الطرفين بان يكون محمولا او موضوعا ومن كيفية الاقيسة باعتبار الاشتمال على الموجبة او السالبة الكلية او الجزئية يعني ان مجموع كيفيتي القياس يسمى شكلا باعتبار الهيئة الحاصلة له من وضع الجزء الوسط في المقدمتين او هي نفس المقدمتين مركبتين موضوعا ومقدما او محمولا وتاليا ويسمى ضربا وضربية باعتبار ان شوارق ايجاب المقدمتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما قوله (والمقدمات اشكال وقفها اربعة بحسب الجزء الوسط حمل بعضه وضعه بكبرى بزعمه بشكل اول ويزدوج وحمله في الكل ثانيا عرف ووضعه في الكل ثالثا الخ ورابع الاشكال عكس الاول ومعنى على الترتيب في التكميل يعني ان الشكل اربعة فسلم بحسب اقتران الجزء الوسط بكل من الكبرى بشكل اول ويزدوج وحمله

بما اذا كان المحمول اعم فوله الشكل لغة المثل والهيئة ولذا سمي القياس عند المناطقة شكلا لكونه على هيئة مخصوصة وتعدد الاشكال بحسب تعدد الهيئات واما الضرب لغة بمعنى النوع وقد يعتبر الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس فيعتبر الضرب مع اختلاف الشكل كالضرب اي ضروب الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الثالث كلاهما من كليتين موجبتين فوله اشكال اربعة اقترانية وشرطية

اقترانية في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والاستثنائية في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والاستثنائية في الشرطيات المتصلة والمنفصلة

والتعريف

والتغير باشكال الاربعة بفكه قوله ومحمولهما موضوعهما اي للاجلد يكلب المحمول بعارض مزاجي المحمول الموضوعهما القابل قوله لموافقته للاول في غير اشرف ومفرديته ومن الكبرى انما وافقه في الكبرى لان المحمول الاوسط موضوع في كبراها معا وانما ينتقل بارجح المقدمتين فيجب ان يحمل بهما وفي الثالث موضوع بهما فيلزم تعليله اي الثاني وابو الاول في الصغرى والثالث وابو ان اول في الكبرى ومرجع موافقة الثاني الى محمول الصغرى ومرجع موافقة الثالث الى الموضوع وقد تبين ان الموضوع اشرف من المحمول على ما ذكروا فيتكون الثالث اشرف من الثاني هم وفيه نظر اذ الثالث وابو الاول في الموضوع لذكر ذلك الموضوع غير معتبر الغائية عند الانتاج والعبرة انما هي بموضوع المحمول ومحمولهما ولو اعتبرنا الموضوع من حيث هو موضوع لما قدمنا المقدم على الكبرى لوجوده فيهما والله اعلم والتحقيق ان هذا الترتيب اي الذي ذكروه بين الاشكال انما هو من الهنات سبقت القلم اليه قوله حتى ان شفعه بعضهم اراد به الفارابي وابن سينا والغزالي وذكروا هما ليتوسروا تابعه اي تابع الاقدام من بعده قوله على الترتيب في التكميل اي الشرف والمزية قال في شرح المكالع ومن الترتيب

وهو ان نتاجه للكلي ان هو اشرف وان كان سلبا من الجزء وان كان ايجابا فانه من الكلي ان بعج في الفعل واذا حمل تحتها الضبط واما موضوع او مفرد فيهما عكس الثالث ويسمى هذا الضرب بالشكل الثالث لموافقته للاول في غير اشرف مفرديته ومن الكبرى واما موضوع او مفرد في الصغرى ومحمول او قال في الكبرى وعكس الاول ويسمى هذا بالشكل الرابع لمخالفته للاول في مفرديته معا ولزاكا ربعيرا عن الكبع جرا حتى ان شفعه بعضهم عن رجعة الاعتبار بمنزل اربعة اشكال مرتبة في الكمال على حسب ما رتبنا ما انما فاز اعلم ومن عمل الترتيب في التكميل وفز علم وجده ذاك وكل شكل منها يتغير فيه ستة عشر ضربا لان كل واحد من مفرديته اما كلية موجبة او سالبة او جزئية موجبة او سالبة واربعة في اربعة بستة عشر مجموع الضروب اربعة وستون من ضرب اربعة عدد الاشكال في ستة عشر عدد ضروب كل شكل من الضروب ولم يعتبروا في غير الضروب الشخصية ولا المهملة كل الاول في قوله الكلية والثانية في قوله الجزئية قد استغنوا بهما عنهما

تنبيهات الاول

وهو ان انتفاء الاشرف في الاشرف اولى من انتفائه في غيره لان الاشرف في الاشرف يستلزم انتفاء الاشرف في غيره بخلاف العكس والمتجه ان هذا انما يتم في الانتاج والمنتج انما هو المحمول اذا قال بهما وقد يتخلف عن الاشرف في غيره كما في الشكل الثاني والرابع في الاشرف وفي الشكل الاول في غير الاشرف مفرديته ومن الصغرى في الاشرف في الشكل الاول لاشتماله على الموضوع ومن الكبرى في الاشرف في الشكل الاول لاشتماله على المحمول ومن الكلي في الاشرف في الشكل الاول لاشتماله على الموضوع ومن الايجاب في الاشرف في الشكل الاول لاشتماله على المحمول ايجابا ومن السلب في غير الاشرف في الشكل الاول لاشتماله على المحمول سلبا

امر اشتمسا نوره عما اليه ابو شتمسا وزاد مذربا ليس والا ول قوله ذكروا
بالذاكر لزلة سروجية ابن سلام انه اراد بكتابه الشتماسير قوله الثلاثة
الاول تخصيصه اولة الغز وار بالثلاثة دون الرابع بمنع كلام اذ الغز وما
الغز يز ليشتق بيع صورة معينة ميز الاشكال الاربعة وانما جيد انه حد له
العامة لا ترتسم وتعلو اي شكل منها سواء الرابع او بمنع للاكر فلا يشاد رد
منها مغير بر يمكنه فيم ربيع والله اعلم قوله لا تفعل امر تعجيز اي ويكون معناه
ج البتوا ان انت لا تقدر ان تاتي بها ومن تمييز الضمير قوله والكبرى يعني
وكل امر لا يقدر قوله وبمعونة بر قوله ان الله ياتي بالشمس من المشرق
بيانية اي قوله ان الله ياتي بالشمس يستلزم ان الله فاعل بفعل الاتيان
بالشمس من المغرب ضرورة ودلالة الفعل على فاعله بما علمت المختار ان الوضع يكفي
فاء زائدة بعد ومن التعجيزية علم النمرود من قبل وذلك فاقت عليه الحجة
وحيث سلم عرفنا لزومه بعكس التعجيز الموجبة وكل امر لا يقدر ان ياتي بالشمس
من المغرب فليس بالاله ومن الكبرى وبعكس التعجيز الجملة لا شيء من
لا يقدر ان ياتي بالشمس الا اله وكذا النكتير يعلم كبرى للتعجيز المجموعة
اولا وينتج انت لست باله وقد كروا ان النمرود لما حاجه ابراهيم عليه
السلام قال اركان ما يقدر ابراهيم عليه فلما انتهر حتى اضعر ان السماء
باعلم فاعلها بعمر ان اربعة اجراح من النشر فرقا حتى شبت وانتفر تابوتا
بجعل الغرب بانيا من اعلى وبانيا من اسفل وفغر النمرود مع رجل التابوت ونصب
خشبة في اكمام التابوت بجعل عليه وسعا اللحم وربع التابوت بارجل
النشر وكملت كمعا في اللحم حتى تضرع واجر في النمرود فقال النمرود لطاهر
افتح البانيين وانكر فبعل وقال الزوايا زفر مثل الهبة واجبا من الرجلين
ثم كملت النشور حتى حالت الريح بينها وبين الكبير فقال الصاحبه افتح
البانيين وانكر وبعل وزجر السماء كميشتها والارض سوءاء مكلمة ثم امر

اللغة يا تي بالشمس من المشرق بما من المغرب بهت اي كبر وانحسمت شبهته فقوله اي
اللغة يا تي في قوله فقوله له انت ان تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك فليس
برب ينتج انت لست برب فالمعنى ويكرر توخز من قوله فاتي بها من المغرب للانذار تعجيز وتوخز
ايضا من شوامر حال النمرود لعنه الله وزه يسعه انكارها والكبرى وعكس نقيض فعلية بمعلومة
من قوله ان الله يا تي بالشمس من المشرق ومبرهن يقدر ان يا تي بالشمس من المغرب اي كما اتى بها من
المشرق فتنعكس بالموجبة

وقول
الثلاثة الى
الغز والغز
اقال الا
عليه السلام
غير النمرود
فقال النمرود
فاضعر
امن
وقال انا
تمرا
الجنة
بالشتاء
فقال الا
به كتب الخلق
فقال ان

ان الكبرى والصغرى ايضا يعلمها قلنا بلى والكلام ان قولهم في الصغرى انت لا تفرق موجبة معدولة ليكون الوسط مكررا وقولهم في الكبرى وكل من لا يفرق بين محصلة سالبة وان لم يسم ويسمى بالشعور المتعارف للكلية السالبة بان المعتبر المعتول لا اللفظ ولو جعل عاجزا عما لا تفرق ويقال في الكبرى ولا شئ من العاجز بجاهل لكان اوفق بجميع سور الترليل استثنانيا بان يقال لو كنت ممن لا تفرق عمل الانتباه بالشمير وكنت لا تفرق عليه بلشت برجي ويكون ان يسار من الشكل الثاني بان يقال لو انت فاه في ان تاتي بالشمير ورجي فلا زان ياتي بالشمير فانت فاه في ان تاتي بالشمير وهذا ظاهر من غير ما ذكرناه **واما الثاني** فبين انتاجه للاول وكما فهم من اولاه اكلم من غير ما ذكرناه وعليه العلامة والسلام بالاقتران على نغير الرتبة بين الشمير والفم والكوب في قولهم تعلق فلما جن عليه الليل ابرية لان قولنا بلما اقبل قال لا احب ابن بليز في قوله منزل ذا بلة ورجي ليس بما بل ينتج من الثاني منزل ليست برجي بما الصغرى من قولهم بلما اقبل والكبرى من قولهم لا احب الا بليز

ان يهب الخشب وينكس اللهم فجعل بمنكبتي النشور وسمعت الجبال الكنيس التابوت فكادت تزول عن اماكنها وذلك قوله تعلق وان كان مكرهم لتزول منه الجبال اقول قوله والكلام ان قولهم في الصغرى انت لا تفرق موجبة معدولة المحمول انه متغير يجب حملها عليه لان شرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى بلزوم تكرر الاوسط لاختلال شرط الانتاج قوله لكان ان زائدة لعدم التاويل فيه قوله ثم يهم سور الترليل استثنانيا بيد ره على مر همر وجوه الاشكال الثلاثة بفهم في الغرة ان بل الشرطية الاستثنائية موجبة ايضا فيه بالغرة بفهم ان الغرة ان ليست فيه معدولة معينة من الاشكال ولذا قال شر ويكر ان يسار من الشكل الثاني وفي الاية بعد منزل فلا ويكر سوفه من الاول ويكر سوفه من الرابع فما نحن ازاءه دلالة الغرة ارجحية للاول تصور على اي شكل من الاشكال الاربعة قوله والكبرى من قولهم لا احب الا بليز بما نعلم انه اذا كان معقولا له لا احب بمباداة الا بليز لعدم اشتمالها بل العبودية فيما عليه الا بل لا يشتمل العبودية وكل من لا يشتمل العبودية بليز بالاه الا الا بل من المشتمل للعبودية فينتج من الاول الا بل ليز بالاه وبعكس ان له ليز بالا بل ومن الكبرى قوله ومن اشمل الخ لتوقف الثاني على ان اول

لو كانت من زيد قائلة ولكن سوقه من الرابع بأن يقال الأول ليس بزيد ومن قائلة ينتج منه زيد ليس بمن قائلة وينعكس إلى من قائلة ليست بزيد لأن الرابع لبعد عن الكبرى لا يعارضه مع تالية غيره وأما الثالث فبعد زيد تعلق على النبوة في قولهم ما أنزل الله على بشر من شيء وتوهما منهم إلى أنكار نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بكذا نهم يقولون من بشر ولا شيء من البشر أنزل عليه الكتاب ومعنى المقدمتين هو وكبرى أيضا بأكملها ومن زيد من عمرو من فيها ينتج لهم مفهوما أنزل عليه الكتاب بزعم الله عز وجل عليهم بقوله سبحانه قل من أنزل الكتاب وتكملة من الثالث يقال فموسى عليه السلام بشر فموسى عليه السلام أنزل عليه الكتاب وكلتا المقدمتين حق وهم يسلمون زعمهم إلى هنا فينتج من الثالث بعض البشر أنزل عليه الكتاب لأن الثالث لا ينتج الإيجاب وينتج النتيجة جزئية فرجعت تنافي الكلية السالبة التي جعلوها كبرى وبنقل أنكارهم لنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله **التنبيه الثاني** في أن الشعر بأي قسم من أقسام القياس الأربعة

في الشكل الأول والرابع ليس بمتكرر لأنه إذا وقع محمول القياس بالمراد به المفهوم وإذا وقع موضوعه بالمراد به الذات **فلت** أن يريد بكون المحمول هو المفهوم أن ذات الموضوع غير مفهوم المحمول فيساويه كما مر وإن أريد أنه يغاير عليه مفهوم المحمول فيتكرر الوسط في الشكلين كما مر

كما بينا في توجيه انتاج الشكل الثاني قوله لو كانت من زيد قائلة أي لو كنا قلنا بليست بزيد قوله فبعد زعم الله تعل على النبوة وجه الاستدلال أن مراد بهذه الكلام أنهم لما أنكروا أن يكون لبشر رسالة ليتوصلوا بذلك إلى إنكار رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعد الله قبالهم وتعلق عليهم أبطلا لما زعموا بأن بشرا أنزل عليه كتاب بينه وبين ربه ونزول الكتاب عليه أدل على ما فات النبوة عليهم بخلاف من ينكر الآية فموسى بشر ومعنى المقدمتين ومن زعمهما أنه أنزل عليه الكتاب ومن الكبرى ومنا مسلمتان ينتج بعض البشر أنزل عليه كتاب ومن نفيض الكلية السالبة فإن قلت المقدمتان شخصيتان ومعلوم أن الناتج الثالث هنا تكرر أخرا منها كلية **قلت** تفرع أن الشخصية عندهم في حكم الكلية **قال الناظم** أما الأول البيت أورد الشعر

وغيره

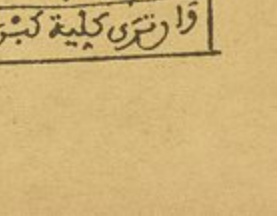

وغيره على انتاج هذا الشكل الرابع توقف الشيء على نفسه ومنه دور
باسير وذلك لأن العلم بالنتيجة فيه موقوف على العلم بكلية كبرى الاثنى
ثبوت الاكبر لكل واحد من افراد الاوسط ومن عين النتيجة واما بواسطة
بان العلم يختلف علما وجهلا بحسب اختلاف العبارة عن الموضوع
فيكون مجهولا من حيث التعبير عنه بلفظ الاصغر ومعلوما من حيث
التعبير عنه بلفظ الاوسط ولا افتتاح في توقف الاول على الثاني
بالتوقف الممنوع ثبوت الاكبر لزيد الاصغر من حيث انه من افراد
الاصغر والمتوقف عليه عندنا ثبوت الاكبر لزيد الاصغر من حيث
انه من افراد الاوسط قوله ستة عشر ضرب بالاربعة مرات ضروب
الاربع صغريات والمحصورات الاربع كبريات ولم يعتبروا في عدد الضروب
المهملة لانها في قوة الجزئية ولا الشخصية لانها في حكم الكلية
لاتحاد المحكوم عليه فيهما المنتج من منزلة المضروب للشكل الاول
اربعة اشار لها صاحب الفاوية بقوله

كل بكل اوله بلا شيء وكزا ... بعض بكل اول بلا شيء وعزا

وهذا ايجاب صغرى الاول والثاني بانتباه الكم وهو كلية كبرى الاول مجموع الشرطين يتعين حكم الكبرى
الى اللاصغر ويتعقب الانتاج فانه لو كانت صغرى الاول سالبة لم يلزم ايجاب الاكبر للاوسط
وسلبه عنه اثباته للاصغر ولا سلبه عنه لان الصغرى السالبة تزاحم ايجاب الاصغر والاوسط
كليا او جزئيا وهذا الحكم على احد المتباينين بالايجاب او السلب لا يلزم منه الحكم على الاخر كقولنا لا شيء
من الانسان بحجر وكل حجر جسم فلا شيء من الانسان بجسم فيه رد الحمل الايجاب والوقف بل
الكبرى وكل حجر جماد لكان الحمل المطلب مضمونا. الغايرة واحدة والنتيجة محكم به تارة يكون
الحمل الايجاب وتارة السلب وقد اشار الى ذلك بقوله وما مضمون الغايرة واما مضمون الغايرة فلا
شيء اللازم لا يختلف ولو كانت كبرى الاول جزئية جاز ان يكون البعض المحكوم عليه فيها
غير الاصغر فلا يتعين حكمها من ايجاب او سلب اليه فلو قلت كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس لكان الحمل المطلب ولو جعلت بدل الكبرى وبعض الحيوان ناطق لكان الحمل الايجاب بضروبه
المنتجة بمقتضى الشرطين اربعة لان ايجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى تثبت
لها موجبة وسالبة بمقتضى حالتي الصغرى وحالتي الكبرى باربعة وبقيت من ضروبه اثنا عشر
كلها عقيمة مثالها بمر بالتمثيل ويمنوا ان يعمل المنتج ثم يقال لما سواه عقيم واما مايرد الاشكال
ومنوا ان يشير اولا الى العقيم اي اسقطته الشروط ثم يقال والباقي منتج فان تقول شرط ايجاب الصغرى

كل ما لم يتقيد بشكل ستة عشر وكل ما تقيد بشكل ستة عشر وكل ما تقيد بشكل ستة عشر وكل ما لم يتقيد بشكل ستة عشر

قد تلزم عنه النتيجة وقد لا تلزم فما تلزم فيه النتيجة وما لا تلزم فيه النتيجة

وقد يتضح ضعيفا عنده وقد لا يتضح اصلا فالذي يتضح ضعيفا عنده هو الذي لم يتقرر في ذهنه ان ما تقرر في ذهنه ان ما تقرر في ذهنه ان ما تقرر في ذهنه

يعلم ان الضروب المنتجة في كل شكل قد تكون بينة بنفسها وقد تكون بينة بغيرها وقد تكون بينة بنفسها وبغيرها

من الضروب ما هو بين بنفسه وبعضها ليس كذلك فالذي ليس كذلك قد يتضح بغيره وقد لا يتضح اصلا فالذي يتضح بغيره هو الذي يتضح بالشكل الاول والثاني والثالث والرابع

ثم ذكر ما يعرف به كل واحد منها بالشكل الاول والثاني والثالث والرابع

يشفعها ثمانية اخرى مرضربها التى السالبة الصغرى وكلية وجزئية فى الممطورات الاربع كبريات وشركم كلية الكبرى يشفعها اربعة اخرى مرضربها التى الجزوية الكبرى موجبة وسالبة فى الموجبتين الصغريين اربعة بمجموع اثنا عشر ضربا كلها تمفيمة وتبقى اربعة منتجة كما سيبدو لك اشار لكم بعد مزايا بقوله فمنتج للاول اربعة ولنبينها مع نتائجها فنقول **الضرب الاول** من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثالها من العقليات كل جزء فللازم للغير وكل فللازم للغير ومن العاديات ينتج كل جزء عاد وكل عاد ومن البعضيات كل قبر وبعض وكل مفتات فمزهر وبعض ينتج كل قبر وبعض ومن النحويات كل فاعل مرفوع وكل مرفوع عمدة ينتج كل فاعل عمدة **الضرب الثانى** من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثالها من العقليات كل جزء عاد ولا شىء من العاد بجنس من الفاعل ينتج لا شىء من الجزء بجنس من الفاعل ومن البعضيات كل موزع عباد ولا شىء من العباد بلانية ينتج لا شىء من الموزع ببعض بلانية ومن النحويات كل فاعل مرفوع ولا شىء من المرفوع بفضلة ينتج لا شىء من الفاعل ببعض فضلة **الضرب الثالث** من موجبتين والصغرى جزوية ينتج جزوية موجبة مثالها من العقليات بعض العصابات عرض وكل عرض فعاد ينتج بعض العصابات عاد ومن البعضيات بعض الكعكات مفتات فمزهر وكل مفتات فمزهر ربوز ينتج بعض الكعكات ربوز ومن النحويات بعض المرفوع فاعل وكل فاعل يمنع حزبه ينتج بعض المرفوع يمنع حزبه **الضرب الرابع** من جزوية موجبة وكلية سالبة ينتج جزوية سالبة مثالها من العقليات بعض العصابات فريم ولا شىء من الغريم بعرض ينتج بعض العصابات ليس بعرض ومن البعضيات بعض العباد موزع ولا شىء من الموزع بقابل النيابة ينتج ليس بعض العباد بقابل النيابة ومن النحويات بعض المرفوع فاعل ولا شىء من الفاعل بجار التقريم ينتج بعض المرفوع ليس بجار التقريم وقد تبين ان الشكل الاول فينتج لممكالب الاربعة وقرج الاول منه لانتاجه الشرطى الاتصال والكلية ولا ينتجهما ضرب غيره فى جميع الاشكال الثانى فلا نتاجه شرطى الكلية وان كانت سالبة لانتاجه الشرطى من الجزوية الموجبة التى ينتجهما الثالث واخر الرابع لاشتماله على التسعة على المشهور فقوله (والثانى ان يختلفا فى الكيف) مع كلية الكبرى لانتاج الشكل الثانى ايضا شرطين احدهما باختلاف الكيف ومن اختلاف الكيف مغرفتيه

فقوله (والثالث ان يختلفا فى الكيف) فقوله ومن اختلاف الكيف مغرفتيه ان تكونا لو اتفقتا فى الكيف بهما اما موجبتان او سالبتان واياما كان لزم اختلاف الموجب للعقم بانكم ان النتيجة بعرفتا تارة

وكزبا

وكذا بما اخرى لا زم عام مل انتاج هذا الشكل ان ابا مغ وان اكبر منا فضلا
عن الدوسكم ولا يتعقل ذلك مع الوقوع في الكيف مثلا اذا قلت المتساوي
كل انسان حيوان وكل ناهق حيوان وفي المتباينين في الكبر وكل فرس حيوان
كان الفرق في نتيجة ان اول الايجاب وفي الثاني في السلب بعد انهم بنوا النتيجة
لعرض تنافي الامغ والاكبر في ان وسع قوله ومعركلية كبراه اي للامغ
لوكان انتاج دية جاز ان يكون المتباينان للامغ بعض ما يراه الاكبر وذلك غير
مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للامغ كقولنا كل ناهق انسان وبعض الحيوان
ليس بانسان وعام المغدر متيقن ان الناهق مغ وبعض الامغ تنافي مع بعض افراد
الاكبر وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للامغ كقولنا كل ناهق
انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وعام المغدر متيقن ان الناهق مغ وبعض الامغ
تنافي مع بعض افراد الاكبر فكذلك النتيجة فانه ينتج بعض الناهق ليس
بحيوان ومنوا عام وقد علم ان النتيجة لا تغير وان اذا تنافي الامغ
مع ما يراه الاكبر كقولنا كل ناهق انسان وكل شيء من الفرس بانسان
ينتج لا شيء من الناهق بفرس ومنوع قوله ومنوان التباين في اللوازم
يوجب التباين في الملزومات مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل شيء من
الحجر بحيوان وقد بينا ان انسان والحجر تنافي لازميهما اذ لازم الانسان
هو الحيوانية ولازم الحجر نفيضهما ومنوان اللازمان لا يجتمعان ابدا اذ لو
اجتمع الانسان والحجر لاجتمع حيوان ووجود حيوان لوجود حيوان مع وجود انسان
ووجود لا حيوان مع وجود الحجر ومنوع قولهم اجتماع الملزومين يستلزم
اجتماع لازميهما لان اجتماع حيوان ولا حيوان باطل واجتماع انسان
والحجر المنوع ما ومنوا التباين باطل ومنوع قولهم تنافي اللوازم دليل
عمل تنافي الملزومات ومنوع ايضا مكرر له **قال وقيل** يلزم عمل قولهم تنافي
اللوازم يوجب التباين في الملزومات ان يكون انتاج الثاني مبنيا على
حرومين المغدرة ويلزم عمل ذلك انه لم يبق بينهما وبين قياس
المساواة الذي يعتبر ورود حدوله في غير القياس مبرز وقبلهم يدخل
مدار ويخرج ذلك **اجيب** عند باز بينهما فرقا

باز تكون مغراه
موجبة وكبراه
سالبة او العكس
وذا فيهما باعتبار
الكم ومنوكليه
كبراه للاول يجتمع
الشرطيين بتحقق
وجبه انتاجه ومنو
ان التباين في اللوازم
يوجب التباين في
الملزومات لانه
متى اتبع احد الشرطيين

لزوم الاختلاف الموجب للعقم ومعنى يكون الموجب في النتيجة تارة ايجابا واخرى السلب بالمنتج من ضروبه يختص الشكل الرابع ايضا اما بانتاجه بكليهما بالتعجيل وبالاكثر الا كلية فكما وان كانت موجبة انتجت مع السالبتين المغايرين وان كانت سالبة انتجت مع الموجبتين المغايرين واما بكليهما بالاكثر لاختلاف الكيف اشكالهم ثمانية ومعنى الموجبتا ركليتين او جزئيتين او المغاير فيهم كلية او عكسه والسالبتا ركذلك وكلية الكبرى اشكالهم اربعة الكبرى الجزئية السالبة مع الموجبتين المغايرتين وايجابية الموجبة مع المغايرين السالبتين **الضرب الاول** من المنتجة من كليتين والمغاير فيهم موجبة ينتج كلية سالبة مغاير كل جزء حادث ولا شيء من الغنى بعامل بعادث ينتج لا شيء من العامل بغنى بعكس كبراه ينتج مع الصغرى الثاني من الشكل الاول **الضرب الثاني** من كليتين والكبرى فيهم موجبة عكس الاول ينتج ايضا كلية سالبة مغاير ولا شيء من الجائز بغنى بمغاير بعكس عن العامل وكل فرس غنى عن العامل ينتج لا شيء من الجائز بفرس وبعكس المغاير وجعلنا كبرى يرجع لثاني الشكل الاول ثم تعكس النتيجة

وقوله في الشكل الثالث لا يتوقف انتاجه على الايتيار بل لمغايرة الاجنبية والشكل الثالث لا يتوقف انتاجه على الايتيار بما لبعضهم مختصا مما من مغايرتيه وبعدهما ما بينهما وذلك مثل قولك في الشكل الاول الجائز بغنى بائع فبعض عن الزوج اللازم بالبعض من مغايرتيه ضروري له فقوله لزوم ابن مختلف الموجب للعقم بيانه ان قولنا مثلا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتجه كاذبة ولو قلنا في الكبرى وكل ناهق حيوان عرفت ولو قلنا في السالبتين لا شيء من الانسان بحجر وشيء من الناهق بحيوان بحجر بالنتيجة كاذبة ولو قلنا في الكبرى ولا شيء من الفرس بحجر لعرفت ولو كانتا الكبرى جزئية لكان حاصل المغايرتين تناقضا وبعض ما هو وبعض ما هو وعليه الاكثر كما تقدم قوله وبعكس المغاير وجعلنا كبرى وانما تعكس الكبرى لانها موجبة بعكسها جزئية ومعنى لا تنتج كبرى للاول قولنا كقولنا بغنى الموجود فوسم مثله بغنى الموجود محكوم لا شيء من القديم بمفكر فبغنى الموجود ليس بقديم قوله الغير الرابع لما كان معنى الغير لا يكون موجبة للاول اهمل ترتيبه الشكل فلزمه ذلك والا لكان الكلية موجبة ملزمة بعكسها لانعكاسه

وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة كقولنا ليس بغنى الممكنات بمفكر وكل حادث ممكن ينتج ليس بغنى المفكرات بحادث ووجه ترتيب منزل الاغلب على ما ذكرنا ان له وليس

ينتجان الكلية بقدر ما وان الثاني والثالث اشتملا على صغرى الكامل اعني الموجبة بقدر كل على ما يليه تنبيه اختلف في المنتج من هذا الشكل ومن الثالث هل يحتاج الى عكس او لا فالمنتج من الشكل الاول او مغاير بنفسه لا يحتاج الى رد والثاني لا يحتاج الى رد والثالث يحتاج اليه وهو اما اختاره في شرح المختصر ويشهد له فروع الشكل الثاني كثيرا في كلام العوام كما يقول الحرمي هذا قبلا وقبيلا فيقول له الآخر هذا الشيء بقبلا هذا كموبيل وقبلا الشيء بكمويل وذلك الحيوان على قرب انتاجه وان زال قول الاكثر والثاني اخذا بعضهم من قول الخ اي ان الاشكال الثلاثة موجودة في الغرة ان قوله والثالث الا يجاب بعض اما وان ترى كلية اخرى اما ذكر لانتاج الشكل الثالث ايضا شرط كمية احدى مقدمتيه بالاعتبار الكيفي وهو ايجاب بعض اما لانها لو كانت سالبة افادت المباينة الكلية او الجزئية بين ان صغرى او الوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر ايجابا او سلبا والحكم على اخر المتباينين لا يوجب الحكم على الاخر ولهذا اهمل الاختلاف الموجب للعقم وتنافي الشرطين باعتبار الكم وهو كلية احدى المقدمتين والعجب ان يكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غير البعض المحكوم عليه في الكبرى وقد يلزم التنافي والاقتران

جزئية موجبة وسيأتي لا تقل الكبرى الاولى وبعض الاجزئية سالبة ولا عكس لهما قوله تنبيه اختلف في المنتج منه انه يغاير اما الاول الذي بنفسه وعلى الرابع غير بنفسه وانما اختلفوا فيما سواهما على ثلاثة مذاهب ذكرها الشارح قوله كما يقول فيه قول بعض العوام قبلا كريم فيقول له الراد عليه الكريم لا يرد سائلا وقبلا يرد له ومثل هذا بهذا جزاء انعقم يغفر وكبر اقال كثر والثالث قوله الاختلاف الموجب للعقم مثاله اذا كانت الكبرى موجبة كلية ومن الانسان بقرس وكل انسان حيوان او ناهق واذا كانت سالبة كلية ومن الانسان بقرس ولا شيء من الانسان بحمار او ناهق وليس الاول بايجاب وفي الاخير السلب قوله وهذا هو الاختلاف الموجب للعقم عندهما هذا الشرط اي كقولنا في ايجاب الكبرى وبعض الحيوان انسان وبعضه ناهق ومن سرق في سلبها بعض الحيوان ليس بناهق

واما بكمية الاسفل فبلا ايجاب الصغرى اسفلها كما مر في الشكل الاول وكلية اخرى ما اسفلكت اثنين الجزئية الموجبة الصغرى مع الجزئية تنتج الكبرى بيقين والا ينتج هذا الشكل الجزئية ابدا لجواز ان يكون الاعم اعم من الاكبر

ينتفي اختلاف الموجب للعقم عند وقوع الصغرى سالبة وقبلا تعلم ستة اقسام انتجية بكمية التفصيل كلية موجبة انتجت مع الكبرى الاربع واذا كانت جزئية موجبة انتجت مع الكليتين

فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرس واذا لم تنتج الكليتان كلية لم ينتجا غير بما ذكرنا لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم

الضرب الاول من الستة المنتجة من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة نحو كل برفسة حيوان وكل برفسة ناطق

الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة نحو كل مقيم موجود ولا شيء من المقيم بقديم ينتج بعض الموجود ليس بقديم

الضرب الثالث من جزئية موجبة مغرر وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة نحو بعض الفاعل مرفوع وكل فاعل يمنع حذفه ينتج بعض المرفوع يمنع حذفه وترجع مترل الضروب الثلاثة الى الشكل الاول بعكس المغرر

الضرب الرابع من موجبتين والمغرر فكم كلية ينتج جزئية موجبة نحو كل مرفوعة وبعض المرفوع سيال ينتج بعض المبتدأ سيال ويرجع الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها مغرر ثم عكس النتيجة

الضرب الخامس من جزئية موجبة مغرر وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة نحو بعض المبتدأ قديم ولا شيء من المبتدأ بفاعل بنفسه ينتج بعض القديم ليس بفاعل بنفسه ويرجع الى الاول بعكس مغرراته

الضرب السادس من كلية موجبة مغرر وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة نحو كل هادئ مبتدأ وبعض الهادئ ليس بمبتدأ ينتج بعض المبتدأ ليس بهادئ وسره ان رجع الاول بعكس الكبرى الذي تعلم للاول مغرر ولا كبرى وبيانه بكبرى التعقل ان كل ما هو مبتدأ موجود للاقسام بموجود للاقسام كما افاده المغرر وهو معنى النتيجة ووجه ترتب مترل انه ثم بما ذكرنا ان الاول اخص المنتجة للايجاب والثاني اخص المنتجة للسلب وان خص الشرف من الاعم وفرع الثالث على الرابع لاشتماله على كبرى الاول والرابع على ما بعده لاشتماله على ايجاب المغرر معه وانما مس على السادس لاشتماله على كبرى الثالث قوله او رابع عدم جمع النقيضين

او مما قوله فلا يصح حمل الاكبر عليه الى آخره المحال لزوم الاخص لكل افراد الاعم قوله وان ينتج كل برفسة كذا وقع عليه شيخنا ابن منصور بخطه مؤلفه حسبما في حاشيته والصواب بعض المبتدأ ربوبي قوله الضرب الرابع موجبتين ومغرر فكم كلية جعل الموجبة الكلية فاجزية رابعا والموجبة الجزئية فالسالبة الكلية هاهنا نكرر الى تقديم الموجبات المعتمدة ومثله للبيرسي في حواشيه على المختصر وهذا لفظ شيخنا سيم الكتبي الترتيب المذكور يجعل قولنا كل الشر هذا مبتدأ رابعا نكرر المسألة ويأتي للثالث في استثنائهما على كبرى الكامل في الثالث خمس ورابع عدم

ذكر ان الشكل الرابع لعقيم التاليف يختلف شركم انتاجه باختلاف جهاته وذلك انه اذا تكرر صغرى الاولى موجبة جزئية فشركم انتاجه ان لا يجتمع فيه خمسة امور نوع واحد او من نوعين ومقدمة او مقدمتين وخمسة الكيف الجزئية وخمسة الكيف السلب فالخمسة امور من نوع واحد ان يشتمل على جزئيتين او على سالبتين ولا يكونا ايضا في مقدمتين والخمسة امور من نوعين ان يشتمل على جزئية وسلب سواء اجتمعا في مقدمة واحدة او كان كل واحد منهما في مقدمة وان كانت صغرى الاولى موجبة فليس شركم ذلك بل شركم انتاجه ان تكون صغرى الشكل كلية فقط وان استبان ان في كم فيه الخمسة اذا لو كانت كبراه غير ما او اجتمع الخمسة امور في الحالة الاولى وفي التصغر الاختلاف الموجب للعقم بالعقيم من غير ورود هذا الشكل احد عشر ضربا لان شركم الحالة الاولى وفي يشغله ثمانية وشركم الحالة الثانية يشغله ثلاثة وذلك فيما كانت صغراه جزئية الحالة الاولى وفي ان الصغرى فيها اما ان تكون جزئية سالبة ومع الاجتماع الخمسة فيها لم تنتج مع شيء من المحصورات الاربع قائم بها كلها عقيمة واما ان تكون سالبة كلية ومع لا تنتج الا مع واحد ومن الموجبة الكلية للاجتماع الخمسة مع ما عدا ما يشغلهم من الضرب الثلاثة واما ان تكون موجبة كلية ومع تنتج مع كبريات ثلاث الموجبتين والكلية السالبة فقط ولا تنتج مع الجزئية السالبة يشغلهم من الضرب واحد وهو تكميل ثمانية الضرب عقيمة في الحالة الاولى وفي ويبان عقمه بالتنقيح بالمواد تقول كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان او بعض الحجر ليس بانسان وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب وبيان عقم الضرب الثلاثة مع الكلية السالبة الصغرى ان اختلافهما هو الكليتين وان اختلاف فيه صغرى تقول الشيء ما هو انسان بعض حمار وكل انسان بعض الحيوان ليس بحمار وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب وبيان عقم الاخر الثلاثة مع الكلية السالبة الصغرى ان اختلافهما هو الكليتين وان اختلاف فيه صغرى تقول الشيء ما هو انسان بعض حمار وكل انسان بعض الحيوان ليس بحمار وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب وبيان عقم الاخر لا يلزم الاعم لا يلزم الاخص يلزم الاعم وبيان عقم الاربعة مع الجزئية السالبة الصغرى ان اختلافهما هو الكبرى الكلية موجبة او سالبة والاختلاف فيهما صغرى تقول مع الموجبة بعض الحيوان ليس بفرس وكل ما هو انسان او كل ما هو حيوان وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب وتقول مع السالبة بعض الفرس ليس بانسان وكل شيء من الناطق او من الحمار بفرس وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب وبيان ذلك في الحالة الثانية اذ شركم كون الكبرى كلية سالبة اشغلهم الكبريات الثلاث كما تقدم وقد ليل عقمها التنقيح تقول بعض الحيوان

فوله وذلك انه اذا تكرر صغرى الاولى موجبة جزئية فشركم انتاجه الا يجتمع فيه خمسة امور هذا الضابط مشهور ومنوا به ذكره الاقدمون قبل فهم الانتاج وخمسة امور يقتضي ذلك الاشتراك واما الكاتبي ومن تبعه فجعلوا ضابط انتاج هذا الشكل ان يكون

انسان وكل ناطق او كل ما هو حيوان وهو في الاول الايجاب وفي الثانية السلب

وبقيت من الستة عشر خمسة وهو المنتج لهذا الشكل وفزتم بما هناك ذكرناه **الضرب الاول** من كليتين موجبتين ينتج جزئية بجواز كون الاصغر اعم من الاكبر نحو كل ممكر فمعتفر وكل ماء ممكر ينتج بعض المعتفر ماء وبرجع الى الاول بالتبديل الذي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة **الثاني** من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة نحو كل ممكر معتفر وبعض الموجود ممكر ينتج بعض المعتفر موجود ويرجع الى الاول ايضا بالتبديل وعكس النتيجة **الثالث** من كلية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج كلية سالبة نحو لا شيء من الممكن بقديم وكل قار ممكر ينتج لا شيء من القديم بقار ويرجع الى الاول ايضا بالتبديل وعكس النتيجة **الرابع** عكس الثالث ينتج جزئية سالبة نحو كل قار ممكر ولا شيء من القديم بقار ينتج بعض الممكر ليس بقديم ويرجع الى الاول بعكس مقدمتيه معا **الخامس** من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو بعض الموجود ماء ولا شيء من المعتفر بموجود ينتج بعض

الخامس ينتج من الاضرب الاول والثاني والرابع

و الانتاج بمقتضى هذا الشرط لما بينا اهـ لا ان اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما يقتضي ان تنتج ثلاثة اضرب لما اجتمعت فيه المقدمات الاول جزئية سالبة مغرور مع موجبة كلية كبرى والثاني عكسه والثالث كلية سالبة مغرور مع موجبة كلية كبرى ومنع الثلاثة مفهمة عند الامم والاقدمين ولما كان كلام النظم يزل عما اراد الشارح من عدم اجتماع المقدمتين وكلفنا كانت الصغرى جزئية موجبة اي لا واحدة حتى لم تجتمع المقدمتان وحصل الانتاج ومتى ما سألناه فولنا بعض الجيوان انسان وكل فرس حيوان لم ينتج فيه المقدمتان ومع ذلك لا تنتج فيرد الشرط بقوله وذلك اذا لم تكن صغرى الموجبة جزئية بل كلية

لم تكن موجبة جزئية

مغرور مع سالبة كلية ← لم يرتب بالمقدمات

كل ثلاثة ثالث قسمة ورابع بخمسة فرائجها منزل بذلك محصل فيها عدد المنتج من ضرب الاشكال الاربعة وفرقة تمييزها مرتبة وجمعها تسعة عشر ضربا واشار بقوله (وغير ما ذكر فقد لن ينتجا) اي ان الباقي من اضرب كل شكل من الاربعة وفز من اضرب كل شكل ستة عشر ضربا في اربعة اشكال باربعة وسبعين المنتج منها تسعة عشر والعقيم ما بقي وهو خمسة واربعون ضربا وفز جزئيا مما ذكرناه كثير من الشراح بوضع جزء واحد تتضمن جميع الضروب

المنتج فيهما والعقيم ممثلين لها بالحروف على عادتهم وقد تركت ذلك لقلة جدواه مع ما في
تلك الحروف من التخليط والالتباس المخل والله أعلم ولما كان حال النتيجة يختلف بالكم والكيف أشار إليه

قال رحمه الله وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات: أي الكل والمقدمات على
المقدمتين من باب إطلاق الجمع على المثنى ومن نظم ما أشار له الشيخ سنا قول
بعضهم لا تنكحن سوى كريمة معشر فالعرق دساس من الكريمين
أفلست تنظر للنتيجة إنما تبع الأخس من المقدمتين

قوله وهذا إن نبني على الخلاف بل يشترط كما في كليتهما في هذا منه اعتراض
على نظم حيث لم ينبه على الشرط المذكور وقد أشار له شيخنا الشيخ حمدون في
طرته بقوله أي وإنما ينتجان كليتان أي عمت ووقع أصغر في الصغرى أي
قد عم أو في العكس التي تردّ أي قوله ووقع جملة حالية مقدرة
المحصور فيه بإنما أي وإنما الموضع أصغر الأوسط في الصغرى وقد عم بأن كان
الحكم بالأوسط على جميع أفراده في قوله كما في الشكل الأول والثاني فجعل
الأصغر فيهما موضوع عام الوضع بالفعل فقوله فإنها تنعكس كنفسها
أي لأن السالبة الكلية تنعكس بالمستوي كنفسها فيعم الأصغر في العكس
عام الوضع وأما الشكل الثالث فلا ينتج كلية أصلا لأن الأصغر فيه محمول
في موضوع وصغراه الكلية لا تكون إلا موجبة وهي لا تنعكس
بالمستوي إلا جزئية فلا يأتي فيها عموم وضع الأصغر فقطعا
قوله نعم في ما ينتجه كل ضرب أي فإن كانت المقدمتان كليتين

موجبة والأخرى كلية سالبة فالنتيجة جزئية سالبة وفي ذلك قال بعضهم أي أن الزمان التابع
أرذل الأبوين أي تبع النتيجة للأخس أي رذل أي وهذا المذكور في كلام غير مسلم وقد أيد قوله على
أمرين أحدهما أنه متى كانت المقدمتان موجبتين نعم فالنتيجة موجبة وهذا أيضا مسلم والثاني
أنه متى كانتا كليتين فالنتيجة كلية وهذا الأخير على الخلاف بل يشترط في كليتها مع كلية
المقدمتين عموم وضع الأصغر في الصغرى أو في عكسها ومعنى عموم وضعه فيها أن يكون محكوما على
جميع أفراده بالأوسط وذلك بأن تكون الصغرى كلية ويكون هو موضوعا فيها كما في الشكل الأول والثاني
لا محمولا كما في الثالث والرابع وعموم الوضع في عكسها يكون في بعض ضروب الرابع وذلك إذا
كانت الصغرى كلية سالبة فإنها تنعكس كنفسها فيعم الأصغر عام الوضع في عكسها فإذا
عرفت ذلك فاعتبر به الضروب المنتجة فيما تقدم تعرف ما ينتجه كل ضرب منها ويتبين لك أن الشكل لا ينتج

إلى ما يتبع قال
ثم بكم بعض قال
بوجه ما كما الأخس من
وتتبع النتيجة الأخس من
تلك المقدمات هكذا زكن
وخسة الكم الجزئية
وخسة الكيف السلب
وقوله زكن بالبناء
للمفعول أي علم والمعنى
أنه متى كان في إحدى
المقدمتين أو فيهما خسة
النتيجة تستتبعها الأخس منها
فإذا كانتا سالبة وإذا
فالنتيجة سالبة جزئية
كانتا أخراهما جزئية وإذا
فالنتيجة جزئية وإذا
كانتا أخراهما جزئية

أهـ ثاني

الا السلب لاشتراكهما السلب الاخر وفقد شيء وان الثالث لا ينتج الا الجزئية تحلل عن ممر ووضع
الاصغر والله اعلم قوله ومنزل الاشكال الرابع بالحمل الخ متممة وليشرع في كما منزل الاشكال
الاشكال الرابع اربعة لان تركب الامر الفعليا بالحملية دور الشركية ومن خلال ما اكبر عليه
المتاخرون منزل اربعة تركب من الحمليتين وهو الشركيتان وقوله ب باب البناء ج قوله بالحملي
داخلة على المضمر وان مراده ان الفعليا بالحملية فمضمر له على منزل الاشكال الاربعة تركب منها
غيرها ومن الغيا بر الاستثناء وبخلاف الفعليا بالشركية فانها تركب منها كل من الاقتراني

موجبتين وعكسها كانت النتيجة كلية موجبة لوجود شرطي الكل وان يجاب وذلك
منضم بالضرب الاول من الشكل الاول واذا كان الاول اشرف الاشكال الاربعة
الاشرف وان لم يوجد فيه الا يجاب الكلي اخذ الضعيف سالبة كانت كلية
سالبة وذلك بالضرب الثالث من الاول والضعيف الاول ليس من الثاني والثالث من
الرابع وان لم يوجد فيه الكل كانت النتيجة جزئية اذا وقع فيه الا يجاب فتكون
جزئية موجبة كما في الضرب الثالث من الاول وان كان الاول والثالث والرابع من
الثالث وان ليس من الرابع واذا وقع فيه الا يجاب فتكون جزئية سالبة
كما في رابع الاول وهذا تعلم ان المنتج للكلية خمسة اضرب اثنان من الاول
واثنان من الثالث وواحد من الرابع والمنتج للا يجاب سبعة اثنان من الاول وثلاثة
من الثالث واثنان من الرابع وان اول منضم بانتاج الا يجاب الكلي
والثالث منضم بانه لا ينتج الا السلب والثالث بانه لا ينتج الا جزء فال
كلم ومنزل الخ شكال بالحمل قوله ويرجع للاول بالتبديل الخ جعل الكفر

الافتراني المركب من الشركيتين قال يركب من متصلتين ومن احكامه حكم الحمل في جميع ما تفرع
ومثاله في الشكل الاول كلما كان المرجوة ممكنا كان عاده ذا وكلما كان عاده ذا كان مفتقرا الى
الفاعل ينتج كلما كان المرجوة ممكنا كان مفتقرا الى الفاعل ووجه انتاجه ان الملازم للازم الشيء
لازم لذلك الشيء ومثاله من الشكل الثاني كلما كان المرجوة ممكنا كان عاده ذا وليس البتة
اذا كان فريدا كان عاده ذا ينتج ليس البتة اذا كان المرجوة ممكنا كان فريدا ويرجع الى الاول بعكس
الكبرى ومثال الثالث كلما كان المرجوة ممكنا كان عاده ذا وكلما كان ممكنا كان مفتقرا الى الفاعل
ينتج فربما كان المرجوة عاده ذا كان مفتقرا ويرجع للاول بعكس الصغرى ومثال الرابع كلما
كان المرجوة ممكنا كان عاده ذا وكلما كان محتاجا كان ممكنا ينتج فربما كان المرجوة عاده ذا
كان محتاجا ويرجع الى الاول بالتبديل وعكس النتيجة وتارة يركب من متصلتين والشركة بينهما

الصغر وكبر في قوله في جزء تلو والمراد بالجزء التالي ان يكون المشترك ومو
الوسط اخر كصغر في الشرطية بكماله اما المقدم بكماله واما التالي بكماله واما
الجزء الغير التالي ومثل ما يكون جزء امر المقدم او التالي للجميع المقدم او التالي
بقليل التغير ولزم لم يتبع قوله السنوسي والفاضل لكثرة تشعبه وشرح شعبه
حتى قال فيه بعض الشعراء على سبيل التمليح

راموا كمال فتكروا يتعثروا * عن ذكر الكلام انى لهم كماله

ثم ان المنفصلتين اللتين يتركب منهما القياس ستة اما حقيقيتان واما مانعتا جمع واما مانعتا خلو واما حقيقية ومانعة جمع او خلو او مانعة جمع
وخلو مثال الحقيقيتين دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدوجا دائما
اما ان يكون العدد مزدوجا واما ان ينقسم بمتساويين ومثال مانعتي الجمع اما ان يكون
الموجود جزءا واما ان يكون عمرو اخا دائما اما ان يكون عمرو اخا واما ان يكون زيدا
بنفسه ومثال مانعتي الخلو دائما اما ان يكون البر نجسا واما ان يكون نجسا اشهر
ودائما اما ان يكون نجسا اشهر واما ان يكون نجسا احمر ومثال المركب من حقيقية
ومانعة جمع دائما اما ان يكون الموجود حادثا واما ان يكون قديما ودائما ان يكون
قديما واما ان يكون عمرو اخا ومثال المركب من حقيقية ومانعة خلو دائما اما
ان يكون الانسان في البر واما ان يكون في البحر ودائما اما ان يكون في البحر واما
ان لا يغرق ومثال المركب من مانعتي جمع وخلو دائما اما ان يكون الجزء جسما
واما ان يكون حيوانا ودائما اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نجسا فاهم قوله
لا يكفر ينتج بالنكير الى لوازم كفرتيه من المتصلات بيانه في الحقيقيتين
دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدوجا ودائما اما ان يكون العدد
مزدوجا واما ان ينقسم بمتساويين يستلزم كلما كان العدد زوجا لم يكن مزدوجا
وكلما لم يكن مزدوجا انقسم بمتساويين ينتج كلما كان العدد زوجا انقسم بمتساويين
قوله وكذا اذا ركب من متصلة ومنفصلة كقولك كلما كان الشيء فريدا
كان عمرو اخا الفاعل ودائما اما ان يكون عمرو الفاعل واما ان يكون حادثا فلا
نتيجة له من حيث تركيبه وانما ينتج من حيث تركيب لوازمه فتركب
الصغرى مع لازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء فريدا

و جزء تلو ومعنى
من حيث تركيبه
حقيقيتان او التالي
حقيقية لا الكل فلا ينتج
بالنكير الى
لوازم مفرقتيه
من المتصلات
بيانه يعلم من شرح
المتصلة وكذا
اذا ركب من
متصلة ومنفصلة

كان غنيا عن العقل وكلما كان غنيا عن العقل لم يكن مفادنا فيجعل من
اول ضروب الشكل الاول ومستوفيا للشروط فينتج كلما كان الشيء فرسا لم
يكن مفادنا فــافهم والحذف في بعض المقدمات ∴ فــوله ويجوز الحذف
في القياس الاستثنائي واشار بهذا الى الرد على من حيث ذكر الحذف قبل
القياس الاستثنائي فانه يوهم ان هذا لا يجوز في الاستثنائي وقد لما
نص عليه هنا الشارح بقوله ويجوز فــوله ومنه قوله لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا اذ من حذف بعض المقدمتين فهذا دليل برهاني
حذفت منه المقدمة الاستثنائية اذ لا كنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة
الا الله والملازمة في الآية عادية اذ ان اريد بفساد السماء والارض
خروجهما عن نظامهما المشاهد فرفع فقطع النظر عن الابتداء لانه قد
يمكن ان لا يقع التزاحم الحكام بفضل فساد النظام وجريان الامور على
وجهها بعد قبيل الاستدلال بالخطابية والحجة فيها اقناعية كذا
ذكر المولى سعد الدين في شرحه التلخيص قال في شرح العقائد النسفية والا
او والآن تكن الملازمة في الآية عادية بل عقلية فان اريد به بقوله لفسدتا
الفساد بالفعل اي خروجهما عن النظام المشاهد بمجرد التعدد لا يستلزمه
لجواز الاتفاق وعقلا على هذا النظام وان اريد امكان الفساد دل ولا وجه
لنا ارضنا فلا دليل على انتفائه بل النصوص شاهدة بطي السماء ورفع هذا
النظام فيكون الفساد ممكنا لا محالة وقد شنع عليه بعضهم فان هذا
يستلزم ان يعلم الله رسوله ما لا يتم به الاستدلال على المشركين ولم
اهو يحزنون فيها الحجة والسعة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد
تصدى لرد هذا التشنيع بعض تلامذة السعد باوجه بان النص العمدي الذي
ومنها انها من الغبي الذي لا يدرك البراهين العقلية فيما يتعلق بالامور الجنسية
على امور عادية لا العقل لها فيحسب انها عقلية فيدل لغيره على اشتمال القرآن
على ما ينفع الغبي والذكي ولئن سلم هذا وجب ان يكون الارشاد
لكل احد على قدره واهرانا نقله الكمال ابن ابي شريف في حواشيه على العقيدة

م ان

فوله وقد يحذف في حذف
النتيجة للعلم بها وقد يحذف الاحدى
اعني ان بعض انه يجوز الحذف في الاقترانيات والنتيجة للعلم بها ويجوز ذلك
في المقدمتين للعلم بهما فتحذف الكبرى وكل انسان حيوان
النتيجة ايضا فتحذف الكبرى وكل ما يعلم جنسه
جسم وتقدير الحذف فتحذف وكل حيوان
والنتيجة للعلم بها في القياس
المركب كما سيأتي في القياس
والحذف لها اخفية وكل انسان
للمقدمات الخفية شاهد وكل شاهد
تقطع بتلاوة فقد حذفت فيه
النتيجة من القياس الاول
ونتيجة للثاني ومقدمتي
فولنا البخار شاهد وبحذف
الحذف في القياس الا
ستثنائي ايضا ومنه

لو كان فيهما آلهة الا الله الآية قوله (وتنتهي الى ضرورة لئلا يلزم دور او تسلسل) مدرك الفا
سيأتي ان البرهان هو القياس المؤلف من القضايا اليقينية ضرورية كانت او نظرية

مكتسبة منها فالمؤلف من الضروريات كقولنا نصف الاربعة اثنان وكل اثنين زوج ومن النكرات
كقولنا العالم حادث وكل حادث فمتغير اي محدث ومن النظريين غير العرفاني بالجزم وكل فاسم
بالجزم حادث فالمغروس ضرورية والكبرى نكرية واما منا ان البرمان ما ارتكب من النكرات
فلا بد ان تكون مقدمتيه اي الضروريات والا لزم الدور او استرار المكلوب على المقدمات او التسلسل
او استرار على المكلوب بفضيلة ثم عليها بالخبر او الدعوى فعناية ولواحق هذا البيت حتى يتكلم على مراده
البرمان ركبا واو في قوله (ومنه ما ابرز عن بابه شتى) يعرف بالشركم بلا امتراء ومن ابرزه على
النتيجة او ضمنا بالفعل لا بالقوة (لما مر غير من اول القسم الى الفياس ومن اللاف انه شرع
فيما فيهما ومن الاستثناء وذكر انه قسم شركيا ايضا وذلك لان مفرقته الاولى لا تكون
شركية ومفرقته الاخرى تكون الاستثنائية او مشتملة على جزء الاستثناء ومن لا كرا ان
المستدل ينعكف بما عمل فما ذكر في الشركية يتضعه او يزيفه فالله السير ومن هذا القسم بانه
ابرز على النتيجة او ضمنا بالفعل لا بالقوة ويقوله بالفعل لا بالقوة خرج اللاف انه لا ينتهي
على نتيجته بالقوة كما تقدم لا بالفعل ومعنى كون هذا القسم مشتملا عليها بالفعل ان تكون مذكورة
فيه بمادتها وصورتها وكذا على نفيضها وان كانت في الفياس جزء فضية لا فضية كاملة ولا محتملة
للصدق والكذب وما رتبه في النتيجة فضية كاملة محتملة للصدق والكذب وهذا الاعتبار تكون
مغايرة لمغفر فتى الفياس كما قال في جر الفياس تستلزمها بالذات قوله واضح فالمشتمل عليها
بالفعل كقولنا ان كانت الشمس كاملة فالنهار موجود لان الشمس كاملة فالنهار موجود
بقولنا واضحا بالنهار موجود هو النتيجة وتركيبه بعينه مذكور في الفياس لانه تام في الشركية
لا كتمال اجزاء تاليا ومقدمة وفضية وحال كونها نتيجة فضية تامة كما مر والمشتمل على نفيضها
بالفعل كما لو استثنينا نفيض التالي بقولنا لكن ليس النهار بموجود فانه ينتج مليست الشمس
بكاملة وميز غيرها مذكور له في الفياس لا كرد كرويه نفيضها وهو كانت الشمس كاملة والمراد
ايضا بالنفيض ما دونه
وصورته بعض والبعض
الشركية ليس بفضية
والنتيجة فضية
ولا تنافي بين فضية
ومالية بفضية

وعقلية او اريد بهما ما مر تكونهما ما يؤده والبيد التعرد من موضوع
الامر الواحد اثر يرفع الاتهام ومن يجمع بما مع الاختلاف والا لم يجب عموم
فدريته واراده تبه بجميع الممكنات وعليه جرى السنوسي في شرح الكبرى والمختصر
خلافا للسعد في نفيه ان تكون المقدمة فيهما فكعية قوله احدهما ومنه ما
يبرز بالاستثناء قوله فيتضعه او يزيفه اي يثبته او ينفيه
اهل الكرا ان شتر اما الا انها لما كانت شبيهة بمزج الاستثناء
في افرائه فيما قبله شيئا لم يكن موجودا ب

اطلقوا عليهما اداة الاستثناء مثلا اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لاكن الشمس طالعة فقد اخذت في القضية الشرطية اثباتا فقد وقع
اشعارنا به كما اذا قلت في الاستثناء جاء الناس الا زيدا فقد اخذت اخراج
زيد ولم يشعر به ما تكلم. انما الاستثناء مرجعه المعنى لان ليس شيئا الا استثناء في
المعنى الا انها من اداة الاستثناء فاطلق على ذات الشرطين. قوله ولا انتاج
في عكسهما بيانه انك اذا رفعت الاول او اثبت الثاني في الاستثنائية كان تقول في المثال المذكور
لاكنه ليس بجسم فلا يلزم كونه ليس حيوانا او لاكنه حيوان لان المقدم قد يكون
اخص من التالي كما في المثال اذ كونه جسما اعم من كونه حيوانا ولا يلزم من رفع
الاخص رفع الاعم ولا ثبوته وكذا وضع التالي لا يستلزم ثبوت المقدم ولا رفعه
لان التالي قد يكون اعم من المقدم كما في المثال فلا يستلزم وضعه او اثباته ثبوت
المقدم ولا رفعه ونظم هذا المثال كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا قوله واعلم
انه يشترط لانتاج الاستثنائي مطلقا اي متصلا او منفصلا واشار بعد الى
التنكيت على من قال كما مر له ان كلا وليس كذلك قوله ثلاثة شروط اشار
لها شيخنا سيدي محمد في طرته بقوله ا وشرطه عدم الاتفاق والسلب
والبعض بالانفصال ا اي ان لا تكون الشرطية المستعملة فيه اتفاقية بل لزومية
ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وعدم السلب اي ان لا تكون الشرطية
سالبة وعدم البعض هنا كونه مع انفصال الشرطية فيه اي ان لا تتعدد الشرطية
والاستثناء على البعض اي الجزئية قوله فالسالبة عقيمة مثال المتصلة
اذا كان زيد عالما كان عمرو عالما ثم اذا قلنا في الاستثنائية لاكن زيد عالم
لم ينتج عمرو عالم او ليس بعالم وكذا اذا قلنا لاكن عمرو ليس بعالم لم ينتج
زيد ليس بعالم ولا هو عالم واذا قلنا في المنفصلة ليس البتة اما ان يكون زيد
عالما واما ان يكون عمرو عالما فلا انتاج في رفع احد الطرفين ولا وضعه سواء

قوله فان يك الشرطي ذا اتصال انتج وضع ذاك وضع التالي ورفع تال رفع اول ولا يلزم في عكسهما لما انجلى القياس الاستثنائي ينقسم الى اتصالي ومتى كانت شرطيته متصلة والى انفصالي ومتى كانت شرطيته منفصلة وقد ذكر في الاتصالي

فقد رايتها

الاستثنائية فيه حكمت بوضع مقدم الشرطية اي اثباته او برفع تاليها اي نفيه وينتج في الاول عين التالي
لان وجود الملزوم يوجب وجود اللازم وفي الثاني نقيض المقدم لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ولا ينتج
الاستثناء شيئا برفع المقدم ولا بوضع التالي لجواز كون اللازم اعم من الملزوم فيلزم من ثبوت الاخص
ثبوت الاعم ومن نفي الاعم نفي الاخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ولا من ثبوت الاعم
ثبوت الاخص مثلا اذا قلنا كلما كان الموجود حيوانا كان جسما لاكنه حي وانتج فهو جسم او قلنا
لاكنه ليس بجسم فهو ليس بحيوان ولا انتاج في عكسهما كما مر واعلم انه يشترط لانتاج الاستثنائي
مطلقا ثلاثة شروط احدها ان تكون الشرطية موجبة فالسالبة عقيمة

فرد ما هو حقيقة او قد يعد جمع او قد يعد هلوف قوله الثالث ان تكون كلية الحواب
ان الشرطية فد تكون جزئية وتنتج اذا كانت الاستثنائية كلية منعكسة بجميع
الاوضاع التي لا تنتج في وضع المقدم كما ذكر ذلك الشيخ فد ورد اولا خلافا لما
يتبادر من الشرط ومثال ذلك ما اذا قلت في الجزئية فد يكون اذا جئتني وقت كذا
الجمعة اكرمتك لكنك جئتني في جميع اوقات يوم الجمعة يتبادر العموم وينكبر على
زمن الاتصال اما الجزئية بكلية الاستثنائية عموم الازمنة وان هو لا احتمل يشمل
ذلك العموم وخصوص زمن الاتصال او محاله وليس المراد بما قدمه العقباني
كما يتبادر فد ورد ثانيا لانه قد يكون في تغيير ان ينتج حواز الاستثناء اذ لو
قلت فد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا لم ينتج وضع المقدم ولا رفع
التالي شيئا اذ لا يلزم من وضع الحيوان وضع الانسان ولا من رفع الانسان رفع
الحيوان مع ان الحيوانية دائمة لما ثبت له فقوله فد الجزئية عينية او يجوز
كون المقدم في الجزئية اعم من التالي كما في مثالنا المتقدم فلا يلزم من وضع
المقدم الاعم وضع التالي الاخص ولا من رفع التالي الاخص رفع المقدم الاعم
ومثل الجزئية في ذات المهملة قوله ومثل الكلية المخصوصة اكلاتي في
قبيل التفسير لانه اشتركا في الاخصية المخصوصة ان يكون حال اللزوم او العناد
الاستثناء او بعضه ولا يكفي كون المخصوصة كلية عن اتحاد حال اللزوم او
العناد فلا تنتج انه اذا كان زيد انسانا فالنطق واجب لعدم كلما او ان جاء بني
زيد يوم الجمعة اكرمته لانه جاء بني يوم الجمعة فيلزم ان اكرام واما اذا لم تفيد
ان شرطية بزمن المهملة فلا يلزم نحو كلما او ان جاء بني زيد يوم الجمعة اكرمته
لانه جاء فلا يقتضي الاكرام لاحتمال ان يكون المجيء في غير يوم الجمعة والكون
الشرطية المخصوصة بحكم الكلية اقتضى ايجاب عموم اشتراكهما الكلية فقوله
وان كانت غير كلية اي جزئية او مهملة كقولنا فرد زيد انسان وبعض مكرم لانه
فرد ان ينتج بعض مكرم فقوله فلا تنافي فيما عينية فلا تنتج اذا قلت
كلما كانت الشمس كذا العقد كان ان نهارا فالاتصال وضع تالية الاتفاقية كذا وضع

واخ ومثل الكلية المخصوصة وان كانت غير كلية الثالث ان تكون لزومية في المهملة او عنادية
في المهملة فلا الاتفاقية فيهما عينية

مغرمها لا بارزة له لان قضيته معلومة من نفس الاستثناء
الا تقافية توقوف على العلم بصدر وجزء بينا فلو استبعدنا العلم بصدر واحد
جزء بينا من صدر فيها لزم الدور قوله ونقل ابن عرفة قال شيخنا سيبويه الكتاب
وجمله الشيخ اليوسي بانك لو اعتبرت الاستثناء بالترتيب الاتي وجدته
على هيئة الشكل الاول والثاني المركب من متصلة مغرى ومتصلة كبراه
ينتج بالابا بالتغريم والتاخير مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان وجدته غير قولك هذا انسان وكلما كان انسانا كان حيوانا
او قلت لكنه ليس بحيوان وجدته غير قولك هذا ليس بحيوان وكلما كان انسانا
فهو حيوان والمراد التشبيه اذ هناك الاستثناء في الاقتران لانه قسيم
له لا قسم منه قال الطرطوشي ان يكون منفصلا اركب كم في منزل الا بيتا غاية
التصغير وانما اعترض عليه في قوله فوضع فاباز موضع الاشارة في النفي
تغيير الاشارة اليه فهو بمنزلة وضع اليد على الزاي وذلك مانع من جمع
الاشارة الحرابيز ونحوه تغيير حتى يتناول جميع الحروف تامل قوله ما
ان مركبة اي مركبة ليست انتقافية وان سلبية قوله فالمركبة من الشيء ونقيضه
عينية قال قلت فرع ان الحقيقية تتركب من الشيء ونقيضه او المساوي
لنقيضه بكيف يذكر منا انما لا تكون الا من المساوي والجواب انه ذكر اولا ان
الحقيقية من حيث التركب تعرو بعض ذكر منا من حيث الانتاج ان احدهما عقيم
فلا غبار عليه قوله لان النتيجة ح تكون غير الاستثنائية بيانه انك لو

استثنيت

اعلم ان الاستثناء ان جعلناه اذا كانت شرطيته منفصلة حقيقية وهو مراده بابن خير امتنع
فيها مع ما ان تكون مركبة من الشيء ونقيضه فالمركبة من الشيء ونقيضه عينية فاذا توفرت
شروطها فاز بها وضع في الاستثنائية انتج رفع اللازم للاستثناء اجتماعهما على الصدق وانتج
انتج وضع اللازم للاستثناء ارتفاعهما فلذا ان نتائج كغولنا اذا ان يكون الموجود فرسا واما
ان يكون حمارا لكنا اذا قلنا لكنه فرس انتج ليس بحمار وان قلنا لكنه حمار انتج ليس بفرس واذا
قلنا لكنه ليس بفرس انتج هو حمار وان قلنا لكنه ليس بحمار انتج هو فرس بخلاف اما ان يكون
الموجود حمارا وليس حمارا فلا ينتج شيئا بقي النتيجة ح تكون غير الاستثنائية وتلزم العناد
غير المطلوب وسيجيء الخلل المطلوب في اخر الدليل وان خفاء في مساواة فيما ذكرت اخرا وفرقه
ونتيجته واذا كانت شرطيته مانعة جمع شرطه في الاستثنائية ان تكون وانعة للاخر الكم من قولك
وضعت المقدم انتج رفع التالي واذا وضعت التالي انتج رفع المقدم لاجتماع اجتماعهما كغولك اما ان يكون
الموجود جزءا

وقال ابن عرفة الاستثناء المتصل هو ما كان المستثنى فيه بعض المستثنى منه او كبعضه او كجزء من كل او كالكل من الكل وقال الاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى فيه غير داخل في المستثنى منه ولا هو بعضه ولا كبعضه ولا كجزء من كل ولا كالكل من الكل

فقوله فاباز موضع ذا باز بتقديم الزاي على الالف وتاخير الالف عن الزاي وذا اسم الاشارة للمفرد المذكر وذي للمفردة المؤنثة وذان للمثنى المذكر وذه للمثنى المؤنث وذين للمجموع المذكر وذه للمجموع المؤنث وذا للمبهم وذي للمبهمة وذان للمبهمين وذه للمبهمات

واما ان يكون عرضا فاذا قلت لاكنه جزء انتج ليس بعرض او قلت لاكنه عرض انتج ليس بجزء ولا يلزم من رفع اخر كبرى ورفع ما وضع ان خبر يجوز ان يخلو عنهما فلو قلت لاكنه ليس بجزء او ليس بعرض لم ينتج شيئا واذا كانت شركيته مانعة خلو اشتركا في الاستثنائية ان تكون ربما بعقة للاخرى في الشركية فاذا اربعت غير المقدم انتج ورفع التالي واذا اربعت غير التالي انتج ورفع المقدم لا ستلزام الخلو ولا يلزم من وضع اخر الكبرى بغير رفع الاخر بجواز الاجتماع كقولنا اما ان يكون العود جزءا غير جزء واما ان يكون عرضا فرديا فاذا قلنا لاكنه فردي انتج ممنوعية كونه عرضا فرديا ولو قلت لاكنه غير فرد

استثنيت عين المقدم وقلت لاكنه حادث انتج نقيض التالي وهو قولك هو حادث وعين عين الاستثنائية وكرر ليلزم في استثناء عين التالي او نقيض كل منهما فاذا قلت لاكنه ليس بحادث انتج ليس بجزء ولا احتياج في فساده فيما ير اتضح امره وقد بينته لانه ان علم عدم تلك المقدمة لم يحتج لغيرها وان لم يعلم لم يكن التوصل بالمجهول الى نفسه قوله تنبيه هو عند المتأخرين مثل الباب في الكلام وهو مثل الباب في ابواب علم اشتمل لتفصيل ما تفرع اجمالا وقيل له ذلك لانه في حكم التدبير وقد تفرع ما يؤخذ منه نفي هذا الشرط اجمالا واشار هنا في هذا التنبيه الى ذكر ذلك تفصيلا قوله اشتركا بضم المثناة فوق اي في شرح ايساغوجي حسبما نقله عنه المصنف والمعنى عليه بما اشار له هذا الشرح الشيخ المصنف قوله واما ان يكون رسما تاما بالغرو اورد عليه المصنف سؤالا واجاب عنه نصه بار قلت التعلقة من الغرو امر عدمي فكيف يتكون في حكم السالبة قلت لا تكون في حكمها ولا يضر بعدنا ما دام السالبة محكوما بها بسلب محمول وجودي او عدمي وتنزل محكوما بها بانها تحمل عدمي وشتان ما بينهما ولو كانت التي محمولها عدمي في قولك السالبة وكلما تحققا حكمها الزم ان تنعكس كنفيسها بالمشترى اركانت كلية وان لم تنعكس اصلا اركانت جزئية وان تعذر عدم السالبة في انتاج الشكل الثالث والثواني منتجة فما نحن فيه متى تعذر العناد انحلوا بشرط جميعا او سالبتين او منتلبتين تعذر الانتاج والاجاز الخلو وابرع منعه **تنبيهان الاول** المنفصلة المجموعة لا تنتج الا مع فيما استثنينا بينها بما فيه نحو اما ان يكون هذا الجسم وهو عرض عالما او جاهلا فلا ينتج عالما او جاهلا انه مع فيه انه حي يفعل مثلا لانه حي

فلا يلزم من كونه ايجابيا بين نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان يكون سالما من الغرو فاذا قلت لاكنه ليس في البحر انتج هو سالم من الغرو واذا قلنا لاكنه ليس سالما من الغرو وانتج هو في البحر و

جزء ط
لاكنه
انتج ب
غير فر

علم ان هذه جامعة لاجناس الاقيسة التي يتصف الجسم من حيث هو جسم بتلك الاوضاع

الثالثة يجب عند استثناء نقيض كبرى الشرطية ان تعتبر شروط التنافي ليتم كبرى الثانية استثنائية رابعة لان الكبرى حينئذ اذا كانت جملة الكبرى ايها كملزوم وان اريد رفعه فلا بد ان تكون الاستثنائية دائمة وانه لم يحصل الانتاج كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا بالامكان لكن ليس الفرس انسانا بالامكان فليس بحيوان ناطق والنتيجة وان كانت صادقة لكن لا يحصل بهذا القياس وكذا لو اخذنا الاستثنائية دائمة كانت هذه القياس صحيحة وانما تكذب النتيجة بفساد المادة لا بكذب الاستثنائية

لواحق القياس

اي المتابوع يعني قال الخ ومنه اي من هذه المادة ما يكون مركبا اي درج الخ القياس المركب فيما يلحق بالقياس مع انه قياس حقيقة ويجاب عنه بانه جعله لاحقا لكونه من كبار القياس المتابوع وذلك مركب الا بعد تمام ومن ثم المراد بقوله الشروع وتذكر بعد المناسبة بينه وبينها لان المراد بالمناسبة كون هذا اللاحق مركبا من القياس المتابوع او مشاركا له في الكلية واسم الدليل وان المركب والتنافي والتمثيل قوله لكونه من حيث ان متعددة اي غير فاكتفى بذكر احدها بعد تعبير المكلف بالجمع على ما يعم الاثنين اذ لا يستدرك في التركيب ثلاثة فصاعدا فقوله تنتج مفردة منتجة ينتج القياس المنتج للمكلوب انما تتركب من مفردتين لا اقل ولا اكثر ولا كبرى فرد تقتضي مفردة اما او اخرا بمنعها الى الكسب بقياس واحد وقد تحتاج مفردة الاخير او اخرا بمنعها الى الكسب بقياس او اكثر وعلم جزءا الى ان تنتهي الى المفروزة مسئلة من المركب فيما ان تخلي بضم الجناء وبمنعها ومفرد قياس يفيد به اثبات المكلوب بانكمال نقيضه ولم يذكروا لهم مثالا لواحق القياس لانه نوع من المركب وذكره الفاضل والمخلف ومن زعم ان بكماله نقيض مكلوب يحصل فقال السعد وقد وقع فيه اختلاف عكيم وان استغنى عليه رأى الشيخ انه مركب من قياسين احدهما اقتراني واللام استغراقية ومثاله مما اذا كان المكلوب ثبوت الفرد لم لان كل جسم لو لم يكن الله تبارك وتعالى قديما لكان ليس قديما ولو كان ليس قديما لم يوجد العالم فينتج لو

مفردة ما تنتج مفردة منتجة وتلك النتيجة مع مفردة اخرى تنتج نتيجة اخرى وهكذا الى ان يحصل المكلوب وذلك لان كل مفردة من كل قياس اما او اخرا بمنعها الى الكسب بما بعدها الواو ينتهي الى المفروزة كما قدم في قوله وتنتهي الى مفروزة الثبت بتكرر هذا مجموع او فيسمى مترتبة محصلة للقياس المنتج

لزم بكر الله تعالى فريد العالم بموجد العالم ومنزل النتيجة متصلة لزومية فجعلها
كبرى لغيا سر استثناء ونقيضتي تاليها فنقول لزم بكر الله تعالى فريد
لم يوجد العالم لكن العالم موجود فمزور الله تعالى فريد ومزور مكذوب
ولو اهتم بالقلنة لزم بكر الله تعالى فريد لكان ليس بفريد ولو كان ليس
بفريد لم يوجد العالم لكن العالم وجد فكونه تعالى ليس بفريد باطل وكونه فريدا
حق وهو المراد فلم تخلف اما لأنه يقول الزور تخلف او التلازم على تقدير عدم صفة
المكذوب واما لأنه يأتي المكذوب لا على استقامة بل من خلفه او مزورا به
وقيل لأن المشترك يتجرد حيثية خلقكم ويجعل أي فمزور خلقكم جنسكم وقيل لأن
نتيجته مما تنبأ خلق الكل لتكملا فما قال كفر وان يمزورن قوله مزور
تجمع امور جزئية بمزور عبارة عن جملة ابن سلام وسمي مزورا بفتح لتعبيره به نصر
العبارة به ومزورا بمعنى الاستزراء اعني كملا خا واما لغة فمزور التتبع يقال استزر
البلاد اذا تتبعتها فريدة قوله اخزامير قولك استزريتا البلاد ان
المستزر يتتبع جزئيا جزئيا ليجعل المكذوب مزورا به استزريتا كثيرا من
العبر العلمية كالتفريق والتجزير والمعاملة قوله بان تستزر جميع الجزئيات
اي بحيث لا يشذ منها شيء كقولك كل جسم متحيز فانا استزريتا جميع جزئيات
الجسم بوجه ما فوجدناه متحيزا بالجماد والنبات والحيوان وكل منها متحيز
قوله وتغير الطبع اي اثباتا لحكم بمزور له النزاع عند الذاكر من العلماء
قال السبكي مسئلة ابن سيناء بالجزء على الكل اركان قاما ان بالكل

يتغير اي مخبر والعالم يتغير اي مخبر ثم العالم يتغير اي مخبر وكل يتغير اي مخبر فالعالم
مخبر فالعالم هذا لفظ الله تعالى ومخبر ومزور المكذوب ومثال الثلاثة قولنا
مخبر العالم العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث يتغير اي مخبر وكل يتغير اي مخبر هذا لفظ الله تعالى ومخبر
ينتج العالم هذا لفظ الله تعالى ومخبر ومزور المكذوب ثم اشار الى الشكل الثاني والثالث بقوله واحيي
الغيا سر ومعنى الاستثناء بقال الزاء جزء وعلى كل اشتركا بزا بالبناء للمفعول استثناء عنزلم عفزا وعكسه
يريد ان الغيا سر المنتجة من ضروب قرنه يتغير وحيث جزء وعلى جزء وحمل فجامع مزالم تمثيل فجعل
ولا يغير الطبع بالزليل فيا سر ابن ستثناء والتمثيل اعلم ان الاستثناء اذا سمع تتبع افراد جزئية
ليحكم بحكمنا على امر يشمل تلك الجزئيات فمزور استزر الجزئيات على كل عكس الغيا سر المنتجة في
الثاني وذلك اذا اردت الحكم بان كل حيوان يحرك بكذا الاشكل عند النفع بتتبعت جزئيات الحيوان
من الانسان والبهائم والسباع وغيرها حصل لك الحكم المذكور وهذا التتبع المذكور هو تغير الزليل
ومعنى المستمر بلا ستثناء اخزامير قولك استزريتا البلاد اتتبعته فريقة والحكم المذكور هو
مدلوله وتتبعته في الاستثناء فشمارتاع مستزر جميع

لان جميع ما يتبع تلك
الافيئة فيقال مثلا
مزور تبا ومعلوم ان تتبع
الغيا سر الغيا سر ليس
كتتبع هيئة بنتا بهم
تلك الافيئة سمي
متعلق الشا بهم بالنقد قانا واما
بالمعنى الاعم فيشمل
يعرض بها سمي مفعول
الشا بهم بالقصد فيما عن
الشا بهم بالقصد والذكر
المتقدم قانا مرادنا
وانما نقل مراده
في المعنى قبل الاول
في العالم متغير وكل
متغير حادث فالعالم
حادث وكل حادث
له محدث

ان كل الجزويات الامور الزراعية فيكفي عنه الاكثر فقوله واما التمثيل فمثاله
في اللغة التشبيه واما في الاصطلاح فقال الشيخ الاشعري انه تشبيه
جزوي بجزوي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه به حكم الثابت في المشبه به
لعلل بذلك المعنى وغرضه ما قاسوا به من اثبات الحكم في جزوي فاذا كرله
الشرع عنه فقال شيخنا شيخ الكتب وفي جعله من ادلة هذا المعنى نظر وانما هذا
استدلال ان دليل كما لا يخفى والتمثيل دليل من ادلة فقوله وهو قول الجمهور
جملة مبتدأة اذ الجملة من المبتدا والخبر بالجزء في حكمه وهو معنى اثبات حكم جزوي
الجزوي وقوله وله الكمال التصويب كقول السنكي غير مرضية فقوله والدليل في
الحقيقة هو القياس وان كان كذلك بعرف ابن الحاجب كما لا يخفى القياس عند الاصوليين
بانه مساواة فرع لاصل في علة حكمه اذا الحمل بعلة الفاعل والقياس احد
ادلة التي نصبها الشارع نكرة فيما اختصرا ولذا قال ظهر ولا يخفى ان
بالدليل اذا الدليل هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه وهو يستلزم ان المحكوم عليه بما ذكر هو
النافي كما تقدم بجواز وجود جزوي يستلزم ان لم يتصور ولم يعرف او يكون حكمه
هذا القائل استلزم كذا التمساح فانه حيوان يحرك الاسفل وكذا ابن سبعل
عند المضغ بل الاعلى وفي حياة الخيوان اذ التمساح حيوان يحرك الاسفل دون الاعلى
وهو من اعجب حيوان الماء له فم واسع وسنون نابا في كل الاعلى والاسفل
في كل الاسفل وبين كل نابين سن مغيب مربع يدخل بعضها في بعض عند انكباب
ولسانه كعويل وكفم السلحفاة لا يحرك فيه الا يسير وله اربعة ارجل
وذنب كعويل وهو له يكون ابن في مصر خامة لا يقتل الا من ابكم ويعكم الى
ان يكون كقوله عشرة اذرع في عرض ذراعين او اكثر واذا اراد السباع خرج من
وان نظر الى البر وبلغ فيما على كبر ما قاد اذا فرغ قلبها لانها لا تتمكن من الاكل
لقصر يديها وربطها وليس له خرج فاذا اشتد جوعه خرج الى البر وفتح
فاه فيجيء طائر فيخرج ذاك من فيه والكاسر في راسه شوكة فاذا اكل
التمساح فمه عليه فحسبه بنا وحركه الاسفل عكسية متصلة بعروقه

بالنذر

فيجزوي لبات
المتمثل بالفتح والمفتوح
الفاعل اذا فتح
وكل جزوي حادث
حادث فالفاعل الحادث
والثاني يتبين
اكثر الجزويات
يجزوي لبات فيقال
فيهم الفتح بل الكسر
فيهم كقولنا الفاعل
من فروع برليل
جزوي لبات كقولنا
وفيهم التلج من الزراعة
عندان كقولنا
الكلو وقولنا
لا يجزم الفتح واما
التمثيل فقال
السعد

فيسترك بانبات الحكم في جزوي لنيرته في جزوي واحد لمعنى مشترك بينهما وقوله قول السنكي حمل معلوم
على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل واذا قلنا مثلا النبيذ حرام كالخمر لمساواته
له في علة حرمته وهي الاسكار وقولنا النبيذ حرام من المعلوم وحمله على الخمر اي الحاقه به
في حكمه هو التمثيل عند المناكفة ويسمى قياسا عند ابن هو لبير وفيه تسامح لان التمثيل دليل مبني
الدلالة وانما والجزوي في حكمه من ادلته فلا يصح تفسيره به والدليل في الحقيقة هو
المساواة في العلة فاعلم والمراد بالجزوي هنا ابن هاهنا للامور الخفية

بمجرد قوله يجوز ان تكون العلة تحريم ما يكون انه علة او تكون خصوصية في الاصل شرعا لعلية او خصوصية قوله واما باشتمال الحجة على المكلوب مثاله النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالمكلوب اي حرمة الشرع او جزء بالنسبة الى قولنا كل مسكر حرام وقال قيل كيف جعلوا هذا القسم اي حرمة القياس المنكفي من الاشتمال بالكل على الجزء مع ان الاول اوسع فقد يكون قسما وتيا للاضعف نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان واخص المتساويين قد يكون جزءا وتيا اضافيا من الاخر قلنا يترجح فيه اجتناب الاشتمال على الاضعف اي استقلاله الحكم على ذات الاضعف من حيث الحكمة مفقود ان وسع وهذا اعم فكثيرا قوله انه يصير لزوم النتيجة للمقدمتين واذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فموضياس منكفي لان النتيجة مفكوع بلزومها وان كانت بعد التكميع بلزومها كمنية للزوم دلالة القياس كمنية وان قولك وكل مسكر حرام قضية كمنية

اقسام الحجة

اي اقسام القياس

من الحجة في الكلام هنا ان يجعل الاداة اي للعثور العلم او للكمال ويراد بالحجة خصوصية القياس بقرينة المقام فالحجة وحجة نقلية او منسوبة الى النقل ومستمد منه واقسامها اربعة كتاب وسنة واجماع وقياس ومحل البحث منها علم ان هذا قليل لم يتبع من اسلافهم احد ومنها ان يقال اما

انواع وهي القياس والاستقراء والتمثيل ووجه الانحصار انه لا يلزم من تناسب بين الحجة والمكلوب اما باشتمال الحجة على المكلوب ويسمى قياسا كما تقدم ولذا قيل فيه الاشتمال بالكل على الجزء واما باشتمال المكلوب على الحجة ويسمى استقراء ولذا قيل فيه الاشتمال الجزئي على الكلي واما بغير اشتمال من الجانبين على الاخر لكن يلزم اشتمالهما على ثالث جامع بينهما ويسمى الحجة تمثيلا ولذا قيل فيه ابن شتير لان الجزئي على الجزئي ومعنى كون القياس مركبا ان يصير لزوم النتيجة للمقدمتين على مزعم تسليمهما ولو كرر بالجميع لان القياس مركب فالطالب تبع فيه المدعي فيراجع فيه النحو وجزء النتيجة حقا ومراجع فيه البناء على ما يتجه له هنا ان يكرر في صورة المادة نحو كل انسان جسم وكل جسم ناطق فالنتيجة حوع كزيد المغرفتين وهذا ذكر بتربع ما يتوهم من التكلم مركبا القياس المنكفي لان تكون النتيجة الا يقينية مع انه ليس كذلك كما سيتبين واقسامه ثم قال اقسام الحجة وحجة نقلية عقلية اقسام منه خمسة جلية خفية بالشع وتربيع رجل وخامس سبعة بلغت الاقل اعلم ان القياس كما ينكر فيه من حيث صورته ينكر فيه من حيث

ان

يعني ان نفس القياس ومعه القياس الكلي وقد التفصيل ايضا لان يصير النقيض غير ان تكون العلة علة ما يكفي انه علة ولهذا قال الكفع والذي يصير النقيض هو الكلي الذي هو بعينه او التفصيل الاستغراقي او التفصيلي الذي يصير الكفر دون ان يصير عين القياس النقيض على ما الاستغراقي المنكفي وللنزاع في ذلك ولهذا كان النتيجة ثلاثة

البعث هو بزليل فقوله تعالى قل بلى وربي لتبعثن قوله وهي البرمكاوي والجر والمجاورة
به اشار الشريف رحمه الله على هذا الترتيب الى ان كلا لم يذكر مرتبة في القرب بل بحسب ما
سمح له النظم الا ان الشريف رحمه الله فرع الجر على المجاورة تبعا للفراء
وغيره اشار له الى انه اقوى منها والفراء اعلم كما اشار له شيخنا سيد حمزة
في حواشيه بقوله اقتضاها البرمكاوي المجاورة الجر الشيخ بالسبسكة
فقدر المجاورة على الجر دفعا لكون المجرور عمدة فاعل في معنى به العزيزي كما
ينبه عليه اقبل العلالة واذكر السلاح اذم الى سيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن بعبر عن البرمكاوي بالحكمة وعن المجاورة بالموعظة
الحسنة ولم يعكسها الجر اعتبر يكون من جملة ما يرمى به بل فال اوجادلهم بالنظم
عن مزلوق البرقوقي على ما اشار اليه ابن قاسم رحمه الله في التقسيم فقال
شيخنا سيد الكتبي وافردها الى البرمكاوي المجاورة لافادتها التعريض بالرذايل
الاقناعية والمكنونة فيكم كما قال الشيخ اجمع الصناعات للاراجيف هذا
من الناس هو الاكثر وقاله نعم الشر عند قول النظم اجلها البرمكاوي اراد بها
الى البرمكاوي المجاورة قوله واما الجر فبانه يتالف لم يذكرهم رحمه الله
ما يتالف منه كل واحد من الاصناف مما من المراد وفرق على ذلك شيخنا سيد حمزة
بقال مشيم الى مواد الجر الى جر من المسلمات الى تركيبه يزور ومشهورات الى
قوله تتكابر الى زاء اي تتكابر في زاء الكل عليها او الاكثر او زاء كما يقع
وذلك كحس الاخشار الى ان باء ودخول الالف واسقاطه التسلسل قوله كقولنا العز

والمجاورة والشغر والسبسكة لانه اما ان يعبر تعريضا او تاليرا والتعريض اما جازم او غير
جازم والجازم اما ان تعتبر هيئته اولا والمعتبر هيئته اما ان يكون معها في نفس الامر اولا فالمعبر
للتعريض الجازم الذي هو حوى الى نوافع هو البرمكاوي والمعبر للتعريض الذي لا يعتبر فيه كون هذا
او غيره حوى بل يعتبر فيه فكلمة الدعم اي به هو الجر والمعبر للتعريض غير الجازم هو المجاورة والمعبر
للتاثير هو الشغر والمعبر للتعريض الذي يتوهم انه حوى الى نوافع وليس كذلك هو السبسكة بجزء
افصح خمسة هو بحسب الصورة متحدة وانما تنوعت بتنوع موادها اما البرمكاوي فبسبب كثرة
انه يتالف من الفصاحة واليقينية واما الجر فبانه يتالف من فصاحة في بعض من اليقين وهي
المشهورات والمسلمات والمشهورات الى حوى فصاحة يتالف من فصاحة في بعض من اليقين وهي
الناشر بعيب شيخنا بما ينفع اما المسلمة عدة كقولنا العز احسن والكلام فيه او ما في
الكتاب من الرقة كقولنا فراسة الضعفاء محمودة او ما

مراحتياجه لبناء وتعين وكل مختار اى مريد الاختيار والارادة قوله مزا
عدارع انتى بمزا مثلا للام الكلمة باشتمال المبايرة قوله قبا بار الشيف قبايرة للطار
لان الشيف اسم للجنس اى بمعنى الجنسية لانه لا يفيد الفصح والعدارع اسم جمع بفيد الفصح
بتبايناً قباذا اركب القياس من مزا كار وفا الكلمة لا يتبادر ان الشيف مزاد فع
العدارع مثل الفساد ربع البشر قوله فيكفر اتعاه النوسيكى اى وان التتيجة بمزا
الغياير مزا اقا فاكم اى بغير فاكم وليشتركزلك فان الكفر وهو المعاند للتباير
الكاذبة قوله فالشفرونيا بارة مزلة التتيجة باهملة لان السفرونيا واحد
وسبب الغلبكم مزوما اشار له الشرح قوله والمراد بالزاتى والعرضى مثلا غير المعنى
المتقدم اى بل المراد بالزاتى منها الثابت للشئ وبلا واسكة كالتبرير للسماء
والمراد بالعرضى الزائل عنه بواسكة كالتبرير للسفرونيا قوله كل انسان بشر
لا يفيد البشر مزا من التكلم بالمادة بل مرجعية ان التتيجة ليست قولا تاما بل
مبرا لمزى المقدم متيرلانا نقول مزومزا التكلم بالمادة بالنكر اى كلام اللفظ
لان التتيجة بالنكر اى كلام اللفظ قولا تاما نعم لو نكرنا الى التحقيقة ونفس الامر
لكان من التكلم بالعرضية قوله فقد سلم بالضرورة مزو التتيجة اى وانما
يفى نزا مدوج بان مزا البشر اى سلم فاعكيته مزوا يسمى الانسان لا يفيد
الغياير والما حيتاج له بالنظر الى اللغة اى الانسان اسم لمسمى البشر
قوله وجعل لكم مزا النوع قال شيخنا ابن قاسم مزوما واجبا بانها كاذبة باعتبار
زعم الخصم اى بكر التتيجة ومبد بغزه قلت الاولى في الجواب ان كلا لم يجعل
انتاج احزو المغرمتيرمن جملة القضايا الملتبسة بالعادة حتى يعترض عليه
وانما جعله من الاعتماد المقنوو الشامل له واذا كانت المغرقة الكاذبة
ملتبسة بالعادة فلا شك ان الغياير احزى المنتج احزى المغرمتير باسر العادة
لانه لا بزان تكرر عادة انتج تركب منها غير تتيجة والشرط بقاء المغرور الحارة يا
كم اى بقوله اوناتج احزو المغرمتيرمو اليها لقوله لمن جعل العرضى مزوما بانها الكاذبة

هذا ان
لتباس

الذفع والمراد بالتباير منها خلاف المراد بالتليل المقابلة وقول كل يجعل اى انتجه بالالف
مع انه بغير عاجب ومقتضاه البدء بالفاء وقول الشرح انه على لغة الغير لا يتم
لانها مختصة بالذا والخ والتم قلت قول الشارح يجعل في تباير مراد قلا الماضي لكان يقول بانتم
اشار الى التحكم الحاصل اذ معناه المعنى بقوله (وجعل المعاند للتباير الكاذبة) بزاتي
مزوما بانها كاذبة لمن جعل العرضي كالزاتي

بالعناد فتوهما امرا مثالا ولهذا قال ظهر وجعل كالفطن غير بحر
غير باضافته فجعلوا الفصل بينهما بالجر والجار والتقدير وجعل غير
الفطن غير مرتكب اوشدا وهم كالفطن غير معتقد او علم كما اذا قيل وسلا
متزايد وزيد الليل بالسلاح وكل مزيد وزيد الليل بالسلاح بمنزلة يمنع
متزاد وزيد وانما منزلة الفصاحة من جعل المفرقة الكبرى غير فطنية لاحتمال
ان يزور الليل بسلاحه ولم يكن زيد زائرا فقال ظهر وزيد السلاح كما تعرج به
فقوله ان الوسكم لم يتكرر فاذ وبسور يتبرباه لا يكون منه الا عمرو سكم اصلا
كهذا المثال او لم يكن زيد بعد يفيد الافتقار له شعر وكل شعر ينبت والافتقار
ينبت ووجه العلم ان الفرد الوسكم هو مجموع له شعر وهذا المجموع لم يتكرر
ولو وجد بعد في الكبرى بان قيل الا فتقار له شعر وكل شعر للافتقار
ينبت ينتج الافتقار له شعر ينبت وموضعه في الصغرى فيا لفياشر جميع ونتيجته طاوف

وانما اقتصر المصنف على النوع
والتمثيل بالنسبة لعلم النوع
وجعل الفطن غير
الفطن يعني ان الفطن
بالعناد يكون للفعل
الكاذب فيه بالعناد
وغيره انواع

منه جعل المعرفة كالنكرة نحو لنا السمونيا مبرد وكل مبرد باره فالسمونيا باره
ووجه العلم ان السمونيا وهو وباء وسمل ليشتر مبرد ابزاته ان بلا واسكة بل ابزا سكة
انه يسمل الصفراء وانتفاء الصفراء غير التبرير يوجب برده والمبرد ان يكون بارد
هو المبرد بذاته للبالغ غير والمراد بالذاتي والعرضي منا غير المعنى المتقدم ومنها جعل
النتيجة مفرقة غير مفرقتي البرمتار بتغيير قاوده بان يقع غير المعنى في النتيجة بالعكس
وفي المفرقة بمراده به كان زيد يشتري الا على ان كل افتقار ضاحك ينتج ان كل افتقار بشر
وكل بشر ضاحك ينتج ان كل افتقار ضاحك والنتيجة غير الكبرى والاول المراد بالافتقار بالنوع
سلم الفحم الكبرى فانكر النتيجة ويسمى هذا النوع نقادة له لانه جعل المعروج جزءا من
الدليل وان فلت فقد سلم الفحم الكبرى وينكر النتيجة لزعمه عدم ترادف الافتقار
والبشر قيل فتسلم هذه الكبرى فيسلم بالضرورة هذه النتيجة وفي جعل كل هذا النوع
من التباس الكاذب به بالصادقة تبعا لابن الحاجب نظر كما مر وانما وجعله فسمى
كما جعله الكاتبي وغيره ومنها الحكم للجنس بحكم نوع من انواعه ويسمى ايهام العكس
كقولك الفرس حيوان وكل حيوان ناهق فالفرس ناهق كاذب الغالط لانا نقول ان كل ناهق
حيوان لكن ان كل حيوان ناهق ومنه قولك العسل احمر سيال وكل احمر سيال احمر مرة

قوله كبرى الشكل الاول وهو جزوية مثله فاذا كانت كلية كقولك
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس كذا فالكلية في الجامع
يجعل رفع الكلية موضع الكلية من الحكم اعني الحكم بكون الجنس
عنوان الكبرى عنوانا بالكلية وجعله في الشمسية من الحكم الذي هو كون
الجنس عنوان الصغرى عنوانا بالكلية ويؤيده ما في شرح الاشارات من ان
البعد الراجع الى مادة الغياب مشتمل على مادة له
لو وقعت على هيئة في باب لخرجت عن ان تكون صغرى فقوله مركبا له
في ذكر الفكر الى براعة الاختتام ومن ان المتكلم في آخر كلامه بما ينبغي
بالتمام وفرح ايضا بذلك في قوله بعد فرغ انتهى وتسمى براعة الاختتام
وحسن الختام وحسن المقطع ونحو ذلك ما اشار له من حسن الاختتام قول الارجاني

بقيت ولا ابغي لك الدهر كاشحا فبانك في هذا الزمان فريد
على الاسرار والمعالي معظم وجوه الدهور والبرية جيد

وقول بعض المولعين

لذكرك محمود واتيت بعده ومن يعقم وراءك يعقم ويلم

وقول المتنبي

واعلمت اين لم يعلم حاسد عليك مدى الايام ان مكانه

شكل النتاج من الشكل الاول) يعني ان الشكل الاول من غير ان يحكم
وموضوع الغيابر من جهة الصورة
يكون باحد امرين احدهما ان يندرج عنوان الشكل الاول في جهة المعروضة للغيابر بان
يقال بتاليف ليس بعض شيء وميز الشكل المذكور له لا بالبعد ولا بالقرب
بعض ميز حيوان وكل انسان حيوان والثاني
جماد وجهة العلم ان الوسط لم يتكرر وثانيهما ان يندرج شيء من شروط الانتاج بحسب الكم او
الكيف كان تكون كبرى الشكل الاول جزوية او موضع الاسالبة كان يقال كل انسان حيوان وبعض
الحيوان ميز ليس يوصف بان بعض انسان ميز او يقال ان شيء من الانسان بفرس وكل ميز حيوان
ليس يوصف انه لا شيء من الانسان بحيوان والله سبحانه اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
تسليما

مسلم ما تيسر جمعه من العوائد بحسب الإمكان والتيسير للعبد الراجل مرتبة المعترف بالعجز والتقصير ابراهيم بن علي قطمان الميمي سدد الله رأيه وأنطق زلله ووفقه لصالح العمل بعلمه وزاده ونوره وأوزاله وألهمه لله ما ينبغي لعظمته وجلاله قوله وإياي أسأله بعلمه وبكل ما يرضاه بعلمه ما مر به بأمثاله وكلامه والصلاة والسلام على سيدنا محمد مسكة الختام ولبنة التمام وعلى آله وأصحابه النجباء البررة الكرام وكان الفراغ من تبييضه في منتصف رمضان المعظم عام تسعة وأربعين وما ثلثمائة وألف اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والبخل والجبن وعذاب القبر وفتنة الدجال اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها آمين

ذنوبي أرجو منك فيها مكفرة ... ورحمة ربي من ذنوبي أوسع
وما كمعي في طاعة فتعملته ... ولكن في رحمة الله أطمع

انتهى بحمد الله وزينه وتزويقه في منتصف جمادى الأولى عام
ثلاثة وألف بتمامه العبد الفقير العلامة الزراكة المحرر
أبو عبد الله سيدي محمد التهامي جنون وبها شهرة
الناسخ أبو بكر المعلم السيد الغريبي
محمد الأزرق يتبعه بلياس
أعفا الله عنهم
كل شيء
وبلياس
وإليه